التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا

1835 - 1882 م

رسالة مقدمة من

الدكتور عمر علي بن إسماعيل

لحصول على درجة الدكتوراه في الآداب (التاريخ الحديث)
من كلية الآداب - جامعة عين شمس

بإشراف

الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

دار ابن كثير


التطور السياسي والاجتماعي
في ليبيا
1835 - 1882 م

• الموضوع: تاريخ
• العنوان: التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا
• تأليف: الدكتور عمر علي بن إسماعيل

اَلطَّبْعَةُ اَلأُولَىٰ

1438 هـ - 2017 م

ISBN 978-614-415-266-9

ISBN 978-614-415-266-9



• الورق: أبيض / الطباعة: لون واحد / التجليد: غلاف
• القياس: 17×24 / عدد الصفحات: 328 / الوزن: 500 غ

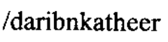


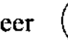
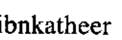
دمشق - سورية - ص.ب: 311
حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الجابي
تلفاكس: 2225877 11 963+
2228450 11 963+

بيروت - لبنان - ص.ب: 113/6318
برج أبي حيدر - شارع أبو شقرا
تلفاكس: 817857 1 961+
705701 1 961+
جوال: 204459 3 961+

website: www.ibn-katheer.com / e-mail: info@ibn-katheer.com





/daribnkatheer @daribnkatheer daribnkatheer daribnkatheer

عيسى يوسف الموسى

التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا

1835 - 1882 م

رسالة مقدمة من

الدكتور عمر علي بن إسماعيل

للحصول على درجة الدكتوراه في الآداب (التاريخ الحديث)
من كلية الآداب - جامعة عين شمس

بإشراف

الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

دار ابن كثير



مقدمة

تتناول هذه الدراسة فترة هامة من تاريخ ليبيا الحديث ، تمتد من سنة 1835 إلى سنة 1882. وكانت البلاد أثناء هذه الفترة خاضعة لسلطة الدولة العثمانية ، بعد أن تمكنت من إنهاء حكم الأسرة القرمانلية ، الذي دام زهاء مائة وأربع عشرة سنة.

وكان الدافع إلى اختياري لهذا الموضوع عدة عوامل ، أهمها أنه امتداد لدرسة سابقة تشرفت بتقديمها إلى كلية الآداب بجامعة عين شمس لنيل درجة الماجستير سنة 1966[1] ، تحت إشراف الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، وثانيها إعجابي بكفاح يوسف باشا القرمانلي ، من أجل الوصول إلى الحكم ، ونضاله مع الدول الأوروبية لفرض إرادته وإرادة شعبه عليها ، ثم تحالف هذه الدول ضده ، وتصميمها على إنهاء مجده ، وتخلي الشعب عنه في أحلك اللحظات ، كل ذلك كان حافزاً لي على مواصلة البحث ، لمعرفة تطورات الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد زوال حكم القرمانليين.

ولم يكن البحث في هذا المجال بالأمر الهين أو اليسير ، وذلك لاضطرار الباحث في هذه الفترة إلى الاعتماد بشكل أساسي على الوثائق سواء ما كان منها بليبيا أو بتركيا ، وذلك لندرة المراجع التي تتناول تاريخ ليبيا في هذه الفترة. فبالرغم من كثرة المراجع التي تحمل اسم ليبيا؛ إلا

---

(1) قامت بطبع هذه الرسالة مكتبة الفرجاني بطرابلس سنة 1966.

أن أغلبها لا يشير إلى أحداث هذه الفترة إلا إشارة عابرة.

أما الحديث عن الوثائق فيطول ، غير أنه يمكن القول بالرغم من أن دار المحفوظات التاريخية بطرابلس تحتوي على الآلاف من الوثائق الهامة؛ إلا أن الحصول على المطلوب منها يعتمد على الحظ ومعاونة الأخوة الذين يشرفون على الدار ، وذلك لعدم وجود فهارس منظمة يمكن الرجوع إليها بسهولة ويسر. فكثيراً ما تضيع الساعات في تصفح العديد من الملفات ، وتكون النتيجة عدم الحصول على المطلوب ، إذ أن تلك الملفات تحتوي عل المئات من الوثائق بعضها يعود إلى العهد العثماني الأول ، والبعض الآخر خليط بين العهدين القرمانلي والعثماني الثاني ، في غير ترتيب أو نظام.

وبالرغم من هذه الصعاب؛ فإنني استطعت بعد جهد وعناء ، استمر مدة أربع سنوات أن أجمع من ليبيا وتركيا وبريطانيا ، قدراً من الوثائق ما يمكن به إعطاء صورة توضح أهم معالم هذه المرحلة. آملا أن تكون هذه الدراسة بداية لدراسات أخرى ، لإكمال الجوانب التي قد تحتاج إلى مزيد من الإيضاح. وقد وقفت بالبحث عند عام 1882 لأن تاريخ ليبيا يبدأ منذ ذلك العام في دخول مرحلة جديدة قوامها اشتداد الضغط الأجنبي نتيجة لاحتلال فرنسا لتونس سنة 1881 ، واحتلال انجلترا لمصر سنة 1882. ويبدو أن هذا الاعتبار هو الذي دفع زميلاً هو الدكتور أحمد صدقي الدجاني إلى أن يجعل موضوع رسالة للدكتوراه عن تاريخ ليبيا من 1882 إلى 1911.

وقد قسمت هذه الدرسة إلى تمهيد وتسعة فصول وخاتمة.

يتناول **التمهيد** الحديث عن أحوال البلاد ـ بصفة عامة ـ في العهد العثماني الأول ، وتأسيس الدولة القرمانلية ، والصراع الأسري على السلطة بين أفراد الأسرة القرمانلية إلى سنة 1795.

أما **الفصل الأول** ، فهو تحليل للظروف السياسية في ليبيا قبيل انهيار

حكم الأسرة القرمانلية ، والأسباب التي دفعت الدولة العثمانية إلى إنهاء العهد القرمانلي وإرجاع البلاد إلى تبعيتها المباشرة سنة 1835 .

بينما يختص **الفصل الثاني** بنظم الحكم والإدارة في ليبيا ، وتحدثت فيه عن الولاة والمتصرفين والمدبرين وسائر موظفي الولاية وكذلك المجالس الإدارية بها . كما تحدثت فيه عن القضاء والحامية العثمانية .

ويتناول **الفصل الثالث** ، العوامل التي أدت إلى قيام حركات التمرد ضد ولاة الدولة العثمانية ، مع التركيز على ثورة عبد الجليل سيف النصر .

فيما خصص **الفصل الرابع** ، للحديث عن ثورة الشيخ غومه المحمودي وأبعادها السياسية .

أما **الفصل الخامس** ، فهو تحليل للوضع السياسي في إقليم برقة في العهدين القرمانلي والعثماني الثاني إلى سنة 1842 .

ويتناول **الفصل السادس** ، قيام الدعوة السنوسية سنة 1842 وأهدافها ، وعلاقة قادتها بالدولة العثمانية وبولاتها في ليبيا .

وفي حين يتناول **الفصل السابع** الحديث عن عناصر السكان في الولاية ، ومجتمع المدينة ، وما يتصل به من تعليم وتجارة وصناعة؛

فإن **الفصل الثامن** ، يتناول الحديث عن مجتمع الريف ، وما يتصل به من نظم الأرض والفلاحة والمحاصيل الزراعية والضرائب وكيفية جبايتها .

وختمت الرسالة **بالفصل التاسع** ، وقد خصص للحديث عن المداخلات الأجنبية ، متمثلة في نشاط القناصل وتدخلهم في شؤون البلاد الداخلية ، وكذلك الجاليات الأجنبية ونشاطها التجاري والتعليمي .

أما عن **خاتمة هذه الرسالة** ، فهي تلخيص تحليلي لأحداث هذه المرحلة .

وبعد ، فإنني أتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذي الجليل ، **الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم** المشرف على هذه

الرسالة على ما بذله من جهد كبير في قراءة مسودة الرسالة والتعليق على كل صفحة من صفحاتها ، فكان لجهد سيادته الكريم أعظم الأثر في إنارة الطريق أمامي ، وكانت ملاحظاته خير عون لي للسير على الدرب المستقيم.

كما أتوجه بالشكر إلى المسؤولين بإدارتي الجامعة الليبية وكلية الآداب على ما قدموه لي من مساعدات مادية ومعنوية أثناء إعدادي لهذه الرسالة.

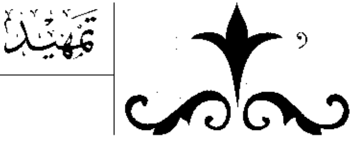
كما أشكر جميع الذين قدموا لي يد المساعدة في أي مرحلة من مراحل إعداد هذه الرسالة. وأخص بالشكر الحاج محمد الأسطى والحاج عبد السلام أدهم بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس على ما بذلاه من جهد في البحث معي عن الوثائق الهامة وترجمة ما كان منها باللغة التركية.

فإلى الجميع خالص شكري وتقديري وعرفاني بالجميل ، آملا أن يسدَّ هذا العمل ما نجده من ثغرات في تاريخ ليبيا الحديث.

والله ولي التوفيق

عمر علي بن إسماعيل

فبراير 1972



تمهيد

كان للصراع الإسلامي المسيحي الذي هيمن على البحر المتوسط في القرن السادس عشر، بين الجيوش العثمانية ممثلة للقوة الإسلامية والجيوش الإسبانية ممثلة للقوة المسيحية أثره الواضح على تاريخ ليبيا الحديث، حتى أنه يمكن القول بأن استيلاء الجيوش العثمانية على ليبيا في بداية النصف الثاني من القرن السادس عشر؛ كان نتيجة هامة من نتائج ذلك الصراع.

ففي 25 يونيه سنة 1510م، استطاع القائد الإسباني الكونت بدرو نافارو «PEDRO NAVARO» الاستيلاء على مدينة طرابلس الغرب، وبعد سقوطها حلقة في سلسلة التوسع الإسباني في شمال أفريقيا، ذلك التوسع الذي كان يتزعمه كل من ملك إسبانيا «فردناند» وزعيمها الديني اكسمنس «XIMENES». وكان هدف الخطة الإسبانية الاستيلاء على المراكز الساحلية في الشمال الأفريقي لتكون بمثابة قواعد للغزو الداخلي من ناحية، ولتغير وجهة الاندفاع العثماني في أوربا من ناحية أخرى، وذلك بنقل ميدان القتال بين القوتين الإسلامية والمسيحية من أوربا إلى الشمال الأفريقي.

ولتحقيق هذه الأهداف؛ أصدر نائب الملك في صقلية في 26 أكتوبر سنة 1513م مرسوماً يعد فيه كل من يرغب في الهجرة إلى طرابلس بالبيت الجديد، وبالأرض للزراعة، والإعفاء من الضرائب، وبإسقاط التهمة عنه

في أية جريمة ، إذا كان قد ارتكب جريمة من قبل[1] .

وقد ساعدت ظروف البلاد الداخلية على سرعة سقوط مدينة طرابلس في يد الإسبان. فقد انقسمت ليبيا آنذاك إلى شطرين منفصلين سياسياً وإداريا ، أحدهما ، وهو إقليم برقة ، كان تابعاً لسلطة المماليك في مصر ، وإن كانت هذه التبعية اسمية لضعف سلطة المماليك وازدياد نفوذ شيوخ القبائل في برقة. بينما كان الشطر الثاني الذي يشمل كلا من إقليمي طرابلس وفزان ، خاضعاً لحكم الحفصيين بتونس ، وكان هذا الحكم قد وصل إلى درجة من الضعف مكّنت كل زعيم ناحية من السيطرة على ناحيته ، حتى عرفت هذه الفترة باسم فترة «حكم المشائخ» .

كان لهذه التجزئة السياسية وما صاحبها من فوضى واضطرب الأثر العميق في نفوس الأهالي ، الذين أخذوا يبحثون عن منقذ يحقق لهم الوحدة الوطنية ، ويعيد إليهم الأمن والطمأنينة ، ويحميهم من الوقوع في أيدي الأعداء ، وكان من الطبيعي أن تتجه أنظارهم إلى الدولة العثمانية ، التي كانت في ذلك الوقت أقوى دولة اسلامية ، ولها من القوة البحرية والبرية ما قد يكفل لها تحقيق أمل المسلمين فيها.

ويؤكد رئيس البحرية محمد بيري ، الذي زار مدينة طرابلس قبيل الاحتلال الإسباني لها هذا الاتجاه بقوله: وفي أثناء إقامتنا بميناء طرابلس قدم الناس عريضة إلى عمي الرايس كمال يطلبون فيها من السلطان إرسال حاكم من طرفه لحكم البلاد ، ولكننا لم نكد نصل إلى شواطئ إيطاليا في طريق عودتنا؛ حتى علمنا بأن الإسبان أرسلوا ستين سفينة محملة بالجند واحتلوا المدينة»[2] .

---

(1) عمر الباروني ، «الإسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس» ـ مطبعة سامي ، طرابلس الغرب ، 1957 ، ص 66.

(2) محمد بيري ، «هذا كتاب بحرية» استانبول ، بدون تاريخ ، ص 670 و671.

وبالرغم من أن الإسبانيين كانوا أسرع من الجيوش العثمانية في الوصول إلى طرابلس واحتلالها ، إلا أن قوة المقاومة الشعبية التي اتخذت من مدينة تاجوراء قاعدة لها(1) ، استطاعت جعل النفوذ الإسباني منحصراً داخل أسوار المدينة لا يتعداها إلى الدواخل ، كما فشل الإسبانيون في حمل زعماء المقاومة الشعبية على التسليم بسياسة الرضا بالأمر الواقع.

وفي سنة 1516 ، توفي الملك فردناند ، وتولى من بعده شارل (الخامس) ، ونظراً لانشغاله بأحداث أوربا ، تلك الأحداث التي عرفت باسم «الحروب الإيطالية» ؛ فإنه قرر التنازل عن جزيرتي مالطا وقوزو ، ومعهما مدينة طرابلس وملحقاتها ، لفرسان القديس يوحنا أو فرسان مالطة(2) ، وذلك رغبة منه في التفرغ لهذه الحروب من ناحية ولكسب الرأي العام المسيحي ، والاستفادة من مجهودات هذه المنظمة من ناحية ثانية.

---

(1) تقع مدينة تاجوراء شرقي مدينة طرابلس وتبعد عنها بحالي 12 كم.

(2) كان هؤلاء الفرسان يمثلون جماعة دينية تأسست إبان الحروب الصليبية في بيت المقدس ، وكان الهدف الأساسي لإنشائها هو مساعدة فقراء المسيحيين ، وكذلك الحجاج منهم عند مجيئهم إلى بيت المقدس ، أي إن الغرض من إنشائها كان إنسانياً.
وعندما تمكن صلاح الدين من طرد الصليبيين من بيت المقدس لجأ هؤلاء الفرسان إلى مدينة عكا ، وبقوا هناك يساعدون الصليبيين في مؤخرة جيوشهم ، إلى أن سقطت مدينة عكا في يد المسلمين فتوجهوا إلى جزيرة رودس وأخذوا يزاولون القرصنة ضد السفن الإسلامية في شرق البحر الأبيض المتوسط ، مما جعل سلاطين الدولة العثمانية يولون اهتماماً بالغاً للقضاء على هذه المنظمة.
ولتحقيق هذا الهدف أرسلت عدت حملات عثمانية للقضاء عليهم ، وكانت آخرها تلك الحملة التي أرسلها السلطان سليمان القانوني ، والتي استطاعت في سنة 1523 م إجبارهم على تسليم الجزيرة والجلاء عنها ، وإن سمح لهم بأخذ كل ما يملكون.
وهكذا خرج فرسان القديس يوحنا من هذه الجزيرة باحثين عن مركز جديد لمواصلة نشاطهم المضر ضد أمن وسلامة السفن الإسلامية ، وأخيراً تمكنوا من الحصول على جزيرة مالطة وقوزو كهدية من شارل (الخامس) بشرط حماية مدينة طرابلس والدفاع عنها ضد هجمات الثوار من الليبيين.

وقد جاء في وثيقة تسليم هذه الأماكن الموقعة من شارل (الخامس) قوله: «لقد وهبنا القصر والأماكن وجزائرنا في طرابلس ومالطة وقوزو إلى منظمة فرسان القديس يوحنا لإحياء المنظمة واستقرارها، وهي هبة خالصة عن رضاً منا واقتطاعاً دائماً شريفاً حراً مقابل عُقاب[1] واحد تسلمه المنظمة في عيد جميع القديسين (1 نوفمبر) من كل عام، في يد نائب ملك صقلية[2].

بهذا التنازل المشروط بالولاء لشارل الخامس؛ قدم فرسان القديس يوحنا إلى طرابلس وذلك في سنة 1530 م. وهم أشد حقداً على المسلمين من الإسبان، وذلك انتقاماً لما نزل بهم من ضربات على يد القوات الإسلامية. وتظهر هذه الروح العدائية التي كان يحملها فرسان القديس يوحنا للمسلمين من المذكرة التي أرسلوها إلى شارل الخامس، والتي جاء فيها قولهم: «إن هذه المنظمة التي وجدت أن الحظ يعاكسها في جميع ما أقدمت عليه؛ فإنها تقبل الجزيرتين مالطا وقوزو، إذ أنها لم تجد مكاناً ملائماً تتخذه مركزاً لتعلن الحرب التي لا هوادة فيها على المسلمين»[3].

لقد حاول فرسان القديس يوحنا بكل الوسائل، كما حاول الإسبان من قبلهم إخضاع المقاومة الشعبية، ووضع حد لهجمات الثوار، غير أن جهودهم لم تكلل بالنجاح، وذلك لاشتداد قوة المقاومة الشعبية، وعدم تمكنهم من السيطرة عليها. هذا ويعلل بعض المؤرخين سبب خروج فرسان القديس يوحنا من طرابلس وخضوعها للحكم العثماني؛ بأن وفداً

---

(1) نوع من الطيور التي تستخدم في الصيد، وأعتقد أن المقصود به هو مجرد الدلالة على أن هذه المنظمة خاضعة لنفوذ شارل الخامس، بدلاً من إلزامها بدفع مبالغ مالية قد لا تستطيع دفعها.
(2) عمر الباروني، (المرجع السابق) ص 86.
(3) عمر الباروني، (المرجع السابق) ص 85.

من أهالي تاجوراء ذهب إلى دار الخلافة طالباً من السلطان العثماني نجدتهم ومساعدتهم على تحرير بلادهم من الاحتلال الأجنبي ، وبأن السلطان سليمان القانوني (1520 ـ 1566 م) استجاب لهذا النداء ، فأرسل معهم مراد آغا والياً على البلاد[1].

غير أن المتتبع لتطورات الظروف السياسية في القرن السادس عشر يرى أن مجيء العثمانيين إلى طرابلس كان شيئاً لا بد منه ، نتيجة لذلك الصراع البحري ، الذي كان يسود البحر الأبيض المتوسط في القرن السادس عشر ، بين القوة الإسلامية ممثلة في الدولة العثمانية والقوة المسيحية ممثلة في الدولة الإسبانية كما جاء من قبل ، وأيضاً كخطوة تالية لاستيلائهم على مصر في سنة 1517 ، ووراثة أمبراطورية المماليك ، وبعد أن استقر نفوذهم بصفة رسمية على الجزائر سنة 1518 م.

أي أن استيلاء العثمانيين على طرابلس كان بمثابة إتمام الحلقة في أملاك الدولة العثمانية ، التي أخذت تتسع في الشمال الأفريقي وإن عجلت استغاثة الوفد الليبي بتحقيق ذلك.

وتعدّ سنة 1551 م من السنوات الهامة في تاريخ ليبيا الحديث ، حيث استطاع الأسطول العثماني بقيادة سنان باشا ومساعدة درغوت بيك تحرير البلاد من النفوذ الإسباني ، وإخضاعها للتبعية العثمانية. غير أنه بالرغم من خضوع إقليم طرابلس للتبعية العثمانية ، إلا أن إقليم برقة ظل تابعاً لسلطة الوالي العثماني بمصر ، بينما بقي إقليم فزان خاضعاً لسلطة الحفصيين بتونس. واستمرت هذه التجزئة السياسية والإدارية إلى سنة 1640 م. ففي هذه السنة أرسل محمد باشا الساقزلي (1632 ـ 1640 م) أحد موظفيه لحكم إقليم برقة ، ثم أخضع إقليم فزان للتبعية العثمانية ،

---

(1) محمد خليل بن غلبون ، «التذكار فيمن ملك طرابلس ، وما كان بها من الأخبار» المطبعة السلفية ، القاهرة ، 1349هـ. ص 93.

وبذلك وحدت البلاد تحت سلطة الدولة العثمانية ، وأصبحت عاصمتها مدينة طرابلس ، كما أصبحت تعرف باسم «ولاية طرابلس الغرب»[1].

ظلت ليبيا خاضعة للحكم العثماني إلى سنة 1711 ، وفي هذه السنة تمكن أحد رجال العسكرية العثمانية الذين استقرت أسرتهم بالبلاد ، وهو أحمد باشا القرمانلي[2] ، من الاستيلاء على السلطة ، فأنهى بذلك السيطرة العثمانية المباشرة التي دامت ما يقرب من مائة وستين سنة (1551 ـ 1711 م) ، ووضع بذلك نهاية لعهد طويل من الفوضى السياسية والإدارية ، ومن التعدي على مقدرات الشعب وحرمانه[3].

وبعد أن تحصل أحمد باشا القرمانلي في سنة 1714 م على اعتراف الدولة العثمانة بشرعية حكمه ، وبأن يكون هذا الحكم وراثياً في أسرته ، أخذ يركز اهتمامه على إنشاء قوة بحرية وبرية ، استطاع بهما حفظ الأمن

---

(1) ظل هذا الاسم يطلق على جميع أجزاء البلاد التي تعرف اليوم باسم الجمهورية العربية الليبية ، ولم تستعمل كلمة ليبيا بمدلولها الحالي إلا في العهد الإيطالي ، أي بعد سنة 1911.

(2) مؤسس الأسرة القرمانلية هو مصطفى القرمانلي ، وأصل أسرته من مدينة «قرمان» بالأناضول. وقد جاء مصطفى القرمانلي إلى مدينة طرابلس كبحار ، ثم استقرّ بها وتزوج من إحدى نسائها ، فانجبت له عدة أبناء كان منهم محمود والد يوسف وتزوج يوسف من احدى نساء المدينة أيضا ، فرزق منها بمولود أسماه «أحمد» والتحق يوسف بالجيش العثماني ، فاستطاع الوصول إلى رتبة قائد المنشية فأدى ذلك إلى ارتفاع مكانة هذه الأسرة اجتماعياً ، غير أن يوسف لم يعمّر طويلاً إذ توفي في ريعان شبابه ، وبعد أن وصل ابنه أحمد إلى السن التي تخوله من الالتحاق بالخدمة العسكرية انضم إلى حامية المنشية ، وتمكن بفضل إخلاصه لعمله مع قوة شخصيته من أن يصل إلى نفس المكانة التي كان يشغلها والده وهي قيادة منطقة المنشية.

(3) لمزيد من الإيضاح حول الظروف التي دفعت أحمد باشا القرمانلي إلى القيام بثورته؛ يرجع إلى محمد خليل بن غلبون (المرجع السابق) ، وكذلك عمر علي بن اسماعيل: «انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا من 1795 إلى 1835 «مكتبة الفرجاني طرابلس الغرب» 1966. وطبعته حديثاً دار ابن كثير ، دمشق ، 2016م

وتوطيد وحدة البلاد واستقلالها ، كما استطاع إجبار الدول على احترام علمه وعلى تقديم الهدايا والأتاوات السنوية نظير أمن وسلامة سفنها من اعتداء الأسطول الليبي عليها. كما نجح في أن يكون للبلاد شخصيتها الدولية ومكانتها الخاصة ، فكان لها العديد من المبعوثين في عواصم الدول الأوروبية ، إذ كان طيلة حياته يعتبر نفسه مستقلاً عن الدولة العثمانية في حكم دولته ، وإن تظاهر بتبعيته لها ، فهو من ناحية يسعى بكل الوسائل للحصول على فرمان التولية من السلطان لتدعيم حكمه بين شعبه ، ومن ناحية أخرى نجده يعقد المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأوربية رأساً وبدون الرجوع إلى السلطان ، بل نجده في بعض الأحيان لا يقبل وساطته في عقد الصلح مع بعض هذه الدول إذا شعر بأن مصلحته في غير ذلك[1].

وبعد وفاة أحمد باشا في سنة 1745 ، أخذت أمور البلاد تسير من سيئ إلى أسوأ ، وذلك لعدة أسباب ، أهمها ضعف شخصية الحكام الذين تولوا السلطة بعد وفاته ، وعلى الأخص حفيده علي باشا (1754 ـ 1793) ، الذي لم يكن له من مظاهر السلطة إلا الاسم وحياة القصور ، بينما ترك أمور البلاد في أيدي كبار ضباط الانكشارية ، يسيرونها وفق أهوائهم وحسب مصالحهم.

وقد وصف قنصل فرنسا العام حالة البلاد في عهده بقوله: «إن علي باشا كان يحكم غير أنه كان لا يطاع ، قابعاً ، وسط حريمه ، لم يشيد ولم يصلح شيئاً ، بل ترك كل شيء لينهار»[2]. كما أن نائبه فليير «VALIER»

---

(1) لمزيد من الإيضاح حول مجهودات أحمد باشا في سبيل تثبيت دعائم حكمه وتوطيد استقلال بلاده وعلاقته بالدول العثمانية ، انظر: ردولفو ميكاكي «طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي» ـ ترجمة طه فوزي ، معهد الدراسات العربية العالية القاهرة ، 1966 ، من ص 11 إلى ص 84.

(2) WRIGHT, J. "LIBYA" LONDON, 1969, P. 99.

يكمل هذه الصورة بقوله[1]:

«إن الباشا لا يحكم إلا رعايا متمردين ، ومناطق جدباء ، وأكداساً من الأطلال والخرائب ، وإن المدينة التي يقيم فيها ليست سوى الخراب والدمار ، كما أن قصره ينهار من جميع جوانبه ، أما أسوار المدينة فإنها بسبب تهدمها في كثير من أجزائها تجعل أبواب المدينة عديمة الجدوى ولا قيمة لها. أما الحصون والبطاريات المعدة بمدافع قديمة وفاسدة؛ فإنها تتداعى كلما أطلقت لتحية البوارج الحربية ، التي تأتي لإلقاء مراسيها في الميناء. وإن سبع سنوات أو ثمان من القحط ضاعفت الموتى والمهاجرين ، وأخيراً تفشى الطاعون ، وازدادت هذه الكوارث زيادة كبيرة ، وهكذا أصبحت طرابلس صحراء مقفرة».

لم يكن أثر ضعف شخصية علي باشا القرمانلي قاصراً على تدهور حالة البلاد سياسياً واقتصادياً وعمرانياً ، بل تعداه إلى التأثير على مستقبل العلاقات الودية بين أفراد الأسرة القرمانلية نفسها من ناحية وعلى مستقبلها السياسي من ناحية أخرى. فقد كان لعلي باشا القرمانلي ثلاثة أبناء هم: حسن ، وأحمد ، ويوسف. وكان يوسف ، أصغر الأخوة سناً ، وأشدهم تطلعاً إلى السلطة ، ولم يكن ليقف في سبيل تحقيق أغراضه حتى سفك الدماء. ففي سنة 1790 م قام يوسف باغتيال شقيقه الأكبر حسن ، وذلك من أجل اختصار الطريق نحو الوصول إلى الحكم ، وحينما اختار والده شقيقه الثاني أحمد ليكون ولياً لعهده ، حاول يوسف إقناع شقيقه بقتل والده ، ولما رفض شقيقه هذه الفكرة خوفاً على مصيره هو نفسه ، قام يوسف بإعلان الثورة المسلحة ضد والده وأخيه ، واتخذ من المنشية قاعدة لشن هجومه على مدينة طرابلس.

وفي سنة 1793 وصل الصراع على السلطة بين أفراد الأسرة القرمانلية

---

(1) ميكاكي ، (المرجع السابق) ص 108.

ذروته ، وأدى ذلك إلى انقسام البلاد إلى طائفتين ، إحداهما داخل أسوار المدينة في جانب علي باشا وابنه أحمد ، والثانية خارج أسوار المدينة مؤيدة ليوسف ومشجعة له على التمادي في ثورته. وقد ساعد سوء الأحوال الاقتصادية وانقسام الأسرة الحاكمة على نفسها ، وصراعها على السلطة ، أحد المغامرين الجزائريين ويدعى علي باشا الجزائري أو علي برغل على احتلال مدينة طرابلس والاستيلاء على السلطة ، وكان ذلك في سنة 1793 ، فأنهى عهداً من عهود حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا(1).

ولما فشل أفراد الأسرة القرمانلية في توحيد صفوفهم للدفاع عن بلادهم قرروا الالتجاء إلى تونس على أمل أن يجدوا من واليها حمودة باشا العون على استرجاع حكمهم ، وبقي القرمانليون بتونس إلى أواخر سنة 1793 ، وفي هذه السنة قرر علي برغل الاستيلاء على مدينة جربة انتقاماً من حمودة باشا على منحه حق اللجوء السياسي للقرمانليين. غير أن قوات علي برغل لم تكن أحسن تنظيماً وأكثر عدداً من قوات حمودة باشا ، وبذلك استطاع الجيش التونسي طرد علي برغل من مدينة جربة ، واحتلال مدينة طرابلس ، وتسليم الحكم إلى القرمانليين ، على أن يكون أحمد القرمانلي والياً على البلاد ، وأن يكون يوسف ولياً لعهده ، وذلك كحل لإنهاء الصراع على السلطة بين الأشقاء ، ولإعادة الأمن والطمأنينة إلى البلاد.

ولما كان يوسف لا يرضى بغير منصب الولاية بديلاً ، فإنه انتهز فرصة

---

(1) لمزيد من الإيضاح حول الصراع الأسري على السلطة بين أفراد العائلة القرمانلية واحتلال علي برغل لمدينة طرابلس وما قام به من أعمال لا أخلاقية يرجع إلى عمر بن إسماعيل (المرجع السابق) ص 57 ـ 97. وكذلك:

Tully Richard, "Ten Years Residence at the Court of Tripoli" London 1957.

وقد قام الدكتور عبد الجليل الطاهر بترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية ، ونشرته الجامعة الليبية.

خروج أخيه إلى تاجوراء للاحتفال بليلة منتصف شعبان ، وأعلن الثورة ضده ، وعندما علم أحمد باستيلاء أخيه يوسف على الحكم ، خشي الرجوع إلى طرابلس ، واتجه إلى مصراته ومنها إلى مالطة فتونس ، وكان ذلك في سنة 1795. وهكذا تمكن يوسف بالدم والخداع ، أن يكون والياً على ليبيا بأكملها ، ولكن يوسف برهن ـ وخاصة في السنوات الأولى من حكمه ـ على أنه من أعظم الحكام الذين عرفتهم ليبيا في تاريخها الحديث ، غير أنه لأسباب عديدة بدأت عوامل الضعف والانهيار تنخر في كيان الدولة القرمانلية ، وأخذت تلك العوامل تزداد حدة وقوة بمرور الأيام ، حتى أدت في النهاية إلى السقوط النهائي لحكم هذه الأسرة وذلك في أواخر 1835.

وسنناقش في الفصل القادم أهم العوامل التي أدت إلى انهيار الحكم القرمانلي ، وكذلك الأسباب التي أدت إلى احتلال الدولة العثمانية لليبيا.

* * *



الفصل الأول

عودة ليبيا إلى الحكم العثماني المباشر

1 ـ الوضع السياسي في ليبيا قبل سقوط حكم الأسرة القرمانلية.

2 ـ العوامل التي أدت إلى احتلال الدولة العثمانية لليبيا.

* * *

الفصل الأول

عودة ليبيا إلى الحكم العثماني المباشر



الوضع السياسي في ليبيا
قبل سقوط حكم الأسرة القرمانلية

«إنه ليحزنني من أجل سيدي أحمد ومن أجل الطرابلسيين أن يحتفظ هذا الأمير (يوسف) بالعرش ، لأنني أخشى أن يزيد أيضاً في عدد جرائمه ، وأن يجعل حالة البلاد تزداد سوءاً»[1] .

بهذه المخاوف وبهذا الشعور استلم يوسف باشا مقاليد الأمور في البلاد، غير أنه استطاع أن يبرهن ـ وعلى الأخص في السنوات الأولى من حكمه ـ على أنه الشخص الذي كانت البلاد في حاجة إليه، ليؤكد وحدتها واستقلالها، وليعيد إليها مكانتها السياسية بين بقية الأمم ولينشر الأمن والرخاء.

ولتحقيق تلك الأهداف ، أولى يوسف باشا عناية خاصة بالجيش والأسطول ، وعن طريقهما استطاع نشر الأمن بالداخل ، وفرض إرادته على الدول الأوربية ، وإجبارها على تلبية طلباته ، كما أنه سار على نفس سياسة أحمد باشا القرمانلي في علاقته بالدولة العثمانية ، تلك السياسة التي كانت مبنية على أساس إظهار الولاء للدولة العثمانية بدفع الأتاوات السنوية ، وبذكر أسماء سلاطينها في خطب الجمعة بالمساجد ، وفي نفس

---

(1) TULLY, OP. CIT, P. 379.

الوقت العمل على حكم البلاد حكماً مستقلاً ، وعلى جعل السيادة العثمانية اسمية ومحدودة الأثر.

ولما كان دخل البلاد في العهد القرمانلي يعتمد بصفة أساسية على النشاط البحري؛ فإن يوسف باشا عمل على تطوير البحرية الليبية، وتشجيع القرصنة ضد السفن الأوربية في البحر المتوسط. كما سمح لشعبه بمزاولة هذه المهنة شريطة احترام السفن التي لدولها علاقات ودية مع ليبيا. أو السفن التي مُنحت ضمانات ضد اعتداء الأسطول الليبي عليها. وبذلك يمكن القول بأن العهد القرمانلي شهد نوعين من السفن ـ أو الأسطول ـ أحدهما الأسطول الرسمي التابع للدولة ، وثانيهما تلك السفن التي كانت تمتلكها مجموعة معينة من الأفراد ، والتي أعطيت الحق في مزاولة القرصنة تحت رعاية الدولة وحمايتها نظير دفع نسبة معينة من الغنائم.

وتوضح وثائق دار المحفوظات التاريخية بطرابلس ، والخاصة بالبحرية الليبية في العهد القرمانلي؛ بأن الغنائم التي كان البحارة الليبيون يحضرونها إلى مدينة طرابلس ، كانت تشمل جميع ما على سفن الأعداء من بحارة وبضائع ومسافرين ، وبأنه في حالة دخول إحدى السفن الخاصة إلى ميناء طرابلس محملة بالغنائم ، فإن يوسف باشا كان يرسل أحد موظفيه لتقدير نسبة الأرباح الخاصة به ، ثم يأذن لربان السفينة ببيع الغنائم في الأسواق الليبية. وبعد إتمام عملية البيع يدفع للباشا نصيبه من الغنيمة ، ويقسم باقي المبلغ بالتساوي بين البحارة ومالك السفينة ، ولما كان البحارة التابعون للدولة يتقاضون رواتب شهرية معينة؛ فإن الغنائم التي كانوا يحصلون عليها كانت تعتبر ملكاً خاصاً الباشا ، وكان الباشا يتبرع لهم بمبالغ معينة كهدية تقديراً لنشاطهم ضد الأعداء.

كما تؤكد تلك الوثائق بأن الأوربيين ، الذين كانوا يقعون أسرى سواء في أيدي البحارة التابعين للدولة ، أو للأفراد ، كانوا يعاملون معاملة الرقيق ، وكانوا يباعون في أسواق الرقيق بمدينة طرابلس ، غير أن البعض

منهم وخاصة الذين كانوا على مستوى طيب من الثقافة ، أو يتقنون بعض الحرف أو الصناعات ، ويرضون بالإسلام ديناً لهم؛ كانوا يُعتقون وتعطى لهم الفرص لتولي أسمى المناصب في الدولة ، كما حدث على سبيل المثال لمصطفى قورجي ، فقد كان من الأوربيين الذين وقعوا أسرى في أيدي بحارة يوسف باشا ، ونظراً لخبرته بشؤون البحر وقبوله للإسلام؛ فإن يوسف باشا زوّجه إحدى بناته وعيّنه قائداً لأسطوله[1].

لقد وصل نشاط الأسطول الليبي قمته في العشر سنوات الأولى من حكم يوسف باشا ، وأصبح مجرد ظهوره في البحر المتوسط مثاراً للرعب لجميع السفن التي كانت تتخذ البحر المتوسط مجالاً لنشاطها ، وامتلأت خزانة يوسف باشا بالأموال ، وعاش القرمانليون في رغد من العيش ، أنساهم واجباتهم نحو شعبهم ، وتطوير بلادهم ، وإيجاد بديل للبحر كمصدر يعتمدون عليه ؛ إذا ما توقف المصدر الأول لسبب ما عن العطاء.

وبحلول عام 1805 بدأت متاعب يوسف باشا تبدو للعيان ، وذلك على أثر نزاعه مع الولايات المتحدة الأمريكية. وترجع قصة الصراع بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى سنة 1801 ، ففي هذه السنة أصر يوسف باشا على أن تعامله الولايات المتحدة الأمريكية نفس المعاملة التي توليها لداي الجزائر ، فطلب من قنصلها بطرابلس المستر «لبر» إبلاغ حكومته بضرورة رفع قيمة الهدية السنوية إلى (225,000 دولار) ودفع جزية لا تقل عن (20,000 دولار) ، وذلك نظير أمن وسلامة سفنها من اعتداء الأسطول الليبي عليها. وقد قام القنصل الامريكي بإرسال مطالب يوسف باشا إلى حكومته، ولكسب الوقت قام بمساومة يوسف باشا فعرض عليه (30,000 دولار) نظير عقد معاهدة سلام مدتها 18 شهراً ، حتى يتسنى للحكومة الأمريكية دراسة مطالب الباشا والرد عليها. إلا أن يوسف

---

(1) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس ـ ملفات البحرية في العهد القرمانلي.

باشا رفض العرض وأظهر ميله لإعلان الحرب ضد الولايات المتحدة[1].

وإزاء تهديد يوسف باشا بإعلان الحرب على أمريكا ، قام قناصلها في كل من مصر وطرابلس وتونس بمحاولات يائسة لإقناع يوسف باشا بتغيير موقفه المتشدد إزاء حكومتهم ، وقدموا لإرضائه العديد من العروض ، غير أن يوسف باشا أصر على تنفيذ طلباته الأولى ، وقبيل إصدار يوسف باشا لأوامره بمهاجمة ومصادرة سفن الولايات المتحدة ، قام القنصل الأمريكي بطرابلس بتسليمه رسالة من الرئيس «جفرسون» ، وحينما وجدها يوسف عبارة عن كلمات منمقة تشرح نوايا أمريكا الطيبة إزاء حكومة طرابلس بدون الإشارة إلى طلباته ، رد على هذه الرسالة بأسلوب ينم عن الشدة والتحدي والإنذار ، جاء فيها قوله: «. . . ويمكننا أن نسأل عن تعبيراتكم هذه يجب أن تتبعها الأعمال لا الكلام الأجوف ، ولهذا يجب أن تسعوا لإقناعنا بطريقة حسنة التنفيذ ، أما إذا كان الأمر مجرد كلام يعني التملق دون التحقيق؛ لكل منا يعمل حسبما يقتنع به[2].

ثم أصدر أمراً مشدداً إلى رؤساء سفنه بمهاجمة أي سفينة أمريكية ومصادرتها. فكان لهذا القرار أثره العميق في نفوس قناصل أمريكا في شمال أفريقيا. وكان أشدهم تأثراً قنصلها في تونس المستر ايتون «EATON» ، الذي عبر عن هذا التحدي بقوله: «إذا ما سكتت حكومتنا عن تلك الإهانة؛ فإنها سوف تلطخ اسمها في العالم وتلوثه ، بل وتعيبه وتبقعه حتى يغدو حالك السواد ، وإذا ما سكتوا (قادة الشعب الامريكي) عن

---

(1) WRIGHT,L. and MACLEOD, "THE FIRST AMERILANS IN NORTH AFRICA", N.D.

وقد قام محمد روحي البعلبكي بترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية بعنوان «الحملات الأمريكية على شمال أفريقيا في القرن الثامن عشر» وقامت بنشره مكتبة الفرجاني بطرابلس ، 1967 ، ص 148 ـ 149.

(2) مصطفى عبد الله بعيو ، «دراسات في التاريخ الليبي» مطابع عابدين ، القاهرة ، 1953 ص148.

الإهانة فما هم سوى مجموعة من الجبناء الضعفاء»[1].

لم يكتف ايتون بهذا التصريح فحسب ، بل أرسل رسالة إلى «سموئيل ليمان» أحد أصدقائه في الكونجرس الأمريكي يعبر فيها عن سخطه ونقمته على يوسف باشا ، حاثاً صديقه على العمل لوضع حد لتحدياته ، وقد جاء في هذه الرسالة قوله[2]:

«سوف أظل منزعجاً طيلة أيام عمري بعد أن رأيت واحداً من العثمانيين الكسالى (يعني يوسف باشا) مسترخياً على فراش من ريش وأمامه عبد مسيحي يحمل له غليونه ، وآخر يقدم له القهوة ، وثالث ليس عليه أكثر من أن يبعد عنه الذباب ، والأزعج من ذلك كله أن أعرف أن عرق جبين كل مواطن أمريكي يساهم في سعادة ذلك التركي ومتعته. ليس هذا فقط ، بل كيف لا أثور وأتضايق وأنا أعلم أن هذا التركي يعتقد أن لديه ملء الحق في طلباته التي يطلبها من الولايات المتحدة الأمريكية ، وإننا ـ نحن كالإيطاليين ـ لا نملك القوة لمقاومته ورد طلباته».

وهكذا لم يكن أمام الرئيس الأمريكي «جفرسون» ، للاحتفاظ بكرامة دولته وتهدئة مشاعر ممثليه وشعبه؛ إلا بناء قوة بحرية يستطيع بها إجبار يوسف باشا على توقيع معاهدة سلام تصون كرامة شعبه ودولته. ولما كان بناء مثل تلك القوة يحتاج إلى شيء من الوقت؛ فإن أمريكا طلبت من سفيرها بلندن محاولة التفاوض مع مندوب الباشا الذي كان في زيارة للندن في تلك الأثناء ، وحينما فشلت مفاوضات لندن ، التجأت أمريكا إلى داي الجزائر حسن باشا وقنصل هولاندا بطرابلس راجية تدخلهما لإقناع يوسف باشا بعقد معاهدة سلام معها ، وفعلاً استطاع داي الجزائر والقنصل الهولندي تحقيق أمل الولايات المتحدة فيهما. غير أنه بعد وفاة

---

(1) WRIGHT, L. and MACLEOD, OP. CIT, PP. 154-5.

(2) IBID, P. 169.

داي الجزائر أخذت أمريكا تماطل في دفع ما عليها من مبالغ ، ثم طلبت من ابن حسن باشا التوسط لتخفيض قيمة الأتاوة السنوية ، غير أن هذه الوساطة لم تكن مثمرة ، إذ نجد أن يوسف باشا يرد على داي الجزائر الجديد برسالة ، يشرح له فيها نوايا الدول الأوربية وما تبيته ضد حكومات الشمال الأفريقي ، ويعلمه بأن النصارى لا عهد لهم ، وبأن أعمالهم مبنية على الحيلة والخداع ، ثم يرجوه سحب وساطته لتصميمه على الانتقام من الأمريكيين[1] .

وبعد أن فشلت المساعي الجديدة لإنهاء الصراع السياسي بين الولايات المتحدة ويوسف باشا؛ قررت الولايات المتحدة استعمال القوة لتحقيق أغراضها فقامت بإرسال أربع حملات بحرية في الفترة ما بين 1801 و1803 ، وكان آخرها حملة بربل PREBLE ، وكانت نتيجة هذه الحملة فقدان الولايات المتحدة لأعظم قطعة بحرية في أسطولها وهي السفينة المسماه فيلادلفيا «Philadelphia» ، حيث وقعت في أيدي بحارة يوسف باشا ، وكان لأسرها عميق الأثر ليس في نفس الحكومة الأمريكية فحسب بل وفي نفس جميع الدول الأوربية التي رأت فيه إنذاراً لها جميعاً بعدم قدرتها على تحدي إرادة يوسف باشا[2] .

أما عن الشعور الأمريكي إزاء أسر فيلادلفيا ؛ فقد عبر عنه الرئيس «جفرسون» في رسالته إلى وزير الحربية الأمريكية ، وقد جاء فيها قوله: «لم يسبق لي أن شعرت بالخزي مثلما شعرت الآن لتصرف مندوبينا في الخارج بعد خسارة «فيلادلفيا» . . يبدو أنهم يظنون أننا هُزمنا جميعاً ، وأنه ليس في حوزتنا أية معدات ، إذ أنهم أخذوا ينادون علينا ـ وكأننا عالة

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، رسالة يوسف باشا إلى داي الجزائر ، بتاريخ 1 محرم 1216 هـ (1801 م).

(2) لمزيد من الإيضاح عن الحملات الأمريكية على ليبيا يرجع إلى:ـ
Wright, L. and Macleod, OP. cit, pp. 178-254.

نحيا على المعونة التي نتلقاها ـ ويستجدون الصدقات من سائر أنحاء أوربا[1].

وهكذا فشلت الولايات المتحدة في إخضاع يوسف باشا بالقوة ، وقد دفعها هذا الفشل إلى قبول اقتراح قنصلها في تونس المستر «ايتون» ، ويتلخص هذا الاقتراح في تكوين حملة بحرية تسند قيادتها إلى أحمد باشا القرمانلي ، وفي حالة نجاحه في الاستيلاء على السلطة من أخيه يوسف باشا يصبح والياً على البلاد ، وفي نظير مساعدة الولايات المتحدة له يقوم بتوقيع معاهدة سلام معها تعيد إلى الشعب الأمريكي كرامته[2].

وعلى ذلك فما إن خوّلت الولايات المتحدة قنصلها بالشروع في تنفيذ الخطة ، حتى بدأ أحمد باشا في إعداد الحملة وتجنيد المرتزقة من مختلف الجنسيات ، حتى قيل بأن الجند الذين اشتركوا في هذه الحملة

---

(1) Ibid, P. 233.

(2) حينما استولى يوسف باشا على السلطة من أخيه أحمد في سنة 1795 ، اتجه أحمد إلى مصراته ، ومنها إلى مالطه فتونس كما جاء من قبل. وبتونس تعرف أحمد على المستر ايتون قنصل الولايات المتحدة هناك. ونظرا لما يحمله ايتون ليوسف باشا من كراهية لإهاناته المتكررة للولايات المتحدة ، فإنه قام باغراء أحمد بفكرة إعداد حملة برية للإطاحة بحكم أخيه ولإعادته إلى عرشه المغصوب نظير عقد معاهدة مشرفة للشعب الأمريكي ، وحينما وافق أحمد على هذا الاقتراح بادر ايتون بإرسال تفاصيل الخطة إلى حكومته. كما أنه لنجاح هذه الخطة طلب ايتون من حمودة باشا باي تونس التوسط لدى يوسف باشا لتعيين أخيه أحمد حاكماً على مدينة بنغازي ، وقد قبل يوسف باشا وساطة باي تونس وأصدر قراراً بتعيين أحمد حاكماً على مدينة درنة بدلاً من مدينة بنغازي ، ثم عاد فألغى هذا التعيين ، وذلك لتأكده من تآمر أخيه مع الأمريكيين ضد أمن البلاد وسلامتها. وحينما وصل أحمد إلى درنة وسمع بإلغاء تعيينه ، قرر الالتجاء إلى مصر انتظاراً لتطورات الأحداث. وفي أثناء إقامته بمصر ، حضر ايتون إلى القاهرة كقنصل عام بمصر ، وهناك بدأ اللقاء من جديد بينه وبين أحمد باشا ، ولما وجد ايتون أن أحمد لا زال على تصميمه الأول ، قام بالكتابة إلى حكومته يرجو الموافقة على اقتراحه والإذن له بالتنفيذ.

كانوا يمثلون إحدى عشرة جنسية ، كان أغلبهم من المالطيين واليونانيين بالإضافة إلى أنصار أحمد من الليبيين[1].

وفي 27 أبريل سنة 1805 وصلت الحملة إلى مدينة درنة ، كما وصلت إليها أربع قطع بحرية بناء على طلب ايتون ، وذلك لحصار المدينة من الناحية البحرية ولإرباك الأهالي وإجبارهم على التسليم ، غير أن سكان مدينة درنة صمموا على الدفاع عن بلادهم ، وعلى الوقوف مع قوات يوسف باشا لإحباط مخططات أحمد باشا ، والحيلولة دون تحقيق آماله. إلا أن اختلاف نوعية التسليح بين القوتين مكّنت أحمد باشا من احتلال المدينة ، وإعلان نفسه حاكماً على الجزء الشرقي من ليبيا ، ثم واصل تقدمه نحو مدينة طرابلس[2]. وحينما علم «بربل» قائد الأسطول الأمريكي بمالطة بنجاح حملة أحمد رأى الفرصة مواتية للضغط على يوسف باشا ، فاتجه بأسطوله نحو طرابلس حيث وصلها في 28 مايو 1805 وقام بحصار المدينة.

وحينما وجد يوسف باشا نفسه بين عدويه أحمد وبربل ، قرر التفاوض مع الأمريكيين وذلك للتفرغ لإخماد تمرد أخيه ، وبفضل مساعدة داي الجزائر والقنصل الإنجليزي بطرابلس ، عقد يوسف باشا في 5 يونيو 1805 معاهدة سلام مع الولايات المتحدة تشتمل على عشرين مادة ، وقد نصت المواد الثلاثة الأولى على ما يأتي[3]:

---

(1) Tucker, G. "DOWN LIKE THUNDER, THE BARBARY WARS AND THE BIRTH OF U.S. NAVY".

وقد قام عمر بومجلة بترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية بعنوان «معارك طرابلس الغرب». وقامت بنشره مكتبة الفرجاني بطرابلس ، 1968 ، ص 561.

(2) لمزيد من التفاصيل حول أحداث هذه الحملة يرجع إلى:

CHARLES, PRENTISS, "LIFE OF WILIAN EATON", LONDON, 1813, PP. 259 - 392.

(3) دار المحفوظات التاريخية، معاهدة يوسف باشا مع الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ =

المادة الأولى:

يتمتع الرعايا الأمريكيون بالأفضلية على رعايا الدول التي تربطها بحكومة طرابلس علاقات ودية ، وإذا منحت إحدى الدولتين المتعاقدتين امتيازات أو تسهيلات لدولة أخرى؛ فيجب أن يشمل ذلك الطرف الآخر في هذه المعاهدة؛ إلا إذا كان ذلك يؤدي إلى ضرر.

المادة الثانية:

الأمريكيون الذين أسرهم الطرابلسيون أثناء الحرب والبالغ عددهم (300) ، والأسرى الطرابلسيون الذين أسرهم الأمريكيون والبالغ عددهم (100) يتم تبادلهم ، وتدفع حكومة الولايات (60) ألف فرنك تعويضاً لحكومة طرابلس مقابل إطلاق سراح المائتي (200) أسير أمريكي الزائدين على نصاب المبادلة.

المادة الثالثة:

تجلو في الحال جميع القوات البحرية الأمريكية الموجودة بطرابلس ودرنة وغيرهما من الأقاليم ، وتتعهد الجمهورية المذكورة بألا تتعاون بطريق مباشر أو غير مباشر مع سكان طرابلس أو الأجانب عند قيامهم بحركات معادية ضد حكومة طرابلس ، كما تتعهد الجمهورية المذكورة بإخضاع ثورة أحمد بقضاء درنة ، وإذا وفقت في إخراجه من درنة؛ فإنها تتعهد أيضاً بإيصاله وتسليمه إلى أسرته بطرابلس[1].

وبالاطلاع على بقية نصوص المعاهدة يمكن استنتاج الحقائق الآتية:

1 ـ إن المعارك التي دارت رحاها بين القوات الليبية والقوات

= 6 ربيع الأول 1220 هـ (1805 م).

(1) أعتقد أن المقصود بعبارة «تسليمه إلى أسرته» هو تسليمه إلى أخيه يوسف باشا حيث أن أحمد لم يكن هارباً من عائلته حتى يرجع ويسلم إليها ، وإنما هارباً من بطش أخيه يوسف للأسباب التي سبق ذكرها.

الأمريكية؛ كان النصر فيها في أغلب الأحيان لقوات يوسف باشا ، ويتضح ذلك من عدد الأسرى بين الطرفين.

2 ـ إن الذي صاغ بنود هذه الاتفاقية هي الحكومة الأمريكية ، ولم يكن أمام يوسف باشا سوى التوقيع عليها ، حيث أن أغلب بنودها كانت في صالح الحكومة الأمريكية.

3 ـ حاولت الحكومة الأمريكية في المادة الثالثة إيهام يوسف باشا بأنه ليس لها أية علاقة بثورة أخيه أحمد ، ولتؤكد ذلك فقد تعهدت بمساعدته لإخضاع هذه الثورة ، بل ذهبت السياسة الأمريكية إلى أبعد من ذلك ، حينما أغضت عينيها وتعهدت الحكومة الأمريكية بإخراج حليفها أحمد من درنة وبتسليمه لعدوه يوسف باشا ، وذلك لإيمانها بأن دوره في اللعبة قد انتهى.

4 ـ لكي تضمن الولايات المتحدة استمرار هذه المعاهدة؛ فإنها عمدت إلى إفهام يوسف بطريقة غير مباشرة؛ بأنها سوف تساعد أي حركة مناوئة لحكمه في حالة إلغاء هذه المعاهدة.

5 ـ يظهر من هذه المعاهدة أن يوسف باشا تنازل عن جميع مطالبه السابقة ، وذلك في نظير طرد أحمد من درنة؛ وخروج الجيوش الأمريكية من بلاده ، إذ جاءت هذه المعاهدة خالية من ذكر أي تعويض كان على الحكومة الأمريكية دفعه للباشا نظير ما أصاب المدينة من خسائر مادية نتيجة قذفها بالقنابل ، بل إن هذه المعاهدة جاءت خالية من ذكر أي أتاوة أو هدايا تقدمها الحكومة الأمريكية سنوياً للباشا ، كما كان معمولاً به في السابق.

لقد شجع النجاح الذي أحرزته الولايات المتحدة ضد يوسف باشا بقية الدول الأوروبية على أن تنال ما نالته الولايات المتحدة من إعفاءات ، وعلى المدى الطويل تمكنت من تحقيق ذلك الأمر ، الذي أدى إلى وقوع يوسف باشا في ضائقة مالية أخذت حلقاتها تزداد ضيقاً حينما أجبر على

تنفيذ قرارت مؤتمري فيينا سنة 1815 واكس لا شابيل 1818 ، القاضية بإلغاء القرصنة واسترقاق المسيحيين. ونتيجة لهذه الأزمة؛ فإن يوسف باشا التجأ إلى الاستدانة من الأجانب وذلك للإنفاق ، ثم استدان لتسديد ما عليه من ديون ، كما أنه باع بعض قطع أسطوله وحوّل نحاس بعض مدافعه إلى عملة نحاسية فغش بذلك عملة البلاد[1].

بالإضافة إلى ما كان للأزمة المالية من أثر على مستقبل حكم الأسرة القرمانلية؛ كان هناك سبب آخر عجل بسقوط حكم هذه الأسرة يجدر بنا أن نشير إليه ، وهو اتهام يوسف باشا لروسو «ROUSSEAU» قنصل فرنسا العام بطرابلس بالاشتراك في مقتل الرحالة الإنجليزي الميجور لاينج «LAING». ففي مايو 1825 وصل لاينج إلى مدينة طرابلس للقيام برحلة إلى تمبكتو ، وفي أثناء إقامته بطرابلس تعرف على وليم وارنجتون «WARRINGTON» قنصل بريطانيا العام بطرابلس ، وتوطدت العلاقات الودية بينهما حتى أن لاينج تزوج من ابنة وارنجتون. وبعد الزواج قرر لاينج استئناف رحلته؛ فزار مدينة غدامس على الحدود الليبية التونسية ، ومنها اتجه إلى تمبكتو حيث لقي مصرعه هناك.

كان القنصل الفرنسي هو أول من سمع بمقتل لاينج ، فقام بنقل الخبر إلى وارنجتون ، الذي ذهب على الفور لمقابلة يوسف باشا ، حيث طلب منه ضرورة تسليمه القتلة والأوراق الخاصة التي كانت في حوزة لاينج. وحينما علم يوسف باشا بأن الذي نقل خبر الوفاة إلى وارنجتون هو روسو ، ظن أن القصد من تصرفه هذا هو إحداث أزمة سياسية بينه وبين وارنجتون ، حيث كان الزواج يحتم على روسو إبلاغه هو أولاً بالحادث ، وذلك بصفته حاكم البلاد. وكرد على تحدي روسو وانتقاماً منه؛ أخبر يوسف باشا وارنجتون بأنه قد سمع بأن أوراق لاينج توجد لدى روسو ،

---

(1) ZIYADAH, N, "SANUSIYAH - A STUDY OF REVALIST MOVEMENT IN ISLAM" LEIDEN, 1958, P. 21.

وهذا يعد دليلاً على اشتراك روسو في الجريمة. صدّق وارنجتون ما أخبره به يوسف باشا، وعلى الفور نقل ذلك إلى روسو، ولما كان روسو لا علم له بالتآمر على قتل الرحالة الإنجليزي؛ فإنه حز في نفسه هذا الاتهام، وحاول مقابلة يوسف باشا، ولكن الأخير رفض مقابلته، فأدى ذلك إلى تأزم العلاقات السياسية بين الباشا وروسو من ناحية وبين رسو ووارنجتون من ناحية ثانية، مما دفع روسو إلى إنزال علم بلاده ومغادرة مدينة طرابلس إلى تونس[1].

ولقد اختلف المؤرخون في ذكر اسم الشخص الذي وجه الاتهام إلى روسو بالاشتراك في جريمة مقتل الرحالة الإنجليزي لاينج، فعلى سبيل المثال؛ نجد أن كاكيا يرى أن وارنجتون هو الذي اتهم روسو بالاشتراك في هذه الجريمة[2]، بينما كستانزو بيرنا يرى عكس ذلك، إذ يذكر بأن يوسف باشا هو الذي أسند إلى روسو تهمة الاشتراك في مقتل لاينج[3].

وبالرجوع إلى الوثائق الخاصة بقضية لاينج، يتضح لنا بأن يوسف باشا لا وارنجتون هو الذي اتهم روسو بالاشتراك في جريمة قتل لاينج، وبأن روسو كان بريئاً من هذه التهمة[4].

وكرد على هذا الاتهام أرسلت الحكومة الفرنسية بعض القطع من أسطولها تحت قيادة رزواميل «ROSAMEL». وفي 9 أغسطس سنة 1830 قامت القطع البحرية الفرنسية بحصار مدينة طرابلس، ولما كانت الأزمة المالية قد دفعت يوسف باشا إلى بيع بعض القطع من أسطوله، وتحويل

---

(1) ميكاكي، (المرجع السابق) ص 216.

(2) ميكاكي، (المرجع السابق) ص 217.

(3) COSTANZO BERGNA, "TRIPOLI DAL 1510 AL 1850" TRIPOLI, 1924, PP. 286\7.

(4) توجد الوثائق الخاصة بقضية الميجر لاينج في PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON, REFERENCE, F, O. 76\22, PP. 27 - 90.

بعض مدافعه إلى عملة نحاسية؛ فإنه لم يجد القوة الكافية التي يمكن بها أن يدافع عن بلاده ويتحدى بها حصار الأعداء، كما كان الحال في الماضي، وعلى ذلك فقد أجبر يوسف باشا على توقيع معاهدة مع الحكومة الفرنسية تعد من العوامل الأساسية في انهيار حكم الأسرة القرمانلية[1].

وبالرجوع إلى هذه المعاهدة ، نجد أنها تتكون من إحدى عشرة مادة وملحق ، وبدراسة نصوص هذه المعاهدة ، نجد أن المادة الأولى منها قد أثبتت أن يوسف باشا هو الذي اتهم روسو كما قال بذلك كستانزو بيرنا ، حيث نجد أنه قد نص في هذه المادة على ضرورة اعتذار يوسف باشا رسمياً لروسو عن الإشاعات التي قيلت في حقه ، وأن يرسل أحد أبنائه أو أصهاره إلى القنصلية الفرنسية عند رجوع روسو لطلب العفو منه عما صدر ضده. أما المادة الثانية ، فقد نصت على تحريم القرصنة بصفة نهائية ، كما نصت المادة الثالثة على إلغاء الرق وتحرير الأسرى الذين يوجدون بطرابلس أثناء توقيع المعاهدة ، أما الأسرى الذين قد يقعون في أيدي رجال يوسف باشا أثناء قيام حرب بينه وبين أية دولة أوربية في المستقبل؛ فيجب أن يعاملوا معاملة حسنة ، وأن يتم تبادلهم بعد انتهاء الحرب.

ونصت المادة الرابعة على منع يوسف باشا من زيادة قوته البحرية ، أما سفنه الحالية فقد سمح له بتجديد أية سفينة منها إذا أصابها أي تلف ، على أن تكون بنفس حجم ومواصفات السفينة التي أصابها التلف. في حين أن المادة السابعة قد نصت على إعطاء الدول الأوربية حق تعيين ممثلين لها في طرابلس وإلغاء الهدايا التي كانت تجبر على تقديمها ليوسف باشا لاعتماد هذا التعيين[2].

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ـ معاهدة يوسف باشا مع فرنسا بتاريخ 11 أغسطس 1830.

(2) يذكر ميكاكي في كتابه سالف الذكر صفحة 224 بأن المادة السابعة من هذه المعاهدة تنص على ما يأتي «إن يوسف باشا بعد دفع أربعمائة ألف فرنك مقدماً التزم بدفع مبلغ مماثل بصك موعده 20 ديسمبر التالي ، وتعهدت الحكومة الفرنسية بدورها بدفع ديون=

ونصت المادة الثامنة على حرية التجارة ومنع الباشا من احتكار بعض الأصناف التجارية ، وألزمت المادة التاسعة يوسف باشا بدفع (800) ألف فرنك كمصاريف حربية نظير إرسال فرنسا لأسطولها إلى طرابلس ، على أن تدفع فرنسا من هذا المبلغ الديون التي على الباشا لرعاياها ، وقد قسم هذا المبلع على دفعتين ، حدد أغسطس موعداً للدفعة الأولى ، وديسمبر 1830 موعداً للدفعة الثانية.

أما الملحق الذي أضيف إلى هذه المعاهدة ، فهو بيان بعدد السفن التي يمتلكها يوسف أثناء توقيع هذه المعاهدة مع ذكر نوع تسليحها ، وقد بلغ عدد هذه السفن (19) سفينة مزودة بحوالي (160) مدفعاً.

إن قبول يوسف باشا لهذه المعاهدة والتوقيع على بنودها؛ يعتبر في الواقع توقيعاً على وثيقة انهيار حكمه وحكم أسرته من بعده. فكما سبق القول؛ كانت القرصنة والهدايا والأتاوات السنوية هي المصادر الرئيسية لدخل حكومة طرابلس أثناء العهد القرمانلي ، وكان نضوب هذه المصادر أو توقفها عن العطاء يعني إفلاس الدولة وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها.

وظهرت هذه الحقيقة بصورة جلية حينما طلب القنصل الفرنسي من يوسف باشا تسديد قيمة القسط الأول من المبلغ الذي نصت عليه المعاهدة السابقة؛ فإن يوسف باشا لم يجد في خزينته ما يغطي قيمة المبلغ المطلوب ، وحينما حاول يوسف باشا جمع قيمة المبلغ من الأهالي رفض طلبه ، وحينما حاول استعمال القوة أدى ذلك إلى نتائج بالغة الأهمية سوف نناقشها بعد قليل.

ولما كان يوسف باشا على يقين بأن روسو هو سبب متاعبه السياسية

= الرعايا الفرنسيين قبل حكومة طرابلس». ويلاحظ أن المادة السابعة كما ذكرت لا تنص على ما ذكره ميكاكي ، حيث أن ذكر هذا المبلغ قد جاء في المادة التاسعة قد حددت شهر ديسمبر 1830 لدفع المبلغ لا شهر ديسمبر 1831 كما ذكر ميكاكي.

والاقتصادية؛ فإنه كتب إلى ملك فرنسا يرجوه نقل روسو من إيالة طرابلس ، وقد استجيب طلبه ، وفي 29 يونيو سنة 1831 وصل المسيو شوبيل «SHOUBEL» إلى مدينة طربلس كقنصل عام خلفاً لروسو ، وحاول القنصل الجديد إصلاح العلاقات السياسية بين دولته ويوسف باشا ، وقد نجح في نيل ثقة الباشا حتى أصبح المخطط لسياسته. ولما كان القنصل الفرنسي على يقين من حاجة يوسف باشا إلى المال للوفاء بالتزاماته؛ فإنه اقترح عليه وضع نظام جمركي يمكنه به تعويض بعض المصادر التي حرم منها ، وقد قبل يوسف باشا هذا الاقتراح وعهد إلى القنصل الفرنسي وضع النظام الذي يراه مناسباً.

وكان القانون الجمركي الجديد يشتمل على ثلاثة عشر فصلاً[1]؛ حددت جميع أصناف البضائع والسلع التي تخضع للضريبة عند استيرادها أو تصديرها أو بيعها في الأسواق الليبية. كما أوضح القانون أنواع السلع والبضائع المستوردة المعفاة من الضرائب[2]. وألزم التجار بضرورة ختم موازينهم ومكائلهم نظير دفع رسوم سنوية معينة ، وأنذر المخالفين بالغرامة والسجن معاً.

وبدراسة بنود هذا القانون تتضح لنا بعض الحقائق الهامة ، منها أولاً ، أن قيمة الضريبة المقررة على بعض الأصناف التجارية المصدرة كانت تختلف من إقليم لآخر من أقاليم البلاد ، فعلى سبيل المثال نجد أن قيمة الضريبة على صادرت إقليم برقة كانت تفوق قيمة الضريبة المفروضة على نفس الأشياء المصدرة من إقليم طرابلس[3]. ولعل السبب في ذلك يرجع

---

(1) توجد الوثيقة الخاصة بهذا النظام بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس. انظر أيضاً ، عمر بن إسماعيل (المرجع السابق) ص 245/ ص 248.
(2) كانت هذه المواد تشمل كل ما يصنع من السلاح والسفن.
(3) انظر الفصل الثاني من هذا القانون. عمر بن إسماعيل (المرجع السابق) ص 245 / 246.

إلى محاولة الحكومة جباية أكبر قدر من الأموال بطريقة غير مباشرة من البرقاويين ، وذلك لتهربهم الدائم من دفع الضرائب ، كما سنرى ذلك فيما بعد. ثانياً ، لقد أعطى هذا القانون للأجانب الحق في الاشتراك في لجان الإشراف على تنفيذ بنود هذا القانون ، وإعطاء الرأي في المشاكل التي تظهر عند تطبيقه ، صوناً لحقوقهم وضماناً لعدم ابتزاز أموالهم بطرق غير مشروعة. ولا شك أن إعطاء الأجانب مثل هذا الحق يدل على ضعف يوسف باشا من ناحية ، وعلى وضوح التدخل الأجنبي في شؤون البلاد الداخلية من جهة أخرى.

لقد كان من الممكن أن يحلّ هذا النظام الجمركي الجديد أزمة يوسف باشا المالية لو أتيح له الوقت الكافي للعمل به. غير أن التقارب الذي حدث بين القنصل الفرنسي الجديد ويوسف باشا أدى إلى إغاظة القنصل الإنجليزي وارنجتون ، الذي رأى أن نفوذه قد تضاءل أمام نفوذ زميله الفرنسي ، فأخذ يحاول إثارة المتاعب أمام يوسف باشا من جديد. ولتحقيق ذلك طلب من يوسف باشا ضرورة إلغاء المعاهدة الفرنسية بدون إبداء أسباب منطقية لذلك.

ولما كان يوسف باشا على علم بالهدف الذي يسعى القنصل الإنجليزي إلى تحقيقه من طلبه هذا؛ فإنه لم يعر طلبه أي اهتمام ، فأدى ذلك إلى توتر العلاقات بينهما ، مما جعل وارنجتون يأمر بإنزال علم بلاده والاستعداد لمغادرة البلاد.

حاول يوسف باشا إقناع وارنجتون بالبقاء في البلاد ، وحينما فشل في ذلك ، كتب إلى قائد الأسطول الإنجليزي في البحر المتوسط ، شارحاً له الظروف التي دفعت وارنجتون إلى إنزال علم بلاده ، ثم رجاه العمل من جانبه لإقناع وارنجتون بالعدول عن موقفه ، غير أن قائد الأسطول الإنجليزي رفض طلب يوسف باشا ، وأنذره بضرورة دفع ما عليه من ديون سواء كانت للحكومة الإنجليزية أو لواحد من رعاياها.

لم يكن أمام يوسف باشا من سبيل لحل هذه المشكلة سوى دعوة الديوان للاجتماع ، وبعد مناقشات طويلة ، قرر أعضاء الديوان إرسال وفد إلى الحكومة الإنجليزية، لإقناع المسؤولين بها بضرورة تأجيل دفع ما على الباشا من ديون لمدة ستة أشهر ، ونظراً لما يتمتع به الحاج محمد بيت المال كبير وزراء يوسف باشا[1] من نفوذ لدى قبائل برقة؛ فإن أعضاء الديوان قرروا أيضاً إرساله إلى برقة لجمع قيمة القسط الأخير من الديون الفرنسية.

كان لقرار إرسال الوفد إلى لندن نتائج إيجابية حيث أن وارنجتون خشي أن يلام من قبل حكومته على تصرفاته الشخصية ، فأمر برفع علم بلاده من جديد ، غير أن العلاقات الودية بين يوسف باشا ووارنجتون لم تدم مدة طويلة ، وذلك لأن وارنجتون قد أهين من اثنين من الجند الأرناؤوط أثناء سيره مع ابنته في أحد شوارع مدينة طرابلس ، وبالرغم من أن يوسف باشا قد أمر بسجن الجنديين ، إلا أن وارنجتون أهين مرة أخرى على يد بعض أصدقاء الجنديين، فكان ذلك على حسب قول أحمد النائب ومحمد بهيج الدين ، سببا في إنزال وارنجتون لعلم بلاده ، من جديد[2].

غير أنه بالرجوع إلى ميكاكي ، نجد أن انزال العلم كان قد حدث بناء على طلب قائد الأسطول الإنجليزي دنداس «DUNDAS» ، وذلك نتيجة لفشله في حمل الباشا على دفع ما عليه من ديون[3]. إلا أن الرسالة التي

---

(1) كان منصب الحاج محمد بيت المال في عهد يوسف باشا القرمانلي يعادل منصب رئيس الوزراء في أيامنا هذه ، وكان منصب محمد أبو مويس يماثل منصب نائب رئيس الوزراء.

(2) أحمد النائب ، «المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب» مكتبة الفرجاني ، طرابلس ، 1967 ، ص 351 ، محمد بهيج الدين بن مصطفى عاشر ، «طرابلس غرب تاريخي» استانبول ، بدون تاريخ ، ص 111.

(3) ميكاكي ، (المرجع السابق) ص 226.

بعث بها يوسف باشا إلى وارنجتون سنة 1832 بعد سماعه بإنزاله لعلم بلاده؛ توضح أن السبب في إنزال وارنجتون لعلم بلاده لم يكن من أجل الإهانة التي تعرض لها من الجنديين أو من بعض أصدقائهما ، وأن إنزال العلم حدث بناء على طلب قائد الأسطول الإنجليزي ، كما قال بذلك ميكاكي ، وإنما كان نتيجة لعقد يوسف باشا للمعاهدة مع فرنسا. إذ بالرجوع إلى هذه الرسالة نجد أن يوسف باشا قد أخبر وارنجتون بأنه حينما أرسل إبراهيم بو مويس (نائب رئيس وزرائه) إلى القنصلية البرتغالية للاستفسار عن سبب إنزال العلم الإنجليزي ، أعلمه القنصل البرتغالي بأن السبب في ذلك يرجع إلى المعاهدة التي عقدت مع فرنسا ، ثم يؤكد يوسف باشا في رسالته إلى وارنجتون بأن هذه المعاهدة التي هي مثار غضبه لا تحتوي على أية مادة تضر بمصالح دولته ، وأنه من الآن فصاعداً سوف لن يعقد مع فرنسا أية معاهدة[1].

ولكن قبل أن نستمر في الكلام عن هذه الرسالة ومحتوياتها ، أرجح ما ذكره النائب ومحمد بهيج في أن سبب إنزال وارنجتون لعلم بلاده يعود إلى ما لقيه من إهانة على يد الجنديين ومن أصحابهما ، وأن ما ذكره القنصل البرتغالي لا يعدو أن يكون مجرد افتراء قصد به تعميق شقة الخلاف بين يوسف باشا ووارنجتون ، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً ـ إنه من غير المعقول أن ينزل وارنجتون علم بلاده من أجل معاهدة قد مضى على توقيعها ما يقرب من سنتين ، في الوقت الذي سبق له وأن حاول إنزال علم بلاده محاولاً بذلك إجبار الباشا على إلغاء هذه المعاهدة ، ففشلت محاولته وبقيت المعاهدة سارية المفعول.

ثانياً ـ إن حجة الاعتداء على الكرامة هي في رأيي أقوى من أي سبب

---

(1) دار المحفوظات اتاريخية ، رسالة يوسف باشا إلى وارنجتون. بتاريخ 15 محرم 1248 هـ (1832 م).

آخر يمكن لورانجتون أن يتخذه ذريعة لإنزال علم بلاده ، لأنه في هذه الحالة يستطيع الضغط على يوسف باشا لإجباره من ناحية على تنفيذ طلباته ، ومن ناحية أخرى يمكنه أن ينال تأييد حكومته لاتخاذ أي إجراء تأديبي ضد يوسف باشا في حالة رفض الأخير الخضوع لطلباته.

وبالرجوع إلى رسالة يوسف باشا؛ تتضح لنا حقيقة على جانب كبير من الأهمية ، وهي اعتراف يوسف باشا الصريح بضعفه ، وبعدم استطاعته الدفاع عن سيادة البلاد واستقلالها ، وذلك باستجدائه لوارنجتون للعفو عنه ، ومساعدته في الحيلولة دون إرسال حكومته لأسطولها إلى مدينة طرابلس ، ثم في وضعه للشروط الآتية وتعهده بتنفيذها:

1 ـ أتعهد بدفع الديون المطلوبة من رعايا الإنجليز المسجلة بالقنصلية حالاً.

2 ـ العساكر الذين تعدّوا على ابنتك وعليك سوف أبعدهم حالاً.

3 ـ الأموال التي سرقت من السفن المالطية وقيمتها 100 ألف فرنك من بعض الأفراد أتعهد بدفعها.

4 ـ كل مخابرة بيني وبينكم سوف تكون مع أناس أمناء اجتناباً لسوء التفاهم.

لقد ظن يوسف باشا بأنه بهذه الرسالة وبتلك الشروط سوف ينال عطف وارنجتون ، غير أن الواقع كان عكس ذلك تماماً ، إذ نجد أن وارنجتون ينتهز فرصة وصول الأسطول الإنجليزي بقيادة دنداس في يوليو 1832 ، ويذهبان معاً إلى يوسف باشا ويسلمانه إنذاراً بضرورة دفع ما عليه من ديون خلال ثماني وأربعين ساعة؛ وإلا فإن مصير طرابلس سيكون مثل مصير الجزائر[1].

---

(1) COSTANZO, BERGNA, OP. CIT, PP. 290-291.

وفي الوقت الذي استلم فيه يوسف باشا الإنذار الإنجليزي؛ نجده يستلم إنذاراً مماثلاً من القنصل الفرنسي شوبيل يطالبه فيه بضررة تسديد بقية المبلغ الذي تطلبه حكومته منه ، فكأنه أراد بذلك على حد تعبير كستانزو بيرنا أن يشترك مع وارنجتون في القضاء على يوسف باشا[1].

كان لهذين الإنذارين أثرهما العميق في نفسية يوسف باشا ، وقد زادت مخاوفه حينما غادر وارنجتون البلاد احتجاجاً على عدم حصوله على ديون رعاياه. ونتيجة لتأكد يوسف باشا باستحالة الدفاع عن بلاده وعرشه أمام أي خطر خارجي للأسباب السابق ذكرها؛ قرر عقد مجلسه للتشاور. وقد جمع إلى هذا المجلس بعض الأعيان والوجهاء والعلماء أملاً في إيجاد حل قبل فوات الأوان.

كان قرار المجلس يقضي بفرض ضريبة استثنائية بقدر قيمة ما على الباشا من ديون ، وخيل ليوسف باشا بأن هذا القرار سوف يحل أزمته المالية ، غير أن الواقع كان خلاف ذلك ، إذ رفض الأهالي ـ كما سبق القول ـ الخضوع لهذا القرار. وحينما هدد يوسف باشا باستعمال القوة ، أعلن سكان الساحل والمنشية الثورة ونادوا بحفيده محمد بك حاكماً على البلاد ، كما أيدت المدن القريبة من مدينة طرابلس هذه الثورة ، ولم تجد وعود يوسف باشا بإلغاء الضرائب في إخماد هذه الثورة.

وإزاء اتساع هذه الثورة بالإضافة إلى تمرد عبد الجليل سيف النصر واستيلائه على فزان كما سنرى ؛ قرر يوسف باشا الاستجابة إلى نصيحة بعض المقربين إليه ، وذلك بالتنازل عن الحكم لابنه علي ، أملاً في ضمان بقاء الحكم في أسرته ، ولإعادة الهدوء والطمأنينة إلى ربوع البلاد.

* * *

(1) IBID, PP. 290-291.



«العوامل التي أدت إلى احتلال الدولة العثمانية لليبيا»

لم يضع تنازل يوسف باشا عن الحكم لابنه علي في 12 أغسطس سنة 1832 حداً لآمال الثوار في التخلص من حكم يوسف باشا وأسرته، وكذلك لم يتغير موقف الثوار باعتراف الدولة العثمانية وقناصل الدول الأوربية بشرعية حكم علي باشا، وعلى ذلك فقد انقسمت البلاد إلى طائفتين، إحداهما داخل أسوار مدينة طرابلس تؤيد يوسف باشا وابنه علي، والثانية خارج أسوار المدينة لا تعترف بغير محمد بك والياً على البلاد.

ولإقناع الثوار بالعدول عن موقفهم أصدر علي باشا قراراً بالعفو العام عن جميع الذين اشتركوا في الثورة ضد والده، ووعد بالعمل على نشر العدل والمساواة بين الجميع، وبإلغاء كافة أنواع المظالم، وبإعطاء الشعب حرية النقاش والتعبير عن مطالبهم[1].

وبالرغم من أن هذا القرار يعتبر نصراً كبيراً للثوار، وذلك بإجبارهم للحاكم على الاعتراف بحقهم في المساواة وبحقهم في التعبير عن مطالبهم؛ إلا أن الثوار لم يرضهم ذلك، وأصروا على التخلص بصفة نهائية من حكم أسرة يوسف باشا. وحينما رأى علي باشا بأن جهوده من

---

(1) CHARLES FERAUD "ANNALS TRIPOLITANIA", PAR AUGUSTIN BERNARD, TUNIS, 1929, PP. 253-4.

أجل السلام قد باءت بالفشل؛ أصدر قراراً بمصادرة أملاك الثوار داخل أسوار مدينة طرابلس. وكرد على هذا القرار أصدر محمد بك قراراً مماثلاً بمصادرة أملاك أنصار علي باشا التي تقع خارج أسوار المدينة.

وقد أتاح هذا الجو الفرصة لقناصل الدول الأوربية للتدخل في شؤون البلاد الداخلية، وكان أشدهم تأثيراً في مجريات الأمور القنصل الفرنسي والقنصل الإنجليزي. فقد وقف القنصل الفرنسي شوبيل «SHOUBEL» بجانب علي باشا مؤيداً له ومدافعاً عن حقه في الحكم، وقد عمل كل ما في وسعه لإعادة الأمن إلى ربوع البلاد. ولتحقيق ذلك أرسل عدة رسائل إلى الشيخ غومه المحمودي وإلى بقية شيوخ الساحل والمنشية يرجوهم تأييد علي باشا وإقناع الثوار بالاعتراف بشرعية حكمه. وبالرغم من أن القنصل الفرنسي قد ختم رسائله بتهديد الثوار بأن فرنسا سوف تستعمل القوة ضدهم في حالة إصرارهم على موقفهم المتصلب إزاء علي باشا؛ إلا أنه أراد من ناحية أخرى أن يقدم لاعترافهم بحكم علي باشا ثمناً مشرفاً، وذلك بوضعه للشروط الآتية لإعادة السلام، والتعهد شخصياً بتنفيذها[1].

الشرط الأول:

نسيان ما حدث وإصدار العفو العام عن جميع الأشخاص الذين اشتركوا في الثورة ضد يوسف باشا حين حدوثها، كما تعهد (يعنى علي باشا) بعدم معاقبتهم وذلك تحت ضمان القنصل العام.

الشرط الثاني:

يتعهد علي باشا بدفع معاش سنوي لأبناء أخيه محمد وأحمد القرمانلي، ويضمن تمتعهما بأملاكهما الخاصة، بشرط أن ينتقلا ويقيما في مصر أو تونس.

---

(1) توجد الوثيقة التي تحتوي على هذه الشروط بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس الغرب، ملفات القنصلية الفرنسية.

الشرط الثالث:

يتعهد علي باشا بالإبقاء على الامتيازات والإعفاءات التي كان يتمتع بها أهالي الساحل والمنشية في أيام والده ، على شرط أن يقوموا جميعاً بالواجبات التي كانوا ملزمين بأدائها من قبل.

الشرط الرابع[1]:

يتعهد علي باشا بأن يعامل الأهالي بالعدل حسب الشريعة الإسلامية وبدون أي تفرقة أو محاباة.

الشرط الخامس:

يتعهد أهالي الساحل بأن يعترفوا بحكم علي باشا ، وأن يقدموا فروض الطاعة والولاء.

لقد نجح القنصل الفرنسي في الحصول على تأييد الشيخ غومه المحمودي لعلي باشا ، وبمساعدة غومه استطاع علي باشا أن ينال أيضاً اعتراف عبد الجليل على إقليم فزان كما سيأتي الحديث فيما بعد. أما عن ثوار الساحل والمنشية؛ فإن وقوف القنصل الإنجليزي بجانبهم قد دفعهم إلى رفض عروض القنصل الفرنسي ، وإلى تحدي تهديداته ، وتأزم الموقف السياسي في البلاد تأزماً شديداً. ولم يكن الصراع على السلطة بين علي باشا وابن أخيه محمد بك إلا صراعاً ظاهرياً بينما كان في الواقع صراعاً على إيجاد مناطق نفوذ بين القنصلين الفرنسي والإنجليزي. فكلاهما كان يأمل في أن نجاح حليفه سيؤدي إلى تقوية قبضته على

---

(1) نظراً لقدم الورقة التي كتبت عليها هذه الشروط فإنني لم أتمكن من قراءة الشرط الرابع ، ولذلك فقد رجعت إلى كتاب ميكاكي سالف الذكر صفحة 244 لأنقل منه هذا الشرط. غير أنه يلاحظ أن ميكاكي قد أغفل ذكر موضوع ضمان القنصل الفرنسي لعلي باشا في تنفيذ هذه الشروط ، حيث أنه لم يسجل الشرط الأول كما ورد في الأصل تماماً. كما أن ميكاكي اقتصر على ذكر أربعة شروط بدلاً من خمسة.

البلاد ، وزيادة نفوذه في توجيه سياستها الداخلية والخارجية وفقاً للأهداف التي تخدم مصالح دولته.

ولما شعر يوسف باشا وابنه علي بخطر تأييد القنصل الإنجليزي للثوار؛ بادروا بالكتابة إلى السلطان محمود الثاني ، راجين العمل على وضع حد لتدخله في شؤون البلاد الداخلية.

ويبدو أن القنصل الإنجليزي قد تسلم أمراً من حكومته بترك الإقامة وسط الثوار والرجوع إلى مقر إقامته الاعتيادية بمدينة طرابلس ، وبعدم التدخل في النزاع القائم بين أفراد الأسرة القرمانلية ، إذ يوجد إنذار موقع من وارنجتون وبعض قناصل الدول الأوربية ـ باستثناء القنصل الفرنسي ـ موجّه إلى الثوار وعلي باشا القرمانلي؛ يعربون فيه عن قلقهم إزاء الأحداث الدامية التي تشهدها البلاد ، ويذكّرون الأطرف المعنية بأن الهدف من وقوفهم على الحياد من هذه الأحداث كان من أجل سلامة رعاياهم وحفظ مصالحهم التجارية؛ غير أن حيادهم لم يؤد الغرض المقصود منه. ثم أعربوا عن رغبتهم في إنهاء الحرب الأهلية ، وأنهم سعياً وراء تحقيق ذلك ؛ فإنهم ينذرون الأطراف المتنازعة بوقف القتال ، وإلا فإن دولهم سوف ترسل أساطيلها لتنفيذ ذلك بالقوة[1].

غير أن هناك من الأسباب ما يجعل الباحث يرجح أن هذا الإنذار لم يكن سوى خدعة من وارنجتون ، أراد بها تضليل علي باشا والدولة العثمانية معاً ، ليظهر نفسه أمام دولته وأمام الرأي العام بأنه بريء من التهم الموجهة إليه ، وهي مساعدة الثوار ، وإحباط المساعي الحميدة التي تبذل سواء من القنصل الفرنسي أو من الدولة العثمانية لإنهاء الحرب الأهلية بطرابلس ، ولإعادة الأمن إلى ربوع البلاد ، ذلك أنه:

---

(1) دار المحفوظات التاريخية. إنذار قناصل بعض الدول الأوربية بطرابلس إلى كل من علي باشا ومحمد بك بوقف القتال. تاريخ 14 مارس 1835.

1 ـ لو أن القنصل الإنجليزي كان مخلصاً في هذا الإنذار؛ لأعطى الفرصة للقنصل الفرنسي للتوقيع عليه مثل غيره من القناصل ، في الوقت الذي كان فيه القنصل الإنجليزي على علم أكيد بأن القنصل الفرنسي كان من أعز أصدقاء علي باشا ، وكان من أشد المتحمسين لإنهاء الحرب الأهلية.

2 ـ يؤكد لنا ميكاكي بأن وارنجتون حينما أجبر على ترك المنشية والإقامة بمدينة طرابلس ، فإنه ترك ابنه ليقيم وسط الثوار واحتفظ بعلاقات قوية معهم[1].

هذا إلى ما تؤكده وثائق الفترة أيضاً من عداوة وارنجتون للقنصل الفرنسي ولعلي باشا ، وتأييده المطلق للثوار. فبالرجوع إلى الرسالة التي بعثها علي باشا إلى السلطان محمود الثاني ، يتضح لنا بأن الدولة العثمانية حاولت إيجاد حل سلمي لإنهاء الحرب الأهلية بطرابلس ، ولوضع حد للتنافس القنصلي ، لإنقاذ البلاد من الوقوع في أيدي الأعداء ، وذلك بإرسال السلطان محمود الثاني مندوباً لينوب عنه يدعى محمد شاكر لإقناع الثوار بالعدول عن موقفهم ، والاعتراف بشرعية حكم علي باشا ، غير أن جهود محمد شاكر لم تكلل بالنجاح.

كما تؤكد هذه الرسلة وقوف القنصل الإنجليزي مع الثوار وتأييده المطلق لهم[2]. كما أكد محمد شاكر في تقريره الذي قدمه للسلطان بتاريخ 7 يناير سنة 1834 ، ما جاء في رسالة علي باشا ، من حيث رفض الثوار لمساعيه لإنهاء الحرب الأهلية ، ومن حيث أن جميع قناصل الدول الأوربية باستثناء وارنجتون قد امتثلوا لأوامره بعدم مساعدة الثوار ،

---

(1) ميكاكي ، (المرجع السابق) ص 206.

(2) دار المحفوظات التاريخية ، رسالة علي باشا القرمانلي إلى السلطان محمود الثاني ، بتاريخ 26 شوال 1250 هـ (1834).

وبالموافقة على فكرة فرض حصار بحري حول شواطئ مدينة طرابلس لمنع وصول أي إمدادات إلى الثوار.

ومما يلفت النظر في تقرير محمد شاكر؛ هو أن القنصل الإنجليزي لم يكن وحده المؤيد للثوار، بل كان هناك أيضاً رجب الجربي وكيل تونس بطرابلس، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى العداء الذي حدث بين باي تونس حمودة باشا وبين يوسف باشا، وذلك لرفض الأخير الاعتراف بقيمة الصك الذي وقعه شقيقه أحمد باشا بتكاليف الحملة التونسية، التي أعادت إلى القرمانليين حكمهم المغصوب عام 1795، كما يوضح هذا التقرير حقيقة هامة أخرى وهي عدم ثقة علي باشا في الدولة العثمانية، حيث أكد محمد شاكر في تقريره فشل علي باشا في إخماد الثورة، وبأنه يحتاج لإخمادها إلى العديد من الجند والسفن الحربية، إلا أنه لا يرغب في مجيء أية مساعدة خارجية، وذلك لخوفه من أن الدولة العثمانية إذا ما أرسلت أية قوة لمساعدته؛ فإن هذه القوة سوف تستولي على السلطة منه[1].

وقبل إنهاء الحديث عن دور محمد شاكر في الوساطة بين الثوار وعلي باشا، أرى أن أشير إلى نقطة هامة، وهي اختلاف بعض المؤرخين في موضوع اجتماع محمد شاكر بالثوار، فمثلاً نجد أن ميكاكي يؤكد عدم حدوث هذا الاجتماع حيث نجده يقول[2]:

«وتوجه فعلا في اليوم الثاني ـ يعني محمد شاكر ـ برفقة حرس من الجنود النظاميين من الأتراك إلى ميدان سوق الثلاثاء، ولكن لم يحضر

---

(1) تقرير محمد شاكر إلى السلطان محمود الثاني حول الأوضاع الداخلية في إيالة طرابلس رقم د ـ 22487 لسنة 1250 هـ (1834 م). يوجد أصل هذا التقرير بدار المحفوظات التابعة لرياسة الوزراء التركية باستانبول، كما توجد منه صورة مع ترجمتها باللغة العربية بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس.

(2) ميكاكي، (المرجع السابق) ص 225.

أحد ـ يعني الثوار ـ وبعد انتظار دام ساعتين دون جدوى وصله خطاب يرجوه فيه رؤساء الثوار أن يتوجه إليهم في مسجد خليل باشا في الظهرة ، فعاد إلى المدينة حيث وصله خطاب موقع عليه من الزعماء والأعيان رغم ما أظهروه من ولاء للباب العالي ؛ قد حرصوا على رفض الاعتراف بعلي القرمانلي كحاكم عليهم ، ورجوا شاكر أفندي في تأييد الأمير الذي يختارونه».

وفي الوقت الذي يؤكد فيه ميكاكي عدم الاجتماع؛ نجد أن أحمد النائب يؤكد صحة ذلك بقوله[1]:

«ثم ذهب إلى الثائرين ـ يعني محمد شاكر ـ واستقدم أعيانهم ومحضهم النصح واجتهد في إصلاح ذات البين ، فأجابوه بأن هذه الحروب والفتن الأهلية أبادت قواهم وشتتت شملهم وانسلبت أمنيتهم في هؤلاء العائلة ، واسترحموا إنقاذهم من قبضة ظلمهم ... وقدموا له عرضاً عمومياً بذلك ، فأخذه ووعدهم بالجميل ورجع إلى المدينة».

كما نجد أن محمد بهيج الدين يتفق مع النائب بأن محمد شاكر قد اجتمع بالثوار وذلك بقوله[2]:

«خرج محمد شاكر إلى السوق للاجتماع بالثوار ولإقناعهم بالعدول عن ثورتهم ، ولكن الثوار قابلوه بالترحيب ، وأعلموه بأنهم لا يعصون الدولة السنية ، وأنهم في سبيلها يضحون بأرواحهم ، ولكنهم غير راضين بحكم أحد من هذه السلالة على الإطلاق ، وكتبوا عريضة سرية بذلك موقعة منهم ، وسلموها إلى محمد شاكر أفندي ورجع إلى طرابلس».

كما يؤكد صحة هذا الاجتماع ما جاء في تقرير محمد شاكر إلى

---

(1) أحمد النائب ، (المرجع السابق) ص 120 ـ 122.

(2) محمد بهيج الدين ، «طرابلس غرب تاريخي» استانبول ، بدون تاريخ ، ترجمة إلى العربية الحاج محمد الأسطى ، طرابلس ، 1970 ، ص 120 ـ 122.

السلطان 1250 والذي سبق ذكره ، إذ بالرجوع إليه نجده يقول[1]:

«لقد وصلت إلى طرابلس حسب الأوامر العلية وبلغت كل شيء ، كما اتصلت بجماعة المخالفين ، ولكنهم لم يرجعوا عما هم عليه».

أما فيما يختص بالنقطة الثانية من الملاحظات التي على النصوص السابقة ؛ فإنه بالرجوع إلى الرسالة التي أرسلها الثوار إلى السلطان العثماني عن طريق باي تونس بتاريخ 18 شعبان سنة 1250هـ ـ 1834م ؛ فإنه يتضح لنا منها أن الثوار لم يطلبوا من السلطان إبعاد جميع أفراد الأسرة القرمانلية عن الحكم كما ذكر ذلك أحمد النائب ومحمد بهيج الدين ، وإنما نجدهم قد تحدثوا في رسالتهم عن ثورتهم على يوسف باشا ومناداتهم بمحمد بك والياً على البلاد ، وذلك لأن يوسف قد ظلم الفقراء والضعفاء وأثقل كاهل المواطنين بالضرائب.

ثم عبروا له عن دهشتهم لعودة محمد شاكر من أجل التوفيق بينهم وبين علي باشا ، في الوقت الذي كانوا يعتقدون فيه بأن عودته كانت من أجل أن يعلمهم باستجابة السلطان لمطلبهم ، ويفهم من هذه الرسالة أن مطلبهم كان تعيين محمد بك والياً على البلاد كما قال بذلك ميكاكي.

ثم ختموا رسالتهم بالتعبير عن ولائهم للسلطان العثماني وعن عدم اعترافهم بحكم علي باشا ، لأن الاعتراف به على حد قولهم لا ترضاه النساء ولا الأطفال فما بالكم بالرجال ، وأنهم ما قاموا بالثورة إلا محافظة على أرواحهم وعلى البلاد من الهلاك[2].

---

(1) تقرير محمد شاكر إلى السلطان حول الأوضاع الداخلية إلى إيالة طرابلس ، رقم د ـ 22487 سنة 1250هـ ـ 1834م ـ.

(2) رسالة من الثوار إلى السلطان محمود الثاني ، وهي صورة من وثائق رئاسة الوزارة التركية رقم 22468 بتاريخ 18 شعبان سنة 1250هـ ـ 1834م وهذه الرسالة باللغة التركية وقد ترجمها إلى اللغة العربية الحاج محمد الأسطى ـ ويوجد أصلها بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس الغرب ، وهذه الرسالة منشورة أيضاً في ذيل كتاب=

وفيما يلي نص ما قيل في هذا الصدد:

«. . . غير أنه بعد وقوع حرب دامت ثلاث سنوات بيننا وبين يوسف باشا وابنه علي أزهقت فيها الأرواح وأتلفت فيها الأموال نكلف بأن نقبل ولاية علي بك[1] ؛ كان هذا خلاف مأمولنا، وليس بخاف أن أمراً كهذا لا تقبله النساء والصبيان، فما بالكم بالرجال؟ وحاشا ثم حاشا أن يفهم من رأينا هذا أن معناه عدم الطاعة لأوامر أولي الأمر، فهو ليس إلا لأسباب التي سردناها أعلاه.

وهكذا يتضح لنا فشل محمد شاكر في إنهاء الأزمة السياسية بإيالة طرابلس، ووضع حد للحرب الأهلية التي استمرت ما يقرب من ثلاث سنوات. وحينما تأكد لمحمد شاكر إصرار الثوار على موقفهم قرر في 30 ديسمبر سنة 1834 الرجوع إلى بلاده، حيث قام بتقديم تقرير إلى السلطان محمود الثاني حول ظروف الأزمة وتطوراتها على النحو الذي سبقت الإشارة إليه. وحينما اطلع السلطان محمود الثاني على هذا التقرير، وكذلك على الرسائل التي وصلت إليه سواء من الثوار أو من يوسف وابنه علي باشا، أصدر أوامره إلى الصدر الأعظم أمين رؤوف باشا بدراسة الموضوع واتخاذ ما يراه مناسباً لإنهاء الحرب الأهلية بإيالة طرابلس، ولإعادة الأمن والهدوء إلى البلاد.

وبدراسة التقرير الذي قدمه الصدر الأعظم إلى السلطان محمود الثاني، يتضح لنا أن الصدر الأعظم كوّن لجنة تضم كبار رجال الدولة العثمانية لمناقشة تطورات الأحداث بإيالة طرابلس، وبعد نقاش مستفيض لجوانب الأزمة وملابساتها قرر المجتمعون ضرورة إعادة إيالة طرابلس إلى

= ميكاكي، «طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي» ص 82، 83، جمع كمال الدين الخربوطلي.

(1) يلاحظ أن الثوار يضيفون لقب بك بدلاً من لقب باشا إلى اسم علي القرمانلي وذلك لعدم اعترافهم بولايته على البلاد بالرغم من وصول فرمان التولية إليه.

التبعية العثمانية المباشرة ، وذلك لأنه قد تأكد لهذه اللجنة أن علي باشا لا يمكن أن يكون حاكماً على كل الإيالة ، وذلك لعدم رغبة معظم الأهالي في حكمه ، بدليل كثرة العرائض التي وصلت إلى الدولة العثمانية ، والتي يعلن فيها مرسلوها عن عدم رغبتهم في حكمه ، وكذلك فإن محمد بك لا يمكن أن يكون والياً على البلاد ، لأنه مؤيد من الإنجليز وتربطه بهم صداقة قوية.

أما عن كيفية خطة الاستيلاء على طربلس ، فإنها تتلخص في أن يجتمع الجيش المكلف بتحقيق هذه المهمة في مضيق البحر المتوسط ، على أن يكون مزوداً بما يكفي خمسة أو ستة شهور من المؤن والذخيرة والعتاد الحربي ، وذلك لخشية اللجنة من قيام ثورات محلية لتأييد الحكم القرمانلي.

ولضمان نجاح هذه الخطة قررت اللجنة ضرورة إحاطة الاستعدادات الخاصة بجمع الجند والسفن والعتاد الحربي بسرية تامة ، وذلك منعاً من تسرب الأخبار إلى الدول الأوربية ، فتعمل على إحباط هذه الخطة. وإمعاناً في السرية قررت اللجنة أيضاً إرسال الجيش المكلف بالاستيلاء على طربلس بواسطة سفن تجارية ، لأن تحركات هذه السفن سوف لا تثير أي شكوك حولها.

أما عن الشخص الذي اقترح ليكون والياً على البلاد بعد نجاح عملية الاستيلاء فهو الحاج عثمان باشا ، وذلك لمعرفته الدقيقة بأحوال البلاد العربية وأمزجة سكانها ، وذلك نظراً لاشتغاله في الكثير من البلاد العربية ، غير أنه بالرجوع إلى الملحق الذي أضيف إلى التقرير السابق؛ نجد أن اللجنة غيرت رأيها ، فقررت تعيين مصطفى نجيب والياً على طرابلس بدلاً من الحاج عثمان ، كما اقترحت اللجنة أيضاً العمل على بث الطمأنينة في نفس علي باشا عن طريق التسوية ، وذلك بإرسال فرمان بتثبيته في حكم البلاد ، وكذلك رسالة فحواها أن السلطان يولي ما يجري

بطرابلس اهتماماً كبيراً ويهمه استقرار الأمن والهدوء فيها ، وتحقيقاً لذلك فإنه سوف يرسل أسطولاً محملاً بالجند والعتاد الحربي لمساعدته على إخضاع الثوار وحملهم على طاعته بالقوة[1].

وحينما عرضت هذه الاقتراحات على السلطان محمود الثاني وافق عليها ، وذلك لتمشّي هذه الاقتراحات مع سياسته الرامية إلى تأكيد فكرة المركزية في الحكم ؛ عن طريق سيطرة الحكومة المركزية على الولايات التابعة لها، وذلك منعاً لمزيد من التفكك السياسي نتيجة للغزو الخارجي، أو لحركات التحرر الداخلي. إذ أن ما حدث في ليبيا من حروب أهلية وتدخل أوربي في شؤون البلاد الداخلية؛ يجعل البلاد عرضة لأي احتلال أجنبي ، خاصة وأن فرنسا كانت تسعى ، منذ احتلالها للجزائر سنة 1830 ، إلى بسط نفوذها السياسي والعسكري على تونس وليبيا.

وهناك أدلة كثيرة تؤكد هذه الحقيقة سوف نناقشها فيما بعد ، يضاف إلى ذلك أن الدولة العثمانية باحتلالها لليبيا تستطيع مساندة الأمير عبد القادر بك في قسنطينة في نضاله البطولي ضد الغزو الفرنسي ، لهذه الأسباب جميعها رحب السلطان محمود الثاني بفكرة احتلال ليبيا وإصدار أوامره بسرعة تنفيذها.

ما إن تسلم الصدر الأعظم التعليمات الخاصة بالشروع في إعداد الحملة التي سوف تعيد ليبيا إلى التبعية العثمانية المباشرة ؛ حتى بدأت اللجنة المكلفة لهذا الغرض في جمع الجند والعتاد الحربي وإعداد السفن اللازمة لتنفيذ هذه المهمة. غير أنه بالرغم من السرية التامة التي صاحبت تحركات الجند وإعداد السفن؛ فإن بعض الدول الأوربية قد علمت

---

(1) يوجد أصل هذا التقرير بدار المحفوظات التابعة لرئاسة الوزراء التركية باستانبول تحت رقم 22538 لسنة 1250 هـ (1835 م) أما عن ملحق التقرير فهو تحت رقم 22540. كما توجد صورة فوتوغرافية من هذا التقرير وملحقه مع ترجمتهما العربية بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس.

بالهدف الذي تسعى الدولة العثمانية إلى تحقيقه من وراء تلك التحركات ، حيث نجد أن بعض المؤرخين يحدثنا بأنه قبل وصول الأسطول العثماني إلى مدينة طرابلس؛ وصلت إليها سفينتان إحداهما إنجليزية والأخرى فرنسية ، وأخبر قائدا السفينتين كل من علي باشا ومحمد بك بأن هناك أسطولاً عثمانياً في طريقه إلى طرابلس ، ونصحا علي باشا ومحمد بك بإنهاء حالة الحرب بينهما ، وبالاتفاق على حل مناسب للأزمة قبل أن تضيع البلاد من أيديهما ، غير أن جهودهما لم تكلل بالنجاح[1].

كما يؤكد ميكاكي بأنه قبيل وصول الأسطول العثماني حدث اتفاق لأول مرة بين القنصلين الإنجليزي والفرنسي للعمل سوياً على إنهاء الحرب الأهلية بطربلس ، حيث قبل وارنجتون اقتراح القنصل الفرنسي بالتوسط بين علي باشا ومحمد بك لإنهاء الأزمة السياسية بينهما ، وإن الثوار قد قبلوا في أول الأمر هذه الوساطة ثم عادوا فرفضوا قبول أية تسوية[2].

ويهمنا هذا التقارب الذي حدث بين القنصلين الإنجليزي والفرنسي بعد قطيعة دامت سنين طويلة ، وذلك للدلالة على أن قناصل الدول الأوربية الكبرى لا يرون أية غضاضة في التصالح ونسيان ما بينهم من تنافس وأحقاد؛ إذا ما شعروا بأن مصالحهم المشتركة قد باتت مهددة بالخطر لأي سبب من الأسباب.

فمن المعروف أن فرنسا منذ احتلالها للجزائر في سنة 1830؛ وهي ساعية إلى بسط نفوذها على تونس ، فمن مصلحتها إذا عدم سيطرة الدولة العثمانية على ليبيا ، لأن ذلك سيؤدي إلى عرقلة تحقيق أهدافها في تونس ، بل وسيجعل وجودها في الجزائر نفسها محفوفاً بالمتاعب.

---

(1) أحمد النائب ، (المرجع السابق) ص 350. محمد بهيج الدين ، المرجع السابق ص 123.

(2) ميكاكي ، (المرجع السابق) ص 257 ـ 258.

أما فيما يختص بإنجلترا، فإنه كان يهمها بقاء ليبيا في يد ولاة ضعفاء، يمتثلون لأمرها، ويخشون إنزال علمها لتبقى البلاد كمخزن لتموين قواتها في مالطا بما تشاء من المؤن وبالثمن الذي يرضيها، وهي لا شك كانت تخشى أن تفقد هذه الامتيازات إذا ما حكمت البلاد بولاة أقوياء تابعين للدولة العثمانية وخاضعين لحكمها المركزي.

وفي الوقت الذي فشلت فيه جميع المساعي لإنهاء الحرب الأهلية بطرابلس، ولإعداد البلاد سياسياً وعسكرياً لمواجهة أي تدخل مفاجئ من قبل الدولة العثمانية؛ وصل محمد شاكر إلى البلاد حاملاً معه فرماناً من السلطان محمود الثاني بتثبيت علي باشا في حكم البلاد، وذلك تمشياً مع خطة التمويه التي سبقت الإشارة إليها. وكان لوصول محمد شاكر كبير الأثر في رفع الروح المعنوية لدى أنصار علي باشا، وزاد إيمانهم حينما أكد محمد شاكر لزعيمهم بأن السلطان قرر التدخل العسكري لصالحه ضد الثوار، وذلك لإعلاء الحق ولإعادة الأمن إلى ربوع البلاد[1].

وفي 26 مايو 1835 وصل إلى ميناء طرابلس مصطفى نجيب باشا على رأس أسطول مكون من اثنتين وعشرين سفينة بها حوالي 6000 جندي. ولما كان محمد شاكر قد أكد لعلي باشا بأن الغرض من مجيء هذا الأسطول إنما هو مساعدته على إخضاع الثوار؛ فإنه بادر إلى الميناء لتحية قائد الأسطول وللاتفاق معه على خطة موحدة، لوضع حد لتمرد سكان الساحل والمنشية، وإجبارهم على الاعتراف بشرعية حكمه.

وما أن وصل علي باشا إلى الميناء حتى قابله مصطفى نجيب باشا بكل مظاهر الحفاوة والتكريم. وأكد له ما سبق أن أخبره به محمد شاكر، من أن الغرض الأساسي لحضوره هو اخضاع تمرد الثوار، ثم طلب منه

---

(1) عزيز سامح، «الاتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية»، ترجمة الحاج عبد السلام إبراهيم، بيروت، 1969، ص 188.

ضرورة العمل على توفير مساكن للجند الذين سيتولون تنفيذ المهمة ، كما طلب منه أيضاً جمع الأسلحة من أنصاره ، وذلك منعاً لحدوث ما لا يحمد عقباه بين أنصاره والجند الذين قدموا لمساعدته.

وبالرغم من خوف علي باشا من نتائج هذه المساعدة ، كما أكد ذلك محمد شاكر في تقريره السابق ، إلا أن حاجة علي باشا إلى الجند والسفن والعتاد الحربي ، أضف إلى ذلك أنه كان أمام الأمر الواقع ؛ ألجأته إلى تلبية طلبات مصطفى نجيب باشا وإصدار أوامره إلى أنصاره بتسليم أسلحتهم تجنباً لمواجهة نفس المصير الذي سبق وأن واجهه والده يوسف باشا يوم وجد نفسه بين خصميه ايتون وأحمد باشا.

وحينما تأكد مصطفى نجيب باشا من أن جنده قد وزعوا على المناطق الرئيسة بالمدينة ، وبأن أنصار علي باشا قد سلموا ما لديهم من أسلحة؛ أرسل إلى علي باشا يعلمه برغبته في دخول المدينة ، غير أنه ما أن وصل علي باشا وحاشيته المكونة من 32 اثنين وثلاثين شخصاً[1] إلى سفينة القيادة؛ حتى أصدر مصطفى نجيب باشا أوامره إلى جنده بإلقاء القبض على علي باشا وحاشيته وسجنهم بالسفينة ، ثم توجه إلى القلعة ، حيث أعلن انتهاء العهد القرمانلي ، ورجوع البلاد إلى التبعية العثمانية المباشرة.

* * *

---

(1) عزيز سامح ، (المرجع السابق) ص 189.



الفصل الثاني

نظم الحكم والإدارة

1 ـ خصائص الحكم العثماني ومحاولات الإصلاح.

2 ـ التقسيم الإداري في ليبيا.

3 ـ الجهاز الإداري...

4 ـ الحامية العثمانية.

5 ـ القضاء.

* * *



الفصل الثاني

نظم الحكم والإدارة

1

خصائص الحكم العثماني ومحاولات الإصلاح

تحولت وجهة الاندفاع العثماني في أوائل القرن السادس عشر ، على عهد السلطان سليم الأول ، من التوسع نحو الغرب ، واتجهت الدولة العثمانية اتجاهاً شرقياً نحو المشرق العربي أولاً، ثم المغرب العربي ثانية.

ويعزو بعض المؤرخين هذا التحول في الاستراتيجية العثمانية نحو المشرق ، إلى تشبع الدولة العثمانية في فتوحاتها الغربية بنهاية القرن الخامس عشر ، وعلى ذلك فقد كان لزاماً عليها في أوائل القرن السادس عشر البحث عن ميادين جديدة للنشاط والتوسع. بينما يعزو البعض الآخر من المؤرخين هذا التحول إلى الأحداث التي دارت داخل المشرق العربي وحوله في أوائل القرن السادس عشر ، كمحاولة الدولة الصفوية بسط النفوذ الشيعي في إيران والعراق والأناضول ، وزيادة الزحف البرتغالي على حدود المشرق العربي ومنافذه البحرية[1].

وإذا كانت هذه العوامل جميعها يمكن أن تكون مسؤولة مسؤولية مشتركة عن الاستراتيجية العثمانية واتجاهها نحو المشرق؛ فإن التوسع

(1) محمد أنيس ، «الدولة العثمانية والمشرق العربي» ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة بدون تاريخ ، ص 102 ـ 103.

الإسباني في الشمال الأفريقي كان في رأيي من أهم الأسباب التي دفعت الدولة العمثانية إلى الاتجاه نحو الشمال الأفريقي بعد سيطرتها على معظم بلاد المشرق العربي. وإذا كانت جيوش الدولة العثمانية قد فرضت سيطرة الدولة بقوة السلاح في منطقة المشرق العربي؛ فإن نفوذ العثمانيين قد امتدّ إلى الشمال الأفريقي سلمياً وبإرادة أهل المنطقة أيضاً[1]. على أننا نلاحظ أن التوسع العثماني في المشرق العربي وفي المغرب العربي أيضاً؛ لم يوقف التوسع العثماني في شرق أوربا متجهاً صوب المجر وفيينا عاصمة الأمبراطورية الرومانية المقدسة.

ويمتاز الحكم العثماني في العهد العثماني الأول ـ ويقصد به الفترة الممتدة من الفتح العثماني في القرن السادس عشر إلى بدء التدخل الأوربي في الولايات العربية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ـ؛ أنه كان حكماً غير مباشر ، إذ أن هدف الدولة العثمانية في ذلك الوقت كان يتركز في حرص الدولة على استمرار بقاء البلاد العربية تابعة لها ، وقد دفعها هذا الحرص على عدم إدخال تغييرت أساسية في نظم البلاد الداخلية، ولا في حياة أهلها، وذلك لعدم رغبة الدولة العثمانية في التدخل في حياة الناس؛ طالما اطمأنت الدولة على بقاء هذه الولايات في حوزتها وأدائها الضرائب المقررة للدولة. وعلى هذا استطاعت هذه الولايات الاحتفاظ بقوميتها وبثقافتها المحلية وتقاليدها ، بل وبالكثير من أنظمة الحكم التي كانت موجودة فيها بالفعل قبل الفتح العثماني[2].

وبالنظر إلى ليبيا، موضوع هذه الدراسة، نجد أن الدولة العثمانية حينما بسطت نفوذها على البلاد سنة 1551م؛ فإنها سارت في حكم البلاد على نفس السياسة العثمانية العامة السابقة، فاكتفت بالهيمنة على البلاد

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول بسط الدولة العثمانية لنفوذها على مناطق الشمال الأفريقي. يرجع إلى صلاح العقاد «المغرب العربي» القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1962.

(2) محمد أنيس ، المرجع السابق ، ص 142.

متمثلة في الوالي والديوان والقاضي والحامية العثمانية، وهذه تشكل رؤوس الإدارة والعسكرية العثمانية في ولاياتها. وكانت هذه الهيمنة تظهر بصورة أوضح في العاصمة وفي المدن الكبرى من البلاد، حيث تقيم الحاميات العثمانية وأجهزة الحكم. أما في دواخل البلاد؛ فإن الدولة اكتفت بولاء الناس وخضوعهم واستعدادهم لدفع الضرائب، تاركة أمر الحكم الفعلي للعصبيات المحلية، وخاصة في إقليم برقة الذي تعم فيه الروح القبلية.

والواقع أن هذه السياسة قد أفادت البلاد من ناحية وأساءت إليها من نواح أخرى، أفادتها من ناحية احتفاظ البلاد بعروبتها وذلك باحتفاظ شعبها بلغته وثقافته وتقاليده العربية، وأساءت إليها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لأن أغلب الولاة الذين تولوا الحكم في هذه المرحلة؛ لم تكن لهم سياسة معينة في استغلال الأراضي الزراعية، أو تشجيع الصناعة المحلية، أو التجارة المحلية والخارجية، كما لم تكن لهم سياسة معينة في نشر التعليم والعناية بالصحة.

ولما كان هؤلاء الولاة لا يتقاضون رواتب معينة في معظم مراحل هذه الفترة[1]، بل كانوا يأخذون نصيباً من الضرائب التي يجمعونها؛ لذلك فإنهم اهتموا اهتماماً خاصاً بعملية جمع الضرائب، واستخدموا قوتهم كلما لزم الأمر لتنفيذ طلباتهم، مما جعل الحاميات العثمانية تبدو في أعين الناس وكأنها جيش احتلال، بدلاً من كونها أداة لنشر الأمن والطمأنينة وحماية البلاد من أي تدخل أجنبي. ثم تطور الأمر إلى صدام مسلح بين هذه الحاميات وسكان البلاد. وقد تمثل ذلك في ثورة يحيى بن يحيى السويدي سنة 1587 وتأييد أغلب قبائل طرابلس وبرقة لهذه الثورة[2].

---

(1) جلال يحيى، المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، القاهرة. دار المعارف 1966، ص 54.

(2) محمد بن غلبون، المرجع السابق، ص 101، أحمد النائب، المرجع السابق، ص 235 ـ 236.

كما أن اعتماد الدولة العثمانية على الجيش كأداة فعالة تقوم عليها الدولة قبل أي جهاز آخر من أجهزة الحكم ، واعتماد ولاتها على هذا الجيش لإخماد أي حركة تمرد أو عصيان ، ثم إتاحة الفرصة أمام كبار قادته لدخول الديوان؛ جعل هؤلاء القادة عامل فوضى وشغب واضطراب في البلاد. وقد استغل قادة الحاميات نفوذهم العسكري والسياسي في اللعب بمصائر ولاة الدولة ، فأصبح الولاة في أيديهم كالدمية يحركونها كيفما يشاؤون. والدليل على استهتار الجند وضباطهم بالسلطة أن بعضهم دخل إحدى المقاهي بسوق الترك بطرابلس في ليلة 26 مايو 1700 م ، فأخذوا صاحبها وهو يعد القهوة وبايعوه والياً على البلاد ، وكان هذا الوالي هو عثمان القهوجي الدرغوتلي[1].

ومما شجع أولئك الجند وضباطهم على التمادي في طغيانهم ؛ هو أن سلاطين الدولة العثمانية كانوا يقرون تصرفاتهم ـ وعلى الأخص في ليبيا ـ ويرسلون فرامانات التثبيت في الولاية ، لمن نصب من طرفهم ، وذلك تمشياً مع سياسة الاعتراف بالأمر الواقع[2].

وعلى ذلك فقد كانت ليبيا في أواخر العهد العثماني الأول تعيش في حالة من الغليان والاضطراب السياسي ، فالشعب ساخط على حكامه ، والجند مسيطر على زمام الأمور في البلاد ، والعصبيات المحلية تتطاحن من أجل الوصول إلى الحكم ، إلى أن أشرق فجر 28 يوليو 1711 ، وإذ بالشعب يعبر عن إراداته باختياره لأحمد القرمانلي والياً على البلاد[3].

وكما سبق القول فإن حكام الأسرة القرمانلية حاولوا من الناحية العملية

(1) محمد بن غلبون ، المرجع السابق ، ص 151.
(2) محمد بن غلبون ، المرجع السابق ، ص 147/151 ـ النائب ، المرجع السابق ، ص 249/254.
(3) لمزيد من التفاصيل عن استهتار الجند العثماني بالسلطة ، انظر عمر بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 28/32.

حكم البلاد حكماً مستقلاً عن الدولة العثمانية، مع الاعتراف الاسمي بالسيادة العثمانية على البلاد. كما أنهم جعلوا للبلاد شخصيتها الدولية ومكانتها الخاصة بين الأمم. وحاول القرمانليون وخاصة في سنوات قوتهم فرض سلطتهم على دواخل البلاد، وإن كانوا قد فشلوا في تحقيق ذلك بالنسبة لدواخل برقة، وذلك نتيجة لبعد إقليم برقة عن عاصمة البلاد بطرابلس من ناحية، واشتداد الروح القبلية ببرقة من ناحية أخرى، فإنهم نجحوا إلى حد كبير ولسنوات عديدة في فرض سلطتهم على دواخل إقليم طرابلس.

كما يمتاز العهد القرمانلي أيضاً بأن سمة العروبة فيه كانت أشد وضوحاً وأكثر قوة من العهد الذي سبقه، وذلك نتيجة لحرص حكام الأسرة القرمانلية ـ وبالرغم من أنهم ليسوا عرباً ـ على أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية لمختلف دواوين الحكومة. فبالرجوع إلى وثائق العهد القرمانلي بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس، نجد أن الغالبية العظمى منها كان محرراً باللغة العربية، كما أن أغلب الفرامانات الصادرة إليهم من الأستانة كانت محررة باللغة العربية، وكذلك المعاهدات الدولية التي عقدها القرمانليون مع بعض الدول الأوربية كانت محررة باللغة العربية أيضاً.

واستمرت ليبيا تحت حكم القرمانليين إلى سنة 1835، وفي هذه السنة قررت الدولة العثمانية للأسباب التي سبق الحديث عنها في فصل سابق؛ إنهاء العهد القرمانلي وإرجاع البلاد إلى تبعيتها المباشرة، وذلك في أواخر عهد السلطان محمود الثاني.

والواقع أن الدولة العثمانية بدأت منذ تولي السلطان محمود الثاني مهام الحكم في سنة 1808؛ تتخذ سياسة مخالفة لسياستها الأولى، التي جرت عليها في حكم ولاياتها العربية. فلقد أدت تلك السياسة إلى ضياع بعض هذه الولايات ودخولها تحت حكم دول غربية، كخضوع مصر للحكم الفرنسي سنة 1798، ثم احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، أو انسلاخ بعض هذه الولايات تحت حكم محلي قوي كما حدث في ليبيا على سبيل

المثال سنة 1711، وخروج قادة هذا الحكم عن الدولة في بعض الولايات إلى درجة الحرب ، وأوضح مثال على ذلك محمد علي باشا بمصر.

وعلى ذلك رأت الدولة تغيير أسلوبها في حكم ولاياتها ، واتخاذ أسلوب آخر يقوم على مركزية الحكم وتشديد قبضتها على ولاياتها وتقوية حاميتها مع تنقيحها وتدريبها وتسليحها وفقاً للأساليب الحديثة. كما ركزت الدولة العثمانية جهودها على القضاء على العصبيات المحلية ومقاومة التدخل الأجنبي ، مع تكوين أجهزة حديثة للحكم يتغلغل سلطانها في كل مناطق البلاد وفي جميع أرجائها.

وحينما تولى السلطان عبد المجيد الحكم في سنة 1839 ، فإنه خطا ببرنامج الإصلاح خطوات جريئة، فأصدر في 3 نوفمبر سنة 1839، فرماناً عرف بخط كلخانة ، وقد قرئ هذا الفرمان بواسطة الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا في قصر الكلخانة على مسمع من السلطان وحشد من الوزراء والسفراء والأعيان[1]. وقد منح فيه السلطان كافة رعايا الدولة الأمن على الروح والعرض والناموس والمال ، لأنه على حد قوله لا توجد في الدنيا أعز من هذه الأشياء. كما منع حكم الإعدام بأي وسيلة كانت قبل محاكمة المتهم علنياً وصدور الحكم الشرعي بخصوصه ، كما أعلن السلطان منع نظام الالتزام، وقرر جمع الأموال وتوزيعها وفقا للأحكام الشرعية، وحدد مدة الخدمة العسكرية بأربع أو خمس سنوات على أن تكون بطريق المناوبة، وذلك منعاً لاختلال الزراعة والتجارة وانقطاع النسل، وأخيراً شدد السلطان على منع الرشوة ، ووعد باستمرار الإصلاح في الدولة ، وذلك عن طريق إصدار القوانين المنظمة للقرارات الواردة في هذا

(1) انظر نص هذا الخط باللغة العربية في كتاب محمد فريد بك «تاريخ الدولة العلية» ، القاهرة ، 1896 ص 254 ـ 256 ، وكذلك تلخيصه في كتاب ، عبد العزيز محمد عوض «الإدارة العثمانية في ولاية سوريا» القاهرة ، دار المعارف ، 1969 ، ص 19/22.

الفرمان ، التي أسند مهمة صياغتها إلى مجلس الأحكام العدلية. وبذلك نجد أن حماس السلطان عبد الحميد للإصلاح جعله من ناحية يتنازل عن بعض سلطاته لمجلس الأحكام العدلية ، ومن ناحية ثانية يتسم بالشدة مع أعضاء وزارته لمن يخالفوا هذه القوانين بعد تصديقه عليها وإصدارها.

وفي 18 فبراير سنة 1856 أصدر السلطان عبد المجيد خطاً آخر عرف بخط التنظيمات الخيرية ، وهو يعتبر خطوة عامة في ميدان الإصلاح أيضاً ، فعلاوة على أن السلطان أكد فيه عزمه على العمل بما جاء في خط كلخانه السابق ؛ فإن هذا الخط اشتمل على العديد من القرارات الإصلاحية الهامة[1] ، كإقرار امتيازات الطوائف غير الإسلامية ، ومنح هذه الطوائف الحرية في ممارسة شعائرها الدينية وبناء معابدها ، وإعلان المساواة في المعاملة وفي الحقوق والواجبات بين جميع الطوائف ، ومنع استعمال الألفاظ التي تحط من قيمة غير المسلمين ، وتأمين الحرية الدينية لأهل كل مذهب ، والسماح لغير المسلمين بالتملك في الدولة. كما فتح هذا الخط المجال أمام رعايا الدولة في المساهمة في الخدمة العامة في جميع الأجهزة والدواوين وفقا لاستعدادهم وأهليتهم.

ونص الخط على إنشاء المحاكم المختلطة ، للفصل في القضايا المدنية والجنائية ، أما القضايا الخاصة بالأموال الشخصية والإرث فجعلها من اختصاص المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين ، والمحاكم الطائفية بالنسبة لغير المسلمين. وأقر مبدأ الإعفاء من الخدمة العسكرية بالنسبة للمسيحيين نظير تقديم «البدل الشخصي أو النقدي». وأخيراً أكد هذا الخط على ضرورة تشجيع الزراعة والتجارة والاستفادة من العلوم الغربية[2].

---

(1) انظر نص هذا القرار بالعربية ، محمد فريد (المرجع السابق) ص 256 ـ 260.

(2) حيث أن صدور هذا الخط جاء بعد انتصار الحلفاء (تركيا وفرنسا وانجلترا) على روسيا في حرب القرم سنة 1856 ؛ فإن بعض الباحثين يرون أن هذا الخط كان ثمرة من ثمار التدخل الأوروبي في شؤون الدولة. كما أن بعضهم يذكر أن الصدر الأعظم رشيد باشا=

وفي سنة 1864 أصدر أيضاً السلطان عبد العزيز ما يسمى بقانون الولايات العثمانية ، وهو يشتمل على أربعين مادة ، شملت الكثير من القرارات الإصلاحية[1] ، فقد أكد هذا القانون على المساواة بين جميع رعايا الدولة أمام القانون في الحقوق والواجبات ، وحدد اختصاصات الولاة وكبار موظفي الدولة ، وأكد على استقلال القضاة في أعمالهم. وعلى أن يكون المتهم بريئاً حتى تثبت إدانته ، واهتم بعملية إصلاح مرتبات بدلات العسكرية ، وشدد على الاهتمام بالسجون وتنظيمها ، وبيان كيفية معاملة المسجونين ، والغى نظام السخرة في المشروعات العامة كشق الطرق وتعبيدها ، كما قرر الاهتمام بالزراة والفلاحة وطريقة استخدام رؤوس أموال صناديق المنافع المتعلقة بها.

وتوالى صدور قوانين أخرى لتنظيم مختلف مرافق الدولة وولاياتها ، طبقا للأحكام العامة التي نظمها خط كلخانه الصادر سنة 1839 ، وكذلك خط 1856. غير أن نجاح هذه الأساليب الجديدة في الحكم؛ كان يعتمد على توافر رجال أكفاء وأجهزة للحكم على درجة عالية من الكفاءة والنزاهة ، وهذا أمر لم يكن متوافراً تماماً في الدولة ، مما جعل بنود هذه القوانين الإصلاحية لا تطبق بالطريقة التي كان يجب أن تطبق بها ، كما أن درجة تطبيعها كانت تختلف من ولاية إلى أخرى. يضاف إلى ذلك أن هذا كان يوافق عهد الزمن الأوربي على الولايات الإسلامية في أفريقيا وفي غيرها ، أعني عهد الرأسمالية والأمبريالية الأوربية ، ومن هنا جاء نفوذ

= بالرغم من حبه الشديد للإصلاح ، لم يكن راضياً على كل ما جاء في هذا الخط ، وقد وصفه بأنه نتاج التدخل الأجنبي ، حيث أنه ذهب شوطاً بعيداً في منح المسيحيين الكثير من المزايا السياسية. انظر الفصل الخاص بعلاقة العرب بالمسيحيين في سوريا وفلسطين في زمن هذا الخط في كتاب.

Hop wood, f. "the russain presence in syria and palistin" press, 1967.

(1) توجد الوثيقة التي تحتوي على هذا القانون بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس ، وهي مكتوبة باللغة العربية. ملفات الإدارة لسنة 1864.

القناصل ، وشهدت هذه الولايات معارك دبلوماسية خفية حيناً وعلنية حيناً آخر ، فكان كل ذلك عائقاً أمام تنفيذ خطة الإصلاح.

كما أن محاولة الإصلاح التي ظهرت في عهد السلطان عبد الحميد والتي عرفت بدستور سنة 1876 ، الذي أصدره الصدر الأعظم مدحت باشا ، والخاص بتنظيم الدولة تنظيماً عصرياً ، وتكوين ما يسمى بمجلس أو هيئة المبعوثان ، الذي كانت تشترك فيه ولايات الدولة عن طريق إرسال ممثليين عنها إلى هذا المجلس[1] ؛ فإن العمل بهذا الدستور لم يستمر أكثر من عام ، وذلك نتيجة لتنكر السلطان عبد الحميد لخطة الإصلاح ، وميله إلى الحكم الاستبدادي[2].

ونشير هنا إلى مسألة هامة ، وهي شيوع استخدام اللة التركية في دوائر الحكم في العصر العثماني الثاني. فقد رأينا أن الأتراك العثمانيين خلال العصر العثماني الأول لم يحاولوا لا في ليبيا ولا في غيرها من الولايات العربية أن ينشروا لغتهم أو يجعلوها في مركز متفوق على اللغة العربية ، وجاء هذا نتيجة منطقية لسياسة العثمانيين في حكم ولاياتهم العربية ، تلك السياسة القائمة على التخفيف ـ بقدر الإمكان ـ من أعباء الحكم الداخلي ، والاكتفاء بالسيادة والهيمنة على شؤون الحكم ، تاركين الحكم الفعلي في البلاد للعصبيات المحلية وللتقاليد السابقة.

ثم جاء حكم القرمانليين ومع اعترافهم بالسيادة العثمانية؛ فإن علاقتهم

---

(1) توضح إحدى وثائق دار المحفوظات التاريخية ، بأن ليبيا اشتركت في هذا المجلس بإرسال اثنين من أبناء البلاد تم انتخابهما عن طريق الاقتراع السري ، وهما سليمان القبطان ومصطفى الحمداني ، كما توضح الوثيقة أن حكومة الولاية كانت تتحمل نفقات سفرهما وإيابهما ، وأنها كانت تدفع لهما معاشاً شهرياً قدره 5000 قرش لكل منهما.

(2) لمزيد من التفاصيل حول دستور مدحت باشا ، انظر عبد العزيز محمد عوض ، «الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (1864 ـ 1914)» القاهرة دار المعارف ، 1969. ص 40 ـ 45.

بالحكومة العثمانية المركزية كانت مجرد علاقة تبعية ، تكاد تكون مقصورة على تلقي فرامانات الولاية ومساعدة الدولة في حروبها. وكان القرمانليون بحكم إقامتهم الطويلة في البلاد وإصهارهم لأسر من أهلها يعدون أنفسهم عرباً ، أو كان العرب ينظرون إليهم كذلك ، فضلاً عن أنه لم يكن من مصلحتهم أن يقووا العناصر والثقافة التركية في البلاد ، لهذا استمرت اللغة العربية هي اللغة السائدة في دوائر الحكم وغيرها في عهدهم ، وقد ساعد على ذلك التعليم الديني الذي كان يتلقاه الطلاب في المكاتب أو المدارس الملحقة بالمساجد.

أما في العهد العثماني الثاني ؛ فإنه تمشياً مع السياسة العثمانية الجديدة في الحكم على نحو ما شرحنا؛ كثرت العناصر التركية في أجهزة الحكم في الولاية وأقسامها الإدارية ، وكذلك في القضاء ، كما قويت الحاميات العثمانية في المراكز الهامة من الولاية، وبدأ إنشاء المدارس الحديثة التي تعلّم فيها اللغة التركية ، وعلى هذا النحو زاد استخدام اللغة التركية في دوائر الحكم على ما كان عليه في العصر العثماني الأول وفي العهد القرمانلي.

هذه نظرة عامة لسياسة العثمانيين في إدارة الولايات العربية التابعة لهم ، وخاصة في العصر العثماني الثاني ، الممتد من القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الأولى.

وبعد هذه النظرة العامة ننتقل إلى بيان أساليب العثمانيين في حكم ليبيا في الفترة التي تتناولها هذه الدراسة ، أي بين عامي 1835 و1882.

* * *



التقسيم الاداري

جرت الدولة العثمانية في تقسيم ولاياتها من الناحية الإدارية إلى تقسيم كل ولاية إلى ألوية (سناجق) ، والألوية بدورها إلى أقضية ، والأقضية إلى نواحي وقرى ومحلات[1].

وفيما يختص بالتقسيم الإداري في ليبيا سواء في العهد الثماني الأول (1551 ـ 1711) ، أو العهد القرمانلي (1711 ـ 1835) ، أو العهد العثماني الثاني (1835 ـ 1911)؛ فإننا نجد أن أغلب هذه التقسيمات قد استعملت في ليبيا أيضاً ، عدا اصطلاح «القرية» ؛ فإنه لم يستعمل في ليبيا في فترة هذه الدراسة ، بالرغم من ورود ذكره في المادة السابعة من الفصل الثاني من قانون الولايات العثمانية الصادر في سنة 1864 ، والذي أرسلت منه نسخة إلى والي طرابلس في ذلك الوقت[2].

كما تؤكد الوثائق الإدارية أن اصطلاح «المحلة» كان استعمالها مقصوراً على أحياء بعض المدن الكبيرة مثل مدينتي طرابلس وبنغازي. وعلى هذا الأساس فإنها كانت مقسمة في العهد العثماني الأول إلى ثلاثة ألوية ، هي لواء طرابلس ولواء بنغازي ولواء فزان، وكانت هذه الألوية تنقسم إلى عدد من الأقضية، والأقضية تنقسم بدورها إلى نواحي على النحو الآتي[3] : ـ

---

(1) عبد العزيز محمد عوض ، (المرجع السابق) ص 71.

(2) توجد هذه الوثيقة بدار المحفوظات التاريخية كما سبق القول.

(3) دار المحفوظات التاريخية، ملفات الإدارة في العهد العثماني الأول، والعهد القرمانلي.

اسم اللواء	مركزه	الأقضية التي ينقسم إليها	مركزها	عدد النواحي به	عدد المحلات
أولاً: لواء طرابلس	مدينة طرابلس	طرابلس	مدينة طرابلس	4	3
		الزاوية	مدينة الزاوية	3	
		غريان	مدينة غريان	2	
		الخمس	مدينة الخمس	4	
ثانياً: لواء بنغازي	مدينة بنغازي	بنغازي	مدينة بنغازي	4	2
		المرج	مدينة المرج	1	
		درنة	مدينة درنة	2	
		جالو	واحة جالو	1	
ثالثاً: لواء فزان		غات	مدينة غات	3	
		مرزق	مدينة مرزق	2	
		الشاطئ	مدينة هون	4	

وحافظ القرمانليون على هذه التقسيمات الإدارية ، وفي العصر العثماني الثاني لم يحاول الولاة العثمانيون الذين تعاقبوا على حكم البلاد من سنة 1835 إلى سنة 1842 تغيير النظام الإداري الذي كان سائداً في البلاد ، بل ظلت التقسيمات الإدارية الأولى قائمة إلى أواخر سنة 1842. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى انشغال ولاة الدولة العثمانية بإخماد حركات التمرد التي سبقت الإشارة إليها.

وبانتهاء تمرد عبد الجليل سيف النصر في أواخر سنة 1842 ، وإعلان الشيخ غومه ولاءه للدولة؛ وجد محمد أمين باشا كما سبق القول الفرصة للقيام ببعض الإصلاحات الهامة ، فمن الناحية الإدارية أصدر قراراً بتقسيم

البلاد إلى خمسة ألوية، بعد أن كانت في السابق مقسمة إلى ثلاثة ألوية فقط. وهذه الألوية الخمسة هي: لواء طرابلس، ولواء الخمس، ولواء الجبل الغربي، ولواء فزان، ولواء بنغازي، أي أنه أنشأ لواءين جديدين، الأول لواء الجبل الغربي، وذلك تقديراً لأهمية هذه المنطقة التي دارت فيها أهم المعارك بين القوات العثمانية وقوات عبد الجليل سيف النصر والشيخ غومه المحمودي. واللواء الآخر هو لواء الخمس، وكان القضاء تابعاً للواء طرابلس، فرفع إلى رتبة اللواء. وذلك نظراً لاتساع المسافة بين لواءي بنغازي وطرابلس، بحيث دعت الحاجة إلى إنشاء لواء جديد بينهما. وقسمت هذه الألوية إلى عدد من الأقضية، والأقضية إلى عدد من النواحي، بشكل يختلف كثيراً عن التقسيمات السابقة، حيث ألغيت بعض الأقضية، وأضيفت إلى أقضية أخرى، كما ألغيت بعض النواحي نهائياً، ولعل سبب ذلك يرجع إلى صغر حجم المدن الليبية، وتباعد المسافات بينهما، وقلة عدد سكانها، مما لا يجعل هناك ضرورة لكثرة التقسيمات الإدارية.

وتتكون التقسيمات الجديدة على النحو الآتي[1]:

اسم اللواء	مركزه	الأقضية التي ينقسم إليها	مركزها	عدد النواحي به	عدد المحلات
1 ـ طرابلس	مدينة	طرابلس	مدينة طرابلس	4	4
	طرابلس	الزاوية	مدينة الزاوية	3	-
		العجيلات	مدينة العجيلات	-	-
		زوارة	مدينة زوارة	-	-
		ترهونة	مدينة ترهونة	-	-
		غريان	مدينة غريان	2	-
		العزيزية	مدينة العزيزية	-	-

(1) دار المحفوظات التاريخية، ملفات الإدارة في عهد محمد أمين باشا.

اسم اللواء	مركزه	الأقضية التي ينقسم إليها	مركزها	عدد النواحي به	عدد المحلات
2 ـ الخمس	مدينة الخمس	الخمس	مدينة الخمس	-	-
		سلاتة	مدينة سلاتة	-	-
		زليتين	مدينة زليتين	-	-
		مصراتة	مدينة مصراتة	-	-
		سرت	مدينة سرت	-	-
3 ـ الجبل الغربي	يفرن[1]	فساطو	مدينة فسطاو	1	-
		نالوت	مدينة نالوت	2	-
		غدامس	مدينة غدامس	1	-
4 ـ فزان	مرزق	مرزق	مدينة مرزق	2	-
		غات	مدينة غات	2	-
		سوكنه	مدينة سوكنه	-	-
		الشاطئ	مدينة الشاطئ	5	-
		تبستي	مدينة تبستي	-	-
5 ـ بنغازي	مدينة بنغازي	بنغازي	مدينة بنغازي	4	4
		المرج	مدينة المرج	2	-
		درنه	مدينة درنه	3	-
		طبرق	مدينة طبرق	-	-
		جغبوب[2]	مدينة الجغبوب	-	-
		جالو وأوجله	مدينة جالو	-	-

(1) كانت غريان في التقسيمات الإدارية السابقة على سنة 1843 هي عاصمة الجبل الغربي، ثم بعد سنة 1843. أصبحت غريان قضاء تابعاً للواء طرابلس، وأصبحت يفرن عاصمة للجبل الغربي.

(2) أصبحت الجغبوب بعد سنة 1856 المركز الرئيسي للدعوة السنوسية، وبها أكبر زاوياتهم، فأصبحت منذ ذلك التاريخ تحت السلطة السنوسية، وبهذا لم تظهر الجغبوب في التقسيمات الإدارية.

استمر التقسيم الإداري في ليبيا على النحو السابق إلى سنة 1865 ، وفي هذه السنة تغير اسم الإيالة إلى ولاية[1] ، وذلك طبقاً لقانون الولايات العثمانية الصادر سنة 1864 ، إذ أن هذا القانون قد ألغى استعمال اصطلاح «إيالة» واستعمل محلها اصطلاح «ولاية» ، وفقاً لنص المادة الأولى من الفصل الأول من هذا القانون. وهي على النحو الآتي «إن ممالك الدولة المسماة بالولايات منقسمة إلى دوائر متعددة وإدارة كل ولاية محولة إلى والي».

وبناء على ذلك فقد قام الوالي محمود نديم باشا بتقسيم ولاية طرابلس الغرب تقسيماً إدارياً جديداً من حيث الأقضية والنواحي ، مع الاحتفاظ بالتقسيم الأول للبلاد من حيث عدد الألوية ، إذ أن الولاية ظلت مقسمة إلى خمسة ألوية وهي ، لواء طرابلس ، ولواء الجبل[2] ، ولواء الخمس ، ولواء فزان ، ولواء بنغازي.

وفيما يلي بيان بهذا التقسيم الإداري الجديد.

---

(1) لا يوجد فرق بين اصطلاح «إيالة» و«ولاية» في التقسيم الإداري عند العثمانيين ، وقد أكد ذلك عبد العزيز عوض في كتابه سالف الذكر. صفحة 70 هامش 2 ، بقوله: «حاولت أن أعرف الفترة التي ساد فيها لفظ إياله أو ولاية في التقسيم الإداري عند العثمانيين ، وأي اللفظين استعمل أولاً ، وقد يكون لفظ إياله قد سبق لفظ ولاية في عهد السلطان سليم الأول ، وبعد ذلك شاع كلا اللفظين ، ولكن بعد عودة العثمانيين إلى بلاد الشام تورد السالنامة لفظ إيالة ، وبقي ذلك حتى صدور قانون تشكيل الولايات 1864 م. حيث اختفى لفظ إيالة وساد استعمال لفظ ولاية حتى نهاية العهد العثماني. وهذا لا يعني أن لفظ إياله (أعتقد يعني ولاية) لم يكن مستعملاً ، فمثلاً في مخطوط موجود في متحف طوبقبو يعود إلى سنة 1071 هـ أي في منتصف القرن السابع عشر ميلادي ورد لفظ «شام ولايتي حرمين وقفى وفترى».

(2) يستعمل أحيانا تعبير الجبل وأحيانا أخرى الجبل الغربي.

اسم اللواء	مركزه	الأقضية التي ينقسم إليها	مركزها	عدد النواحي به	عدد المحلات
1 ـ طرابلس	مدينة طرابلس	طرابلس	مدينة طرابلس	4	4
		الزاوية الغربية	مدينة الزاوية	2	ـ
		ترهونه	مدينة ترهونه	1	ـ
		الساحل والمنشية	مدينة المنشية	1	ـ
		امسلاته	مدينة امسلاته	1	ـ
2 ـ الجبل	مدينة نالوت	نالوت	مدينة نالوت	ـ	ـ
		غريان	مدينة غريان	1	ـ
		فساطو	مدينة فساطو	2	ـ
		درفله	مدينة درفله	1	ـ
		غدامس	مدينة غدامس	ـ	ـ
3 ـ الخمس	مدينة الخمس	زليتين	مدينة زليتين	1	ـ
		مصراته	مدينة مصراته	1	ـ
		سرت	مدينة سرت	1	ـ
4 ـ فزان	مدينة مرزق	مرزق	مدينة مرزق	2	ـ
		الشاطئ	مدينة الشاطئ	2	ـ
		غات	مدينة غات	ـ	ـ
		هون	مدينة هون	1	ـ
		زله	مدينة زله	ـ	ـ
		تبستي	مدينة تبستي	ـ	ـ
5 ـ بنغازي	مدينة بنغازي	بنغازي	مدينة بنغازي	8	4
		عقاب	مدينة المرج	2	ـ
		درنه	مدينة درنه	1	ـ
		طبرق	مدينة طبرق	1	ـ
		جالو وأوجله	واحة جالو	ـ	ـ

وقبل إنهاء الحديث عن التقسيمات الإدارية بولاية طرابلس أثناء فترة هذه الدراسة؛ أرى أن أشير إلى نقطة هامة وهي علاقة برقة بطرابلس ، أو بمعنى أدق تبعية إقليم برقة من الناحية الإدارية لطرابلس.

نلاحظ أولاً أن اسم «برقة» لا يظهر في التقسيمات الإدارية منذ العهد العثماني الأول ، وإنما يظهر اسم (لواء بنغازي) ومقره مدينة بنغازي ، ويشمل ما يعرف باسم (إقليم برقة) ، كما نلاحظ أن حاكم لواء بنغازي يسمى «متصرف بنغازي» وكان يعتبر أرفع متصرفي الولاية رتبة ومرتباً. وذلك تقديراً من الدولة لأهمية إقليم برقة ، من حيث اتساعه ووقوعه على حدود مصر الغربية ، ثم زادت أهميته بظهور السنوسية في هذا الإقليم ، وانتشار دعوتها واتخاذها أحد مراكزه (جغبوب) مركزاً لنشر الدعوة. لهذا نرى أن الدولة كانت تعين على لواء بنغازي (أو برقة) متصرفاً تركياً ، بينما كان سائر متصرفي الألوية من أهل البلد.

وتمشياً مع أهمية هذا الإقليم؛ كانت الدولة ـ في العهد القرمانلي ـ تعين أحد أمرائها حاكماً على هذا الإقليم. وحينما رجعت البلاد إلى التبعية العثمانية المباشرة في سنة 1835 ، استمرت برقة خاضعة من الناحية الإدارية لوالي طرابلس إلى سنة 1870 ، وفي هذه السنة أصبحت برقه ولاية مستقلة عن طرابلس وتابعة رأساً للحكومة المركزية ، أي على قدم المساواة مع ولاية طرابلس ، وتعرف باسم «ولاية بنغازي»[1].

غير أن هذا النظام ما لبث أن ألغي في العام التالي (1871) ، فعادت برقة مرة أخرى إلى تبعية والي طرابلس. وفي سنة 1873[2] ، أصبحت برقة للمرة الثانية ولاية مستقلة عن طرابلس ، غير أن مدة هذا الانفصال لم

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ـ تقرير قائمقام جالو وأوجله عن السنوسية وتعليق متصرف بنغازي عليه. بتاريخ 18 شعبان 1288 هـ (1871 م) سأشير إلى هذا التقرير لأهميته في الفصل الخاص بالسنوسية.

(2) دار المحفوظات التاريخية ، سجل المحكمة الشرعية لسنة 1873 هامش صفحة 35.

تطل كما حدث في المرة الأولى ، إذ رجعت برقة في سنة 1874 إلى التبعية لوالي طرابلس. وفي سنة 1882 ، أصبحت برقة مرة ثالثة ولاية منفصلة عن طرابلس وطلب من واليها عدم التدخل في شؤون الزوايا السنوسية[1]. غير أن هذا الانفصال دام في هذه المرة مدة طويلة ، فبالرغم من إنهاء العمل بنظام الولاية بالنسبة لبرقة سنة 1882 ، إلا أن برقة لم تعد كعادتها إلى تبعية والي طرابلس ، وإنما أصبحت متصرفية وبقيت تابعة رأسا لحكومة اسطنبول إلى احتلال إيطاليا لليبيا سنة 1911[2].

أكاد لا أجد تعليلاً لعدم استقرار الوضع الإداري بالنسبة لإقليم برقة ، عدا أن برقة كانت تنال قدراً من الاستقلال الإداري حينما كان يحكمها شخص قوي الشخصية ، أو من كان له سند يؤيده ويدعمه في عاصمة الدولة ، سواء أكان السلطان نفسه أو أحد أفراد حاشيته ، بينما تبقى خاضعة لسلطة والي طرابلس بفقدان حاكمها للصفات السابق ذكرها. وقد أثّرت هذه السياسة على تقدم البلاد في جميع المجالات[3].

* * *

(1) دار المحفوظات التاريخية ـ الفرمان الخاص بعدم التدخل في شؤون الزوايا السنوسية بتاريخ 26 ذو الحجة 1300 هـ (1882) ، وسأشير إلى هذا الفرمان عند الحديث عن السنوسية.

(2) يذكر الدجاني في كتابه «ليبيا قبل الاحتلال الايطالي (1882 ـ 1911)» ص 199 ، أن برقة أصبحت متصرفية مستقلة عن طرابلس حتى نهاية العهد العثماني الثاني ، غير أنه لم يحدد تاريخاً معيناً لذلك. وبالرجوع إلى وثائق الفترة يتضح لنا أن برقة أصبحت متصرفية مستقلة عن طرابلس من سنة 1882 إلى سنة 1911.

(3) الواقع أن ليبيا لم تكن هي الولاية العثمانية الوحيدة التي امتازت بظاهرة عدم استقرار الوضع الإداري بها ، إذ أننا لو رجعنا إلى تاريخ الولايات العثمانية في المشرق العربي لوجدنا ـ وفي نفس الفترة تقريباً ـ أن ظاهرة عدم الاستقرار الإداري قد تكرر حدوثها في الكثير من هذه الولايات ، حتى أن ما حدث في بعض أقاليم سوريا وفلسطين والعراق يكاد يكون شبيهاً لما حدث في إقليم برقة من تقلب في الأوضاع الإدارية. انظر على سبيل المثال:
MOSHE MA,OZ,OP. cit, pp.31 - 33.



الجهاز الإداري

يمكن أن يقسم الجهاز الإداري في ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني إلى أربعة أنواع، تمتاز جميعها بالبساطة وعدم التعقيد، وهي **أولاً**: الجهاز الإداري في عاصمة الولاية، **ثانياً**: الجهاز الإداري في ألوية الولاية، **ثالثاً**: الجهاز الإداري في الأقضية، رابعاً: الجهاز الإداري في النواحي.

ويحسن قبل الحديث عن هذه الأجهزة التعرف على أهم العناصر التي يتكون منها كل جهاز على حدة.

أولاً ـ عناصر الجهاز الإداري في مقر الولاية:

1 ـ الوالي أو الباشا.

2 ـ وكيل أو معاون الوالي.

3 ـ المفتي والقاضي.

4 ـ قائد الجيش.

5 ـ رئيس الضبطية.

6 ـ الدفتردار.

7 ـ المكتوبجي.

8 ـ مدير المعارف والأوقاف.

9 ـ مدير الشؤون الأجنبية.

10 ـ مأمور النفوس ، وتذاكر المرور.

11 ـ مدير السجن.

12 ـ المختار والإمام.

13 ـ شيخ البلد.

ثانياً ـ عناصر الجهاز الإداري في مقر اللواء:

1 ـ المتصرف.

2 ـ قاضي اللواء.

3 ـ رئيس حامية اللواء.

4 ـ رئيس ضبطية اللواء.

5 ـ محاسب اللواء.

6 ـ مأمور نفوس اللواء.

7 ـ مدير تحريرات اللواء.

ثالثاً ـ عناصر الجهاز الإداري في مقر القضاء:

1 ـ القائم مقام.

2 ـ مدير مال القضاء.

3 ـ مدير تحريرات القضاء.

رابعاً ـ عناصر الجهاز الإداري في مقر الناحية:

1 ـ المدير.

2 ـ كاتب تحريرات الناحية.

بعد هذا العرض لأهم عناصر الجهاز الإداري ، ندرس المهام التي كانت ملقاه على عاتق كل عنصر من العناصر السابقة.



وأبتدىء بالحديث عن مهام عناصر الجهاز الأول[1]:

الوالي:

هو ممثل السلطان في الولاية ، وفي أغلب الأحيان كان ولاة ليبيا من العسكريين. ومن اختصاصات الوالي: تعيين وعزل ومحاسبة أي موظف في الولاية مهما كانت درجته[2] ، عدا قائد الجيش والمفتي والقاضي ، وإن كان يحق له طلب نقلهم واستبدالهم من الجهة المعينة لهم باستانبول. ومن اختصاصات الوالي: الإشراف على واردات الولاية ومصروفاتها ، ومراقبة تصرفات مأموري جمع الضرائب والدفتردار[3].

وبعد أن كان الوالي قبل سنة 1864 ؛ من حقه فرض أي ضريبة جديدة؛ فإن قانون الولايات لسنة 1864 سلب الوالي هذا الحق ، وإن كان قد أعطاه حق تعديل ما يراه مغايراً للعدالة من المرتبات الميرية ، سواء في وضعها الأصلي أو في مقدارها[4]. كما منع الوالي من استخدام الباوران وبعض أفراد الضبطية في خدمته الشخصية ، ومنع أيضاً من التدخل في انتخابات أعضاء المجالس أو في قراراتهم[5]. ومن واجبات الوالي أيضاً: الإشراف على السجون ، والاهتمام بصحة المسجونين ، وتطبيق التعليمات الخاصة باعتبار المتهم بريئاً حتى تثبت إدانته بحكم من المحكمة[6].

كما كان من اختصاصاته أيضاً: العمل على نشر التعليم ، وتقدم

---

(1) هذه المعلومات مستقاة من العديد من الوثائق المختلفة ، سأشير إلى بعضها في أثناء الحديث.

(2) دار المحفوظات التاريخية ، المادة 26 من قانون الولايات لسنة 1864.

(3) دار المحفوظات التاريخية ، المادة 28 من قانون الولايات لسنة 1864.

(4) دار المحفوظات التاريخية ، المادة 28 من قانون الولايات لسنة 1864.

(5) دار المحفوظات التاريخية ، المادتان 18 / 24 من قانون الولايات لسنة 1864.

(6) دار المحفوظات التاريخية ، المادة 21 من قانون الولايات لسنة 1864.

الزراعة والتجارة ، والاهتمام بالأمور الصحية ، والعمل على الحد من انتشار الأوبئة ، والإشراف على تنفيذ أحكام المحاكم. كما كان من واجبه أيضاً: اتخاذ الترتيبات اللازمة لنشر الأمن والطمأنينة في جميع أنحاء البلاد ، والدفاع عن سلامتها ووحدة أراضيها ، والعمل على تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع رعايا الدولة بدون استثناء[1]. ومن حقه أيضاً منح الرتب العسكرية البسيطة ، والخلع لمن يقدمون خدمات جليلة للدولة[2].

وباختصار يمكن القول أن الوالي هو الشخصية الأولى في الولاية ، والمسؤول الأول عن كل ما يحدث فيها[3].

مجلس الإدارة:

كان يعاون الوالي في إدارة البلاد مجلس كان يدعى قبل سنة 1843 بالديوان ، ثم أصبح بعد ذلك يسمى «بمجلس الإدارة». وبعد أن كان أعضاء الديوان حتى سنة 1843 يعينون ويعفون من مناصبهم بأمر من الوالي ، فإن أعضاء مجلس الإدارة؛ كان نصفهم ينتخبهم الشعب ، ولا تزول عضويتهم إلا بانتهاء مدة العضوية التي حددت بسنتين[4]. وكان مجلس الإدارة يتكون من القاضي والمفتي والمكتوبجي والدفتردار وشيخ البلد وستة أعضاء لا يتقاضون رواتب ينتخبهم الشعب كل سنتين. وكان المجلس يدعى للاجتماع بأمر من الوالي أو وكيله كل خمسة عشر يوماً ،

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، المادة 2 من قانون الولايات لسنة 1864.

(2) دار المحفوظات التاريخية ، تقرير علي عشقر باشا عن ثورة عبد الجليل سيف النصر ، وسوف أناقش هذا التقرير بالتفصيل عند الحديث عن ثورة عبد الجليل.

(3) دار المحفوظات التاريخية ، المادة الأولى من قانون الولايات العثمانية لسنة 1864.

(4) كاكيا ، المرجع السابق ، ص 87.

لقد استمر الشعب يزاول هذا الحق في جميع انتخابات المجالس الإدارية في البلاد إلى نهاية العهد العثماني. وقد أكد للشعب هذا الحق العديد من القرارات منها قانون الولايات الصادر في سنة 1864.

كما كان يجوز دعوته للاجتماع في أي وقت في الظروف الاستثنائية، وكان المجلس يعقد اجتماعاته برئاسة الوالي أو وكيله في حالة غياب الوالي لأي سبب من الأسباب ، كما أن قراراته كانت تؤخذ بأغلبية الأصوات[1] .

ومما يلفت النظر في تشكيل المجالس الإدارية في ليبيا بعد سنة 1843:

أولاً ، عدم تمثيل القطاع العسكري فيها كما كان الحال في المجالس السابقة على هذا التاريخ ، حيث أنها كانت تشمل رئيس البحرية وقائد الجيش ، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى رغبة الدولة في إبعاد الجيش عن الحياة السياسية اتعاظاً من دروس الماضي.

ثانياً ، أن غالبية أعضاء المجالس لم يكونوا على المستوى الذي كان يأمله الشعب ، إذ تؤكد بعض الوثائق أن فاعلية الأعضاء كانت تتوقف على شخصية الوالي ، فإذا كان الوالي قوى الشخصية فإن أعضاء المجلس يكونون مجرد أشخاص يجلسون على الكراسي ، وباسمهم يصدر الولاة ما يشاؤون من قوانين وقررات ، قد يكون بعضها في غير مصلحة الشعب الذي أعطاهم ثقته[2] .

ثالثاً ، دخول غير المسلمين لهذه المجالس ، حيث كان من بين أعضاء مجلس سنة 1867 اثنان من اليهود[3] .

وكيل أو مساعد الوالي:

يساعد الوالي في إدارة أعماله ومهامه ، ويحل محله أثناء مرضه أو

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، ملفات الادارة.

(2) رسالة الشيخ غومه إلى السلطان عبد المجيد ، وسوف أناقشها بالتفصيل عند الحديث عن ثورة غومه.

(3) كاكيا ، المرجع السابق ، ص 87 ، حدث ذلك وفقا لقرارات الإصلاح التي سبق الحديث عنها ، والقاضي بمساواة جميع رعايا الدولة في الحقوق والواجبات.

غيابه خارج البلاد. كما أن من اختصاصاته دراسة الرسائل الواردة إلى مكتب الوالي من دوائر الولايات، وتحويلها إلى جهات الاختصاص، وتقديم ملخص عنها للوالي.

المفتي والقاضي:

بالإضافة إلى اشتراكهما كعضوين لمجلس الإدارة؛ فإنهما يشرفان على تحقيق العدالة في الولاية. ومن مهمة المفتي أيضاً إبداء الرأي في بعض المسائل الفقهية، ووضعها في الشكل القانوني المناسب. ولما كانت غالبية البلاد تتبع المذهب المالكي، فإنه كان هناك في عاصمة الولاية مفتيان أحداهما حنفي المذهب وهو مذهب الدولة الرسمي، والآخر مالكي المذهب.

أما عن قضاة الألوية ـ عدا لواء طرابلس ـ والأقضية؛ فإنهم كانوا على المذهب المالكي، وسنرى عند الحديث عن نظام القضاء كيف أن القضاة الوطنيين كانوا تحت سلطة ونفوذ القضاة الأتراك. وسنتحدث بشيء من التفصيل عن الإفتاء والقضاء فيما بعد.

قائد الجيش:

مهمة قائد الجيش الإشراف على الجيش وتدريباته وإعداده للقتال كلما دعت الحاجة إلى ذلك، كالقيام بإخماد حركات التمرد التي سبقت الإشارة إليها. وتؤكد الوثائق وكذلك كتابات بعض المؤرخين أن سلطة قائد الجيش في بعض الأحيان كانت تفوق سلطة الوالي، ولا يستطيع بعض الولاة وضع حد لتهورات قادة جيوشهم. وقد سبق أن رأينا موقف أحمد باشا قائد الحامية العثمانية بطرابلس من غومه المحمودي. وسنتكلم عن الحاميات العثمانية بليبيا بشيء من التفصيل عند الحديث عن الجيش.

رئيس الضبطية:

مركزه مدينة طرابلس، ويخضع مباشرة للوالي، ومن مهامه: حفظ

الأمن بين المواطنين ، وتوزيع رجاله على الأماكن الواجب حراستها في البلاد كالقنصليات مثلاً ، والإشراف على عملية ملاحقة المجرمين ، وتنفيذ أحكام المحاكم ، ومكافحة الرذيلة ، ومراقبة عملية دخول الأجانب وخروجهم من البلاد ، والتأكد من صلاحية تذاكر مرورهم[1] .

الدفتردار:

هو المسؤول عن جميع ما يتعلق بالأمور المالية في الولاية ، وهو مسؤول عن تصرفاته أمام والي الولاية كما سبق القول[2] .

---

(1) لقد عرفت ليبيا نظام جواز السفر وتذاكر المرور منذ سنة 1849 ، إذ توجد وثيقة بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس مؤرخة في 15 صفر سنة 1266 هـ (31 ديسمبر 1849 م) ، وهي عبارة عن قانون يتكون من أحد عشر باباً لتنظيم عملية التنقل من مكان إلى آخر في ولايات الدولة العثمانية ، ووجود هذه الوثيقة بدار المحفوظات بطرابلس يدل على أن ليبيا أيضا قد طبقت هذا القانون ، وذلك بصفتها إحدى الولايات العثمانية.

وبموجب هذا القانون كان لا يجوز لأي شخص ، سواء أكان من رعايا الدولة العثمانية أو من الأجانب ، التجول في أنحاء البلاد إلا بعد الحصول على تذكرة مرور ، وتصدر هذه التذكرة بالنسبة لرعايا الدولة العثمانية بعد حصول الشخص على ما يسمى «بعلم وخبر» من مختار وإمام المحلة التي يقيم بها الشخص. فإذا كان الشخص الذي ينوي التنقل أو التجول يعمل بأية جهة حكومية كالقنصليات مثلاً كان يجب عليه أخذ العلم والخبر من القنصل التابع له ، ثم تسليم العلم والخبر إلى مأمور تذاكر المرور لإعطائه تذكرة مرور تحمل اسم وجنسية صاحب التذكرة والمكان الذي ينوي الذهاب إليه.

أما بالنسبة للسواح والتجار والذين لهم جوازات سفر ، فإنهم يستعملون جوازات سفرهم بدلاً من تذاكر المرور ، على شرط عرض جواز السفر على مأمور تذاكر المرور ليسجل به اسم الجهة التي ينوي صاحب الجواز الذهاب إليها. وقد نص هذ القانون على ضرورة إبراز تذاكر المرور للضبطية (الشرطة) عند وصول الشخص إلى المكان الذي ينوي الذهاب إليه. كما حتم هذا القانون على أصحاب الأملاك (الفنادق) عدم قبول أي شخص لا تكون لديه تذكرة مرور أو من كانت لديه هذه التذكرة ولم يقم بتسجيل اسمه عند الضبطية عند وصوله. وهذا ما يعرف في أيامنا هذه باسم اجراءات تسجيل الإقامة.

(2) المادة الثامنة والعشرون من قانون الولايات العثمانية لسنة 1864 .

المكتوبجي:

هو المسؤول عن تحريرات الولاية ، وتبليغ قرارات الوالي إلى مختلف أجهزة الحكم في البلاد ، ويعتبر عضواً دائماً في مجلس الإدارة.

مدير المعارف والأوقاف:

يختص بالإشراف على سير التعليم ، والاعتناء بالتلاميذ وبتربيتهم البدنية والخلقية وتوفير أسباب الراحة لهم ، والتفتيش على المدرسين ، والاطلاع على مدى تطبيقهم للمناهج المقررة. كما كان من مهامه: الإشراف على أوقاف الدولة والاعتناء بها ، وجمع إجاراتها ، وإصلاح ما يحتاج إلى إصلاح منها. وكان لديه بعض الموظفين لمعاونته في أداء مهامه سواء في عاصمة الولاية أو في ألويتها المختلفة.

مدير الشؤون الأجنبية:

مهمته النظر في الأمور الخارجية ، وهو حلقة الاتصال بين الباشا أو الوالي وبين قناصل الدول الأوربية في الولاية ، وإبداء الرأي في الأمور المتعلقة بأحكام المعاهدات والقواعد الدولية في المصالح الأجنبية التي تحال عليه[1].

مأمور النفوس:

مهمته تسجيل المواليد والوفيات ، وتنظيم سجلات الإحصاء ، وتنظيم المعلومات الإحصائية الخاصة بسكان الإيالة ، كما أسندت إليه مهمة القيام بمعاملات تذاكر المرور وجوازات السفر كما سبق القول.

مدير السجون:

مهمته إدارة السجن الذي تحت إشرافه، والاهتمام بصحة المسجونين، والتأكد من إخلاء سبيل الشخص الذي أكمل مدة سجنه ، وكذلك التأكد

---

(1) عبد العزيز محمد عوض ، (المرجع السابق) ص 92.

من عدم سجن شخص مع المحكوم عليهم «بالمجازاة القانونية» قبل الانتهاء من أخذ أقواله[1] ، وتؤكد إحدى الوثائق أن المسجونين من أغنياء البلاد؛ فإن عائلاتهم مسؤولة عن إحضار الطعام إليهم أثناء مدة سجنهم ، أما الفقراء من المساجين؛ فإن تكاليف تغذيتهم كانت على حساب إدارة السجن[2] .

المختار والإمام:

كما سبق القول كانت المدن الكبيرة بالإيالة مثل مدينة طرابلس ومدينة بنغازي تقسم إلى محلات وبكل محلة كان يوجد بها مختار وإمام. وقد كان هذان الموظفان إلى سنة 1870 يعينان من قبل والي البلاد في كل من المدينة والمحلة من بين أعيان المدينة المشهود لم بالصلاح والتقوى. ثم عدل هذا النظام سنة 1870 فأصبح لكل محلة مختاران أحدهما يسمى المختار الأول ، ويسمى الثاني المختار الثاني ، وإمام واحد كما أصدر قراراً في 20 يونيو 1870 يشتمل على خمس عشرة مادة بتنظيم اختصاصات وواجبات مختاري المحلات وأئمتها الذين هم في العادة بمثابة سكرتيرين أو كتبة للمختارين[3] .

ومن اختصاصات المختارين والأئمة: إجراء عقود الزواج بعد التأكد من عدم وجود ما يمنع من عقد الزواج ، ومنح شهادات «العلم والخبر» لمن يريد السفر إذا لم يوجد مانع لذلك، والاهتمام بتجهيز الموتى ودفنهم، والإشراف على عملية تأجير أماكن البيع والشراء، ومراقبة الأسواق، وتبليغ الحكومة عن كل مشتبه في سلوكه، وإصدار شهادات

---

(1) المادة العاشرة من قانون البلديات العثمانية لسنة 1864.

(2) وثائق دار المحفوظات التاريخية ، ملف السجن الكبير (يعنى الرئيس).

(3) توجد الوثيقة المنظمة لاختصاصات الإمام والمختار بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس ، وهذه الاختصاصات تشبه إلى حد كبير اختصاصات المحتسب في العصر الإسلامي.

حسن السير والسلوك بالنسبة لعساس وأمناء الأسواق، والعمل بالتعاون مع الضبطية على منع الرذيلة وحل المشاكل وفض الخصام، ومراقبة أماكن الدعارة والتبليغ عنها للسلطات المختصة. وقد أخضع القرار المشار إليه جميع سكان الولاية من رعايا الدولة لسلطة مختاري وأئمة المحلات[1].

شيخ البلد:

وهي وظيفة لا نجدها إلا في مدينة طرابلس، ويعينه الوالي، وغالباً ما يكون من أعيان البلاد. ومهمته الإشراف على ثقافة المدينة، ومراقبة الأسواق لضمان عدم التلاعب في الأسعار والمكاييل والأوزان والمعايير المحددة للذهب والفضة.

البلديات:

وفي سنة 1872 طبقت الدولة العثمانية قانون البلديات في جميع ولاياتها، فألغيت بذلك وظيفة شيخ البلد. وبموجب هذا القانون أنشئت عدة بلديات في مراكز الألوية وبعض الأقضية الكبرى مثل بلدية مدينة طرابلس وبلدية جنزور وبلدية الزاوية وبلدية العجيلات وبلدية مرزق وبلدية غدامس وبلدية بنغازي[2].

وكان لكل بلدية مجلس يتكون من عشرة أشخاص، ينتخبهم كل فرد من الشعب جاوز الخامسة والعشرين من العمر، في حين أن رئيس البلدية

---

(1) توجد الوثيقة المنظمة لاختصاصات الإمام والمختار بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس، وهذه الاختصاصات تشبه إلى حد كبير اختصاصات المحتسب في العصر الإسلامي.

(2) دار المحفوظات والوثائق الخاصة ببلدية بنغازي.
يلاحظ أن الدجاني يذكر في كتابه السابق صفحة 107 هامش 1 ـ أن أول بلدية في ليبيا أنشئت كانت سنة 1868 في عهد علي رضا باشا. ولكن الواقع الذي تؤكده الوثائق كما يذكره الدجاني نفسه في صفحة 212 من نفس كتابه؛ أن قانون البلديات لم يطبق إلا في سنة 1872.

كان يُختار من قبل الوالي من بين الأشخاص الذين انتخبوا من قبل الشعب. وكان هذا المجلس يجتمع مرتين في الأسبوع، كما أنه يجتمع مرة كل ستة أشهر، ويحضر هذا الاجتماع كبار موظفي البلدية ورجال الحكومة في دائرتها، للنظر في السياسة العامة للبلدية والتعرف على الصعاب التي تواجهها.

أما عن اختصاصات المجلس البلدي؛ فهي نفس الاختصاصات التي كان يزاولها شيخ البلد، مع زيادة بعض الاختصاصات الأخرى، مثل الإشراف على إطفاء الحريق، وتعبيد الطرق، ومساعدة الفقراء والمحتاجين، والإشراف على أماكن اللهو.

أما عن واردات البلدية؛ فإنها كانت تتكون من الميزانية العامة التي تخصصها الخكومة لكل بلدية على حسب احتياجها، بالإضافة إلى مكوس بعض الأسواق والمذابح، والضرائب المقررة على المقاييس والمكاييل والأوزان.

ثانياً ـ مهام عناصر الجهاز الإدراري في الألوية:

المتصرف:

كان على رأس كل لواء «متصرف» ـ عدا لواء طرابلس الذي كان يحكمه الوالي بنفسه، وغالباً ما يكون المتصرف من أهل البلاد، عدا متصرف بنغازي كما سبق القول.

وكما كان لواء بنغازي في العهد القرمانلي يحكمه أحد أبناء الباشا؛ فإن هذا اللواء كان يديره في سنة 1842 أحد أبناء والي طرابلس، وهو صالح بن محمد أمين باشا[1].

ويختص المتصرف بالإشراف على أمور القضاء، وتنفيذ التعليمات

---

(1) وثائق دار المحفوظات ـ انظر كذلك محمد بهيج الدين، المرجع السابق، ص 144.

التي يصدرها إليه والي الولاية ، وله الحق في استخدام حامية اللواء في إخضاع أي حركة عصيان في لوائه. وكانت رواتب المتصرفين ودرجاتهم وألقابهم تختلف من لواء لآخر ، ويمكن ترتيبهم في الأهمية على النحو الآتي :

متصرف لواء بنغازي ، ثم متصرف لواء فزان ، ثم متصرف لواء الجبل ، ثم متصرف لواء الخمس[1].

مجلس إدارة اللواء :

كان لكل لواء مجلس لمساعدة المتصرف في إدارة شؤون اللواء ، ويتكون هذا المجلس من قاضي اللواء ، ومدير تحريرات اللواء ، وستة أعضاء من أهالي اللواء ، ينتخبهم الشعب ولا يمنحون راتباً ، وكانت اجتمعات المجلس كل أسبوعين. ويدعى للاجتماع بطلب من المتصرف.

قاضي اللواء :

كان قضاة الألوية ـ عدا لوائي طرابلس وبنغازي ـ من المالكيين ، ويعينهم قاضي طرابلس المعيَّن من قبل الدولة.

أما في بنغازي وطرابلس ، فقد وجد قاضي مالكي بجوار قاضي الدولة الرسمي الذي يتبع المذهب الحنفي. ومهمة القاضي الحنفي تقتصر على الجند وموظفي الدولة من الأتراك ، أما القاضي المالكي فهو الذي يقوم بالقضاء بين الناس وفقا لقواعد المذهب المالكي.

رئيس حامية اللواء :

مهمته الإشراف على الحامية الموجودة باللواء ، والاعتناء بأفرادها وتنظيمهم وإعدادهم لأداء واجباتهم في كل ما يطلب منهم القيام به. غير أن جند لواء بنغازي منعوا من جمع الضرائب ، حيث أسندت مهمة جمعها إلى بعض شيوخ القبائل.

---

(1) وثائق دار المحفوظات ، ملف الرواتب والمهايا.

محاسب اللواء :

عين في كل لواء «محاسب» لإجراء أمور اللواء الحسابية ، وتنفيذ التعليمات التي يصدرها دفتردار الولاية ، فيما يخص عملية تنظيم الحسابات ، وطريقة عرضها للمراجعة ، وتحويل فائض دخل اللواء إلى عاصمة الإيالة.

مأمور نفوس اللواء :

اختصاصات مأمور نفوس اللواء هي نفس الاختصاصات السابقة التي كان يقوم بها مأمور نفوس لواء العاصمة ، والتي سبق الحديث عنها.

مدير تحريرات اللواء :

يشرف على جميع تحريرات اللواء ، وتجرى بواسطته المكاتبات الرسمية بين المتصرف والوالي ، وبين المتصرف وبقية أجهزة الحكومة في الولاية.

ثالثاً ـ مهام عناصر الجهاز الإداري في الأقضية:

القائم مقام:

كما يعتبر المتصرف نائباً للوالي في اللواء؛ فإن القائم مقام يعتبر نائباً للمتصرف في القضاء وهو مسؤول أمامه. وكان جميع الذين تولوا منصب القائم مقام في ليبيا كانوا من أبناء البلاد ، وكان بعضهم من شيوخ القبائل[1]. والقائم مقام مسؤول عن جميع الأمور الملكية والمالية والحقوقية في القضاء[2]. كما أنه كان المسؤول الأول عن جمع الضرائب وتحويلها إلى مركز اللواء.

---

(1) وثائق دار المحفوظات التاريخية.

(2) المادة السادسة والثلاثون من قانون الولايات العثمانية لسنة 1864.

مدير تحريرت القضاء:

مهمته الإشراف على جميع تحريرات القضاء ، وتجري بواسطته المكاتبات الرسمية بين القائم مقام والمتصرف وبقية أجهزة الحكومة في اللواء.

رابعاً ـ مهام عناصر الجهاز الإداري في النواحي:

مدير الناحية:

ومهمته الإشراف على شؤون الناحية ، ومساعدة القائم مقام في عملية جمع الضرائب ، والعمل على إنهاء الخلافات التي تحدث بين القبائل القاطنة بالقرب من الناحية. كما يقوم بإجراء عملية عقد الزواج ، على أن يقوم بإرسال صورة من هذا العقد إلى المحكمة الشرعية بمركز اللواء[1].

كاتب تحريرات الناحية:

مهمته القيام بالأعمال الكتابية الخاصة بمكاتبات المدير مع غيره من المسؤولين في اللواء. كما كان يقوم بتحرير عقد الزواج وإجراءات تسجيله الرسمية. كما أنه كان يصحب القائم مقام والمدير في عملية جمع الضرائب وتقدير الأعشار الشرعية بعد أن ألغي نظام الالتزام بعد سنة 1852 كما سنتحدث عن ذلك.

هذه هي أهم عناصر الجهاز الإداري ومهامه في الولاية ، وهي كما رأينا تمتاز بالبساطه والخلو من التعقيد.

وفيما يلي جدول برواتب ورؤساء هذا الجهاز ، وهم الوالي والمتصرفون والقائم مقامون والمديرون.

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، سجل المحكمة الشرعية لقضاء الخمس لسنة 1870.

اسم الموظف	راتبه الشهري
الوالي	225 جنيهاً ذهباً[1]
متصرف لواء بنغازي	100 جنيهاً ذهباً
متصرف لواء فزان	70 جنيهاً ذهباً
متصرف لواء الجبل	65 جنيهاً ذهباً
متصرف لواء الخمس	55 جنيهاً ذهباً
قائم مقامو بنغازي	20 جنيهاً ذهباً
قائم مقامو فزان	17 جنيهاً ذهباً
قائم مقامو الجبل	15 جنيهاً ذهباً
قائم مقامو الخمس	13 جنيهاً ذهباً
قائم مقامو طرابلس	11,5 جنيهاً ذهباً
مديرو نواحي بنغازي	8 جنيهاً ذهباً
مديرو نواحي فزان	7 جنيهاً ذهباً
مديرو نواحي الجبل	6,5 جنيهاً ذهباً
مديرو نواحي الخمس	6 جنيهاً ذهباً
مديرو نواحي طرابلس	5 جنيهاً ذهباً

يلاحظ من الجدول السابق؛ أن الوالي كان أهم الموظفين، يليه في الأهمية ـ إذا أخذنا الراتب الشهري مقياساً للأهمية ـ متصرف لواء بنغازي، فمتصرف لواء فزان، فمتصرف لواء الجبل، فمتصرف لواء الخمس. كما أن رواتب بقية أعضاء الجهاز الإداري تختلف باختلاف بعد الألوية التابعين لها عن مركز الولاية.

* * *

(1) أخذت هذه الرواتب من إحدى وثائق دار المحفوظات بطرابلس. ويرجع تاريخ هذه الوثيقة إلى سنة 1875. ملف الرواتب والمهايا.



الحاميه العثمانية

اهتمت الدولة العثمانية اهتماماً كبيراً بالجيش بجميع قطاعاته ، وأولته عناية فائقة ، وذلك لاتساع الدولة وتنوع المهام التي كان يؤديها. فهو من ناحية يعتبر أساس نشأتها ووسيلتها الفعالة في بسط سيطرتها واتساع رقعة حدودها ، ومن ناحية أخرى فهو العصب الرئيسي لتسيير أمور الدولة سواء في الداخل أو في ولاياتها المختلفة ، حيث كان جل الصدور العظام والولاة وكبار الموظفين من رجال العسكرية العثمانية.

غير أن أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر؛ شهدا فقدان هذا الجيش لكثير من ميزاته وقلت فاعليته ، ونتيجة لذلك فقد توالت عليه الكوارث والهزائم أمام الجيوش الأوربية[1] ، كما أصبح الانكشاريون عامل فوضى واضطراب ليس فقط في ولايات الدولة بل وفي عاصمتها المركزية أيضاً ، مما جعلهم عاملاً من عوامل تأخر الدولة إزاء تقدم أوروبا المستمر.

وفي سنة 1796 حاول السلطان سليم الثالث (1789 ـ 1807) إصلاح الجيش وتنظيمه وتدريبه وتسليحه وفقا للنظم الأوروبية الحديثة. ولما لم يكن في مقدور السلطان سليم إخضاع الانكشارية؛ فإنه أنشأ في سنة 1796 أول فرقه نظامية جعل عدد أفرادها 1600 جندي ، تحت قيادة

---

(1) MOSHE MA, OZ, OP. cit, P.2.

وتدريب عدد من الضباط الأوروبيين ، وأطلق على هذه الفرقة اسم «النظام الجديد»[1].

رأى الانكشاريون في هذه الإصلاحات خطراً يهدد امتيازاتهم السابقة ، بل ويهدد وجودهم أيضاً ، فعملوا على مقاومة هذا الإصلاح ، واستطاعوا تأليب العامة ، كما نجحوا في التأثير على العلماء شيوخ الإسلام حتى أنه أفتي بعدم شرعية حكم السلطان سليم الثالث ، فاضطر إلى التنازل عن الحكم سنة 1807.

استمر الانكشاريون يعارضون بكل شدة حركات الإصلاح في الجيش ، كما أصبحوا خطراً يهدد سلامة سلاطين الدولة أنفسهم ، إلى أن تمكن السلطان محمود الثاني من القضاء عليهم ، في مذبحة عرفت باسم «الواقعة الخيرية»[2] سنة 1826 ، وعلى أثرها أصدر السلطان محمود فرماناً بإبطال فئتهم وملابسها واصطلاحاتها واسمها بشكل نهائي في جميع الولايات. بل دار بالتفتيش على كل من بقي منهم وإعدامه أو نفيه إلى أطراف البلاد[3].

كان القضاء على الانكشارية بداية لعصر الإصلاح في الجيش العثماني ، وفقاً للبرنامج الذي حاول السلطان سليم الثالث تحقيقه. وكانت مدة الخدمة العسكرية في أول الأمر غير محددة ، كما كان التجنيد يتم بالتطوع وبرضا الشخص الذي تتوافر فيه الشروط اللازمة للجندية.

---

(1) محمد فريد ، (المرجع السابق) ص 220.

(2) ترجع هذه التسمية إلى تناول السلطان وأعوانه من المصلحين بأن الفتك بالانكشارية سيكون «الخير» البلاد.

(3) يلاحظ أن هذه المدة قد عدّلت بموجب قانون أخذ العسكر الصادر سنة 1886 فأصبحت بموجب هذا القانون عشرين سنة ، ثم وصلت في أواخر العهد العثماني إلى خمس وعشرين سنة ، منها: سنة تحت التدريب ، وثلاث سنين في الخدمة الفعلية تحت السلاح بالنسبة للمشاة ، وأربع سنين بالنسبة للفرسان ثم خمس سنين في الاحتياط ، وتسع سنين في الرديف ، وسبع سنين في المستحفظ.

وفي سنة 1839 حدد خط كلخانه مدة الخدمة العسكرية بأربع أو خمس سنوات. كما أصبحت الخدمة العسكرية إلزامية تتم بواسطة أخذ القرعة السنوية.

وفي نفس سنة 1840 بدأ تطبيق قانون التجنيد الإجباري في كثير من الولايات العثمانية، وبصفة خاصة في ولايات الشام. ويتم التجنيد عن طريق القرعة، وهي أن السلطان كان يصدر في كل عام فرمان القرعة إلى والي الولاية، وكان هذا الفرمان يقرأ في حفل رسمي يحضره الوالي وقائد الجيش والقاضي والمفتي والعلماء وأعيان البلاد. ثم بعد انتهاء الاحتفال يحضر الأفراد المكلفون الذين بلغوا سن الخدمة العسكرية ـ هي العشرين ـ فتجرى بينهم القرعة. وبعد ذلك يلتحق الذين كان من نصيبهم الخدمة العسكرية في هذا العام بالجيش لبداية التدريب وفقا للنظم الحديثة[1].

وقد أعفت التنظيمات العثمانية الحديثة في بادئ الأمر رعايا الدولة من غير المسلمين من أداء الخدمة العسكرية. على أن يدفع المعفى من الخدمة مبلغاً من المال يسمى «البدل العسكري»، وكانت قيمته تختلف من ولاية إلى أخرى. ثم أعطى خط 1856 الخيار لدافعي البدل العسكري بين الاستمرار في الدفع أو الانخراط في سلك الجندية[2].

هذه نظرة عامة لحركة إصلاح العسكرية العثمانية في الدولة، فلنرَ الآن صداها في ولاية طرابلس الغرب.

شهدت البلاد فنوناً من فوضى العسكر في العهد العثماني الأول، وعندما حدثت مذبحة الانكشارية في سنة 1826، كان حاكم الولاية هو يوسف باشا القرمانلي، ولا نعرف على وجه اليقين هل طبقت في طرابلس الغرب الأوامر التي أصدرها السلطان محمود الثاني إلى ولاياته بإلغاء نظام

---

(1) عبد العزيز محمد عوض، (المرجع السابق) ص 151.
(2) انظر خط 1856، محمد فريد، (المرجع السابق) ص 259.

الانكشارية؟ على أنه يبدو أن يوسف باشا حاول فعلاً إنشاء قوة عسكرية حديثة ، يبدو في الرسالة التي بعث بها يوسف باشا إلى خليل رفعت باشا قائد الأسطول العثماني ، بعد ذلك بست سنوات يبلغه فيها أن استعفاءه من الحكم يرجع إلى ثورة الجند عليه لمحاولته إنشاء جيش جديد[1].

كما أن القرمانليين ـ والعثمانيين من قبلهم ـ كوّنوا فرقاً من أبناء البلاد عن طريق التطوع ، على أن أهم عناصر العسكرية العثمانية في الولاية هو عنصر «القولوغلية» وهم نتاج تزوّج الجند الأتراك ببنات من أهل البلاد ، وكانوا يتركزون بصفة خاصة في منطقتي الساحل والمنشية حول مدينة طرابلس[2].

ولما انتهى حكم الأسرة القرمانلية سنة 1835 ... احتفظ الولاة العثمانيون ـ في العصر العثماني الثاني ـ بهذا العنصر الحربي الهام إلى جانب جند الدولة من جيشها النظامي وفرق المتطوعين من أبناء البلاد ، وكان الوالي العثماني في كل عام يكتب إلى المتصرفين والقائم مقامين ومديري النواحي وشيوخ القبائل ، يحثهم على بذل النصح للأهالي ، لترغيبهم في التطوع في الجيش ، منوِّهاً بالمزايا التي تعود عليهم وعلى البلاد ، كالتدريب والتعلم على نفقة الدولة ، وصرف رواتب لهم يصرفونها في داخل البلاد ، فضلاً على أن هؤلاء الجند المتطوعين من أبناء البلاد كانوا عادة أرفق ببني وطنهم ، وأكثر حماسة في الدفاع عن بلادهم[3].

---

(1) انظر رسالة يوسف باشا إلى خليل رفعت باشا. عمر بن إسماعيل ، (المرجع السابق) ص 444/445.

(2) عزيز سامح ، (المرجع السابق) ص 228.

(3) دار المحفوظات التاريخية. إخطارات مرشدة بهية ترشد إلى شرف الخدمة العسكرية ، بتاريخ 22 رمضان سنة 1286 هـ (1869 م).

ولما صدر قانون التجنيد الإجباري سنة 1882؛ فإن هذا القانون لم يطبق ، وبقي نظام التطوع في الجيش قائماً حتى سنة 1901 ، حين بدأ أول محاولة جدية من قبل الولاية لتطبيق ذلك النظام ، ولكن الأهالي والقولوغلية رفعوا ظلامتهم إلى السلطان ، يبدون فيها استعدادهم لقبول الخدمة العسكرية ويلتمسون في الوقت نفسه أن تجيبهم الدولة إلى مطالبهم وهي[1]:

1 ـ تخفيض سنين الخدمة العسكرية الإجبارية إلى عامين فقط.

2 ـ تعيين الضباط من بينهم.

3 ـ أداء الخدمة العسكرية في الولاية.

ويبدو أنه بسبب نفور الأهالي من نظام التجنيد الإجباري؛ أجّل تطبيقه إلى عام 1910[2] ، بل أن الدولة لم تكن تأخذ البدل العسكري إلا من يهود الولاية وحدهم. فكانت تأخذ من كل يهودي في سن الخدمة العسكرية ثلاثين قرشاً في السنة.

---

(1) توجد العديد من الرسائل بدار المحفوظات التاريخية مرسلة من بعض الأقضية إلى والي الولاية حافظ باشا (1899 ـ 1903) راجين رفعها إلى السلطان ، وإن اختلفت هذه في التواريخ إلا أنها جميعاً تحمل سنة 1901 ، يعرب مرسلوها عن استعدادهم للخدمة ، غير أن الملفت للنظر اتفاق جميع الرسائل على المطالبة بالنقاط الثلاثة السابقة ، مما يدل على وجود نوع من الاتصال بين وجهاء البلاد للاتفاق على هذه الشروط قبل إرسال رسائلهم.

(2) دار المحفوظات التاريخية ـ جريدة الترقي سنة 1328 هـ (1910 م) عدد رقم 177 تروي الجريدة المذكورة بأنه حين وصول هذا الفرمان خرج الوالي والمفتي والقاضي إلى الجامع الكبير حيث قرأ الفرمان. ثم تعاقب الخطباء مبينين مزايا التجنيد وأهميته «في حفظ البلاد والعباد» ثم ألقى الوالي خطاباً فتحه بقوله «ولذلك فالجندية مكرمة والجندي الذي يضحي بحياته في سبيل الوطن في نظر الملة محترم ، وإنني أكرر عبارات التبريك والتهنئة لشبان ولايتنا العثمانيين من حيث إحرازهم لهذه الصفة الشريفة ، فليعش العثمانيون.

وواضح أن اهتمام الدولة بتطبيق نظام التجنيد الإجباري عام 1910؛ يرجع إلى تلبد الأفق بازدياد النفوذ الإيطالي في البلاد ، ولهذا اهتمت الدولة بدفع هذا الخطر ، فلجأت إلى تجنيد الأهالي في سلك العسكرية العثمانية.

ويبدو من الوثائق الخاصة بالجندية في هذه الفترة ، أن قائد عام الحامية العثمانية كان مقر إقامته بمدينة طرابلس ، وكان له نائبان أحدهما بلواء فزان والآخر بلواء بنغازي. بينما يوجد ببقية الألوية قادة للحاميات ، ولكن لا يعدون نواباً للقائد العام[1]. وقد يرجع سبب تعيين نواب لقائد الحامية في لوائي فزان وبنغازي إلى بعدهما عن عاصمة الدولة وحاجة القوة إلى التحرك السريع بدون انتظار للأوامر من العاصمة.

أما عن عدد الجند العثماني في الولاية في الأوقات العادية فهو طابوران من المشاة والخيالة والمدفعية ، يقيم نصف هذا العدد بمدينة طرابلس بينما النصف الثاني فيكون موزعاً بين بقية الألوية. وكان عدد الجند بالألوية يزداد عن الجند الذين بطرابلس ، مع ما يقدمه أهالي الساحل والمنشية ، وذلك وفقاً لحاجة كل لواء. أما حفظ الأمن بالأقضية فأمره موكول إلى الذين يتطوعون من أبناء البلاد[2].

* * *

(1) وثائق دار المحفوظات التاريخية.

(2) وثائق دار المحفوظات التاريخية.



القضاء

يرى بعض الباحثين أن الدولة العثمانية يقوم بها نظامان أو جهازان:

جهاز الحكم The Ruling Institution ويختارون من رجال العسكرية العثمانية ، وغالباً ما يكونون من جند الانكشارية ، وعلى قمة هذا الجهاز يقف الصدر الأعظم.

والجهاز الآخر هو **الجهاز الإسلامي** The Islamic Institution ويتكون من العلماء والمدرسين ورجال الطرق الصوفية والمفتيين والقضاء ، وعلى قمة هذا الجهاز يقف شيخ الإسلام. وعلى قمة هذين الجهازين يتربع السلطان[1].

ولقد لعب شيخ الإسلام دوراً هاماً في تاريخ الدولة العثمانية ، إذ كانت موافقته ضرورية في حالة إعلان الحرب ، وقد ساعد ضعف بعض السلاطين على زيادة نفوذ شيوخ الإسلام ، حتى أن أحدهم أصدر في سنة 1876 فتويين خلع بموجبهما كل من السلطان عبد العزيز في 29 مايو 1876 ، والسلطان مراد الخامس في 31 أغسطس سنة 1876[2] ، وكان قبل ذلك وبالتحديد في 28 يونيو 1807 أصدر شيخ الإسلام باستانبول

(1) Lyber, Albert, H, "the government of the ottoman Empire in the time of suleiman the magnificent". Cambridge, 1913.

(2) عبد العزيز محمد عوض ، (المرجع السابق) ص 118.

فتوى خلع بموجبها أيضاً السلطان سليم الثالث ، وذلك لمجرد محاولته اتباع النظم الأوربية الحديثة في تنظيم جيشه. وقد جاء في هذه الفتوى «أن كل سلطان يدخل نظامات الفرنج وعوائدهم ويجبر الرعية على اتباعها لا يكون صالحاً لملك»[1].

وبالرغم من نفوذ شيخ الإسلام ، إلا أن نوابه في الولايات كانوا أقل مرتبة من القضاة فيها[2] ، وقد يرجع ذلك إلى نوع المهام التي كان يقوم بها كل من المفتي والقاضي. فبينما كانت مهمة القاضي هي إبداء الرأي في المسائل الفقهية ووضعها في الصيغة القانونية؛ فإن مهمة القاضي كانت الفصل في القضايا المختلفة حتى ما كان منها ضد كبار موظفي الولاية ، وإجراء عقود الزواج والطلاق بالنسبة للمسلمين ، وإجراء عقود البيع والشراء بالنسبة لأهالي الولاية جميعاً ، ومراقبة الأسعار والأوزان والمتلاعبين في المواد الغذائية بقصد الغش أو الإهمال في بعض ولايات الدولة[3].

ولقد اهتمت الدولة العثمانية بتنظيم القضاء ، فأصدر السلطان عبد المجيد خطين سنة 1855 ، استهدف الأول تنظيم توجيهات مناصب القضاء ، وحدد الثاني تنظيم تعيين نواب القضاء ، كما اهتم السلطان عبد العزيز بالقضاء أيضاً ؛ حيث شكل في سنة 1869 لجنة من كبار العلماء لتنظيم الأحكام الشرعية في الدولة[4].

لقد ظلت المحاكم الشرعية إلى سنة 1858 هي أساس القضاء في الدولة العثمانية وولاياتها العربية ، كما ظلت الشرعية الإسلامية إلى هذه

---

(1) محمد فريد ، (المرجع السابق) ص 194.
(2) عبد العزيز محمد عوض ، (المرجع السابق) ص 118.
(3) عبد العزيز محمد عوض ، (المرجع السابق) ص 113.
(4) لمزيد من الإيضاح حول هذه القوانين. يرجع إلى عبد العزيز محمد عوض ، (المرجع السابق) ص 120/128.

السنة هي مصدر التشريع الوحيد والأساس الذي يعتمد عليه القضاة في أحكامهم ، وفي سنة 1858 حاولت الدولة العثمانية اقتباس بعض النظم القضائية الأوربية ، ومنها نظام القضاء المدني ، وبتطبيق هذا النظام وإنشاء المحاكم النظامية؛ اضطرت الدولة إلى تحديد صلاحيات المحاكم الشرعية والنظامية أو المدنية.

وبعد أن عرفنا الخطوط العريضة للنظام القضائي العثماني ، نرى كيف كان النظام القضائي في ليبيا في فترة هذه الدراسة.

ظلت المحاكم الشرعية في ليبيا إلى سنة 1869 ، هي النوع الوحيد من المحاكم المعمول بها في ليبيا[1]. ولما كان المذهب الرسمي للدولة هو المذهب الحنفي في حين كان غالبية الشعب يتبعون المذهب المالكي؛ فإنه كان يوجد في عاصمة الولاية وفي لواء بنغازي ، لكثرة العثمانيين به ، قاضيان ومفتيان ، اثنان منهما يتبعان المذهب الحنفي والاثنان الآخران يتبعان المذهب المالكي ، للقيام بنفس المهمة بالنسبة للذين يتبعون المذهب المالكي. أما قضاة بقية الألوية والأقضية فإنهم كانوا مالكيي المذهب.

وكان قاضي الأناضول[2] ، يعين قاضي طرابلس وقاضي بنغازي من العلماء العثمانيين ، وهما بدورهما يعينان سائر القضاة في الولاية ، وكانوا بمثابة نواب للقاضي العثماني ، وهم غالباً ما يكونون من علماء أهل البلاد. وقد حمل الشيخ غومه في رسالته إلى السلطان عبد المجيد سنة 1852 ـ كما رأينا ـ حملة شعواء على القضاة الأتراك ، فاتهمهم بالفساد والرشوة ، وبيع الوظائف القضائية ، وتعديل أو إلغاء أحكام القضاة الوطنيين ، حسب المبلغ الذي يستلمه القاضي التركي من صاحب القضية[3].

---

(1) وثائق دار المحفوظات التاريخية ، ملفات القضاء.

(2) كانت الدولة العثمانية مقسمة إلى قسمين كبيرين هما «الروملي والأناضول».

(3) رسالة الشيخ غومه إلى السلطان عبد المجيد التي سبقت الإشارة إليها.

وبالرغم من صدور قانون سنة 1847 القاضي بإنشاء المحاكم أو المجالس المختلطة في ولايات الدولة للنظر في القضايا المدنية[1] ، وبالرغم من تأكيد خط 1856 على وجوب العمل بهذه المحاكم[2] ، إلا أن قضاة المحاكم الشرعية في ليبيا ظلوا إلى سنة 1869 ، ينظرون في مختلف القضايا سواء أكانت خاصة بالأحوال الشخصية أو المدنية. وأنهم ظلوا أيضاً إلى هذه السنة ينظرون في القضايا ، سواء أكان الخصوم من مواطني الدولة أو أن القضية كانت بين مواطن وأجنبي أو بين أجانب من جنسيات مختلفة. في حين كانت المحاكم الأجنبية المعروفة باسم «المحاكم القنصلية» تنظر في القضايا إذا كانت بين أشخاص من جنسية أجنبية واحدة[3].

وفي سنة 1869 أجري أول تعديل على النظام القضائي في ليبيا ، وذلك في عهد الوالي علي رضا باشا ، وحددت اختصاصات المحاكم الشرعية ، وبدأ العمل بالمحاكم النظامية ، وقد أصبحت اختصاصات المحاكم الشرعية ـ كما يتضح من سجلاتها الموجودة بدار المحفوظات التاريخية ـ مقصورة على الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والإرث وحقوق النفقة والحضانة. أما المحاكم النظامية التي أنشئت فهي على النحو الآتي[4]:

---

(1) وثائق دار المحفوظات التاريخية ، ملفات القضاء.

(2) انظر خط 1856 ، محمد فريد ، (المرجع السابق) ص 258.

(3) دار المحفوظات التاريخية ، سجل محكمة طرابلس الشرعية لسنة 1864/1865. وكذلك بعض ملفات القنصلية الإنجليزية. مع ملاحظة أن ملفات القنصلية الإنجليزية تحمل من الخارج أرقام السنوات ، أما الأوراق التي بداخلها فإنها عكس ذلك. مما يدل على وجود محاولة لتنظيم هذه الملفات ثم لسبب ما توقفت هذه المحاولة ومع الأيام واجهت هذه الملفات مصير غيرها.

(4) ملفات القضاء لسنة 1869 و1876 (وعدد هذه الملفات 3). ويلاحظ أن ولاة ليبيا لم يكونوا هم وحدهم الذين يتباطؤون في تنفيذ بنود الفرامانات =

1 ـ محاكم أولية (وتسمى أحياناً محاكم الصلح).

2 ـ محاكم بداية.

3 ـ محاكم جنائية.

4 ـ محكمة الاستئناف.

5 ـ محاكم الإجراء.

6 ـ محاكم التجارة.

ويمكن تحديد اختصاصات المحاكم على النحو الآتي[1]:

1 ـ **المحاكم الأولية**: كان يوجد هذا النوع في النواحي، وكان محكموها من أعيان الناحية يتم تعيينهم عن طريق الوالي[2]. وكانت تلك المحاكم تنظر في القضايا التي لم يكن المبلغ المختلف عليه فيها يزيد عن 150 قرش.

2 ـ **المحاكم البدائية**: كانت تعمل في المدن الكبيرة في الولاية، وكان قضاتها ينظرون في القضايا التي تزيد قيمة المبلغ المتنازع عليه عن 150 قرش.

3 ـ **محاكم الجنائية**: كان هذا النوع يوجد بالمدن الهامة كمدينة

= أو الخطوط العامة، إذ يذكر MOSHE MA, OZ في كتابة السابق ذكره صفحة 155، أن قانون سنة 1847 القاضي بإنشاء المحاكم المختلطة لم يطبق في سوريا وفلسطين إلا في أواخر سنة 1850.

(1) هذه المعلومات مستخلصة من العديد من الوثائق المتعلقة بالقضاء، ومن بينها وثائق القنصلية الإنجليزية. بطرابلس.

(2) يذكر الدجاني في كتابه سالف الذكر صفحة 202، بأن لهذه المحكمة محكّمين يعينون من قبل والي الولاية وقضاة يعينون من قبل استانبول. والواقع أنني لم أجد ما يثبت قول الدجاني هذا، بل إن كاكيا الذي اعتمد عليه الدجاني في أخذ معلوماته لم يذكر ذلك وإنما ذكر محكَّمَيْن فقط.

طرابلس ومدينة بنغازي ومدينة مرزق بفزان ، وكان قضاتها من الأتراك ، وينظرون في جميع القضايا الجنائية.

4 ـ **محكمة الاستئناف:** كانت هذه المحكمة توجد بمدينة طرابلس فقط بصفتها عاصمة الولاية ، وكان قاضي هذه المحكمة يأتي من استانبول ، أما مستشاراه فهم من نفس الولاية أحدهما عربي والآخر تركي. وتنظر هذه المحكمة في قضايا الاستئناف المقدمة إليها من المحاكم البدائية والجنائية. وتؤكد الوثائق على أنه إذا صدّقت هذه المحكمة على حكم الإعدام من إحدى المحاكم الجنائية ، فإن الإعدام لا ينفذ إلا بعد ارسال ملف القضية إلى استانبول للتصديق على الحكم أو تخفيفه[1].

5 ـ **محاكم الإجراء:** كان هذا النوع من المحاكم يوجد في المدن التي بها محاكم جنائية ، وكانت مهمتها تنفيذ أحكام الإجراء الصادرة من جميع المحاكم الأخرى.

6 ـ **محاكم التجارة:** كان هذا النوع من المحاكم يوجد في المدن الكبرى ، وكان قضاتها ينظرون في جميع القضايا الكبرى المتعلقة بالتجارة بمختلف أنواعها ، وكان يرأسها قاض تركي ويعاونه مستشار تختلف جنسيته باختلاف أصحاب الدعوى.

هذا ويذكر بعض الباحثين بأنه كانت توجد محكمة أخرى تسمى «محكمة الربى» وكانت تنظر في قضايا اليهود الخاصة والدينية ، غير أنهم لم يحددوا تاريخ إنشائها ثم إنني لم أستطع الوقوف عليه[2].

---

(1) يبدو أن هذا الإجراء لم يكن معمولاً به في ليبيا فقط ، بل كان سائداً في غيرها من الولايات العثمانية وعلى سبيل المثال في سوريا وفلسطين. انظر MOSHE (المرجع السابق) صفحة 155.

(2) كاكيا ، المرجع السابق ، ص 100 ، الدجاني (المرجع السابق) ص 203.

هذه هي الصورة التي كان عليها الوضع القضائي في ليبيا ، غير أنه قبل إنهاء الحديث عن النظام القضائي أرى أن أشهر إلى نقطتين هامتين هما:

أولاً: إن تطبيق القوانين التركية في جميع أنحاء ليبيا لم يكن إلا اسمياً ، وذلك لأن ولاة الدولة العثمانية لم يكن في مقدورهم تطبيق تلك القوانين رسمياً إلا في المدن الساحلية ، أما في دواخل البلاد فقد بقي الناس طوال العهد العثماني يفضّون منازعاتهم حسب عاداتهم وأعرافهم التقليدية ، وكانوا أيضاً يرفضون الخضوع لأي قانون تحاول الدولة فرضه إذا تعارض مع تلك العادات والتقاليد[1].

ثانياً: لم يُبطل العمل بالنظم القضائية الحديثة أعمالَ المحاكم القنصلية ، وإن أبقى للمحاكم النقابية نفس الحق الذي كانت تزاوله المحاكم الشرعية ، والخاص بالفصل في القضايا إذا كانت بين مواطن وأجنبي ، أو بين أجانب من جنسيات مختلفة ، مع إعطاء الأجانب الحق في اصطحاب المترجمين المختارين من قبل قنصلياتهم[2].

* * *

---

(1) كاكيا ، (المرجع السابق) ص 99.

(2) كاكيا ، (المرجع السابق) ص 100 ، الدجاني ، (المرجع السابق) ص 203.





الفصل الثالث

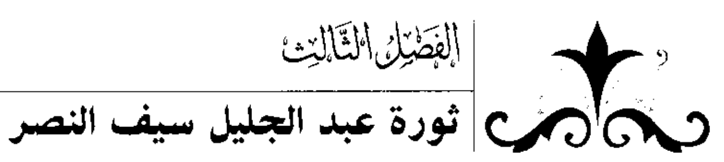
ثورة عبد الجليل سيف النصر

1 ـ عوامل قيام الثورات الداخلية.

2 ـ ثورة عبد الجليل سيف النصر.

* مناطق نفوذ عبد الجليل سيف النصر.
* موقف عبد الجليل سيف النصر من الحكم القرمانلي.
* موقف عبد الجليل سيف النصر من الحكم العثماني.

* * *





عوامل قيام الثورات الداخلية

قوبل إعلان مصطفى نجيب باشا بإنهاء حكم الأسرة القرمانلية ، ورجوع البلاد إلى التبعية العثمانية المباشرة؛ بارتياح شديد من أكثرية السكان الذين كانوا يأملون في انبثاق عهد جديد ، يلتئم فيه شمل الأمة وتعود فيه الطمأنينة إلى النفوس.

وبعد أن بايع أعيان البلاد مصطفى نجيب باشا ، قام الأخير بتوجيه رسائل إلى قناصل الدول الأوروبية ، أعلمهم فيها بانتهاء العهد القرمانلي ، وتوليه زمام الأمور في البلاد نيابة عن الدولة العثمانية ، كما أكد لهم حرصه على استمرار العلاقات الودية القائمة بين الدولة العثمانية ودولهم.

ولتقوية مركزه بين السكان من ناحية وللتقرب إليهم من ناحية أخرى، أعلن إلغاء الديوان القديم ، وأمر بتشكيل مجلس جديد يتكون من خمسة أعضاء من كل من مدينة طرابلس والساحل والمنشية، بالإضافة إلى القاضي والمفتي وشيخ البلد. كما يذكر محمد بهيج الدين، بأن الباشا أصدر قراراً آخر بتشكيل مجلس مؤقت يتكون من 300 عضو من أعيان البلاد ، لتسوية المشاكل القائمة بين الأهالي نتيجة للحرب الأهلية وقراري علي باشا ومحمد بك السابق ذكرهما ، بشأن مصادرة أملاك خصوم كل منهما[1].

(1) محمد بهيج الدين ، (المرجع السابق) ص 126.

=

ويذكر نفس المصدر بأن المجلس اتخذ القرارات الآتية:

1 ـ لا دية لشخص قتل أثناء الحرب الأهلية.

2 ـ لا تعويض عن شيء فُقد أثناء الحرب الأهلية.

3 ـ جميع الممتلكات الشخصية تردّ لأصحابها.

وهكذا يتضح أن المجلس الكبير ـ إن صح إنشاؤه أو تكوينه من هذا العدد الضخم من الأعضاء ـ قد جُمع لمهمة معينة وهي تصفية آثار الحرب الأهلية، لقد قوبلت هذه القرارات باستحسان من الجميع، وخيِّل للناس بأن عهداً جديداً من الإصلاح قد بدأ، وبأن مستقبلهم سيكون أكثر إشراقاً من ماضيهم، غير أن الباشا بعد هذه المقدمة التي استهل بها حكمه عاد فهدم ما بناه.

فبعد أن شعر باستتباب الأمن في البلاد، كتب إلى شيوخ القبائل يدعوهم إلى المجيء إلى مدينة طرابلس لإعلان ولائهم، وكان أول القادمين الشيخ غومه المحمودي مع وفد من بعض شيوخ القبائل الموالية له (القذاذفة والرجبان)، ولدى وصولهم إلى مدينة طرابلس قابلهم الباشا بما يليق بمكانة الشيخ غومه من احترام، وبعد انتهاء مراسيم تقديم الولاء، طلب الشيخ غومه السماح لهم بمغادرة القصر، فوافق الباشا على ذلك، ثم طلب من الشيخ غومه البقاء بحجة رغبته في التعرف على مشاكل الأهالي تمهيداً لإيجاد حل مناسب لها. وما أن غادر الوفد المرافق لغومه مدينة طرابلس، حتى أصدر الباشا أوامر إلى جنده بالقبض على غومه وسجنه[1].

وبالرغم من أن أحداً من المؤرخين لم يعلل السبب الذي من أجله اتخذ مصطفى نجيب مثل هذا القرار؛ إلا أنه يبدو أن السبب الوحيد الذي

= لم أجد ذكر لهذا المجلس الذي يتكون من هذا العدد الكبير إلا في هذا المصدر، ونحن نشك في أن هذا العدد بلغ ثلاثمائة.

(1) عزيز سامح، (المرجع السابق) ص 190، أحمد النائب، المرجع السابق ص 357.

يمكن ترجيحه هو ولاء غومه المطلق للعائلة القرمانلية ، وخشية مصطفى نجيب باشا من أن غومه سوف لن يتأخر عن نجدة القرمانليين إذا ما طلب منه ذلك، فأراد بسجن غومه أن يحول بين القرمانليين وبين نصيرهم، ريثما يتمكن من القبض على جميع رؤساء العائلة القرمانلية وترحيلهم إلى دار السعادة، وفقا للخطة التي حددها الصدر الأعظم في تقريره السابق[1].

وفي اعتقادي أنه مهما كان السبب الذي من أجله سجن الشيخ غومه؛ فإن مصطفى نجيب باشا قد فاته التوفيق باتخاذ مثل هذا القرار ، وذلك لأن قبائل الجبل الغربي أعلنت العصيان وهددت باحتلال مدينة طرابلس إذا لم يطلق سراح زعيمها. كما أن عبد الجليل سيف النصر لم يجرؤ على القدوم إلى مدينة طرابلس لإعلان ولائه ، وذلك خشية أن يلاقي نفس مصير الشيخ غومه ، وبذلك بقي ثائراً بفزان.

وفي أثناء هذه الأزمة وصل محمد رائف (1835 ـ 1836) إلى مدينة طرابلس ، كأول وال عثمان على البلاد بعد إعادتها إلى الحكم العثماني المباشر. غير أنه قبل الحديث عن إنجازات هذا الوالي ، أرى أن أشير إلى نقطة هامة ، وهي إعفاء مصطفى نجيب باشا من منصبه بعد النجاح الذي حققه في وضع حد لحكم الأسرة القرمانلية ، والأسباب التي دعت إلى هذا الإعفاء.

يرى بعض المؤرخين بأن السبب في عزل مصطفى نجيب باشا يرجع إلى سكّه لبعض النقود دون الحصول على إذن بذلك من الدولة العثمانية[2]. إلا أن وثائق الفترة تؤكد غير ذلك ، فبالرجوع إلى تقرير الصدر الأعظم الخاص بالكيفية التي يمكن بها الاستيلاء على مدينة طرابلس ، نجد أن مهمة مصطفى نجيب باشا كانت مؤقتة ، تنتهي بانتهاء

---

(1) سنعالج علاقة غومه بالقرمانليين بشيء من التفصيل أثناء الحديث عن ثورة غومه.

(2) أحمد النائب ، (المرجع السابق) ص 356 ـ محمد بهيج الدين ، المرجع السابق ، ص 123 ـ 124.

عملية السيطرة على زمام الأمور في البلاد ، كما يؤكد ذلك أيضاً فرمان السلطان محمود الثاني ، بإسناد ولاية طرابلس الغرب إلى محمد رائف باشا ، فقد تحدث السلطان في هذا الفرمان عن الأسباب التي دفعته إلى إنهاء العهد القرمانلي ، وأرجع ذلك إلى كثرة ما عانته الرعية من ظلم يوسف باشا وابنه علي باشا ، ومحاولتهما الانفصال عن التبعية العثمانية ، ثم عبر السلطان عن شكره وتقديره لمصطفى نجيب باشا على الجهود التي بذلها في سبيل تحقيق المهمة التي كلف بها ، وحينما وصل إلى الحديث عن سبب إسناد أمور الولاية إلى محمد رائف باشا[1] قال:

«وفي المحضر المعتمد من جنابكم[2] في هذه الجهة تمت مأمورية الفريق المشار إليه (يعني مصطفى نجيب باشا) ، ولذا مع تعلق علمنا بأنه بعد الآن إذا ما ساعدنا على إقامة يوسف مع قرابته وأعوانه في تلك الطرف كما كان ، يكون مضراً في حق الفقراء والمملكة ولذلك وجهنا الإيالة المذكورة إلى أمير الأمراء الكرام محمد رائف باشا . . .».

ومن النص السابق يتأكد لنا ما سبق وأن أوضحه الصدر الأعظم في تقريره ، من أن بقاء مصطفى نجيب باشا بإيالة طرابلس كان مؤقتاً ، وبأن نقله من البلاد كان نتيجة لانتهاء المهمة التي كلف بها ، لا نتيجة لسك نقود جديدة بدون إذن من الدولة العثمانية كما يرى بعض المؤرخين.

ومن تقرير الصدر الأعظم يتضح لنا أيضاً بأن مصطفى نجيب باشا قد كلف بإلقاء القبض على يوسف باشا وأبنائه ، بالإضافة إلى محمد بك زعيم الثوار ، وإرسالهم إلى الآستانة وذلك خوفاً من أن وجودهم في

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ـ صورة من فرمان السلطان محمود الثاني الخاص بإنهاء مهمة مصطفى نجيب باشا وإسناد حكم إيالة طرابلس إلى محمد رائف باشا. بتاريخ أواخر ربيع الأول 1251 هـ (1835 م). وقد أرسلت هذه الصورة إلى قاضي إيالة طرابلس للعلم. وهي باللغة العربية.

(2) يعني قاضي مدينة طرابلس.

البلاد قد يسبب متاعب للدولة العثمانية. ويبدو من النص السابق بأن مصطفى نجيب باشا لم ينفذ تلك التعليمات بصورة كاملة ، حيث اكتفى بالقبض فقط على علي باشا وبعض المرافقين له يوم أن قدموا لمصاحبته من السفينة إلى القلعة.

وبمراجعة ما كتبه المؤرخون حول أحداث هذه الفترة؛ لا نجد ذكراً للأسباب التي منعت مصطفى نجيب باشا من تنفيذ تعليمات الصدر الأعظم ، القاضي بإلغاء القبض على بقية أفراد العائلة القرمانلية. إلا أنه توجد رسالة مؤرخة بتاريخ 27 جمادى الثاني 1251 هـ (1835 م) مرسلة من محمد رائف باشا والدفتردار عزمي بك إلى الصدر الأعظم ، توضح الأسباب التي حالت أيضاً دون تمكن محمد رائف من القبض على بقية أفراد الأسرة القرمانلية ، وربما قد تكون هي نفس الأسباب التي منعت مصطفى نجيب باشا من إكمال تنفيذ المهمة التي كلف بها.

وأهم هذه الأسباب كما جاء في تقرير محمد رائف ، فيما يتعلق بيوسف باشا هي شيخوخته وشدة مرضه وضعف بصره ، مما لا يجعل في وجوده في إيالة طرابلس أي نوع من الخطر على نظام الحكم الجديد.

أما السبب في عدم القبض على عثمان بن يوسف باشا؛ فإن محمد رائف يرجع ذلك إلى وجوده في بنغازي ، واستسلامه للأمر الواقع ، بالإضافة إلى عجزه عن القيام بأي عمل معاد للدولة بسبب إدمانه على شرب الخمر بدرجة أفقدته القدرة على (الضبط والربط).

كما يرجع محمد رائف باشا السبب في عدم إلقاء القبض على عثمان الابن الثاني ليوسف باشا إلى وجوده في الزاوية تحت كفالة الشيخ غومه المحمودي الذي كان قد أطلق سراحه ، ورغبة الباشا في كسب تأييد غومه لتثبيت دعائم حكمه في البلاد[1].

---

(1) رسالة محمد رائف باشا والدفتردار عزمي بك إلى الصدر الأعظم بخصوص بقاء بقية =

والواقع أن محمد رائف باشا حاول اتخاذ سياسة تهديئية ، مخالفاً بذلك خطة سلفه نجيب باشا. فلدى استلامه لزمام الأمور في البلاد أصدر أمراً بإطلاق سراح الشيخ غومه المحمودي ، وقبِل استمرار كفالته لعثمان بن يوسف باشا ، وغض النظر عن ترحيل يوسف باشا وبقية أفراد الأسرة القرمانلية إلى دار السعادة.

وكان هذا الاتجاه الذي سلكه محمد رائف باشا مثار ارتياح من جميع طبقات الشعب ، وهدأت العاصفة التي أثارها سوء تصرف مصطفى نجيب باشا. غير أنه لم تمض مدة طويلة حتى اتخذ محمد رائف قراراً لا يقلّ خطورة عن قرار سلفه القاضي بإلقاء القبض على الشيخ غومه.

ففي أواخر سبتمبر 1835 ، أصدر محمد رائف باشا أمراً بالقبض على والدة وشقيقة محمد بك القرمانلي ، تمهيداً لترحيلهما إلى الأستانة صحبة مصطفى نجيب باشا وذلك وفقاً لأوامر السلطان. غير أن والدة محمد بك التجأت مع ابنتها إلى تاجوراء وطلبت من سكان المدينة حمايتها.

وحينما علم محمد رائف بذلك أرسل إلى أهالي تاجوراء إنذاراً يطلب فيه تسليمها إليه ، فرفض السكان هذا الإنذار ، مما دفع الباشا إلى إرسال قواته لاحتلال مدينة تاجوراء وتنفيذ طلبه بقوة السلاح. وبالرغم من احتلال قوات الباشا لمدينة تاجوراء إلا أن الجند لم يستطيعوا إلقاء القبض على والدة وشقيقة محمد بك ، وذلك لهروبهما أثناء القتال إلى مدينة مصراته.

لقد كان لسوء تصرف محمد رائف باشا وللاعتداءات التي ارتكبها جنده عند احتلالهم لمدينة تاجوراء نتائج بالغة الأهمية ، تتمثل في اندلاع

= أفراد العائلة القرمانلية. وهي صورة فوتوغرافية من وثائق رئاسة الوزراء التركية رقم أ 22505 بتاريخ 27 جمادى الثاني سنة 1251 هـ (1835 م). وتوجد هذه الصورة بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس ، وهي باللغة التركية وقد ترجمها إلى العربية الحاج محمد الأسطى وراجع الترجمة الحاج عبد السلام أدهم.

الثورة في أغلب المدن الطرابلسية ، وقد تعددت المصادمات بين الثوار وقوات الباشا ، ولما رأى الباشا عجز قواته عن إخماد الثورة؛ بادر بطلب المساعدة من باي تونس ومن الدولة العثمانية.

وفي يوليو 1836 تلقى محمد رائف باشا مساعدة باي تونس ، وبعدها بأيام قليلة وصلت إلى ميناء طرابلس اثنتا عشرة سفينة بقيادة المشير طاهر باشا ، محملة بالجند والعتاد الحربي ، كمساعدة من الدولة العثمانية لتمكين واليها من إخماد الثورة وإعادة الأمن إلى البلاد[1].

وبوصول هذه المساعدات أصبح محمد رائف باشا في مركز يمكّنه من تحدي الثوار ، ففي أغسطس 1836 أصدر أوامره إلى طاهر باشا بإخضاع تمرد مدينة مصراته ، وبعد قتال استمر ما يقرب من ثمان وعشرين يوماً بين قوات الباشا والثوار بمصراته استطاع طاهر باشا احتلال المدينة ، غير أن عثمان أغا زعيم الثوار تمكن من الهروب مع ابنه إلى مدينة ترهونة[2].

وبعد إخضاع مصراته توجه طاهر باشا بقواته إلى مدينة ترهونة ، حيث استطاع دخول المدينة وإلقاء القبض على عثمان أغا وابنه وإرسالهما إلى مدينة طرابلس ، أما فيما يتعلق بمصير والدة محمد بك وشقيقته بعد فرارهما إلى مصراته كما سبق القول؛ فإنه لا توجد أية اشارة عنهما ، سواء في كتب المؤرخين الذين أرخوا لهذه الفترة ، أو في الوثائق التي

---

(1) يفهم من كلام عزيز سامح في كتابه سالف الذكر صفحة 192 ـ 193 ، بأن طاهر باشا حينا حضر إلى مدينة طرابلس كان بصفته واليا للبلاد وليس قائداً للحملة التي أرسلت لتمكين محمد رائف باشا من أخماد الثورة والقضاء على المتمردين. غير أنه بالرجوع إلى بقية المؤرخين أمثال أحمد النائب ومحمد بهيج الدين ، يتضح لنا غير ما رآه عزيز سامح. كما تؤكد الوثائق أن أغلب المصادمات التي حدثت بين الثوار والقوات العثمانية بقيادة طاهر باشا كانت في عهد ولاية محمد رائف باشا لا في عهد ولاية المشير طاهر باشا. وبذلك يمكن القول بأن عزيز سامح قد خلط بين زمن قيادة طاهر باشا وبين فترة ولايته ، كما سيتضح ذلك بعد قليل.

(2) عزيز سامح ، (المرجع السابق) ص 193.

تيسر لي الاطلاع عليها ، وأكبر الظن أنهما استطاعتا الهروب من مصراتة إلى أية جهة أخرى.

إن الانتصار الذي حققه طاهر باشا ضد الثوار سواء في مصراته أو ترهونة شجع محمد رائف باشا على محاولة الوصول إلى نفس النتيجة ضد ثوّار غريان ، غير أن الثوار طلبوا مساعدة الشيخ غومه ، الذي تمكن من الوصول بقواته إلى غريان قبل وصول طاهر باشا إليها. وبمساعدة الشيخ غومه تمكن الثوار من الانتصار على قوات الباشا والاستيلاء على كميات كبيرة من المؤن والعتاد الحربي.

هذا النصر الذي حققه ثوار غريان بقيادة الشيخ غومه؛ شجع كلاً من غومه وعبد الجليل سيف النصر على الاستمرار في الثورة حتى تتحقق أهدافهما. وبالرغم من المآخذ التي يمكن تسجيلها على كل من عبد الجليل سيف النصر والشيخ غومه المحمودي ، إلا أن ثورتيهما تعدان من أهم الثورت في تاريخ ليبيا الحديث ، وسوف نناقش أحداث ثورة عبد الجليل أولاً لأسبقيتها على ثورة الشيخ غومه المحمودي.

* * *



ثورة عبد الجليل سيف النصر

* مناطق نفوذ عبد الجليل سيف النصر:

ينتمي عبد الجليل سيف النصر إلى قبيلة أولاد سليمان ، إحدى القبائل العربية الكبرى بليبيا. وينتسب أولاد سليمان إلى قبائل بني سليم التي هاجرت من مصر إلى ليبيا في النصف الثاني من القرن الحادي عشر إبان عهد الخليفة الفاطمي المستنصر. ويمتد نفوذ قبيلة أولاد سليمان من مدينة سرت إلى إقليم فزان في الجنوب. وكانت زعامة أولاد سليمان في بيت سيف النصر ، وفي سنة 1800 كان الشيخ غيث والد عبد الجليل زعيماً لأولاد سليمان.

* موقف عبد الجليل من الحكم القرمانلي:

وتعود جذور ثورة عبد الجليل سيف النصر إلى سنة 1806 ، ففي هذه السنة انتهز والده الشيخ غيث[1] فرصة اضطرب أحوال البلاد ، بسبب تجدد الصراع بين يوسف باشا والدويلات الإيطالية ، التي حاولت الظفر بما ظفرت به الولايات المتحدة الأمريكية من امتيازات؛ فأعلن الشيخ غيث

(1) يلاحظ أنه بالرجوع إلى أحمد النائب في كتابه سالف الذكر صفحة 315 ، نجده يذكر أن اسم والد عبد الجليل كان يدعى «أحمد». غير أنه بالرجوع إلى الوثائق الرسمية بالإضفة إلى ما ذكره أحمد النائب نفسه في صفحة 333 تأكد لنا أن الاسم الحقيقي لوالد عبد الجليل هو غيث لا أحمد. ومما يلفت النظر أيضا أن أغلب المؤرخين الأتراك قد نقلوا عن النائب اسم أحمد بدون تحقيق.

العصيان بمدينة سرت ، وأجبر السفن الأوروبية التي تأتي إلى ميناء سرت على دفع الضرائب إليه بدلاً من دفعها إلى موظفي يوسف باشا[1].

ونتيجة لهذا التصرف أرسل يوسف باشا حملة عسكرية بقيادة ابنه محمد بك إلى سرت ، وقد تمكن محمد بك من الانتصار على الثوّار وقتل زعيمهم الشيخ غيث وأسر ابنه عبد الجليل وإحضاره إلى مدينة طرابلس.

ولما كان عبد الجليل لم يبلغ سن الرشد يوم قتل والده؛ فإن يوسف باشا أمر بأخذه إلى قصره ليعيش بين أبنائه ، وبقي عبد الجليل بين أفراد العائلة القرمانلية حتى بلغ مبلغ الرجال ، وقد ساعده ذلك على معرفة طباع هذه العائلة وأسرار حياتها[2].

وفي سنة 1826 ثار سكان برنو على حاكمهم الحاج محمد الكانيمي ، ولما رأى الكانيمي عدم استطاعة قواته إخماد هذه الثورة طلب المساعدة من صديقه يوسف باشا. وحتم واجب الصداقة على يوسف باشا إرسال حملة لنجدة صديقه ، وقد أسندت قيادة هذه الحملة إلى عبد الجليل سيف النصر الذي استطاع الوصول بقواته إلى برنو في الوقت المناسب والقضاء على حركة التمرد بها. غير أنه يبدو أن رؤية الدماء وجثث القتلى من الثوار أعادت إلى ذاكرة عبد الجليل الحملة التي ذهب ضحيتها والده سنة 1806. وعلى ذلك ما أن عاد إلى طرابلس حتى أخذ يخطط للثورة ضد يوسف باشا أخذاً بثأر والده. وكانت سنة 1830 موعداً لإعلان الثورة ، وذلك لوصول متاعب يوسف باشا السياسية والاقتصادية إلى قمتها في تلك السنة للأسباب التي سبق ذكرها.

حاول يوسف باشا استمالة عبد الجليل بكل الوسائل ، ودعاه إلى

---

(1) أحمد النائب ، (المرجع السابق) ص 315.

(2) costanzo, Bergna, op. cit, pp. 288-9.

مدينة طرابلس للتفاوض معه فيما يرضيه. ولما كان عبد الجليل يعلم مكر يوسف باشا وحيله؛ فإنه لم يذهب إليه شخصياً وإنما بعث بمندوب عنه لمقابلة الباشا لمعرفة نواياه ، فاعتبر يوسف باشا ذلك تحدياً ، وكرد على هذا التحدي أمر يوسف باشا بقتل مندوب عبد الجليل[1]. فكان رد عبد الجليل على هذه الخيانة إرسال قوة لاحتلال إقليم فزان.

ولما تأزم الموقف بين يوسف باشا وعبد الجليل ، عرض القنصل الإنجليزي وارنجتون على يوسف باشا توسطه لإنهاء الأزمة ، غير أن يوسف باشا رفض ذلك وأصدر أوامره بإعداد حملتين أسندت قيادة إحداهما إلى ابنه علي بك ، في حين أسندت قيادة الحملة الثانية إلى ابنه ابراهيم.

وتوجهت الحملتان إلى منطقة بني وليد الواقعة إلى الجنوب من مدينة سرت حيث مركز قيادة عبد الجليل ، ويصف يوسف باشا في إحدى رسائله المؤرخة بتاريخ 12 ديسمبر سنة 1831 ، والتي بعث بها إلى رئيس وزرائه الحاج محمد بيت المال ببرقة ، ما قام به جيشه من بطولات خارقة ضد الثوار ، وكيف أن جيشه استطاع إجبار الثوار على إخلاء مراكز دفاعهم الواحد تلو الآخر ، وأنه لم يوقف القتال إلا بعد تدخل بعض المرابطين من أولاد «بنو مريم» وأولاد «أبو سيف» ، وتعهد عبد الجليل بإخلاء إقليم فزان ، وإرجاع ما أخذ من السكان ، وتقديم 1550 عبداً ، وأنه لضمان هذا الصلح قدم عبد الجليل عشرين رهينة من خيرة أبناء المشايخ ومن بينهم أحد أولاده[2].

وبمقارنة أقوال يوسف باشا بما ذكره بعض المؤرخين عن أحداث بني وليد؛ نجد أن يوسف باشا قد بالغ في وصف ما قام به جيشه من

---

(1) Feraud, CH,OP. cit, p, 394.

(2) دار المحفوظات التاريخية رسالة يوسف باشا إلى الحاج محمد بيت المال يشرح له فيها تطورات الأحداث في بني وليد. بتاريخ 28 شعبان 1247 هـ (12 ديسمبر 1831).

بطولات ، وكذلك في ذكر الشروط التي فرضت على عبد الجليل في مقابل وقف إطلاق النار. إذ بالرجوع إلى ميكاكي نجد أن عبد الجليل قبل وقف إطلاق النار نظير اعتراف الباشا به زعيماً على منطقة ورفلة ، وأنه في نظير ذلك تعهد عبد الجليل بأن يدفع للباشا ألف جمل فقط[1].

ومما يؤكد مبالغة يوسف باشا في ذكر شروط الصلح السابقة مع عبد الجليل ، ويؤكد في نفس الوقت قوة عبد الجليل ، أن الأخير رفض إخلاء فزان كما يفهم ذلك من رسالة أخرى وجهها يوسف باشا إلى الحاج محمد بيت المال بتاريخ 28 رمضان سنة 1248 هـ (1832 م)[2].

وإزاء إصرار عبد الجليل على عدم إخلاء فزان ، أعد يوسف باشا حملة حربية أسند قيادتها إلى أحد قواده المدعو محمد المكنى علّه يستطيع بها وضع حد لتمرد عبد الجليل واسترجاع إقليم فزان إلى تبعيته المباشرة. ولتشجيع مع الذين اشتركوا في هذه الحملة من القبائل الموالية له ، أصدر يوسف باشا قراراً بإعفاء المشتركين في هذه الحملة من الضرائب وبحماية ممتلكاتهم أثناء غيابهم[3].

في 10 شوال سنة 1248 هـ (1832 م) وصل المكنى إلى فزان ، وتمكن من الانتصار على الثوار في فزان وإجبارهم على تسليم عدة مواقع هامة ، غير أنه حينما أرسل إلى طرابلس يطلب إمداده بالمزيد من الجند

---

(1) ميكاكي ، (المرجع السابق) ص 231.

(2) دار المحفوظات التاريخية ، رسالة يوسف باشا إلى الحاج محمد بيت المال بتاريخ 28 رمضان 1248 هـ (1832 م).

(3) يبدو أن عملية الإعفاء من الضرائب وحماية المتلكات بالنسبة للذين يتطوعون بالجيش أثناء الأزمات كان شيئاً معمولاً به في عهد يوسف باشا. إذ بالرجوع إلى سجل المحكمة الشرعية لسنة 1831 نجد نص القرار إذ أصدره يوسف باشا يحمي فيه أراضي الذين تطوعوا في الحملة الأولى التي أرسلها ضد ثوار بني وليد. وقد جاء في هذا القرار «كل من يحرث أرضاً وصاحبها غائباً في الحملة ، فإنه سوف لا يكون له الحق في أخذ المحصول ولا في المطالبة بثمن البذور».

والعتاد الحربي ، أبلغ بأن يوسف باشا قد تنازل عن الحكم لابنه علي باشا ، وبأن الباشا الجديد قد أقر عبد الجليل حاكماً على إقليم فزان.

يبدو أن السبب في اعتراف علي باشا بسلطة عبد الجليل على إقليم فزان ، كانت نتيجة للظروف السيئة التي تمر بها البلاد يوم أن تسلم مقاليد الأمور بها ، مما دفعه إلى سحب قواته من فزان لتوحيد جهوده من أجل الدفاع عن سلطته في مدينة طربلس ، ضد ثورة سكان الساحل والمنشية بقيادة ابن أخيه محمد بك ، وبهذا الاعتراف انتهت مؤقتاً أزمة فزان ، وأصبح عبد الجليل يزاول سلطته كحاكم مطلق للجنوب.

*** موقف عبد الجليل من الحكم العثماني:**

وحينما رجعت ليبيا إلى التبعية العثمانية المباشرة في سنة 1835 ، لم يجرؤ عبد الجليل على القدوم إلى مدينة طرابلس للإعلان عن ولائه للدولة العثمانية ، وذلك خشية أن يلاقي نفس مصير الشيخ غومه المحمودي ، كما جاء من قبل. كما أن مصطفى نجيب باشا لم يتمكن من إرسال قواته إلى فزان لإرغام عبد الجليل على الولاء بالقوة ، وذلك لانشغاله بعصيان قبائل الجبل الغربي احتجاجاً على خيانته وغدره بالشيخ غومه. وكذلك لم يستطع محمد رائف باشا تحقيق ذلك لانشغاله بالأحداث التي سبق ذكرها.

وحينما عزل طاهر باشا في سنة 1836 ، وعين قائد جيشه طاهر باشا خلفاً له ، يبدو أن تجربة الأخير في غريان أقنعته بعدم جدوى إنفاق الوقت والجهد في محاولة إخضاع الثوّار ، بل فضل طاهر باشا تغيير سياسته المتشددة ، فعقد صلحاً مع الشيخ غومه ، كما غض النظر عن عبد الجليل وتركه مطلق السلطة في فزان[1].

وحينما تولى حسن باشا الجشملي خلفاً لطاهر باشا في سنة 1837 ، فإنه سار على نفس سياسة طاهر باشا. فاعترف أيضاً بسلطة عبد الجليل في

(1) أحمد النائب ، (المرجع السابق) ص 343.

إقليم فزان. غير أن ضعف شخصية حسن باشا شجعت القبائل على التمرد وعدم دفع ما عليها من ضرائب ، كما أن عجز الباشا عن دفع رواتب جنده جعلهم يلجؤون إلى عملية السلب والنهب[1]. واستمر الوضع مضطرباً إلى سنة 1838.

وفي هذه السنة أُسندت أمور البلاد إلى علي عشقر باشا ، فاستطاع وضع حد لعمليات السلب والنهب التي كان يقوم بها الجند ، وأجبر القبائل المتمردة على الخضوع لسلطة الدولة ودفع ما عليها من ضرائب متأخرة ، كما ألغى الاتفاقية التي عقدها حسن باشا مع عبد الجليل سيف النصر ، وصمم على إرجاع إقليم فزان إلى السيطرة العثمانية المباشرة. ويبدو أن السبب في ذلك يرجع إلى أن عبد الجليل قد اعتمد على الاتفاقية التي عقدها مع علي باشا القرمانلي سنة 1832 ، فأعلن نفسه حاكماً مستقلاً على إقليم فزان ، كما لقب نفسه بلقب «سلطان» وسك نقوداً جديدة باسمه ، حيث نقش على الوجه الأول منها «السلطان عبد الجليل بن غيث أعزه الله» ، وعلى الوجه الثاني «ضربت في مدينة فزان»[2].

وحينما علم عبد الجليل بعزم علي عشقر على قتاله ، بادر بالكتابة إليه شارحاً الأسباب التي دفعته إلى الثورة على يوسف باشا القرمانلي ، وهي الأسباب التي جاء ذكرها من قبل ، كما أرجع عدم استطاعته المجيء إلى

---

(1) أحمد النائب ، (المرجع السابق) ص 344.

(2) يوجد بعض هذه النقود بالقسم الخاص بالنقود التاريخية بدار الوثائق بالسرايا الحمراء بطرابلس. ويلاحظ أن ذكر اسم «مدينة فزان» خطأ حيث أنه لا توجد مدينة بهذا الاسم بليبيا وذلك لأن كلمة فزان عبارة عن اصطلاح يقصد به الجزء الجنوبي من ليبيا ، وهو يشتمل على العديد من مدن. وربما قصد باسم «مدينة فزان» عاصمة الإقليم وهي مدينة «مرزق». كما يلاحظ أن عبد الجليل باتخاذه للقب سلطان لم يأت بشيء جديد حيث يفهم من كلام Lyon في كتابه:
"narrative of travels in north Africa in the years 1818,1819 and 1820".
صفحة 187 أن حكام فزان كانوا طوال العهد القرمانلي يحملون لقب سلطان.

طرابلس بعد زوال حكم الأسرة القرمانلية للإعلان عن ولائه للدولة العثمانية؛ إلى سوء معاملة مصطفى نجيب للشيخ غومه المحمودي. ثم عبّر عبد الجليل عن رغبته الأكيدة في السلام، وعن استعداده لدفع الضرائب عن مدة عشرين سنة. ولما يئس عبد الجليل من وصول رد الباشا على رسالته، كتب إلى أحد مشاهير المرابطين في ليبيا وهو حسن بن نيران، يرجوه إقناع الباشا بقبول ولائه، وتعهد في رسالته بأنه سيكرس حياته لخدمة الدولة العثمانية، وبأنه لن يعصي أمراً من أوامر الباشا[1].

كما بعث برسالة أخرى إلى إسماعيل بك مساعد علي عشقر أخبره فيها بقدومه إلى سرت، وبأن الغرض من قدومه هو خدمة الدولة العثمانية وإطفاء نار الفتنة وحقن دماء المسلمين، ثم رجاه بذل مساعيه لإقناع الباشا بقبول طاعته، حيث أنه لا يجوز شرعاً على حد تعبير عبد الجليل القتال بين المسلمين أمام ملوك النصارى والأعداء[2].

وفي سبيل الوصول إلى تسوية سلمية لإنهاء الأزمة، كتب سيف النصر شقيق عبد الجليل رسالة أخرى هامة إلى إسماعيل بك، تحدث فيها عن آمال شقيقه في السلام، ثم أعلمه بأن شقيقه حينما قدم إلى سرت أحضر معه أحد أولاده لإرساله كرهينة إلى الباشا لضمان ولائه، ولذلك فهم يأملون في أن الباشا سوف يرسل إليهم أحد المقربين إليه للتفاوض معهم من أجل الوصول إلى تسوية تحقق الطمأنينة للجميع[3].

وحينما شعر عبد الجليل بفشل المساعي التي تبذل من أجل السلام؛

---

(1) دار المحفوظات بطرابلس، رسالة عبد الجليل إلى حسن بن نيران بتاريخ 18 صفر 1258 هـ (1846 م).

(2) دار المحفوظات التاريخية، رسالة عبد الجليل سيف النصر إلى إسماعيل بك مساعد علي عشقر، بتاريخ 18 صفر 1259 هـ (1842 م).

(3) دار المحفوظات التاريخية، رسالة سيف النصر إلى إسماعيل بك، بتاريخ 18 صفر 1258 هـ (1842 م).

كتب رسالة شديدة اللهجة إلى مصطفى قورجي أحد أصدقاء علي عشقر ، تحدث فيها عن الجهود التي بذلها لإرضاء الباشا ، وأعلمه بأن الذي حدث كان بأمر الله ولا يمكن لأحد التحكم فيه ، وبأنهم أذنبوا فعلاً غير أن ذنوبهم كانت أقل من ذنوب غيرهم ، ولذلك فهم يستحقون عفو الدولة عنهم ، ثم لفت نظره بأنه كتب عدة رسائل إليه وإلى الباشا غير أنه لم يستلم الرد من أي منهما ، وختم رسالته بتوجيه إنذار إلى الباشا بأنه في حالة عدم استلامه للرد على رسائله؛ فإنه سوف يقوم بالكتابة إلى السلطان مباشرة[1] .

لم يهتم علي عشقر باشا بهذا الإنذار ولا بنداءات عبد الجليل من أجل السلام ، بل قرر إرسال قواته لقتاله ، فكان رد عبد الجليل على ذلك احتلال مدينة تاورغا وزليتين وساحل الأحامد والخمس ومسلاتة. غير أنه بينما كان يجهز قواته للزحف على مدينة طرابلس ، باغتته قوات الباشا في مسلاتة ، وبعد قتال دام ثمان ساعات اضطر عبد الجليل إلى الفرار نحو فزان تاركاً خلفه الكثير من العتاد بالإضافة إلى بعض أقاربه وكانت زوجته من بينهم[2] .

ثم قرر عبد الجليل العودة إلى سرت ، ولكن يبدو أن بعض القبائل في فزان رفضت إمداد عبد الجليل بالمقاتلين ، ففي سنة 1842 هاجم عبد الجليل مدن سوكنه وهون وودان ، ونهب مواشي الأهالي وأفسد زرعهم ، كما قتل ثلاثين شخصاً من أعيان ودان ثم قدم إلى سرت. وما أن علم علي عشقر بهذه الجرائم وبوصول عبد الجليل إلى سرت[3] ، حتى بادر بإرسال قواته تحت قيادة حسن بك البلعزي الذي تمكن بعد معارك

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، رسالة عبد الجليل سيف النصر إلى مصطفى قورجي بتاريخ 18 صفر 1258 هـ (1842 م).

(2) أحمد النائب ، (المرجع السابق) ص 341 ـ عزيز سامح، المرجع السابق، ص 196.

(3) أحمد النائب ، (المرجع السابق) ص 347.

عديدة من الانتصار على الثوّار ، وقتل عبد الجليل وشقيقه سيف النصر ، وأرسل رأسيهما إلى مدينة طرابلس ، حيث وضع رأس عبد الجليل على صينية وطوّف به في جميع أزقة المدينة[1].

وقبل الحديث عن الجهود التي بذلها عبد الجليل قبل مقتله من أجل السلام وموقف علي عشقر من تلك الجهود ، أرى أن أشير إلى نقطة هامة ، وهي أن بعض المؤرخين يذهبون إلى القول بأن عبد الجليل قتل نتيجة لمؤامرة ، دبّرها له القنصل الإنجليزي وارنجتون. فكاكيا على سبيل المثال يقول[2]:

«ولقد تغلب الأتراك على عبد الجليل قرب مصراته ، ولكنهم غلبوا على أمرهم مع جمعة[3] في غريان. وامتدت الحرب في أوقات متفاوتة حتى عام 1841 ، عندما صمم علي عسكر[4] بأخذ المسألة بالحزم والشدة ، فأمر أحمد باشا أحد ضباطه الكبار بالهجوم على قوات الثائرين في غريان، وقد نجح ذلك الهجوم من أول مرة ، ولكن غومه وعبد الجليل كانا قد فرا ، وبعد ذلك بقليل ألقي القبض على عبد الجليل الذي كان قبل ذلك بوقت وجيز مجتمعاً بالقنصل البريطاني الكولونيل وارنجتون[5]. ، وذبح عبد الجليل وأتباعه آنذاك. ويذهب المؤرخ الفرنسي فرود «Ferroud» إلى القول بأن وارنجتون كان متفقاً مع الأتراك على تلك الخطة

---

(1) عزيز سامح ، (المرجع السابق) ص 199.

(2) جوزيف كاكيا ، «ليبيا في العهد العثماني الثاني 1835 ـ 1911» ، ترجمة يوسف العسلي ، طرابلس الغرب 1946 ، ص 43.

(3) جمعة هو زعيم الثورة في غريان وقد قامت تلك الثورة لتأييد ومساندة عبد الجليل سيف النصر.

(4) تؤكد جميع الوثائق الرسمية بأن اسم الوالي كان علي عشقر لا علي عسكر.

(5) بمقارنة هذه الترجمة بالنص الإنجليزي نجد أن المترجم قد نسي ذكر السبب الذي من أجله اجتمع عبد الجليل بوارنجتون ، حيث جاء في النص الإنجليزي أن سبب الاجتماع كان لمناقشة إلغاء تجارة الرقيق.

التي حيكت للإيقاع بعبد الجليل».

وبالرجوع إلى الوثائق الرسمية الخاصة بأحداث ثورة عبد الجليل؛ تتضح لنا براءة القنصل الإنجليزي من تهمة التآمر على حياة عبد الجليل، حيث أن هذه الوثائق تؤكد صداقة وارنجتون لعبد الجليل وتأييده له. ومن بين هذه الوثائق تقرير أرسله علي عشقر إلى السلطان عبد المجيد بعد مقتل عبد الجليل، وقد جاء فيه شرح للأسباب التي من أجلها قرر الباشا القضاء على عبد الجليل، ومنها سيطرته على إقليم فزان، واتخاذه لقب السلطان، وبسطه لنفوذه من فزان إلى ورفلة. أما عن دور القنصل الإنجليزي في هذه الثورة وعلاقته بعبد الجليل فقد ذكر علي عشقر باشا في تقريره ما يأتي[1]:

«لقد سقنا عليهم مراراً قوات كلما تمكنت من مضايقتهم فرّوا إلى حدود فزان، وبعد أن يقيموا مدة في الجهات التي يريدونها كانوا يعودون إلى أفعالهم السابقة في إضعاف وإضرار الرعايا وإزعاجهم بشن الغارات عليهم ونهب أموالهم، كما أن أولئك الخونة منذ زمن بعيد متجمعين ومتحصنين في الجهة المسماة سرت. إنهم يتلقون تحريضات القنصل الإنجليزي القوية ومساعدته الرسمية. فقد قدمنا إلى تراب أقدام الوكالة السنية علماً بحدوث اتصالات فيما بينهم من وقت لآخر، وأن السفن التي ذهب إلى ميناء الكبريت (بسرت) لشحن كمية من الكبريت مرت بالقضاء، ووهبت الخائن المذكور (يعنى عبد الجليل) أربعة من مدافعها، وفيما بعد ركب القنصل الباخرة القادمة من مالطة وذهب واجتمع بهم».

وعندما شرعت الدولة العثمانية في محاسبة علي عشقر باشا على ما ارتكبه من جرائم أثناء ولايته، أثيرت مسألة قتل عبد الجليل وأخيه،

---

(1) دار المحفوظات التاريخية، تقرير علي عشقر باشا عن ثورة عبد الجليل، بتاريخ 3 جمادى الأول 1258 هـ (1842 م). وهو باللغة التركية وقد قام بترجمته إلى العربية الحاج محمد الأسطى.

دعي الشيخ عبد الهادي المريض شيخ منطقة ترهونة وأحد أنصار عبد الجليل لأداء شهادته في هذا الخصوص. وتلقي شهادة المريض ضوءاً جديداً على الجهود التي بذلها عبد الجليل وأنصاره من أجل السلام وصون دماء المسلمين ، كما توضح علاقة القنصل الإنجليزي بالثوار والكيفية التي تم بها إلقاء القبض على عبد الجليل وقتله[1].

وبدراسة هذه الوثيقة يتضح لنا أنه بينما كان الثوار في بني وليد ، أرسل بعضهم عدة رسائل إلى علي عشقر باشا يلتمسون منه العفو ويعبرون عن استعدادهم لخدمة الدولة العلية ، غير أن الباشا لم يرد على هذه الرسائل. وبعد مدة وصلت إلى بعض الثوار رسائل من مصطفى قورجي ، أعلمهم فيها بأن الباشا أقسم على أنه لن يتفاوض مع «العرب» عن طريق المراسلة ، وقد اشترط على كل من يريد مفاوضته إرسال ابنه إليه ، وقد قبل الثوار هذا الشرط ، وحينما أرسل المريض شقيقه إلى عبد الجليل في فزان يعلمه بشروط الباشا؛ فإن عبد الجليل وافق عليها وأرسل ابنه مع شقيق المريض ، وتعهد بأن يدفع للباشا ضعف ما تعهد بدفعه له الثوار ، ثم قدم عبد الجليل بنفسه إلى سرت ، وكان برفقته 1500 عبد وسبعة جمال محملة بصناديق لم يذكر المريض محتوياتها.

ثم تحدث المريض عن دور القنصل الإنجليزي ، فأفاد في شهادته بأنه عندما كان الثوار بسرت قدمت إلى الميناء سفينة إنجليزية حاملة القنصل الإنجليزي ، وحينما قابله المريض وسيف النصر وبعض الثوار ، فإنهم طلبوا منه مساعدتهم على عزل الباشا لأنه أساء معاملتهم ، فعرض عليهم القنصل أن يرفعوا ظلامتهم إلى السلطان وأبدى ربان السفينة استعداده لنقل مبعوثهم إلى استانبول. ثم عقد وارنجتون اجتماعاً سرياً مع عبد الجليل لم

(1) دار المحفوظات التاريخية ، شهادة الشيخ عبد الهادي المريض حول الأحداث التي أدت إلى مقتل عبد الجليل ، بتاريخ 12 رجب 1258 هـ (1842 م) ، وهي باللغة العربية.

يستطع المريض معرفة ما دار بينهما من حديث. وإن كان يبدو لي أن وارنجتون أخبر عبد الجليل في هذا الاجتماع بالقوة التي أرسلها الباشا سراً لقتالهم عن طريق البحر بدلاً من طريق البر المألوف بقيادة حسن بك البلعزي. وذلك لأن المريض يذكر في شهادته بأن عبد الجليل قرر بعد انتهاء اجتماعه مع القنصل الإنجليزي، الانسحاب إلى وادي «بى» ثم غادروا هذا المكان إلى وادي زمزم بعد أن تأكد لهم قدوم الجيش لقتالهم.

لقد عدد المريض في شهادته الجهود التي بذلها عبد الجليل من أجل السلام، سواء بإرساله لبعض المرابطين إلى حسن بك قائد الحملة لإقناعه بقبول ولائه حقناً لدماء الأبرياء، أو بتعهده بإرسال زوجته وابنه، وكذلك زوجة أخيه وأولادها الثلاثة، ليكونوا رهائن لدى الباشا، ريثما يسدد كل ما يطلبه منه الباشا من مبالغ. غير أن حسن بك رفض كل ذلك وصمم على قتال عبد الجليل.

وقد وصف المريض عناد حسن بك بقوله:

«أجاب القائد (يعني حسن بك) قائلاً للمرابط ـ وأشار إلى جبل يقع بالقرب من معسكرهم ـ: (لو كوّم عبد الجليل اللؤلؤ والجواهر في ارتفاع هذا الجبل ليقدمها هدية فمن المستحيل أن تقبلها الدولة العلية وعلي عشقر).

فاستشاط المرابط غضباً وقال للقائد المذكور: أيها (التركي)[1]! إن الكافر إذا قال لا إله إلا الله محمد رسول الله حرم قتله. وبما أننا مسلمون ونرغب في تقديم الطاعة للسلطان وللباشا؛ هل يجوز لكم أن تقتلونا؟ فأمسك القائد عن إجابته وعاد المرابط».

---

(1) إذا نظرنا إلى هذا النص نجد أن المرابط وصف هنا حسن بك البلعزي بأنه «تركي»، وفي مكان آخر من هذه الوثيقة وصف حسن بك نفسه بأنه «عربي»، وحيث أن حسن بك من قبيلة البلاعزة فهو إذاً من أبناء البلاد، ولكن دخوله في خدمة الدولة وترقيته في سلك الجندية العثمانية أضفى عليه صفة «التركي».

وفي مكان آخر من هذه الشهادة ، يؤكد المريض أنه لما كثرت الوفود إلى حسن بك راجية قبول ولاء عبد الجليل ، قال حسن بك لأحد أصدقائه الذين كانوا من بين من أرسلوا إليه.

«إذا كان أهالي ترهونة وورفلة يريدون الصلح فإنني أقبل طلبهم ، ولكن عشقر باشا والدولة العلية لا تريد من عبد الجليل إلا رأسه المقطوع. وأنت اذهب ولا تعد ، وإذا أرادوا إرسال أحد فليحضر عبد الهادي أو سيف النصر أو الحاج أحمد المريض ، وإذا عدت إليّ مرة ثانية فإنني سأضعك في المدفع وأقذفك كالقنبلة».

وإزاء هذا التهديد لم يكن أمام عبد الجليل من حل سوى إرسال الحاج أحمد المريض ، والد عبد الهادي المريض صاحب هذه الشهادة ، وإخوته ومصطفى بن عثمان. ويذكر المريض في شهادته أنه حينما قابل حسن بك الوفد المذكور أعلمهم بأنه على استعداد لعقد الصلح أولاً مع أهالي ترهونة وورفلة شريطة تركهم لاستحكامات عبد الجليل ، وأنه بعد ذلك سينظر في أمر الصلح مع عبد الجليل. ثم أنذرهم بقدوم أحمد باشا على رأس قوة كبيرة لقتالهم، ونصحهم قائلاً: «إن أحمد باشا حتى لو صالحكم فإنه سيعد لكم حملة لأن الأتراك لا ذمة لهم ، وبما أنني عربي مثلكم ومن طينتكم ؛ فإنني أسعى لدفع الأذى عنكم».

صدّق أهالي ترهونة وورفلة هذا الوعد كما صدّقه عبد الجليل ، غير أنه لم يكد أهالي ترهونة وورفلة يغادرون استحكامات عبد الجليل؛ حتى أمر حسن بك جيشه بالهجوم على معسكر عبد الجليل ، وقد قتل في أثناء هذا الهجوم سيف النصر شقيق عبد الجليل ، وحينما حاول الذين بقوا مع عبد الجليل الدفاع منعهم عبد الجليل ، وخرج من الاستحكامات وهو يصيح «لن أموت وسوف أذهب لمقابلة السلطان».

غير أن الجند ألقوا القبض عليه وأخذ إلى عبد الرحمن الذي أراد الإبقاء عليه حياً حتى يقابل الباشا ، إلا أن حسن بك رفض ذلك وقتله في

الحال ، ثم ألقى القبض على أبناء وحرم كل من عبد الجليل وأخيه سيف النصر وعلى أحمد المريض وأولاده ومصطفى بن عثمان ، أما بقية المشايخ فقد أمر بسجنهم ولم يطلق سراحهم إلا بعد تولي محمد أمين باشا ولاية البلاد.

وبمقارنة ما جاء في هذه الشهادة ببقية وثائق الفترة ، وعلى الأخص بالتقرير الذي أرسله أحمد باشا القائد العام للجيش العثماني بطرابلس إلى السلطان بعد عزل علي عشقر باشا؛ يتضح أنه في حين يفهم من كلام المريض بأن حسن بك هو الذي قتل عبد الجليل وابنه وأبناء سيف النصر، يفهم من كلام أحمد باشا أن عبد الجليل قتل بواسطة الجند ، وبأن حسن بك عامل ابن عبد الجليل وابني سيف النصر معاملة طيبة ، وأعطاهم عهداً بأن لا يمسهم أي سوء سواء في أموالهم أو أرواحهم أو عيالهم ، هذا وإن كانوا قتلوا فإن ذلك كان نتيجة لأوامر الباشا لا حسن بك[1].

غير أن العداء الذي كان قائماً بين أحمد باشا وعلي عشقر باشا ، ذلك العداء الذي تثبته العديد من الوثائق[2]؛ يجعلني أرجح صحة ما جاء في شهادة المريض بخصوص قتل حسن بك لعبد الجليل وابنه وأبناء سيف النصر ، وأن محاولة أحمد باشا وضع المسؤولية على عاتق علي عشقر إنما قصد بها التشفي منه ، وخاصة أن هذا التقرير أرسل بعد عزل علي عشقر ونقله من مدينة طرابلس.

من هذه الوقائع التي أثبتتها الوثائق السابقة تتضح لنا بعض الحقائق التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 ـ براءة القنصل الإنجليزي وارنجتون من تهمة الاشتراك في مقتل

---

(1) دار المحفوظات التاريخية تقرير أحمد باشا قائد الجيش العثماني بطرابلس إلى السلطان بخصوص ثورة عبد الجليل ، بتاريخ غرة رجب 1258 هـ (1842 م). وهو باللغة التركية وقد ترجمه إلى العربية الحاج عبد السلام أدهم.

(2) وثائق دار المحفوظات التاريخية بطرابلس.

عبد الجليل سيف النصر ، حيث أن عبد الجليل قد قتل على النحو الذي شرحه عبد الهادي المريض في شهادته ، وليس على النحو الذي قال به المؤرخ الفرنسي «Ferroud» وأيده في ذلك كل من كاكيا وعلي المصراتي[1].

2 ـ لقد حاول عبد الجليل بكل الوسائل إقناع علي عشقر باشا وحسن بك بقبول ولائه وإتاحة الفرصة أمامه لخدمة الدولة العلية ، غير أن جهوده قد باءت بالفشل ، وأصر أعداؤه على الانتقام منه ، وفعلا تحقق لهم ذلك سنة 1842.

3 ـ إن رفض حسن بك لكل العروض المغرية التي قدمها عبد الجليل من أجل السلام وحقن دماء المسلمين ، وإهانته لأحد من أعز أصدقائه حينما حاول التوسط بينهما. ثم إصراره على قتل عبد الجليل بالرغم من محاولة نائبه عبد الرحمن الإبقاء على حياته حتى يفصل الباشا في أمره؛ يدل على أن حسن بك كان يحمل في نفسه شيئاً ضد عبد الجليل ، وإن كنا لا نملك الشواهد لإثبات ذلك.

4 ـ لم يكن عبد الجليل سيف النصر يهدف من وراء ثورته التي راح ضحيتها الكثير من الأبرياء إلى تحرير البلاد من النفوذ العثماني ، حتى ولو ادعى ذلك لكسب تأييد مواطنيه ، وإنما كان هدفه الأساسي هو حمل ولاة الدولة العثمانية على الاعتراف به زعيماً للمناطق التي يسود فيها نفوذ قبيلته ، وهو في سبيل تحقيق ذلك كان على أتم استعداد لتقديم كافة ما يطلبه الولاة ، كما أكد ذلك عبد الهادي المريض في شهادته ، بالإضافة إلى العديد من الرسائل الصادرة منه ومن بقية الثوار إلى علي عشقر باشا وبعض أعيان البلاد.

---

(1) علي المصراتي ، «غومه» ، منشورات مكتبة الفرجاني ، طرابلس الغرب ، 1960 ، ص 109/110.

5 ـ إن الدولة العثمانية في عهدها الجديد تعمل على تقوية قبضتها على ولاياتها ، ولا يتم ذلك إلا بالقضاء على أصحاب العصبيات فيها ، أو على الأقل إرغامهم على الخضوع للسيطرة العثمانية. ومن هنا كان الصدام حتمياً في ليبيا بين الدولة من جهة وأصحاب العصبيات كعبد الجليل سيف النصر والشيخ غومه المحمودي من جهة أخرى.

لقد قوّى هذا النصر الذي أحرزه حسن بك ضد عبد الجليل آمال علي عشقر باشا ، في محاولة تحقيق نصر مماثل ضد الشيخ غومه المحمودي الثائر بمنطقة الجبل الغربي. وتعتبر ثورة غومه المحمودي من أهم الثورات التي عرفها تاريخ ليبيا الحديث ، سواء من حيث المدة التي استغرقتها ، أو من حيث البطولات التي أظهرها الشعب ضد جيش يفوقه تنظيماً وعدداً.

* * *



الفصل الرابع

ثورة الشيخ غومه المحمودي

* مناطق نفوذ الشيخ غومه.
* موقف الشيخ غومه من الحكم القرمانلي.
* موقف الشيخ غومه من الحكم العثماني.

* * *

الفصل الرابع

ثورة الشيخ غومه المحمودي

* مناطق نفوذ الشيخ غومه:

ينتمي الشيخ غومه بن خليفة بن عون المحمودي إلى قبيلة المحاميد ، إحدى القبائل العربية الكبرى بليبيا. وينتسب المحاميد كما ينتسب أولاد سليمان إلى قبائل بني سليم التي جاء ذكرها من قبل. وينقسم المحاميد إلى فرعين هما أولاد سعيد بن صوله ، وكان موطنهم الرابطة والمناطق الواقعة بين ككله وغريان ، وأولاد المرموري وكان موطنهم الزاوية وصرمان ، وإلى هذا الفرع الأخير ينتسب غومه[1].

* موقف الشيخ غومه من الحكم القرمانلي:

وقد كانت رياسة المحاميد في بيت غومه ، وفي عهد علي باشا القرمانلي. كان والد غومه الشيخ خليفة زعيماً للمحاميد، وكان على علاقة طيبة بحكام الأسرة القرمانلية، حتى أنه حينما استولى علي برغل على مدينة طرابلس سنة 1793 وأجبر الأسرة الحاكمة على اللجوء إلى تونس ، فإن الشيخ خليفة خاطر بمستقبله ورافق بقواته أفراد الأسرة القرمانلية إلى الحدود التونسية خوفاً من تعقب قوات علي برغل لهم. وحينما أرسل حمودة باشا قواته في سنة 1795 إلى طرابلس للانتقام من علي برغل وإعادة الحكم إلى القرمانليين ، انضم الشيخ خليفه بأنصاره إلى القوات التونسية حتى تم لهم

(1) علي المصراتي ، المرجع السابق. ص 55.

النصر على جيش علي برغل وإرجاع الحكم إلى أصحابه.

وحينما قرر يوسف باشا الاستيلاء على السلطة من أخيه أحمد؛ فإنه لم يقدم على تنفيذ خطته إلا بعد حصوله على تأييد الشيخ خليفة له، وقد حفظ يوسف باشا للشيخ خليفة هذا الجميل، فعينه حاكماً على منطقة الجبل الغربي، وزوده بصلاحيات واسعة في إدارة المنطقة، وفي جمع الضرائب والأعشار.

واستمرت علاقة الشيخ خليفة المحمودي بيوسف باشا ودية إلى حين وفاته. وحينما توفي الشيخ خليفة ترك ولدين هما أبو القاسم وغومه. ونظراً لأنه كان أكبر سناً؛ فإنه تولى زعامة المحاميد بعد وفاة والده[1]، وسار على نفس سياسة والده في إدارة منطقة الجبل وفي علاقته بيوسف باشا، غير أنه في سنة 1817 رفضت بعض قبائل نالوت دفع ما عليها من ضرائب لأبي القاسم، فاستنجد الأخير بيوسف باشا، فأرسل إليه حملة بقيادة ابنه أحمد[2]. واستطاع أحمد إخضاع قبائل نالوت وإجبارهم على دفع ما عليها من ضرائب بالإضافة إلى 250 عبداً كمصاريف حربية. ولما رجع أحمد إلى طرابلس أغرى والده بأهمية منطقة الجبل وخيراتها، فتاقت نفس يوسف إلى وضع الجبل تحت سيطرته المباشرة، وحاول تنفيذ الخطة بطريقة لا تثير شكوك وعداوة المحاميد. وأخيراً قرر دعوة أبي القاسم لزيارته بمدينة طرابلس ظناً منه أنه بقتل الشيخ أبي القاسم يمكنه

---

(1) أحمد النائب، (المرجع السابق)، ص 328 ـ عزيز سامح، (المرجع السابق) ص 172.
ملاحظة: يقرر المصراتي في كتابه السابق صفحة 60 أنه بعد وفاة الشيخ خليفة تولى زعامة المحاميد حفيده الحاج محمد بن القاسم بن خليفة المحمودي، لأن ابنه غومه كان صغير السن فلم يوافق الأعيان على تقديمه للمشيخه ورئاسة القبائل.
غير أنني أرى الأخذ برأيي كل من النائب وعزيز سامح لأنهما أقرب إلى الأحداث من المصراتي، كما أن المصراتي لم يذكر لنا شيئاً عن أبي القاسم الابن الاكبر للشيخ خليفة.

(2) النائب، (المرجع السابق) ص 328.

السيطرة على منطقة الجبل وإخضاعها لنفوذه المباشر.

وفي سنة 1820 قدم أبو القاسم إلى مدينة طرابلس فقابله يوسف باشا بكل مظاهر الترحيب والاحترام، وقدم له الكثير من الهدايا، وخصص له منزلاً بالقرب من قصره. غير أنه لم يكد يستريح في هذا المنزل حتى أمر يوسف باشا بقتله، وحتى يوهم يوسف باشا الناس ببراءته من هذه الجريمة؛ أظهر أسفه وحزنه على مقتل صديقه، ثم ألقى القبض ظلماً على اثنين من الخبازين من أهالي الجبل بتهمة اغتيالهم للشيخ أبي القاسم وأعدمهما بدون محاكمة[1].

وحتى لا يكشف أمر هذه الجريمة؛ فإن يوسف باشا فيما يرجح لم يحاول إرسال قواته لاحتلال منطقة الجبل، بل ترك شيوخ القبائل يتنازعون على السلطة إلى سنة 1826. وفي هذه السنة حاول يوسف باشا إرسال قواته إلى منطقة الجبل، بحجة إعادة الأمن والهدوء إلى تلك الأماكن، ولجمع ما على القبائل من ضرائب متأخرة. غير أن القبائل تناست خلافاتها واستعدت لقتال الجيش القرمانلي. وعندما علم يوسف باشا استحالة تحقيق آماله تظاهر بصداقة المحاميد، وأوعز إلى بعض المرابطين بالتدخل لعقد اتفاق بين يوسف باشا وسكان الجبل، اعترف فيه يوسف باشا بزعامة الشيخ غومه المحمودي للمحاميد ولمنطقة الجبل معاً.

*** موقف الشيخ غومه من الحكم العثماني:**

واستمر غومه زعيماً لمنطقة الجبل وصديقاً وفياً ليوسف باشا إلى أن سقطت الأسرة القرمانلية، وخضعت ليبيا للتبعية العثمانية المباشرة في سنة 1835.

وبهذه المناسبة جاء الشيخ غومه المحمودي إلى مدينة طرابلس للإعلان عن ولائه للدولة العثمانية، غير أن مصطفى نجيب باشا وإن تظاهر في

---

(1) عزيز سامح، (المرجع السابق) ص 173 ـ النائب، (المرجع السابق) ص 328.

بادئ الأمر بإعزاز غومه واحترامه ، إلا أنه عاد فأمر بالقبض عليه وسجنه كما سبق القول. وبقي الشيخ غومه في السجن إلى حين قدوم محمد رائف باشا ، الذي أطلق سراحه أملاً منه في الاستعانة به لبسط نفوذه على المناطق الداخلية في ليبيا. ولكن الأهالي كانوا يعقدون آمالاً كبيرة على الشيخ غومه كزعيم عربي يحتمون به من بطش الدولة ، وقد حقق الشيخ غومه أمل الناس فيه ، فعندما ثار أهالي غريان على محمد رائف باشا الوالي العثماني استنجدوا بالشيخ غومه فهبّ لنجدتهم. وبمساعدة الشيخ غومه؛ تمكن ثوار غريان من الانتصار على طاهر باشا قائد الحملة العثمانية ، والاستيلاء على الكثير من المؤن والعتاد الحربي ، وإجبار طاهر باشا على الانسحاب نحو مدينة طرابلس ، حيث وجد فرماناً بتعيينه والياً على البلاد خلفاً لمحمد رائف باشا. وقد قال السلطان محمود الثاني في أمر هذا التعيين ما يأتي[1]:

«إن الولاة الذين كانوا بطرابلس (يعنى القرمانليين) شغلهم التمتع بالملذات وأضروا بفقراء الشعب، ولذا فقد أرسل الفريق رائف باشا لتصفية أولئك الظلمة، وتمكن من إرجاع السكينة في بنغازي، وغيرها من الدواخل، إلا أن الإياله واسعة، ولما كان غرضي السلطاني تأمين الاستقرار التام في كافة الأنحاء ، ونظراً إلى اطلاعك على الأحوال ؛ فإن إرادتي اقتضت تعيينك لتلك الجهات مع الاستقلال الكامل في العمل، ولك أن تستخدم العساكر النظاميين الذين زود بهم فريق البر نامق باشا من الأسطول والسفن الملكية حسب الحاجة للسوق والإنزال براً وبحراً، ومكافأة المطيعين للسلطنة والتنكيل بالمخالفين ، وأن تسعى لتحسين حالة الإيالة.

وهكذا يتضح لنا أن السلطان في سبيل القضاء على الثورات الداخلية القائمة في ليبيا في ذلك الوقت وأهمها ثورتا عبد الجليل سيف النصر

---

(1) لم أعثر على نص هذا الفرمان في محفوظات طرابلس ، فاعتمدت على النص الذي أورده عزيز سامح في كتابه السابق ذكره ص 192.

والشيخ غومه المحمود؛ أن السلطان في سبيل ذلك قد منح واليه الجديد على البلاد سلطة مطلقة لاتخاذ كافة التدابير التي يراها. مع ما يبدو من مخالفة ذلك لحرص السلطان على تقوية سلطة الحكومة المركزية في ولايات الدولة كما سبق القول.

بالرغم من منح طاهر باشا هذه السلطات الواسعة، وبالرغم من سابق هزيمته أمام ثوار غريان بقيادة الشيخ غومه المحمودي؛ إلا أنه لم يعمل على رد اعتباره بقوة السلاح. بل نجده حينما أسندت أمور البلاد إليه، يجنح للسلم، واعترف بالشيخ غومه مديراً على غريان، نظير إرجاع الشيخ غومه لكل ما استولى عليه الشيخ من معدات حربية أثناء معركة غريان التي سبقت الإشارة إليها[1]. ولكن ولاية طاهر باشا لم تطل، وربما كان ميله إلى مسالمة الشيخ غومه[2] من الأسباب التي دعت السلطان إلى عزله عن الولاية وتعيين حسن باشا الجسمهلي خلفاً له.

وكما سبق القول، لم يحاول حسن باشا الجسمهلي الذي تولى حكم البلاد سنة 1836 خلفاً لطاهر باشا؛ وضع حد لتمرد عبد الجليل سيف النصر أو إخضاع منطقة الجبل الغربي التي يسيطر عليها الشيخ غومه، وذلك لضعف شخصيته، وإنما نراه على العكس من ذلك يعترف بسيادة عبد الجليل على منطقة فزان، ويقر الاتفاق الذي عقده طاهر باشا مع الشيخ غومه المحمودي بخصوص سيادة الأخير على منطقة الجبل الغربي، نظير دفع 80,000 قرش كأتاوة سنوية.

وحينما عجز الباشا عن دفع رواتب جنده نظراً لرفض القبائل دفع ما عليها من ضرائب؛ فإنه حاول تهديد غومه بإلغاء الاتفاقية في حالة عدم

(1) النائب، (المرجع السابق) ص 323، عزيز سامح، (المرجع السابق) ص 194.
(2) يذكر المصراتي في كتابه غومه، صفحة 78 ـ 79، أن طاهر باشا عاد إلى قتال الشيخ غومه فأسره وبعث به إلى استانبول، وليس هذا بصحيح على ضوء الوثائق التي رجعت إليها في محفوظات طرابلس.

موافقته على دفع المبلغ المذكور بأثر رجعي لمدة سبع سنوات. ولما كان الشيخ غومه على علم أكيد بظروف سكان الجبل المالية؛ فإنه رفض طلب حسن باشا واستعد للقتال، غير أن الباشا لم يستطع تنفيذ طلبه بالقوة، وذلك لعدم سيطرته على الجند للأسباب التي سبق ذكرها.

وحينما أسندت أمور البلاد إلى علي عشقر باشا في سنة 1837، حاول مهادنة الشيخ غومه على أمل التفرغ لإخماد ثورة عبد الجليل سيف النصر، ولتحقيق ذلك أرسل في طلب الشيخ غومه، وعند حضوره إلى مدينة طرابلس عينه الباشا حاكماً لمنطقة الجبل الغربي، ووعده بأنه سيعمل على مساعدة الفقراء وتخفيض الضرائب وإعطاء الفرصة للمتعلمين من أبناء الشعب للمشاركة في تحمل مسؤولية إدارة بلادهم. وفي مقابل ذلك تعهد الشيخ غومه بالولاء، وبدفع مبلغ معين من المال كأتاوة سنوية[1].

والواقع أن علي عشقر باشا كان طرازاً فريداً من بين الولاة الذين تولوا حكم إيالة طرابلس، فهو علاوة على كونه لا يعرف للعهود معنى؛ فإنه كان كثير الوساوس، كثير الشكوك[2].

لقد كانت شكوك الباشا واستماعه إلى وشايات الواشين وأقاويل المغرضين سبباً في متاعب الناس وآلامهم. فعلى سبيل المثال حينما حان موعد الدفع بالنسبة للمبلغ الذي تعهد الشيخ غومه بدفعه للباشا؛ فإن غومه لم يستطع الوفاء بتعهده، وذلك نتيجة للقحط الذي حل بالبلاد في تلك السنة، بالإضافة إلى أن الباشا نفسه لم يوف بوعوده السابقة، فانتهز بعض أعداء الشيخ غومه الفرصة، وتمكنوا من إثارة الشكوك بإيهامه بأن هدف غومه من هذا التصرف هو إعلان التمرد، وأنه لابد من إخضاعه بالقوة.

---

(1) النائب، (المرجع السابق) ص 344، عزيز سامح، (المرجع السابق) ص 195 ـ 196.
(2) عزيز سامح، (المرجع السابق) ص 346.

وبدون التحقيق في أسباب تأخر غومه عن الدفع ، أصدر الباشا أوامره إلى قواته بالتحرك نحو الجبل لإخضاع ما أسماه بتمرد الشيخ غومه. وفي وادي الهيرة كان أول لقاء بين قوات علي عشقر باشا وأنصار الشيخ غومه. وفي هذا اللقاء تمكن غومه من الانتصار على قوات علي عشقر واحتلال أقضية الزاوية والعجيلات وازوارة[1].

لما علم علي عشقر باشا بأن قواته لم تستطع الصمود أمام قوات الشيخ غومه ، وكذلك فشل سكان الزاوية في إخراج غومه من مدينتهم ؛ قرر الباشا محاولة التفريق بين الشيخ غومه وبين بعض القبائل الموالية له. وبعد أن نجح الباشا في إغراء بعض القبائل بالمال على ترك الشيخ غومه ، أعد حملة حربية أسند قيادتها إلى أحمد باشا الذي تمكن من إخراج الثوار من مدينة الزاوية ، وإجبار الشيخ غومه على الانسحاب إلى مدينة ترهونة.

وفي سنة 1836 ، أعد علي عشقر باشا حملة ثانية بقيادة أحمد باشا ، وأمره بمهاجمة الثوار بترهونة. وللمرة الثانية يهزم الثوار ويجبر غومه على الفرار نحو غريان. وكان آخر لقاء بين أنصار الشيخ غومه وجيش علي عشقر باشا في سنة 1841. ففي هذه السنة كلف علي عشقر باشا أحمد باشا بإعداد أكبر حملة ممكنة للزحف بها على غريان ، غير أنه بالرغم من احتلال أحمد باشا لمدينة غريان ؛ إلا أنه لم يتمكن من إلقاء القبض على الشيخ غومه ، حيث هرب الأخير مع بعض أنصاره إلى مرتفعات الجبل الغربي. وعندما علم أحمد باشا بهروب الشيخ غومه ألقى القبض على سبعين من كبار مؤيدي غومه وأحضرهم إلى مدينة طرابلس حيث أعدموا جميعاً[2].

جاءت فترة هدوء نسبي بين قوات الدولة العثمانية من ناحية وغومه وأنصاره من ناحية أخرى، واستمرت هذه الفترة طوال عامي 1841 ـ 1842.

(1) عزيز سامح ، (المرجع السابق) ص 197.
(2) محمد بهيج الدين ، (المرجع السابق) ص 142.

وربما يرجع السبب في ذلك إلى انشغال علي عشقر باشا بأحداث ثورة عبد الجليل سيف النصر. وعندما تمكن علي عشقر باشا من القضاء على عبد الجليل سنة 1842؛ عاد في أواخر هذه السنة يركز هجومه على الشيخ غومه، إلا أن ولايته انتهت قبل أن يحقق أهدافه، وأسندت أمور البلاد إلى محمد أمين باشا.

أما أسباب عزل علي عشقر باشا من الولاية ـ رغم قضائه على ثورة عبد الجليل سيف النصر وانتصاره في معاركه ضد الشيخ غومه ـ فغير واضحة في الوثائق التي بين أيدينا، ولا في كتابات المؤرخين المعاصرين، على أن المعروف عن علي عشقر باشا أنه كان غير محبوب سواء من الشعب أو الجند أو قناصل الدول الأوربية، وذلك لما اتصف به من عجرفة وظلم وميل لسفك الدماء والاستحواذ على الأموال بغير حق. يتضح ذلك في «مسودة» التقرير الذي وضعته اللجنة التي كلفتها الدولة بالتحقيق في تصرفات الباشا المعزول[1].

إذ يتضح منها أن الباشا كان يقتل الأبرياء من الناس بمجرد الاشتباه، ويستولي على الأموال بمجرد اتهام أصحابها بمساندة الثوار، كما تؤكد هذه الوثيقة اختلاس علي عشقر باشا للأموال المخصصة للجند والأوقاف، بالإضافة إلى أموال الميري التي استلمها من حكام برقة. كما توجد وثيقة أخرى تؤكد عزم إنجلترا على التدخل عسكرياً لصالح محمد بك القرمانلي لو أن الدولة العثمانية تأخرت قليلاً في اتخاذ قرار عزل علي عشقر باشا[2].

---

(1) لقد حاولت أثناء وجودي بتركيا الحصول على هذا التقرير في صورته النهائية، إلا أنني لم أتمكن من ذلك لعدم استطاعة موظفي الأرشيف باستانبول العثور عليه، أما عن مسودة التقرير فهي توجد بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس. ملف قضية علي عشقر باشا.

(2) سنناقش هذه الوثيقة بشيء من التفصيل في الفصل الأخير من هذه الرسالة.

وبدراسة الوثائق الخاصة بعهد محمد أمين باشا ، الذي استمر حكمه من أواخر سنة 1842 إلى أوائل سنة 1847؛ يتضح لنا حقيقة هامة ، وهي أن محمد أمين باشا يوم أن جاء إلى ليبيا لم يكن هدفه انتهاج السياسة التي انتهجها بعض سلفه من الولاة ، المتمثلة في فرض الإرادة على الرعية والاستيلاء على أموالهم وتشريد زعمائهم ، وإنما كان هدفه الذي أعلنه هو الإصلاح ونشر العدل وتحقيق المساواة بين الناس. هذا وإن كان محمد أمين باشا عاد فغيّر سياسة اللين بالشدة؛ فإن ذلك كان نتيجة ظروف سوف نناقشها في حينها.

استهل محمد أمين باشا عهده بدعوة الديوان للاجتماع ، وتباحث مع أعضائه في أمور البلاد ، وفي أسباب ثورة الشيخ غومه المحمودي ، وفيما يمكن عمله للتدليل على حسن نواياه تجاه أبناء البلاد جميعاً. وأصدر الباشا عدة قرارات تقضي بتخفيض نسبة الضرائب العامة ، وتنظيم طريقة جمع ضريبة العشر بما يكفل حماية الفلاح من استغلال الملتزمين ، وإنشاء مجلس للشورى ، ومستشفى للفقراء لينالوا حقهم في العلاج المجاني أسوة بغيرهم من موظفي الدولة.

أبدى الشيخ غومه ارتياحه للعهد الجديد ، فبادر بالكتابة إلى أحد أصدقائه من أعضاء الديوان وهو مصطفى قورجي راجياً بذل مساعيه للتوسط بينه وبين الباشا ، معدداً مساوئ الوالي السابق الذي وصفه بأنه كان عدواً لكل من يقول الحق ، وأنه لا يقبل أي وساطة لإقرار السلام. وأكد في رسالته أنه نتيجة لأفعال الباشا السابق السيئة لقد عم البلاد القحط والغلاء ، ثم ختم الشيخ رسالته بإعلان رغبته في خدمة الدولة العلية ، وبرجاء صديقه بالتوسط لدى محمد أمين باشا لقبول ولائه[1].

رحب محمد أمين باشا بهذه الوساطة ، وطلب مصطفى نوري دعوة

---

(1) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس ، رسالة الشيخ غومه المحمودي إلى مصطفى نوري بتاريخ 20 جمادى الأول 1258 هـ (1842 م).

الشيخ غومه إلى مدينة طرابلس. ولكن الشيخ توجس خيفة من غدر السلطات العثمانية، فرفض الحضور وطلب أن يكتب إليه الباشا شخصياً[1]. غير أن مركز الشيخ غومه كان قد ضعف كثيراً عن ذي قبل، وخاصة من الناحية المالية إذ صادرت الحكومة في عهد علي عشقر جميع أملاكه[2]. ولهذا ظل يطلب توسط أصدقائه لدى الوالي، بل إنه كتب إلى خصمه أحمد باشا قائد الجيش معدداً خدماته للدولة، ومذكراً إياه بموقفه من ثورة عبد الجليل، وكيف أنه كان على استعداد لقتاله نيابة عن جيوش الدولة العثمانية. ثم ختم رسالته بتأكيد ولائه للدولة[3].

وقد زاد الموقف دقة توسط القنصل الإنجليزي وارنجتون، إذ كتب إلى الشيخ غومه مؤكداً له أمان الباشا، وأن أحداً لن يمسه بسوء إذا ما حضر إلى طرابلس[4]. ولكن الشيخ غومه بقي مصراً على أن يكتب إليه الباشا بنفسه متعهداً له بالأمان، راجياً في الوقت نفسه من القنصل الإنجليزي المضي في وساطته[5].

---

(1) دار المحفوظات التاريخية، رسالتا الشيخ غومه المحمودي إلى كل من مصطفى نوري ومحمد بك التركي بتاريخ غره جمادى الثاني 1258 هـ (1842 م).

(2) دار المحفوظات التاريخية، رسالة ميلود معاون الشيخ غومه إلى مصطفى نوري بتاريخ 8 جمادى الثاني 1258 هـ (1842 م).

(3) دار المحفوظات التاريخية، رسالة الشيخ غومه إلى أحمد باشا بتاريخ 8 جمادى الثاني 1258 هـ (1842 م).

(4) دار المحفوظات التاريخية، رسالة القنصل الإنجليزي إلى الشيخ غومه بتاريخ 13 جمادى الثاني 1258 هـ (1842 م).
ويلاحظ أنه بينما يؤكد القنصل الإنجليزي للشيخ غومه بأنه يكتب إليه بعلم محمد أمين باشا وموافقته؛ نرى أن محمد أمين باشا في تقريره إلى السلطان يبدي ضيقه بتدخل وارنجتون. دار المحفوظات التاريخية تقرير محمد أمين باشا إلى السلطان بخصوص استلام الشيخ غومه بتاريخ 10 شعبان 1258 هـ (1842 م) وهو باللغة التركية وقد ترجمه إلى العربية الحاج محمد الأسطى.

(5) دار المحفوظات التاريخية، رسالة الشيخ غومه إلى القنصل الإنجيزي وارنجتون، بتاريخ 19 جمادى الثاني 1258 هـ (1842 م).

ولكن يبدو أن هذه الوساطة زادت في شكوك الباشا نحو الشيخ غومه، وذلك لعدم وجود سابق معرفة بين القنصل الإنجليزي والشيخ غومه.

لم يجد محمد أمين باشا ـ كحل للأزمة ـ بدأ من دعوة مجلس الإدارة ـ كما أصبح هذا المجلس يدعى ـ للاجتماع بحضور القاضي والمفتي ووكيل غومه أو نائبه، واستقر الرأي على إرسال رسالتين للشيخ غومه لدعوته إلى الحضور إحداهما باسم الباشا شخصياً وتحمل له الأمان. والأخرى باسم مجلس الإدارة، ورغم تحرك وارنجتون عن خطته وإرساله كتاب إلى الشيخ غومه يحذره من القدوم إلى طرابلس[1]؛ فإن غومه قبل دعوة الباشا والمجلس وقدم إلى مدينة طرابلس، حيث استقبل استقبالاً لائقاً، ومنحه الباشا وساماً مع لقب قبوجي باشي (رئيس المدفعية)، وعينه عضواً لمجلس الإدارة[2]. وخصص له راتباً شهرياً قدره 3000 قرش[3]. وفي مقابل ذلك أقسم الشيخ غومه على الولاء للدولة، وكتب على نفسه إقراراً جاء فيه[4]:

«اشهدوا علي يا أهل المشورة الخيرية أني بذلت نفسي ومالي وإصلاح نفسي بقدر طاقتي في خدمة الدولة العلية وطاعتها ما دمت على قيد

---

(1) فسدت العلاقة بين وارنجتون ومحمد أمين باشا، حتى أن الباشا كتب إلى الدولة العثمانية مظهراً استياءه من تدخل القنصل الإنجليزي وتوسطه بين الباشا وغومه. كما يبدو أن الباشا وغومه أرادا أن يقطعا الطريق على تدخل وارنجتون، فقبل غومه دعوة الباشا بالأمان الذي منحه إياه. وهذا في الوقت الذي كان وارنجتون يلح فيه على غومه ويحذره من القدوم إلى طرابلس.
دار المحفوظات التاريخية، رسالة الشيخ غومه إلى محمد أمين باشا بتاريخ 23 جمادى الثاني 1258 هـ (1842 م).

(2) وافق الصدر الأعظم على ذلك، دار المحفوظات التاريخية، رسالة الصدر الأعظم إلى محمد أمين باشا بتاريخ 30 شعبان 1258 هـ ـ (1842 م).

(3) أحمد النائب، المرجع السابق ص 350، عزيز سامح، المرجع السابق ص 200.

(4) دار المحفوظات التاريخية، إقرار الشيخ غومه بتاريخ 22 رجب 1258هـ (1842م).

الحياة. وأنتم الضامنون والمتكفلون في ذلك، لأننا تحققنا من (محمد رائف) الصدق لأن الرسول من وصف الراسل، وأعطيتموني خطوطكم وطوابعكم في ذلك، وهذا إليكم مني مثله، فإن وقع مني خطأ، أو بعد أو خلاف؛ احكموا علي بمقتضى ما يجري به العدل. والله الموفق للصواب.

على أنه يبدو أن الصلح لم يكن كاملاً، إذ توضح الوثائق بأن الباشا كان يشك في أن الشيخ غومه وسائر سكان الجبل سوف يلتزمون بعهودهم، وبأنهم لن يعودوا إلى إثارة المتاعب من جديد، يتضح ذلك من إصرار الباشا على أن يكفل أعضاء الديوان الشيخ غومه في الوفاء بما تعهد به، إذ بالنظر إلى إقرار غومه؛ فإننا نجد أسفله توقيعات وأختام أعضاء الديوان، يتعهدون بأنهم يكفلون غومه في تنفيذ ما قرره على نفسه، وبأنهم سيكونون جميعاً ضده لو خالف وعده.

يضاف إلى ذلك أن الباشا كان يخشى أن يعود وارنجتون إلى تدخله بإثارة غومه وأهالي الجبل ضد الدولة[1]، كما كتب الباشا إلى السلطان رسالة مطولة شرح له فيها تصرفات أهل الجبل إبان عهد الولاة الذين سبقوه في الحكم، وأعرب فيها عن شكوكه في التزامهم بعهودهم، وبأنهم ـ آجلاً أو عاجلاً ـ سوف يعودون إلى حالتهم الأولى من العصيان والتمرد، ثم يستأذنه في اتخاذ ما يتطلبه الموقف من أعمال ضدهم لو أنهم رجعوا إلى العصيان[2].

على أن محمد أمين باشا انتهز فرصة الهدوء الذي اتاحته هذه التسوية لتركيز جهوده نحو الإصلاح الإداري والاقتصادي، فأصدر عدة قرارات

(1) دار المحفوظات التاريخية، رسالة محمد أمين باشا إلى السلطان حول تدخل القنصل الإنجليزي في شؤون البلاد الداخلية بتاريخ غرة رجب 1258 هـ (1842 م).

(2) دار المحفوظات التاريخية ـ رسالة محمد أمين إلى باشا إلى السلطان يعرب فيها عن مخاوفه من سكان الجبل، بتاريخ 30 شعبان 1258 هـ (1842 م).

هامة ، سوف يناقش كل منها في موضعه من هذه الدراسة .

والواقع أن محمد أمين باشا لم يجد متسعاً من الوقت للسير في برنامجه الإصلاحي ، وذلك لاضطراره إلى إلغاء اتفاقه الأول مع الشيخ غومه ونفيه إلى خارج البلاد ، إذ ترتب على ذلك قيام العديد من حركات التمرد التي قادها المحاميد ـ وهم أهل الشيخ غومه وعشيرته ـ في أغلب مناطق الجبل الغربي احتجاجاً على نفي الشيخ غومه .

وتختلف المصادر في بيان أسباب تجدد الثورة ؛ فبعضها[1] يرجع ذلك إلى خلاف حصل بين الشيخ غومه وأحمد باشا قائد الحامية ، الذي كانت علاقته سيئة بالزعيم العربي منذ سنوات بعيدة ، وكان دائماً يشير باتخاذ العنف وسيلة للقضاء على حركته ، فدبر له أمراً حتى استطاع القبض عليه وإرساله إلى الأستانة .

بينما تذكر مصادر أخرى[2] أن العلاقات فسدت بين الشيخ ومحمد أمين باشا بعد أشهر قليلة من حضور غومه إلى طرابلس ، فدبر الباشا مكيدة وتمكن من القبض عليه وإرساله إلى الأستانة .

وسواء كان المسؤول عن هذا العمل هو والي البلاد ، أو قائد الحامية ؛ فإننا يجب أن نتذكر أن القضاء على زعماء العصبيات المحلية في الولايات تمهيداً لتقوية قبضة الحكومة على ولاياتها ؛ كان من الأمور المقررة في سياسة الدولة العثمانية في ذلك الوقت ، كما رأينا في ليبيا وفي غيرها من ولايات الدولة . وطبيعي أن محمد أمين باشا يعزو في الوثائق الرسمية التي بعث بها إلى الدولة إقدامه على نفي غومه وبعض أنصاره بنكثهم لما قطعوه من عهود ، وحنثهم بالقسم الذي أقسموه ، الأمر الذي أدى إلى

(1) أحمد النائب ، (المرجع السابق) ص 350 ـ 351 ـ محمد بهيج الدين ، (المرجع السابق) ص 142 .

(2) عزيز سامح ، (المرجع السابق) ص 200 .

تعكير أمن وصفو الأهالي والفقراء[1].

وتمشياً مع اتهامه هذا ؛ راح هو وقائد الحامية العثمانية يعملان على قمع ثورة الأهالي في الجبل الغربي. هذه الثورة التي كان القبض على الشيخ غومه ونفيه إلى الأستانة ثم إلى طرابزون[2]؛ باعثاً على قيامها. وصمد أهالي الجبل أمام هجمات أحمد باشا والجند العثماني نحو عام ، على الرغم من بشاعة الأعمال التي قام بها العثمانيون ضد أهالي الجبل ، وكان من أبشع أعمال الانتقام التي عرفها تاريخ ليبيا في العهد العثماني ، حيث قتل العديد من المحاميد ومن قبيلة السبعة المؤيدة لهم ، وسلبت أموالهم ، وسرقت مواشيهم حتى أصبح الفرد من هاتين القبيلتين يخشى أن يقول أنه محمودي أو سبعي حفاظاً على نفسه وماله ومستقبل أسرته. ولم تتوقف عملية الانتقام من المحاميد والسبعة إلا بعد تدخل محمد أمين باشا ، وإصداره لأوامر مشددة لجميع مسؤولي الإيالة وكافة المواطنين بالكف عن الاعتداء على أي شخص ينتمي إلى قبيلتي المحاميد والسبعة. على الرغم من أنه أعلن في الوقت نفسه مسؤولية المحاميد والسبعة عن الفتن التي طالما أثاروها ، وأنه يحمد الله على أن مكّنه منهم ، فوضع حداً لفسادهم في الأرض. ومما جاء في هذا الإعلام قوله[3]:

«لما فعلنا ما ذكرنا وأمّنّا العباد من شرهم كما بينا ، فأوصيكم أنه من الآن ومستقبلاً فلا أحد يقول محمودي و فلان سباعي ولا يذكر أحد منكم

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، رسالة محمد أمين باشا إلى الصدر الاعظم بخصوص نفي الشيخ غومه وبعض أنصاره ، بتاريخ 28 ربيع الأول 1259 هـ (1843 م).

(2) حينما تولى محمد راغب أمور البلاد في سنة 1847 ، راح هو الآخر يضرب على نغمة محمد أمين باشا مؤكداً حنث غومه وأنصاره باليمين الذي أخذوه على أنفسهم؛ مما أدى إلى نفيهم إلى الأستانة ثم إلى طرابزون.
دار المحفوظات التاريخية رسالة محمد راغب باشا إلى السلطان بخصوص نفي الشيخ غومه وسلوك أنصاره. بتاريخ 17 صفر 1264 هـ (1847 م).

(3) دار المحفوظات التاريخية. سجل المحكمة الشرعية لسنة 1259 هـ (1843) ص 77.

هذا الكلام بلسانه ، لأننا أبطلنا ذكر هذه الألفاظ ، حتى أن الذين بقوا من هذين الجنسين وفروا بأنفسهم إلى وطن من الأوطان؛ فإنهم صاروا مثلهم مثل الرعية. وسابقاً قد صار تنبيه أن جميع من يجدوه من هؤلاء المذكورين يمسكوه ويرسلوه لطرفنا ، فبهذا الموجب صار بعض المديرين لأجل البحث عليهم يرمي في البلية على الفقراء والمساكين ويقول لهم هل رأيتم واحداً من المحاميد أو السبعة ، ويظلمون في عباد الله بهذا الكلام ، وكل ذلك بقصد الحيلة ، وهذا شيء صار متحققاً عندنا ومسموعاً. وهذا الفعل غير لائق ومغاير لأصول العدالة ومنافي لرضا الدولة العلية ، ونحن لا نرضوا أن يقع الظلم والتعدي على أحد من سائر الأهالي لأننا ما قدمنا من طرف الدولة العلية إلا لراحة الفقراء والمساكين».

لم تمضِ مدة طويلة على هذا الإعلان؛ حتى بدأت المتاعب من جديد في منطقة الجبل الغربي ، نتيجة لهروب ميلود نائب الشيخ غومه ويده اليمنى من منفاه بطرابزون ، وووصوله إلى تونس ومنها إلى منطقة الجبل الغربي ، والإعلان بين الناس بأن الشيخ غومه في طريقه إلى ليبيا ، وأنه سيدخل منطقة الجبل الغربي في وقت قريب. وأراد الباشا التحقق من صحة هذه الأنباء ، فأرسل رسولاً إلى تونس وهو الشيخ محمد بن نور الورشفاني ، فأكد الرسول صحة وصول ميلود إلى تونس ، وأنه قابله بنفسه فأكد له أنه حصل على أمر بالإفراج عنه من حاكم طرابزون ، وأن غومه عارضه في القدوم إلى «جربه» ليتحقق من أنباء القتال الذي تجدد في الجبل الغربي ، وأن غومه نفسه لن يلبث حتى يأتي إلى البلاد ليكون بين قومه وأنصاره[1]. وإزاء ذلك لم يجد محمد أمين باشا بداً من الكتابة إلى السلطان ، فأصدر هذا أوامره بتشديد الحراسة على غومه ورجاله[2].

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، تقرير الشيخ محمد بن نور الورشفاني عن مقابلته لميلود ، بتاريخ 10 شوال 1259 هـ (1843 م).

(2) دار المحفوظات التاريخية ، رسالة السلطان إلى محمد أمين باشا بخصوص تشديد =

اتخذ ميلود من مدينة يفرن عاصمة الجبل الغربي قاعدة لنشاطه ، وتمكنت القوات التي أرسلها محمد أمين باشا من الاستيلاء على يفرن وهرب ميلود إلى تونس ، وتمتع الجبل ببعض سنوات من الهدوء حتى إذا نقل محمد أمين باشا من الولاية ، وخلفه محمد راغب في سنة 1847 ، انتهزت بعض قبائل غريان الموالية لغومه هذه الفرصة ، فأعلنت الثورة وقتلوا أحمد أفندي حاكم الجبل ورسول الباشا إليهم. فصمم الباشا على التحول من اللين إلى الشدة ، رغم ما أعلنه الثوار من استعدادهم للخضوع ، ولكن الباشا أعلن أنه لن يشق في عهودهم ، وساق عليهم الجند حتى اضطرهم إلى الخضوع ، ثم عاد إلى سياسة الملاينة والتهدئة[1]. ومن ذلك أنه عين قاسم باشا المحمودي حاكماً لمنطقة الجبل الغربي ، وهو أحد أبناء البلاد ، ومن العشيرة التي ينتمي إليها الشيخ غومه ، وزوده بصلاحيات واسعة لإدارة منطقه الجبل ، ولكن المحاميد رأوا فيه أداة للحكم العثماني ، فلم يمنحوه ثقتهم ، وظلوا ينظرون إلى الشيخ غومه على أنه قائدهم وزعيمهم ومحط ثقتهم.

وفي سنة 1848 ، عزل محمد راغب باشا ، وأسندت أمور البلاد إلى الحاج أحمد عزت باشا ، ويجمع المؤرخون على أن أحمد عزت لم يحاول التحرش بالثوار طيلة مدة حكمه في ليبيا[2] ، بل تؤكد الوثائق أنه حاول في سنة 1852 جمع الضريبة المسماة بالإعانة العمومية[3] من

= الحراسة على الشيخ غومه ، بتاريخ 15 محرم 1260 (1844 م) وهي باللغة التركية وقد ترجمها إلى العربية الحاج عبد السلام أدهم.

(1) دار المحفوظات التاريخية ، تقرير محمد راغب باشا عن أحداث الجبل وتاريخه غرة محرم 1264 هـ (1847 م) وهو باللغة التركية ، وقد ترجمه إلى العربية الحاج عبد السلام أدهم.

(2) أحمد النائب ، (المرجع السابق) ص 361 ـ 362 ـ محمد بهيج الدين ، المرجع السابق ص 144 ـ 145.

(3) هي نوع من الضريبة تطرح سنوياً على سكان بعض الولايات ، وسوف نتكلم =

سكان الإيالة لإرسالها إلى الدولة العثمانية ، كما حاول القيام بإجراء عملية إحصاء للسكان لأول مرة في تاريخ ليبيا الحديث ، فرفض الأهالي دفع قيمة الإعانة العمومية نتيجة لقلة المطر ولانتشار وباء الطاعون في تلك السنة ، كما امتنع الأهالي عن تزويد موظفي الحكومة بأية بيانات لازمة لإجراء عملية الإحصاء ، خوفاً من أن الغرض من ذلك هو فرض ضرائب جديدة أو تجنيدهم بالجيش العثماني[1]. ولما كان أحمد عزت باشا لا ينوي إثارة السكان ؛ قرر صرف النظر عن موضوع جمع الإعانة ، كما أمر بتأجيل إجراء عملية الإحصاء[2].

وفي سنة 1852 استدعي الحاج أحمد عزت باشا إلى الأستانة، وأسندت مهام الإيالة إلى مصطفى نوري باشا، الذي استهل عهده باصطناع الشدة ، فألقى القبض على خمسة عشر رجلاً من سكان الساحل والمنشية بتهمة إثارة القلاقل في البلاد ونفاهم إلى الأستانة، كما قام بجهد كبير لشرح أهمية الإعانة العمومية وإجراء عملية الإحصاء، ثم قام بإرسال بعض الموظفين إلى إقليم فساطو الواقع جنوبي غريان، لأخذ أعشار الزيتون. ولما كان المزارعون قد أعفوا من دفع أعشار الزيتون في عهد أحمد عزت باشا كما سيأتي في الحديث عن ذلك فيما بعد؛ فإن مزارعي فساطو رفضوا السماح لموظفي مصطفى نوري باشا بالقيام بواجباتهم، وعندما أصر الموظفون على أخذ الأعشار؛ قام الأهالي بضربهم وطردهم من البلاد وأعلنوا العصيان[3] ،

= عنها عند الحديث عن الضرائب.

(1) لم يكن سكان ليبيا هم أول من رفض عملية الإحصاء للأسباب التي سبق ذكرها اذ يذكر MOSHE MA,OZ في كتابه : "he ottoman Reform in Syria and Palestine" .
أنه حينما حاولت السلطات العثمانية في سوريا إجراء عملية الإحصاء في سنة 1848 ، فإن آلافاً من السكان هربوا إلى الجبل أو الصحراء بينما البعض الآخر سلحوا أنفسهم استعداداً لمقاومة هذا الإجراء.

(2) عزيز سامح ، المرجع السابق ص 203.

(3) النائب ، (المرجع السابق) ص 362.

مما دفع الباشا إلى إرسال قوات من طرابلس إلى فساطو تحت قيادة أحمد باشا الصغير، الذي استطاع إرجاع الهدوء في الإقليم وإجبار الفلاحين على الخضوع لمطالب الباشا.

لم تمضِ مدة طويلة على إنهاء أزمة فساطو حتى وصلت الأخبار عن هروب الشيخ غومه المحمودي من منفاه ووصوله إلى مدينة تونس. وكان الزعيم العربي قد أرسل رسالة إلى السلطان عبد المجيد سنة 1852، استهلها بالإعلان عن ولائه للدولة العثمانية وثقته بعدل السلطان ورأفته وشفقته، ثم تحدث عن حالة أهل البلاد أثناء العهد القرمانلي، وكيف أنهم كانوا في رغد من العيش إلى أن حدث الصراع على السلطة بين أفراد الأسرة القرمانلية، فانقلبت سعادتهم شقاء. وبعد أن شرح الشيخ غومه نتائج ذلك الصراع تحدث عن مهمة مصطفى نجيب باشا، واتهمه بعصيان أوامر السلطان محمود الثاني، وهي مساعدة علي باشا القرمانلي ضد الثوار، والتصرف حسبما أوصى به إليه بعض الوزراء، فاستولى على مدينة طرابلس، وألقى القبض على علي باشا القرمانلي وبعض أعيان البلاد وترحيلهم إلى الأستانة[1].

وبعد هذه المقدمة تحدث غومه عن مساوئ ولاة الدولة العثمانية وقارن بين حالة الناس أثناء العهد القرمانلي، وبين حالتهم إبان العهد العثماني، وقرر بأنهم كانوا أسعد حالاً أثناء العهد القرمانلي معللاً ذلك بقوله:

«فتذكر الناس أيامهم مع حكامهم الأولين، فصار منهم التنافر والتباعد عنهم وعن ظلمهم بالإذعان لطاعة دولتكم العلية. وتوالت السنين بالحرب والأمراض والقحط والظلم، فهلك الناس وكثر الخراب. وكلما صار

---

(1) كما سبق وأن ذكرت فإن مصطفى نجيب باشا بإلقائه القبض على علي باشا القرمانلي لم يكن مخالفاً لأوامر السلطان، وللشيخ غومه عذره حيث أنه لم تتح له فرصة الاطلاع على الوثائق السرية التي هي الآن بين أيدينا.

تبديل والي من الولاة رجونا أن يكون الخلف أعدل وأسوس من سلفه ، فيكون هو أشد ظلماً من الأول ، وكلهم يجورون وبعد الأمان للناس صبراً يقتلون ، ونفياً يشردون ، ونحن صابرون مترقبون ، لعل الولاة يصير منهم للناس حسن التفات ، وهم لا يصدر منهم إلا أعنف المعاملات مرتكبون في ذلك الإثم العظيم الذي هو مخالف لأمر الله تعالى ولإرادتكم السنية ، لأنكم لا زلتم ـ نصركم الله تعالى ـ تأمرون بالعدل والإحسان ، وهم لا يمتثلون ، حتى بلغ الظلم نهايته ، بحيث لا طاقة لبشر على تحمله»[1].

وبعد أن وصف الشيخ غومه ظلم الولاة ، تحدث عن إهمالهم للدين الإسلامي وشرائعه وتعدِّيهم على مقدسات الشعب ، وبيع القضاة للوظائف الشرعية ، وما ترتب على ذلك من أضرار حيث أصبح المال هو الحكم الفصل في القضايا بدلاً من الشرع الشريف ، ثم أشار إلى عملية سيطرة القضاة الأتراك على القضاة الوطنين. ومما قاله في هذا الصدد ما يأتي : ـ

«والشرع الشريف أهملوه ، وشرائع الدين الحنيف غيروها ، ومذهبنا مذهب إمام دار الهجرة حضرة الإمام مالك رضي الله عنه أبطلوه[2] ، والجوامع والمدارس خربت أو قربت من الخراب ، ولا يعرفون إيراد الوقف في واجباته ، فالقضة يبيعون في الحقوق لمن يدفع إليهم الأكثر من المال ، ولا يحكمون في زالة الشرع الشريف إلا الدرهم والدينار ، ووثيقنا (قضاتنا) يتحكمون عليهم القضاة الآتين من دار السعادة يبطلونهم

---

(1) لم يكن جميع ولاة الدولة العثمانية ظلمة كما وصفهم الشيخ غومه ، ولكن مرارة النفي والتشريد والحرمان من الأهل؛ كل ذلك كان له أثره في نفسية الشيخ غومه عند كتابة هذه الرسالة ، والدليل على ذلك نص إقرار الشيخ غومه نفسه.

(2) لم أجد ضمن الوثائق الكثيرة التي اطلعت عليها ـ سواء باستانبول أو بليبيا ـ ما يثبت أن ولاة الدولة العثمانية قد أبطلوا العمل بمذهب الإمام مالك الذي يتبعه أغلب سكان ليبيا ، وأعتقد أن هدف غومه من ذلك هو حمل السلطان على قبول طلبه الذي سيأتي الحديث عنه لإيمانه بأن السلطان سوف لن يسمح لولاته بالتعدي على مقدسات رعاياه من المسلمين.

ويصححونهم على حسب المقدر من المكسب كما يشاؤون».

كما تحدث الشيخ غومه عن جشع ولاة الدولة العثمانية وتكالبهم على جمع الأموال ، لا من أجل إرسالها إلى خزينة الدولة العثمانية ، وإنما من أجل جيوبهم ، شارحاً السبب الذي دفعهم إلى ذلك ، ثم تحدث عن بيعهم للوظائف إلى أناس لم يكونوا في مستوى القيام بها ، ومما قاله في هذا الصدد ما يأتي : ـ

«أما أمر الحكومة فمن يوم وصول الوالي إلينا يرتقب في عزله ، فتسير مهمته في جمع المال لنفسه بكل وجه ، فيبقى يبيع في الوظائف الملكية بيننا كالدلال ، وقد يولون أكثر مأموريات الإيالة سفلة خدمتهم التي كان لا يتولاها إلا من هو من الكبار والأعيان ، ومن اشترى وظيفة فيسير يجلب لنفسه ويسعى في رد رأسماله وما يدخره بعد مصاريفه».

بعد ذلك شرح الشيخ غومه مظالم عمال الدولة ، وما يلاقيه من متاعب كل من يحاول الشكوى إلى السلطان من تلك المظالم ، وبين كيف أن أعضاء الديوان أنفسهم كانوا تحت سلطة الولاة ، يوجهونهم الوجهة التي تحلو لهم ويصدرون باسمهم ما يشاؤون من قرارات ، ضارباً مثلاً لذلك بقراراتهم الخاصة بفرض الضرائب ، حيث كانت مخالفة للقانون وللشرع الشريف. فهم مثلاً فرضوا على كل قبيلة أو مدينة مبلغاً من المال ، وعلى كل شجرة نخل أو زيتون ضريبة معينة ، بالإضافة إلى أنهم كانوا يخرصون[1] حب الزيتون في شجره من أجل أخذ العشر ، ثم بعد عصره وجلبه للأسواق يأخذون الضريبة المقررة ثم يأخذون أيضاً العشر من محصول المعاصر ، وكذلك الحال بالنسبة للزرع فإنهم كانوا يخرصونه أيضاً في سنبله. وذكر غومه بأنه كثيراً ما كانت نتيجة هذا التخريص غير عادلة ، مما دفع البعض إلى التسليم في جميع محاصيلهم من زرع

(1) يخرصون في التعبير الليبي بمعنى يقدرون.

وزيتون ، إلا أن الولاة كانوا لا يقبلون منهم هذا التسليم ، وكانوا يجبرونهم على التنازل عن المحصول وعلى دفع الفرق من جيوبهم.

لم تكن هذه هي تعسفات الولاة فقط ، بل يقرر الشيخ غومه أيضاً أن الولاة كانوا يفرضون على الأهالي شهرية القادة[1] ، وجائزة القضاة ، وأجرة تسخير الحيوانات التي تنقل المهمات إلى المدن ، وضيافة المأمورين وخدمهم أثناء مرورهم بالمدن المختلفة ، كما أنهم أجبروا في مدة عام ونصف على دفع ثلاث مساعدات مالية للحكومة في حين أنهم كانوا على علم أكيد بأن الإرادة السنية قد جعلت هذه المساعدة مرة واحدة في السنة ، والكل يدفع حسب قدرته المالية.

وبعد هذا النقد المرير لسياسة ولاة الدولة العثمانية في ليبيا كتب الشيخ غومه في رسالته قائلاً: ـ

«فالمطلوب من مقام خلافتكم ؛ أن تنظروا إلينا بعين الرحمة ، وما أمركم الله به من النظر في مصالح المسلمين ، بصدور أوامركم الشريفة بأن يكون الوالي علينا باشا عربي مؤيد ، يعلم نفسه بأنه مقيم بيننا طوال عمره ، وأنها بلده ليس يكون عاملاً خاطفاً كالطير ؛ إلا إذا صدر منه فعل مغاير لرضى الباري تعالى ولأمركم الرفيع ؛ فترفعه عنا وتنصب عوضه ، ويكون معه ديوان مركب من رجال منا أخيار ، أهل معرفة ودين بحيث لا يصدر منه فعل إلا بعد اتفاق أكثره. . . . ».

---

(1) يبدو أن ما كان يعرف في ليبيا في ذلك الوقت بجائزة القضاة كان يعرف في سوريا وفلسطين بأتعاب القضاة. إذ بالرجوع إلى كتاب ـ MOSHE سالف الذكر صفحة 156 ، نجده يذكر لنا بأنه لم يكن للقضاة في سوريا وفلسطين ـ في زمن هذه الدراسة ـ رواتب ثابتة من الدولة ، وإنما كانوا يتقاضون أتعاباً من الشخص الذي يكسب القضية ، ويمضي موشي قائلاً بأن هذا النظام بالإضافة إلى كون القاضي يعين لمدة سنة واحدة فقط ، فقد شجع القضاة على بيع العدالة لتغطية نفقاتهم ولتأمين حاضرهم ومستقبلهم.

وفي حالة قبول السلطان عبد المجيد لهذا الطلب ؛ فإن الشيخ غومه تعهد نيابة عن سكان الإيالة بتنفيذ الشروط الأربعة الآتية: ـ

1 ـ التعهد بدفع جميع رواتب الجند الذي يخصص لحماية بلادهم ، وكذلك نفقات معيشتهم.

2 ـ التعهد بدفع جميع مصاريف الوالي الشرعية.

3 ـ التعهد بإصلاح ما دمر بالبلاد من مدارس ومساجد وأراضي ، بالإضافة إلى القلاع والحصون.

4 ـ التعهد بإرسال مبلغ من المال إلى خزينة الدولة العثمانية يساوي قيمة ما وصلها والنصف زيادة.

وأخيراً ختم الشيخ غومه رسالته بشرح مظالم الوالي مصطفى نوري (1852 ـ 1856) وكيف أنه حارب الأهالي حرب إبادة ، وكيف أنهم ما حملوا السلاح إلا للدفاع عن أنفسهم وأموالهم وأعراضهم. ثم اقترح أن يعين حسن بك القرمانلي والياً على البلاد ، لأنه بولايته سوف يسعد العباد ويصلح ما دمره الفساد[1].

وبالرغم من أن الشيخ غومه أدان في هذه الرسالة ولاة الدولة العثمانية ، بعد أن اتهمهم بارتكاب كل أنواع العنف والشدة والتعدي على المقدسات والأرواح والأموال ؛ إلا أن السلطان لم يستجب لطلبه الخاص بتعيين حسن بك القرمانلي والياً على البلاد ، وعلى ذلك قرر الشيخ غومه الهروب من منفاه. وفعلاً نفذ الزعيم العربي خطته ، فهرب ومعه بعض أتباعه إلى جزيرة مالطة ، ومنها إلى مدينة تونس. وبتونس نزلوا عند بعض القبائل التونسية مثل المثاليث ونصر وسطماطه ، فرحبت به هذه القبائل

---

(1) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس ، رسالة الشيخ غومه إلى السلطان بتاريخ 10 صفر 1268هـ (1852م). وهي باللغة العربية مع ملاحظة أن غومه اعتبر في رسالته أن القرمانليين من العرب.

وأمدته بكل ما يحتاج إليه من جمال وخيول. فكتب الباشا إلى السلطان بذلك طالباً إليه التدخل لدى حاكم تونس بإلقاء القبض على الشيخ غومه ورفاقه وإرسالهم إما إلى الأستانة أو إلى طرابلس[1]. وللحيلولة دون دخول غومه إلى منطقة الجبل الغربي طلب طلب الباشا في رسالة أخرى وجهها إلى السلطان ضرورة العمل على تعزيز حامية طرابلس[2].

ولكن الشيخ غومه استطاع دخول منطقة الجبل الغربي ، وبدأ في تحريض سكان نالوت وكبا والحوامد على الثورة ، ثم اتصل بسكان أقضية الحرابة والرجيبات وفساطو والرجبان والزنتان والسيانيه والخلايفه ، وبعد حصوله على تأييدهم ، هاجم قصر يفرن مركز الجبل الغربي ، حيث حاصر بداخله أربع سرايا من المشاة العثمانين وسرية من الفرسان[3].

وعندما علم الشيخ غومه بقرب وصول قوات عسكرية إضافية من المدفعية والفرسان ، قسم قواته إلى قسمين ، قسم ظل محاصراً للقصر ، والقسم الثاني اعترض طريق القوات القادمة من طرابلس ، وتم اللقاء بين أنصار الشيخ غومه وبين قوات الباشا بمكان يعرف «بالرومية» وكانت نتيجة هذا اللقاء انتصار الشيخ غومه وتراجع القوة العثمانية مهزومة إلى طرابلس.

بعد هذا الانتصار عاود غومه هجومه على قصر يفرن ، حيث تمكن من

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، رسالة مصطفى نوري إلى السلطان بخصوص هروب غومه. بتاريخ 25 جمادى الثاني 1271 هـ (1854 م) وهي باللغة التركية ، وقد ترجمها إلى العربية الحاج عبد السلام أدهم.

(2) دار المحفوظات التاريخية ، رسالة مصطفى نوري إلى السلطان يطلب المساعدة الحربية بتاريخ 15 شعبان 1271هـ (1854م) ، وهي باللغة التركية وقد ترجمها إلى العربية الحاج عبد السلام أدهم.

(3) دار المحفوظات التاريخية ، رسالة مصطفى نوري باشا إلى السلطان بخصوص محاصرة غومه لقصر يفرن بتاريخ 15 شوال 1271 هـ (1854 م) وهي باللغة التركية وقد ترجمها إلى العربية الحاج عبد السلام أدهم.

اقتحام القصر وأسر من به من جند ، والاستيلاء على جميع معداتهم[1].

حاول الشيخ غومه ـ وهو في مركز القوة ـ أن يبرهن للباشا على رغبته في السلام ، فأطلق سراح كل الأسرى وأرسلهم مع معداتهم إلى مدينة طرابلس ، كما بعث برسالة إلى الباشا أعلن فيها رغبته في إنهاء القتال والاستعداد لخدمة الدولة العلية ، غير أن الباشا رفض طلبه[2].

حينما رفض مصطفى نوري باشا قبول ولاء الشيخ غومه ، أرسل الشيخ إليه بعض أعيان البلاد ، على أمل إقناعه بقبول ولائه لإنهاء سفك دماء الأبرياء ، وإعادة الأمن إلى ربوع البلاد[3]. إلا أنه يبدو أن مصطفى نوري باشا لم يوافق إلا على قبول ولاء أنصار الشيخ فقط ، يتضح ذلك من النداء الذي وجهه الباشا إلى أنصار غومه في أواخر سنة 1855 ، ووعدهم فيه بالأمان في حالة تركهم لغومه ورجوعهم إلى منازلهم[4]. كما يتضح ذلك أيضاً من المنشور الذي أرسله الباشا إلى قاضي جنزور وشيوخ قبيلة الورشفانة ، يأمرهم فيه بإحصاء أموال وأملاك الثوار ، تمهيداً لمصادرتها حيث جاء في هذا المنشور[5] قوله: ـ

«وحين وصول هذا الأمر إليكم يجب أن تباشروا بإحصاء الذين هم مع غومه ، ومن رجع منهم تكون له الحرية والرعاية ، ويكون مثل ما كان عليه سابقاً من خدمة الدولة العلية ، ومن لم يرجع منهم إلى الموعد

---

(1) أحمد النائب ، (المرجع السابق) ص 362 ، عزيز سامح ، المرجع السابق ص 205.

(2) دار المحفوظات التاريخية ، رسالة الشيخ غومه إلى مصطفى نوري ، بتاريخ 16 محرم 1272 هـ (1855 م) وهي باللغة العربية.

(3) دار المحفوظات التاريخية ، رسالتا الشيخ غومه إلى كل من محمد ظافر المدني وعزمي بك بتاريخ 3 صفر ، 7 ربيع الثاني 1272 هـ (1855).

(4) دار المحفوظات التاريخية ، نداء مصطفى نوري باشا إلى أنصار الشيخ غومه بدون تاريخ ، وهي باللغة العربية.

(5) دار المحفوظات التاريخية منشور مصطفى نوري باشا إلى قاضي جنزور وشيوخ قبيلة الوشفانة بتاريخ 15 جمادى الأول 1272 هـ ـ (1855 م).

المذكور يجب إحصاء أملاكه وحيواناته وأرضه وزراعته وأشجاره ، وإن كان له زرع فيخرص. وتقدم هذه البيانات إلينا ليكون جميع ذلك من أملاك الميري».

وبدراسة وثائق الفترة يتضح لنا أنه بالرغم من تعهد الباشا للثوار بالأمان ، وبالرغم من شدة لهجة هذا الإنذار؛ فإن معظم الثوار ظلوا مع غومه وذلك خشية من انتقامه ، وعدم استطاعتهم الهروب من معسكراته. فهذا أحد أعيان قبيلة وهو محمد بن رحومه نائب قبيل الريانية يعبر عن ذلك بقوله[1] : ـ

«أتانا الفرمان الشريف المعظم المنيف من حضرة ولي النعم أفندينا الباشا أيده الله ، وصارت قراءته على الأهالي الذين بالريباينة ، وأما الناس الذين مع غومه ؛ فالبعض يريد الرجوع إلى وطنه ، ولكنه تحكم عليهم وعامل كرغول[2] وجواسيس من طرفه ، والذي يهرب خفية تلحقه الشرطية وترجعه إليه قهراً ، والله إن البعض يردونه من بلاده غصباً».

ولما يئس الشيخ غومه من قبول مصطفى نوري باشا لولائه ، هاجم في أواخر شهر أغسطس سنة 1855 مدينة غريان ، فأخضعها لنفوذه بعد أن كانت موالية للباشا ، ثم زحف بقواته إلى الزاوية فاحتلها كما أخضع قريتي ورشفانة وجنزور. وبينما كان الشيخ غومه يعد في قواته في جنزور للزحف على مدينة طرابلس ، إذ بالقوات التي طلبها الباشا تصل إلى ميناء طرابلس. وعلى الفور أصدر مصطفى نوري باشا أمراً إلى أحمد باشا قائد هذه القوات بالزحف على الثوار. وبمدينة قرقارش التي تبعد عن مدينة طرابلس بحوالي 3 كيلومتر تم اللقاء بين أنصار غومه وقوات الباشا بقيادة

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، رسالة محمد بن رحومه نائب قبيلة الريانية إلى مصطفى نوري باشا ، 25 شعبان 1272 هـ (1855) ، وهي باللغة العربية.

(2) لم أستطع الوقوف على معنى كلمة كرغول ولعله يقصد بها العيون ، أو الضاربين بالسياط.

أحمد باشا ، وفي هذا اللقاء هزم الشيخ غومه ، وانسحب إلى الجبل تاركاً خلفه كل المدن والقرى التي استولى عليها.

وفي أكتوبر سنة 1855 ، استدعي مصطفى نوري باشا إلى الأستانة ، وأسندت مهام الإيالة إلى عثمان باشا. وحاول عثمان باشا وضع حد لتمرد الشيخ غومه ، فأرسل في طلب قاسم باشا قائم مقام الجبل الغربي ، ولدى وصوله إلى مدينة طرابلس زوده الباشا بكل ما يحتاج إليه من جند وعتاد وأمره بالالتحاق بمعسكر عبد الله باشا بالكدرة ، ومن هناك تحرك الجيش إلى الرومية حيث التقى بقوات الثوار ، وبعد قتال دام ثمان ساعات هزم الشيخ غومه وانسحب إلى فساطو.

بعد هذه المعركة حاول عثمان باشا مصالحة الشيخ غومه ، فأرسل إليه بعض أعيان البلاد ، وأهداه برنوساً محلى بالفضة وحصاناً ، وطلب من الوفد إقناعه بمغادرة البلاد إلى تونس ، والتعهد بعدم الرجوع إليها أو القيام بأي نشاط يهدد أمن البلاد وسلامتها. ونظراً للهزائم المتلاحقة التي عانى منها الشيخ غومه؛ فإنه لم يجد أمامه من سبيل سوى قبول طلب عثمان باشا ومغادرة طرابلس في صحبته سبعين نفراً من أنصاره[1].

وتشير الوثائق إلى أن الشيخ غومه بعد وصوله للأراضي التونسية اتصل بالقنصل الفرنسي ، راجياً منه التوسط لدى محمد باشا باي تونس[2] للسماح له بالإقامة بتونس ، وقد قبل باي تونس وساطة القنصل الفرنسي ،

(1) النائب ، (المرجع السابق) ص 364.

(2) كانت تونس في هذه الفترة إحدى ولايات الدولة العثمانية بشمال أفريقيا ، وكان حكامها يتمتعون بقدر كبير من الاستقلال في إدارة شؤون بلادهم الداخلية والخارجية. وظل الأسطول التونسي إلى سنة 1818 مصدر رعب للسفن الأوروبية في البحر المتوسط ، وفي الوقت نفسه مصدر خير ونعيم بالنسبة لحكام البلاد. وتمتاز الفترة الواقعة بين سنتي 1850 و1881 بالنسبة لتاريخ تونس بثلاثة مظاهر هي ضعف حكام أو بايات تونس ، وتراكم الديون على الإياله ، وازدياد النفوذ الأجنبي ، الذي انتهى بالاحتلال الفرنسي للبلاد سنة 1881.

على شرط عدم قيام الشيخ غومه بأي نشاط سياسي طيلة وجوده بالأراضي التونسية. غير أنه لم تمضِ مدة طويلة حتى علم باي تونس بمحاولة الشيخ غومه تكوين جيش جديد من التونسيين ، فأرسل الباي إلى غومه طالباً منه ضرورة ترك الإقامة وسط القبائل التونسية والإقامة بمدينة القيروان. ونتيجة لعدم امتثال الشيخ لهذا الأمر أعد باي تونس حملة عسكرية أسند قيادتها إلى أبي محمد رشيد ، وكلفه بإجبار الشيخ غومه على الرحيل إلى القيروان بالقوة.

وعندما وصل قائد الجيش التونسي إلى المكان الذي به الشيخ غومه ، أخذ القائد في إسداء النصح إلى التونسيين الذين انضموا إلى غومه بالعودة إلى منازلهم ، فاستجاب الكثير منهم لذلك ، ثم قام الجيش التونسي بمهاجمة معسكر الشيخ غومه ، وبعد قتال استمر حوالي ثلاث ساعات ونصف الساعة هزم الشيخ غومه ، وأجبر على الفرار إلى وادي سوف بالقرب من الحدود الجزائرية[1].

ولما سئم الشيخ غومه القتال وأيقن أنه لا يمكنه البقاء بتونس إلا بمزيد من سفك الدماء ، كتب إلى عثمان باشا والي طرابلس ، يرجوه قبول ولائه والسماح له بالرجوع ليعيش بين أهله وذويه بمنطقة الجبل.

كما كتب إلى قنصل فرنسا بطرابلس المسيو بوطا «BUTA» يرجوه من ناحية التوسط لدى الباشا لقبول طلبه سالف الذكر ، ومن ناحية ثانية يطلب منه السعي لدى حكومته لمنحه حق اللجوء السياسي بالجزائر في حالة رفض الباشا لوساطته[2]. وقد أعلم القنص الفرنسي الشيخ غومه بأن

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، رسالة عثمان باشا إلى عزمي بك المحاسب العام باستانبول. بتاريخ صفر 1272 هـ (1855 م).

(2) دار المحفوظات التاريخية ، رسالة القنصل الفرنسي BUTA إلى الشيخ غومه بخصوص منحه حق اللجوء السياسي بالجزائر ، وهي باللغة العربية ، بتاريخ 20 ذي الحجة 1272 هـ (1855 م).

وساطته لدى باشا طرابلس لم تأت بنتائج مثمرة ، حيث أن الباشا يصر على بقاء غومه بتونس أو الرجوع إلى ليبيا شريطة أن تكون إقامته بمدينة طرابلس وليس بمنطقة الجبل ، على أن تقوم الدولة العثمانية بتخصيص راتب شهري له وفقا للمكان الذي يختاره. كما أعلم القنصل الفرنسي الشيخ غومه بأن حكومته لا تمانع في منحه حق اللجوء السياسي بالجزائر ، وأنه أي القنصل كتب بذلك إلى الحاكم العام الفرنسي بالجزائر.

ويبدو أن الشيخ غومه في هذه الفترة لم يكن قد فكر جدياً في الإقامة بالجزائر ، حيث كتب مرة ثانية إلى القنصل الفرنسي بطرابلس يعلمه بأنه استلم دعوة من كل من الحاكم العام الفرنسي بالجزائر وحاكم قسنطينة يعرض كل منهما عليه الإقامة ببلده ، ولكنه اعتذر عن قبول ذلك. ثم أعرب للقنصل من جديد عن رغبته في الإقامة في وطنه وبين أهله كزعيم للمحاميد وسيد لمنطقة الجبل ، راجياً منه الاستمرار في بذل مساعيه لتحقيق ذلك ، وأن يكون كفيلاً له في عدم القيام بأي نشاط معاد للدولة العثمانية[1].

وأخيراً انقطعت المفاوضات بين الباشا والشيخ غومه ، إذ خشي الأخير أن يقع في أيدي السلطات العثمانية بطرابلس ، أو في تونس ، ولذا استقر رأيه نهائياً على اللجوء إلى الجزائر مفضلاً الإقامة في كنف الحماية الفرنسية على عرض السلطات العثمانية. ولدى وصوله إلى الجزائر استقبله الحاكم العام الفرنسي بكل احترام وتقدير، وخصصت له الحكومة الفرنسية ولرفاقه منازل للسكنى وأراضي للزراعة ومنحته وسامين رفيعين[2]. وذلك على أمل الاستفادة منه في تحقيق مشروعها بشأن تقسيم ليبيا[3].

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، رسالة الشيخ غومه إلى القنصل الفرنسي بطرابلس ، رداً على رسالته الأولى إليه بتاريخ 3 صفر 1273 هـ (1856).

(2) دار المحفوظات التاريخية ، رسالة عثمان باشا إلى وزارة الخارجية بتاريخ 9 رجب 1274 هـ (1857 م) ، وقد ترجمها إلى العربية الحاج عبد السلام أدهم.

(3) سندرس ذلك بشيء من التفصيل في الفصل الخاص بالتدخل الأجنبي.

لم يطب للشيخ غومه المقام بالجزائر ، أو عاوده الحنين إلى الأهل والوطن ، فقرر في أواخر سنة 1857 الرجوع إلى ليبيا ، وكانت خطته الاتصال ـ أولاً بشيوخ قبائل الجبل الغربي لمعرفة مدى استعدادهم لمناصرته والقتال معه ، وأنه في حالة فشله في الحصول على تأييدهم له ؛ فإنه كان ينوي احتلال نواحي درج وغدامس على الحدود التونسية الليبية ، ثم الذهاب إلى فزان لجس نبض قبائلها ، وقد قبل الشيخ غومه الالتجاء إلى قبيلة أولاد سليمان ـ وهي القبيلة التي كان يتزعمها عبد الجليل ـ كآخر أمل له في البقاء في ليبيا[1].

إن قبول الشيخ غومه لفكرة الالتجاء السياسي في الجزائر ، والعيش فيها تاركاً أنصاره عرضة لانتقام الوالي ونقمته؛ قللت شعبيته بين أنصاره في الجبل الغربي ، وجعلهم لا يهتمون بنداءاته إليهم لمواصلة القتال من جديد تحقيقاً لأطماعه الشخصية ، وبذلك أصبح لزاماً على الشيخ تحمل عبء الدفاع عن مصيره بمن بقي معه من أنصار ، بعد أن تخلف عن مساعدته قبائل ليبيا.

ويتفق المؤرخون على أنه عندما علم عثمان باشا بدخول الشيخ غومه إلى الأراضي الليبية ووصوله إلى وادي «وان» بفزان؛ فإنه أمر قائد جيشه اللواء مصطفى باشا بالزحف على مقر الشيخ غومه بوادي «وان». وقد تمكن مصطفى باشا من الانتصار على الشيخ غومه وقتله ، غير أن المؤرخين يختلفون في تحديد تاريخ مصرعه ، إذ يذكر البعض أن مصرعه كان في 10 رجب 1274 هـ (1857 م)[2] ، بينما يذكر البعض الآخر أنه

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، تقرير مصطفى صدقي نائب حاكم الجبل الغربي إلى عثمان باشا حول ترك غومه للجزائر بتاريخ 24 رجب 1274 هـ (1857 م) ، وقد ترجمه إلى العربية الحاج عبد السلام أدهم.

(2) النائب ، (المرجع السابق) ص 367.

كان في 16 رجب من نفس السنة[1] إلا أن الوثائق تؤكد أن مصرعه كان في أواسط شهر صفر 1274 هـ الموافق لأوائل أكتوبر 1857 م[2]. وأن ذلك كان في عهد أحمد عزت باشا[3]، وقد زعم هذا الوالي في إحدى رسائله إلى السلطان بأن الأهالي قد استقبلوا نبأ مقتل الشيخ غومه بارتياح شديد، آملين أن تكون وفاته بداية عهد جديد من الأمن والطمأنينة.

وبالقضاء على الثائر العربي الكبير الشيخ غومه المحمودي، بعد ثورة دامت ما يقرب من عشرين عاماً، تنفس ولاة الدولة العثمانية في ليبيا الصعداء، ومضوا في تنفيذ خطط الإصلاح «العثماني» التي ترمي إلى تقوية قبضة الدولة على ولاياتها.

ومن العرض السابق لأحداث ثورة الشيخ غومه المحمودي؛ يمكن استنتاج لحقائق الآتية:

1 ـ لم يكن الشيخ غومه يهدف من وراء ثورته التي راح ضحيتها العديد من الأبرياء، إلى رفع أعباء السيادة العثمانية عن كاهل الشعب الليبي، وإنما كان هدفه الواضح من رسائله السابقة، هو حمل ولاة الدولة العثمانية على الاعتراف بمكانته الاجتماعية، وزعامته السياسية وتعيينه حاكماً على منطقة الجبل الغربي بأكملها.

2 ـ تؤكد الوثائق السابقة بأنه لم يكن هنالك أي نوع من التنسيق أو التعاون بين ثورتي سيف النصر والشيخ غومه المحمودي، بل على

---

(1) عزيز سامح، (المرجع السابق) ص 182، ومحمد بهيج الدين، ص 152.

(2) دار المحفوظات التاريخية، رسالة أحمد عزت باشا إلى وزير الحربية، بخصوص مقتل غومه بتاريخ 26 صفر 1274 هـ (1857 م). وقد ترجمها إلى العربية الحاج عبد السلام أدهم.

(3) دار المحفوظات التاريخية، رسالة أحمد عزت باشا إلى السلطان يصف فيها شعور الناس نحو مقتل غومه، بتاريخ 27 ربيع الأول 1274 هـ (1857 م)، وقد ترجمها إلى العربية الحاج محمد الأسطى.

العكس من ذلك كان الشيخ غومه على استعداد لقتال عبد الجليل سيف النصر نيابة عن جيوش الدولة العثمانية ، على أمل قبول علي عشقر باشا لولائه والاعتراف بزعامته على منقطة الجبل الغربي ، في الوقت الذي كان من الممكن أن تتغير النتائج النهائية بالنسبة لثورتيهما لو أنهما اتحدا في نضالهما من أجل تحقيق أهدافهما السابقة.

3 ـ لم يكن جميع ولاة الدولة العثمانية بالسوء الذي صوره الشيخ غومه في رسالته إلى السلطان عبد المجيد ، بل كان بعضهم وعلى الأخص محمد أمين باشا (1842 ـ 1847) ، من أفضل الولاة الذين عرفهم تاريخ ليبيا الحديث ، وقد شهد بذلك الشيخ غومه نفسه في إقراره السابق.

4 ـ لقد حاول قناصل كل من بريطانيا وفرنسا بسط نفوذ دولتيهما على ليبيا عن طريق تأييد القنصل الإنجليزي لعبد الجليل ، وتأييد القنصل الفرنسي للشيخ غومه ، على أمل أن نجاح عبد الجليل سيؤدي إلى بسط النفوذ الإنجليزي على ليبيا ، ونجاح الشيخ غومه سيحقق نفس الفرصة بالنسبة للنفوذ الفرنسي ، غير أن فشل كل من عبد الجليل والشيخ غومه في ثورتيهما أدى إلى فشل قناصل كل من بريطانيا وفرنسا في تحقيق أحلامهما في ليبيا.

5 ـ جاءت ثورة كل من هذين الزعيمين العربيين في ليبيا في وقت عزمت فيه الدولة العثمانية على إصلاح أحوالها ، بتقوية جيوشها ، وتشديد قبضتها على ولاياتها ، وتقوية سلطتها المركزية على أطرافها ، والقضاء على العصبيات المحليةَ فيها ، والوقوف أمام التدخل الأجنبي في شؤون ولاياتها ، حتى تحافظ على ما بقي منها تابعاً للدولة.

* * *





الفصل الخامس

برقة بين القرمانليين والأتراك

1 ـ الوضع السياسي في برقة أثناء العهد القرمانلي.

2 ـ الوضع السياسي في برقة من 1835 إلى 1842.

* * *





الفصل الخامس

برقة بين القرمانليين والأتراك



الوضع السياسي في برقة أثناء العهد القرمانلي

بعد أن فتح العثمانيون مصر سنة 1517 ، امتد حكمهم على إقليم برقة ، بحكم أن هذا الإقليم كان جزءاً من السلطنة المملوكية التي ورث العثمانيون ملكها. وظل الوضع على هذا النحو إلى سنة 1564 م. حين قرر محمد باشا الساقزلي والي طرابلس العثماني ضم إقليم برقة إلى طرابلس في ولاية عثمانية واحدة مركز الحكم فيها مدينة طرابلس ، واستمرت برقة جزءاً من هذه الولاية طوال العهد العثماني الأول وطوال حكم الأسرة القرمانلية. غير أنه في الوقت الذي عمل فيه القرمانليون على تشديد قبضتهم على إقليم طرابلس كان الوضع في برقة مختلفاً ، ذلك لأن البلاد كانت تسكنها عدة قبائل قوية الشأن ، وكانت الروح القبلية فيها تأنف الخضوع لأي لون من الحكم المباشر. لهذا شهدت البلاد من وقت لآخر عديداً من الثورات ضد الحكم المركزي في طرابلس ، كما شهدت أيضاً العديد من الحروب الأهلية بين قبائلها المختلفة من ناحية وبين قبائل برقة وقبائل طرابلس من ناحية أخرى.

ولعله من المفيد قبل مناقشة تلك الثورات والحروب التعرف ولو بإيجاز على أهم قبائل برقة وفروعها الرئيسية[1].

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول أصل قبائل برقة وفروعها ، يرجع إلى محمد الطيب =

تنقسم القبائل العربية في برقة إلى قسمين رئيسيين ، يعرف أحدهما باسم القبائل السعدية[1] (أو السعادي كما هو في التعبير الليبي الدارج) ، ويعرف الثاني بالمرابطين[2]. وتنتسب القبائل السعدية إلى قبائل بني سليم التي استقرت في ليبيا في العهد الفاطمي ، وذلك في النصف الثاني من القرن الحادي عشر[3].

= الأشهب ، «برقة العربية بين الأمس واليوم» ـ القاهرة ، 1956 ص 60 / 71 ، محمد رجب الزائدي «قبائل العرب في ليبيا» ، بنغازي ، منشورات دار الكتاب الليبي ـ ص 75 وما بعدها. وكذلك.

Evans Pritchard, tribes and their Divisions Handbook on Cyrenaica, Part VIII, Cairo, N.D.

(1) يرجع الأشهب في كتابه (برقة بين الأمس واليوم) صفحة 61 سبب تسمية القسم الأول من قبائل برقة باسم السعادي، إلى انتسابهم إلى «سعدى» ابنة زعيم قبائل زناته البربرية التي أسرت أثناء الحرب التي حدثت بين بن باديس وبنى سليم في النصف الثاني من القرن الحادي عشر ، ثم تزوجها زعيم بني سليم الملقب بالذئب وأحيانا بأبي الليل.

(2) يرى ايفانس بريتشارد في كتابه «The Sanusi of cyrenaica» صفحة 65 أن كلمة مرابط مأخوذة من أصل كلمة ربط «RBT» وتبعاً لذلك كلمة «رباط» ومعناها الأماكن المحصنة التي كان يسكنها المجاهدون والتي أسست في أوائل انتشار الإسلام. وقد أطلقت هذه الكلمة بعد ذلك على القبائل التي أقامت في الأندلس تحت قيادة قبيلة صنهاجة. وبعد سقوط دولة صنهاجة في القرن الثاني عشر تراجع قسم من المرابطين إلى وسط وجنوبي مراكش بينما اتجه الكثير من الأفراد نحو الشرق. وبعد الرجوع من الحج استقر بعضهم ببرقة ... وكان البدو ينظرون إليهم على أنهم أناس أولياء يقدرون على عمل المعجزات ، واستفادوا منهم في كتابة التعاويذ لهم والقيام ببعض المهام الدينية والعمل كوسطاء في الخلافات القبلية. هذا في حين نجد أن نقولا زيادة في كتابه «ليبيا في العصور الحديثة» صفحة 15 ينسب أصل قبائل المرابطين ببرقة إلى القبائل العربية اليمنية التي جاءت إلى ليبيا أثناء الفتح العربي لشمال أفريقيا.

(3) يرجع السبب في هجرة قبائل بني سليم وبني هلال من مصر إلى الشمال الأفريقي إلى رغبة الخليفة الفاطمي المستنصر بالله (1035 ـ 1094 م) في التخلص من خطر هذه القبائل ، ومن ناحية أخرى الانتقام من المعز بن باديس حاكم القيروان لتمرده على الفاطميين وإعلان ولائه للعباسيين وسط سيطرته على تونس وطرابلس. ولتحقيق هذه=

وتنقسم قبائل بني سليم التي استقرت ببرقة إلى ثلاثة فروع يطلق عليها اسم **قبائل «السعادي»** ، وهي الجبارنة والعقاقرة وبني سلام. وينقسم كل فرع من هذه الفروع إلى عدة قبائل رئيسية على النحو الآتي:

1 ـ الجبارنة ، وينقسمون إلى :

البراغيث ـ العبيد ـ العرفة ـ العريبات ـ المغاربة ـ الجوازي والفوائد.

2 ـ العقاقرة ، وينقسمون إلى:

أولاد علي ـ الشواعر ـ الحرابي. وينقسم الحرابي إلى القبائل الآتية: العبيدات ـ الحاسا ـ أولاد فائد ـ الدرسا والبراعصة.

3 ـ السلالمة ، وينقسمون إلى:

الهنادي ـ البهجة وبني عون.

أما المرابطون ، فإنهم ينقسمون إلى قسمين:

قسم يتصل أو يرتبط بالسعادي ارتباط أخوة وتحالف ، وهم: زويّة والمنفه والقطعان ، وتعد هذه القبائل من أكبر قبائل المرابطين عدداً. ثم

= الأهداف شجع المستنصر هذه القبائل في سنة 1051 على غزو الشمال الأفريقي وإرجاع تونس وطرابلس إلى التبعية الفاطمية ، معطياً لها الحكم في حكم المناطق التي يستردونها من أيدي ابن باديس. وانتهى المطاف ببني هلال أن استقروا بطرابلس وبتونس ، وكان أهم قبائلهم في طرابلس هي ، النوائل وورفله وورشفانه والحسون والسبعه والمعدان والزواوات.

أما بني سليم فأغلبهم رجع إلى برقة واستوطنوها وحافظوا على عاداتهم وتقاليدهم العربية ، وامتزج ما بقي من البربر بهم حتى صارت برقة بلداً عربية في لغتها وعاداتها وتقاليدها. لدرجة أن إيفانس بريتشارد يذكر في كتابه «The Tribes and Their Divisions» صفحة 1 ـ 2 «أن برقه أكثر البلاد تعرباً خارج الجزيرة العربية فلا لغة تنافس اللغة العربية ، ولا دين ينافس الدين الإسلامي ، ولا عادات خارجية تنافس العادات العربية ، وإن الذي يتكلمون البربرية هم قلة في الواحات النائية كأوجله ، وحتى أولئك لهم لغة مزدوجة».

قبائل حبون والموالك والجرارة والشهيبات والسلاوية والتراكي وعائلة نجم والعوامة والحوتة والعلاونة وسعيط والعقائل والحضيرات وسمالوس والعشيبات.

أما القسم الثاني من المرابطين فهم أولاد نوح وأولاد الشيخ نسبة إلى السيد عبد السلام الأسمر الفيتوري[1] ، والمهشهش وعائلة مفتاح وعائلة بومغاتة وعائلة العناني[2].

ويتمتع القسم الأخير من المرابطين بمكانة سامية بين قبائل السعادي وذلك لشرف نسبه. وقد قدم المرابطون خدمات جليلة للسلام حيث كانوا رسل سلام ليس فقط بين القبائل المختلفة ، بل بين هذه القبائل وحكام ليبيا من القرمانليين والأتراك. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن الغالبية العظمى من سكان ليبيا كانوا يخشون بركة المرابط ويعملون دائماً على اتقاء غضبه ، وقد استفاد المرابطون من ذلك استفادة كبيرة ، ويكفي أن كلمتهم كانت مطاعة من الجميع ، وأنهم كانوا إلى سنة 1901 لا يدفعون أي نوع من الضرائب كما سنرى عند الحديث عن النظام الضريبي.

هذه أهم القبائل التي يتكون منها الشعب العربي ببرقة ، غير أن بعض هذه القبائل لم يطب لها المقام ببرقة ، فرحلت إلى مصر مثل قبائل أولاد علي والشواعر والبهجة وبني عون ، وكان رحيل بعضها اختيارياً ، أي بدون أي ضغط عليها من بقية القبائل الأخرى ، بينما رحل البعض الآخر مضطراً في ظروف معينة سنشير إليها بعد قليل.

---

(1) السيد عبد السلام الأسمر الفيتوري ، هو أحد كبار الأولياء في ليبيا ، ويوجد ضريحه بمدينة زليتن شرقي مدينة طرابلس. وله الكثير من الأتباع والمريدين وتعرف طريقته بالطريقة «الفيتورية». ولا تعرف سنة وفاته بالتحديد وأغلب الظن أنها قبل سنة 1711 ، إذ نجد أن الوثائق تؤكد اهتمام أحمد باشا القرمانلي (1711 ـ 1745) بمريديه وعنايته بالمدرسة القرآنية التي ألحقت بضريحه بعد وفاته.

(2) يرجع في التقسيمات القبلية السابقة إلى الأشهب (المرجع السابق ، ص 60 ـ 71).

ولما كانت هذه القبائل تعيش حياة البداوة التي تعتمد على الارتحال من مكان إلى آخر طلباً للماء والكلأ؛ فإن حياة كهذه لا تخلو من المتاعب والمشاكل، وعلى هذا الأساس شهدت أراضي برقة العديد من الحروب بين بعض هذه القبائل، وبين بعضها وبعض قبائل طربلس، من أجل الفوز بالمكان الخصب والحصول على أكبر قدر من مصادر المياه، مع محاولة فرض سيطرة القوي على الضعيف. وسنناقش أهم هذه الحروب بعد الحديث عن أهم الحركات الثورية التي ساهمت فيها قبائل برقة ضد الحكم القرمانلي.

ففي سنة 1715، ولم يكن قد مضى على بدء حكم الأسرة القرمانلية سوى أربع سنوات ـ اشتركت قبائل برقة في أول ثورة ضد الحكم القرمانلي. ففي هذه السنة ادعى علي بن عبد الله بن عبد النبي الصنهاجي الملقب بـ«أبي قيلة» بأنه «المهدي المنتظر»[1]، وأنه بُعث لسعادة الناس وتحريرهم من عوامل الخوف والقلق على الأرواح والأعراض والأموال. وكان ظهوره في وقت اشتدت فيه ضربات أحمد باشا القرمانلي لأعدائه وأعداء الثورة في جميع أنحاء البلاد. واستطاع أبو قيلة التأثير على بعض شيوخ القبائل القاطنة بالجبل الغربي بطرابلس وإقناعهم بالانضمام إليه، إلا أنه بعد أن شعر بكثرة مؤيديه أصابه نوع من الغرور أنساه سمو الأهداف التي نادى بها ووعد بتحقيقها، وقام بارتكاب الكثير من الجرائم وصفها ابن غلبون بقوله[2]:

«دخلت سنة سبع وعشرين ومائة وألف فخلع فيها علي بن عبد الله بن

---

(1) عزيز سامح، المرجع السابق، ص 145 ـ أحمد النائب، (المرجع السابق) ص 386 ـ 387، محمد خليل بن غلبون (المرجع السابق) ص 194. هذا ويذكر ميكاكي، في كتابه سابق الذكر صفحة 30، بأن ثورة الصنهاجي كانت سنة 1812، غير أن بقية المؤرخين يجمعون على أن هذه الثورة حدثت سنة 1815، وعليه فنحن نأخذ بهذا التاريخ الأخير.

(2) محمد خليل بن غلبون، (المرجع السابق) ص 194.

عبد النبي الصنهاجي المكنى «أبو قيلة» بيعة أمير المؤمنين[1] ، وانضم إليه كل مفسد من الجبال وأودية الكمكوم ومن أراد الفساد من أهل السواحل ، وأخذ أموال الرعايا ونهب مواشيهم وأكل الزرع وأخذ أولاد خليفة وأولاد نصر وسبى حريمهم ودخل ببعض بناتهم كرهاً وقتل نحو الستة عشر رجلاً من بني خليفة».

كان لهذه التصرفات الشاذة صداها السيئ بين جميع القبائل المؤيدة لأبي قيلة ، وعندما شعر أبو قيلة بتحول أنصاره عنه قرر الرحيل إلى منطقة الجبل الأخضر ببرقة ، عله يجد من بين قبائله من تصدق دعواه. وفعلاً استطاع أبو قيلة التأثير على عقول البدو السذج في أغلب أنحاء الجبل الأخضر. واتخذ من مدينة المرج قاعدة لنشر دعوته بين قبائل برقة. ولما شعر بكثرة أتباعه هاجم مدينة بنغازي وتغلب على الحامية القرمانلية بها ، وعزل حاكمها القرمانلي وعين أحد أنصاره خلفاً له ، ثم زحف بقواته إلى طرابلس حيث تقابل مع جيش أحمد باشا القرمانلي الذي كان يقوده بنفسه. وعند مرسى الزعفران بسرت انتصر أحمد باشا وقتل الثائر ، وأعلنت القبائل البرقاوية ولاءها لأحمد باشا القرمانلي ، فقبل أحمد باشا هذا الولاء بدون الالتجاء إلى المزيد من إراقة الدماء.

كان التسامح الذي أظهره أحمد باشا القرمانلي نحو الثوار الذين انضموا إلى أبي قيلة سبباً في قبول بعض قبائل برقة لفكرة الثورة من جديد. ففي سنة 1821 ، أسند أحمد باشا حكم إقليم برقة إلى أخيه الحاج شعبان بك ، وأرسل معه قوة بقيادة إبراهيم الترياكي وعلي الأدغم لمساعدته في جمع ما على قبائل برقة من ضرائب متأخرة. وكان الترياكي شديد التطلع إلى حكم البلاد بدلاً من أحمد باشا القرمانلي ، وعلى ذلك فما أن وصل إلى برقة حتى بدأ يخطط للإطاحة بحكم القرمانليين. وعند

---

(1) يقصد أحمد باشا القرمانلي ، وكانت تربطه بابن غلبون صداقة قوية ، وابن غلبون هو وحده الذي لقب أحمد باشا بهذا اللقب.

وصوله مدينة درنة لجمع الضرائب من القبائل المحيطة بالمدينة ، فاتح مساعده علي الأدغم بفكرة الشروع في الثورة ، وحينما قبل الأدغم الفكرة أخذ الترياكي في الاتصال بزعماء القبائل لإقناعهم بأهمية الثورة بالنسبة لهم ويدعوهم إلى تأييده ومؤازرته من أجل تحقيق مستقبل أكثر إشراقاً وعدلاً.

وفي ديسمبر سنة 1821 ، أعلن الترياكي قيام الثورة ، وأصدر أوامره إلى جنده وأنصاره من القبائل بالزحف على مدينة بنغازي لاحتلالها ، وحينما وصل الثوار إلى مشارف المدينة أرسل الترياكي أحد شيوخ قبائل برقة إلى الحاج شعبان يدعوه إلى الانضمام إلى الثورة واعداً إياه بالبقاء في منصبه في حالة تسليمه للمدينة بدون إراقة دماء ، غير أن الحاج شعبان رفض فكرة التسليم خشية اتهامه بخيانة أخيه أحمد باشا.

ونتيجة لإصرار الحاج شعبان على عدم التعاون مع الثوار ، أصدر الترياكي تعليماته إلى قواته باحتلال مدينة بنغازي ، وتمكن الثوار من دخول المدينة وإلقاء القبض على الحاج شعبان وتسليمه الترياكي ، الذي أمر بسجنه وتعيين أحد أعوانه خلفاً له في حكم إقليم برقة ، ثم واصل الثوار زحفهم نحو مدينة طرابلس. وعند وصولهم إلى مدينة مصراتة قاموا باحتلال قصر الحكومة بها والاستيلاء على ما به من عتاد حربي ، وواصلوا تقدمهم نحو مدينة تاجوراء ، حيث تقابل الثوار مع جيش أحمد باشا وبعد قتال دام عدة ساعات هزم الثوار ، وأسدل الستار على ثاني ثورة أيدتها قبائل برقة ضد الحكم القرمانلي وتحملت أعباء نفقاتها.

شجع انتصار جيش أحمد باشا على الثوار بتاجوراء ، ويئس الحامية القرمانلية ببنغازي ، فقام بإلقاء القبض على حاكم برقة الموالي للترياكي ، وأعاد الحاج شعبان إلى منصبه الأول ، غير أن الحاج شعبان لم يستمر في منصبه مدة طويلة ، إذ أعلن بعض الأفراد من قبيلة بني علوان الثورة بزعامة أحمد الرئيس وهاجم الثوار قصر الحكومة بمدينة بنغازي وتمكنوا

من إلقاء القبض على الحاج شعبان وقتله[1].

وبالرغم من نجاح الثوار في احتلال مدينة بنغازي والتخلص من الحاج شعبان ، إلا أن فشل قبائل برقة في الثورتين السابقتين جعلها تتردد في الانضمام إلى الثوار ، مما أتاح الفرصة لأحمد باشا لإرسال قواته إلى مدينة بنغازي بدون عناء ، والتمكن من إخماد هذه الثورة.

بالقضاء على هذه الثورة ، هدأت حدة النشاط المعادي للحكم القرمانلي ، بل إننا لا نكاد نجد ذكراً لأي نشاط ثوري قامت به قبائل برقة أو ساهمت فيه طيلة المدة من سنة 1722 ـ 1817 ، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى انشغال قبائل برقة بالحروب القبلية التي قامت بين بعض قبائل برقة وبين هذه القبائل وبعض قبائل طرابلس.

ولإكمال الصورة عن الوضع السياسي في برقة في العهد القرمانلي ؛ أرى من المفيد إعطاء لمحة موجزة عن أهم هذه الحروب ، وأسبابها وأهم نتائجها.

أولاً ـ الحرب بين العبيدات وأولاد علي:

تعتبر قبيلة العبيدات من أكبر القبائل العربية في برقة ، وكانت أراضي العبيدات تمتد من الجبل الأخضر إلى السلوم ، وكان أولاد علي يشاركون العبيدات في التمتع بخصوبة هذه الأرض ووفرة مياهها ، إلا أن العبيدات لم يرق لهم أخيراً مشاركة أولاد علي ، فأخذوا يحاولون الضغط عليهم لإجبارهم على الرحيل إلى مصر ، وحينما قاوم أولاد علي هذه الضغوط أعلن العبيدات الحرب عليهم ، واستمر القتال سجالاً بين الطرفين إلى سنة 1750. وفي هذه السنة قتل أولاد علي الشيخ عبد المولى الأبح زعيم قبيلة العبيدات ، فكان لذلك أثره في نفوس بقية شيوخ قبائل الحرابي ، كما أن حبيب ابن الشيخ عبد المولى سافر إلى طرابلس لطلب المساعدة العسكرية

---

(1) أحمد النائب ، (المرجع السابق) ص 288.

من محمد باشا القرمانلي. ولما كان محمد باشا يهمه صداقة العبيدات لكثرة عددهم وسيطرتهم على الجزء الشرقي من برقة؛ فإنه استجاب لطلب حبيب وأعد حملة حربية أسند قيادتها إليه، وبذلك عرفت هذه الحملة عند بدو برقة باسم «تجريدة حبيب»[1] أي حملة حبيب. وبهذه المساعدة وبما قدمته بقية قبائل الحرابي من عون للعبيدات تمكن العبيدات من الانتصار على أولاد علي وإجبارهم على الرحيل إلى مصر حيث لا زالوا يقيمون إلى الآن.

ثانياً ـ الحرب بين الفوائد والجبارنة[2]:

كانت قبيلة الفوائد إحدى البراغيث تسكن الأراضي الواقعة بين برقة الحمراء ووادي سمالوس، وكان زعيم الفوائد حمدي بن المرابط قد عرف بطغيانه وعدم مبالاته بشعور الآخرين، وعمل على اغتصاب امتيازات الجبارنة واحتلال أراضيهم، غير أن الجبارنة رفضوا الاستسلام للفوائد وتعددت المعارك بين الطرفين، وفي أثناء هذه المعارك حاول حاكم برقة القرمانلي التوسط لإنهاء القتال بين الطرفين، إلا أن الفوائد لم يهتموا بوساطته، وذلك نتيجة لضعف قبضة القرمانليين على دواخل برقة، وعدم اعتراف القبائل بسلطة غير سلطة شيوخها. واستمرت المعارك بين الجبارنة والفوائد إلى سنة 1770، وفي هذه السنة تقابل الجبارنة مع الفوائد في موقعة الرجمة، وانتهى هذا اللقاء بانتصار الجبارنة وإجلاء الفوائد إلى مصر.

ثالثاً ـ الحرب بين الجبارنة والجوازي:

بعد أن تم إجلاء الفوائد إلى مصر، حذا حذوهم الجوازي وأخذوا

---

(1) الأشهب، (المرجع السابق) ص 65.

(2) يذكر الأشهب في كتابه السابق صفحة 106، أن الجبارنة يسمون أحياناً بالعلايا، ويقصد بهم قبائل المغاربة والعواقير والعربيات.

يعاملون الجبارنة معاملة الأقوياء للضعفاء ، حتى أجبروهم على السكنى في أطراف برقة. ولما سئم الجبارنة هذا الوضع أخذوا يوحدون صفوفهم من أجل وضع حد لتحديات الجوازي واعتداءاتهم المتكررة على مزروعاتهم ، وفي هذه الأثناء توفي زعيم الجوازي الشيخ عبد النبي أبو مطيريد[1] ، وكان من أعظم شيوخ برقة حنكة ونفوذاً. وقد أحدثت وفاته خللاً في صفوف الجوازي ، وأيقنوا بأنهم سيكونون عرضة لانتقام الجبارنة والقبائل المؤيدة لهم ، وعلى هذا الأساس طلب الجوازي مساعدة غيث سيف النصر ، ووعدوه باقتسام أراضي الجبارنة في حالة الانتصار عليهم[2]. وإذا كانت وفاة الشيخ عبد النبي محبطة لعزيمة الجوازي ؛ فإنها في الوقت ذاته شحذت همة الجبارنة وشجعتهم على العودة إلى أراضيهم.

وفي سنة 1805 وصل غيث سيف النصر إلى برقة ، وعسكر بأنصاره في الأراضي الواقعة بين أجدابية والمقرون ، بينما كان الجبارنة يحتلون المنطقة الساحلية الممتدة من كركورة إلى مدينة بنغازي. وبالرغم من تلبية غيث سيف النصر لدعوة الجوازي ومجيئه إلى برقة ؛ فإنه وقف على الحياد ولم يشترك في القتال ضد الجبارنة ، ويعلل الأشهب حياد غيث سيف النصر بقوله:

«أما سيف النصر وقومه لزموا الحياد تحت الستار وبقوا متخيرين وإن كان حقيقتهم مناصرة الجوازي ، وقد تمكنوا من أراض واسعة في الماء والمراعي وتجنبوا القتال مباشرة ؛ فإما أن يكون منهم حيلة ولهم في ذلك معاذر ، وإما أنهم أرادوا أن تضعف قوة الجانبين ولهم بعد ذلك كلمتهم

---

(1) يذكر الأشهب في هامش كتابه السابق ، صفحة 110 ، بأن الشيخ عبد النبي كان يكنى «بحمار برقة» ، ويقول الأشهب أن هذه الكنية يراد بها التعظيم لا التحقير ، وهو من أشهر مشاهير زعماء السعادي. ويبدو أن قول الأشهب فيه نوع من الدفاع عن الشيخ عبد النبي.

(2) الأشهب ، (المرجع السابق) ص 117.

كيف ما يتراءى لهم»[1].

لم يهتم الجوازي بعدم اشتراك غيث سيف النصر في القتال معهم ، وقاموا بعدة هجمات موفقة على مخيمات الجبارنة ، وتعددت المعارك بين الطرفين ، وكانت معركة اخريبيش بمدينة بنغازي ثم معركة الزريريعية من أشهر المعارك بين الطرفين. وقد هزم الجوازي في المعركة الأخيرة وانسحبوا بعدها إلى الأبيار[2].

وفي هذه الأثناء وصلت الحملة التي أرسلها يوسف باشا القرمانلي إلى برقة لإنهاء القتال بين الجبارنة والجوازي ، ولإعادة الأمن إلى ربوع البلاد. وقد أثر مجيء هذه الحملة في معنويات الجوازي إذ ظنوا أنها قادمة لنصرة الجبارنة ، فأخذوا في الانسحاب نحو الأراضي المصرية ، كما أخذ الجبارنة في مطاردتهم إلى أن دخل الجوازي الأراضي المصرية.

لم يستقر الجوازي كغيرهم من القبائل في مصر ، بل حاولوا بين الفينة والأخرى مهاجمة الجبارنة والاستيلاء على مواشيهم ، وأخيراً وحدوا صفوفهم ودخلوا أراضي برقة من جديد ، وحدثت بين الفريقين عدة معارك انتصر في معظمها الجوازي على الجبارنة ، ثم تدخل بعض المرابطين بين الطرفين وصالحوا بين الجبارنة والجوازي ، وانسحب غيث سيف النصر إلى أراضيه بسرت ، وعاد الهدوء إلى برقة من جديد[3].

رابعاً ـ الحرب بين بعض قبائل برقة وطرابلس:

تعرض الجزء الغربي من ليبيا في سنة 1811 إلى قحط شديد لعدم سقوط الأمطار في ذلك العام ، بينما كان الجزء الشرقي من البلاد مخصباً كثير الأمطار[4]. ولما كان بدو ليبيا كغيرهم من البدو يعتمدون في حياتهم

(1) الأشهب ، (المرجع السابق) ص 112.
(2) تبعد منطقة الأبيار عن بنغازي 60 كم. انظر الخريطة.
(3) الأشهب ، (المرجع السابق) ص 113.
(4) الأشهب ، (المرجع السابق) ص 116.

على المطر ويرتحلون من مكان إلى آخر طلباً للماء والكلأ؛ فإن بعض قبائل طرابلس وهي الحسون والفرجان والمعدان والزواوات بزعامة الشيخ صالح بن رزق الله الحسوني تحركت إلى برقة ، لتشارك قبائلها ما جادت الطبيعة عليها في ذلك العام ، وحينما وصلت تلك القبائل إلى برقة اختارت أراضي المغاربة والعواقير والعربيات مقراً لها.

وإزاء هذا الغزو المفاجئ حاول شيوخ قبائل برقة الوصول إلى اتفاق ودي مع الشيخ صالح بن رزق الله ، وطبوا منه السماح لهم بالبقاء في أراضيهم إلى نهاية موعد الحصاد ، ووعدوه بالرحيل بعد ذلك إلى جهات الجبل الأخضر ، غير أن الشيخ صالح رفض هذا الطلب وأصر على ضرورة رحيل قبائلهم في الحال. وللمرة الثانية حاول شيوخ قبائل برقة حل المسألة سلمياً ، فأرسلوا إلى الشيخ رزق الله وفداً من شخصين يدعى أحدهما الفقيه الفزاني ، وكان هذا الفقيه موضع احترام عارفيه لاشتغاله بتعليم القرآن لأبناء الأطيوش شيخ قبيلة المغاربة.

ولما وصل الفقيه ورفيقه إلى الشيخ رزق الله؛ فإن هذا الأخير لم يكتف بعدم مقابلة الوفد ، بل زاد على ذلك بأن أمر أنصاره بذبح الفقيه ورفيقه وإرسالهما مصلوبين على ظهر جمل إلى مخيمات المغاربة كتهديد وإنذار[1].

كان لسوء تصرف الشيخ رزق الله أسوأ الأثر في نفوس جميع شيوخ برقة ، وحينما كانت قبائل المغاربة والعواقير والعربيات تتأهب للقتال ، علم أحد شيوخها وهوالشيخ أحمد اللواطي بأن الشيخ رزق الله وابنه في كوكبة من الفرسان متجهين إلى مكان يسمى «الصواكي» ، فاغتنم الشيخ اللواطي هذه الفرصة وسار في أثرهم مع عدد من رفاقه ، وقد تمكن من الانتصار على الشيخ رزق الله وقتله هو وابنه.

---

(1) الأشهب ، (المرجع السابق) ص 116.

لم تكد قبائل طرابلس السابق ذكرها تسمع بخبر مقتل زعيمها حتى استولى الرعب عليها، وقرر بقية شيوخها الانسحاب نحو طرابلس، غير أن قبائل برقة تعقبتهم حتى وصل الجميع إلى مكان يعرف بـ «زغبا» ، وهناك في زغبا حدث أول لقاء بين قبائل برقة وقبائل طرابلس ، وقد كان النصر لقبائل طرابلس في اليوم الأول ، ولكن ما لبثت أن دارت عليها الدائرة مع نهاية اليوم الثاني من القتال وأجبرت على الانسحاب النهائي من برقة[1] .

وبانسحاب القبائل الطرابلسية إلى أماكن إقامتها المألوفة بطرابلس ، انتهت الحروب الأهلية ببرقة واستتب الأمن في الدواخل ، واطمأن التجار من مسلمين وغيرهم على أرواحهم وأموالهم ، فنشطت الحياة الاقتصادية وتحسن مستوى الدخول ، وبدا أن فترة من الازدهار قد بدأت تنسي الناس خسارة السنين الماضية.

غير أن اشتراك إحدى قبائل برقة وهي قبيلة الجوازي في الثورة من جديد ضد حكم يوسف باشا القرمانلي ؛ أعاد الفوضى والاضطراب إلى البلاد وعرّض الناس لكثير من المتاعب والآلام.

فبالرجوع إلى وثائق العهد القرمانلي ، نجد أن محمد بك أحد أبناء يوسف باشا حاول في سنة 1817 اغتيال والده يوسف ، وذلك على أمل الوصول إلى عرش البلاد. غير أن محاولته لم يكتب لها النجاح وذلك لاكتشاف أمرها في الوقت المناسب. وبدلاً من أن يتخذ يوسف باشا إجراءاً حازماً ضد ابنه محمد بك؛ فإنه اكتفى بإبعاده عن مدينة طرابلس وذلك بتعيينه حاكما على إقليم برقة[2] .

ولدى وصول محمد بك إلى مدينة بنغازي ، أخذ يعمل على توطيد علاقته بشيوخ قبيلة الجوازي وعلى غرس بذور الثورة في نفوسهم ، ولما

---

(1) الأشهب ، (المرجع السابق) ص 119 / 120.
(2) عمر علي بن اسماعيل ، (المرجع السابق) ص 210.

تأكد من ولاء الجوازي له واستعدادهم للقتال معه ، قام بإعلان الثورة ضد والده .

وإزاء هذا التمرد الجديد من محمد بك ، أعد يوسف باشا حملة حربية أسند قيادتها إلى ابنه الثاني أحمد بك ، وكلفه بالتحرك إلى مدينة بنغازي لإخماد ثورة أخيه ، ولجمع ما على قبائل برقة من ضرائب متأخرة في الوقت ذاته. كما عين الباشا الطبيب الإيطالي باولو ديلا سيلا Paolo Della Cella طبيباً خاصاً لابنه أحمد ، وقد ترك لنا كتاباً شيقاً يعتبر وثيقة تاريخية هامة عن أحداث هذه الحملة وملابساتها ، وبيان مدى ما تعرضت له قبائل برقة من قسوة محمد بك وانتقام أخيه أحمد[1] .

وفي 11 فبراير سنة 1817. تحركت الحملة نحو بنغازي ، وكان أحمد يطلب الولاء من جميع القبائل التي يمر بها ، كما كان يجبر كل قبيلة على دفع مبلغ معين من المال ، وفي حالة عجز القبيلة عن تلبية طلبه؛ فإنه كان يجبرها على السير مع جيشه بجميع نسائها وأطفالها وشيوخها وحيواناتها ، معللاً حكمته في ذلك بأن هذه القبائل إذا ما أجبرت على السير معه ؛ فإنها لن تستطيع مساعدة أخيه الثائر ، ولن تتمكن من قطع طريق عودته.

وقد علق باولو ديلا سيلا ، على هذه الحشود غير المنظمة بقوله:

«لقد أعادت إلى الذهن هذه التجمعات غير المنظمة من الجند ورعاة الغنم والنساء والأطفال والأعداد التي لا تحصى من الجمال والمواشي والأغنام ، فكثيراً ما يوصف في التاريخ بالهجرات القديمة للأمم»[2] .

أما عن محمد بك ، فإنه ما كاد يسمع بخبر وصول أخيه أحمد إلى أراضي برقة؛ حتى أخذ في الانسحاب نحو الأراضي المصرية ، تاركاً

---

(1) Paolo Della Cella," Narrative of An Expedition from tripoli in barbary to the Western Frontier of Egypt in 18167", London, 1922.

(2) Ibid, P. 95.

خلفه جرائمه البشعة على حد تعبير ديلا سيلا ، من سلب ونهب الأبرياء وقتل كل من لم يمتثل لرغباته[1]. والواقع أن محمد بك عندما رأى عدم استعداد بقية قبائل برقة للقتال معه ، أصابه نوع من التهور أفقده السيطرة على أعصابه ، وكانت نتيجة ذلك أن تعرضت تلك القبائل لأبشع أنواع السلب والنهب والانتقام ، لدرجة أن المؤرخ الفرنسي شارل فيرو Charles Ferroud وصف محمد بك بقوله:

«لم تشهد أفريقيا التي كان القدماء يسمونها ببلد الوحوش وحشاً أكثر شراسة وتوحشاً وحباً لسفك الدماء ، مثل البيك محمد القرمانلي الابن الأكبر ليوسف باشا ، وكان غبياً متهوراً عديم الإحساس»[2].

لقد كان لتهور محمد بك أثره في نفوس سكان برقة ، الذين باتوا ينتظرون وصول قوات أحمد بك للانضمام إليها ، فقد ذكر ديلا سيلا ، بأنه لدى وصول أحمد بك إلى مدينة مصراتة قابله أربعة من شيوخ برقة ، وبعد أن وصفوا له جرائم أخيه ، طمأنوه بأن أغلب سكان برقة على استعداد لمساعدته والقتال معه ، وذلك بمجرد رؤية طلائع جيشه[3].

ما أن وصل أحمد بك إلى مشارف مدينة بنغازي ، وعلم بانسحاب أخيه إلى مدينة درنة ، حتى عدل عن دخول مدينة بنغازي ، وسار في أثر أخيه ماراً بالأبيار وشحات ، إلى أن وصل إلى مدينة درنة ، بدون أن يجد أية مقاومة من أخيه محمد ، الذي كان كلما وصل أحمد بك إلى مكان ينتقل هو إلى المكان الذي يليه ، وهكذا إلى أن دخل محمد بك الأراضي المصرية ، وعندئذ رجع أحمد إلى مدينة درنة. وأظهر تسامحاً كريماً بالنسبة للذين أيدوا أخاه وخاصة قبيلة الجوازي ، ثم طلب أحمد بك من شيوخ القبائل اختيار اثنين وعشرين شخصاً من بين الأسر المشهورة بثرائها

---

(1) Ibid, PP. 95 - 103.

(2) Charles, F. op. cit, p, 331.

(3) Paolo Della Cella, op. cit, PP. 93 - 95.

لإرسالهم إلى طرابلس ليجددوا للباشا ـ كما قال ديلا سيلا ـ يمين الولاء والإخلاص باسم كل قبيلة[1].

ويبدو أن أحمد بك لم يكن جاداً في موضوع العفو العام عن الذين اشتركوا في الثورة ضد والده وناصروا أخاه محمد بك، وقرر الانتقام منهم ليكونوا عبرة لمن يعتبر. فعند وصوله إلى مدينة بنغازي وجه الدعوة إلى قبيلة الجوازي بالحضور إلى مدينة بنغازي، للاشتراك في الاحتفال الذي سيقام بمناسبة تسليم البرنوس الأحمر إلى رؤسائها تقديراً لهم على حفاوتهم به وتعبيراً حياً عن نواياه تجاههم. وقد قبل الجوازي هذه الدعوة، وفي 5 سبتمبر سنة 1817، توجه شيوخ الجوازي إلى قصر البك وكان عددهم خمسة وأربعين شيخاً، ولدى وصولهم إلى القصر قابلهم أحمد بك بكل مظاهر الاحترام، وفي أثناء تناولهم للقهوة هاجمهم حراس البك وقتلوا الكثير منهم، ومن وجد الفرصة منهم للهرب من نوافذ القصر وجد حراس القصر في انتظاره. ثم أصدر أحمد بك أوامره إلى قواته بمهاجمة مخيمات الجوازي والقضاء عليهم جميعاً، غير أن الجوازي علموا بالأمر قبل وصول الجيش إليهم فلاذوا بالفرار نحو مصر[2].

لم يكتف أحمد بك بهذه الجريمة البشعة، بل عندما علم بوصول السفينة التي تقل أعضاء الوفد الذين أرسلهم إلى طرابلس لتجديد يمين الولاء لوالده، أمر حراسه بقتلهم جميعاً وإلقاء جثثهم في البحر[3].

ويبدو لي أن أحمد بك حينما قرر انتخاب أحسن أبناء القبائل وإرسالهم إلى طرابلس، كان يفكر بأن والده سوف يقوم بحجزهم كرهائن

---

(1) Ibid, P. 103.

(2) يذكر كاكيا في كتابه سالف الذكر، صفحة 181، أن غرض أحمد باشا القرمانلي من إرسال الوفد إلى طرابلس لم يكن من أجل تجديد يمين الولاء ليوسف باشا، وإنما ليكونوا رهائن لدى الباشا.

(3) Paolo Della Cella, OP, cit, pp. 226 - 7. Ibid, p, 227.

لديه ، وذلك لضمان ولاء قبائلهم له. غير أن أحمد بك لما رأى أن والده تصرف بعكس ما كان يأمل ، وذلك بإعادة الوفد مكرماً معززاً إلى برقة ، فإنه ـ أي أحمد ـ قرر القضاء عليهم قبل علم قبائلهم برجوعهم من طرابلس ، وذلك لإيهام تلك القبائل بفكرته السابقة. ولعل ذلك ما دفع بعض المؤرخين مثل ميكاكي إلى الاعتقاد بأن أحمد بك كان قد أرسل الوفد أساساً ليكونوا رهائن لدى يوسف باشا ، وليس من أجل تجديد يمين الولاء له.

وبقضاء أحمد بك على حركة التمرد التي قام بها أخوه محمد بك ، هدأت الحالة السياسية في برقة. وليس هناك فيما أتيح لي الاطلاع عليه من وثائق ، ما يشير إلى أي تمرد قام بها أو اشتركت فيه قبائل برقة ضد الحكم القرمانلي ، ولعل ذلك يرجع إلى فشل تلك القبائل في محاولاتها السابقة ، غير أن مهادنة القبائل البرقاوية للقرمانليين بعد سنة 1817 ، لا تعني بالضرورة أن ولاة الأسرة القرمانلية استطاعوا بسط نفوذهم على دواخل البلاد ، إذ على العكس من ذلك ؛ نجد أن وثائق الفترة تؤكد أن هذه القبائل ظلت طوال العهد القرمانلي صاحبة السلطة الفعلية في تلك المناطق ، وأن النفوذ القرمانلي ظلّ قاصراً على المدن الساحلية فقط ، يتضح ذلك في فشل ولاة الأسرة القرمانلية في جباية الضرائب السنوية من هذه القبائل ، والتجائهم كما سبق القول إلى محاولة التعويض عن طريق رفع قيمة الرسوم على البضائع المصدرة من إقليم برقة.

* * *





الوضع السياسي في برقة من 1835 ـ 1842

وحينما رجعت ليبيا إلى التبعية العثمانية المباشرة في سنة 1835 ، فمن ناحية رحب شيوخ القبائل في برقة بالعهد الجديد أملاً في حياة جديدة تكون أكثر عدلاً ورفاهاً من حياتهم السابقة ، ومن ناحية ثانية أظهروا رغبتهم في أن تسير حياتهم وفقا لما ألفوه في العهد السابق ، من حيث حرية التنقل وسيادتهم في المناطق الخاضعة لنفوذ قبائلهم ، والاحتكام إلى العرف والتقاليد في حل منازعاتهم[1] ، أي رغبتهم فيما يمكن أن نسميه بالاستقلال الداخلي مع الاعتراف بالسيادة العثمانية ودفع الضرائب إلى ممثلي الدولة في البلاد.

وقد ساعدت الظروف التي تمر بها البلاد في ذلك الوقت شيوخ قبائل برقة على تحقيق رغباتهم السابقة ، فمن ناحية كانت الحامية العثمانية في برقة دون الكفاية للقيام بواجباتها لإخضاع قبائل برقة الرحّل المزودة بالسلاح. ومن ناحية أخرى كان ولاة الدولة في طرابلس في شغل عن برقة بأحداث ثورتي عبد الجليل سيف النصر والشيخ غومة المحمودي. وعلى ذلك لم يجد حكام برقة بدأ من الاعتراف بسياسة الأمر الواقع ، ففضلوا مكرهين استعمال اللين على القوة ، فعملوا على توطيد علاقتهم بشيوخ

(1) Adams, C. C, "the Sanusiya Order Hand book on cyrenaica", Part X, Cairo,. 1943. p. 17

تلك القبائل ، وذلك من أجل استقرار الأوضاع السياسية في البلاد.

ولما كان تدخل الجند في عملية جمع الضرائب من القبائل كثيراً ما يؤدي إلى ما لا يحمد عقباه؛ فإن حكام برقة عدلوا عن هذه السياسة بإسناد مهمة جمع الضرائب إلى بعض شيوخ القبائل من ذوي المكانة الاجتماعية العالية مثل الشيخ بوبكر بومروت شيخ قبيلة البراعصة ، الذي كان مسؤولاً عن جمع الضرائب من قبل قبائل منطقة الجبل الأخضر ، والشيخ علي الأطيوش شيخ قبيلة المغاربة ، حيث أسندت إليه مهمة جمع الضرائب من قبائل منطقة سرت ، وذلك نظير إعفاء هؤلاء الشيوخ من الضريبة السنوية المفروضة على قبائلهم ، مع تخصيص رواتب شهرية لهم بالإضافة إلى بعض الهدايا السنوية[1].

وبهذه السياسة تجنب حكام برقة من العثمانيين الصدام المسلح مع القبائل البرقاوية ، كما ضمنوا في الوقت نفسه استمرار ولاء هذه القبائل ودفع ما عليها من ضرائب. وبذلك يمكن القول بأن برقة كانت تحكم - منذ رجوع البلاد إلى التبعية العثمانية المباشرة إلى قيام الدعوة السنوسية في سنة 1842 - بواسطة سلطتين ، إحداهما السلطة العثمانية متركزة في المدن الساحلية ، والأخرى سلطة شيوخ القبائل في دواخل البلاد. وقد ساعد هذا الوضع السيد محمد علي السنوسي - مؤسس الدعوة السنوسية - على تثبيت أقدامه في المناطق الداخلية من البلاد ، وعلى بسط نفوذه الروحي ثم السياسي على قبائل تلك المناطق ، كما سنرى ذلك في الفصل

---

(1) Evans Pritchard, op. cit, PP. 96 - 7.

يذكر ايفانس بريتشارد في كتابه سالف الذكر صفحة 97 ، بأن عبد الجليل سيف النصر عين أيضاً مسؤولاً لمنطقة برنجيم ، غير أن الوثائق التي سبقت مناقشتها أثناء الحديث عن ثورة عبد الجليل تؤكد أن عبد الجليل كان يعتبر في نظر ولاة الدولة العثمانية ثائراً على الدولة ، وأنه لم يدخل الأراضي الطرابلسية إلا حوالي سنة 1842 في أواخر عهد علي عشقر باشا ، وكان مجيئه إلى أراضي سرت من أجل إقناع الباشا بقبول ولائه لا من أجل إسناد أي مهمة إليه.

الأخير من هذه الدراسة.

والواقع أن سياسة المهادنة واللين التي انتهجها حكام برقة مع القبائل البرقاوية كانت طيبة ومثمرة، حيث أننا ـ باستثناء حركة عادل ـ لا نجد في الوثائق التي أتيحت لي فرصة الاطلاع عليها، ولا في كتابات المؤرخين الذين أرخوا لأحداث العهد العثماني الثاني في ليبيا؛ لا نجد أي ذكر لقيام أي حركة معادية للحكم العثماني في ليبيا قامت بها أو شاركت فيها قبائل برقة طيلة السبع سنوات السابقة على قيام الدعوة السنوسية في ليبيا.

وترجع أحداث «ثورة عادل» إلى أوائل سنة 1842، ففي هذه السنة انتهز شخص يدعى «عادل البرقاوي» فرصة انشغال حكومة الولاية بأحداث ثورة عبد الجليل سيف النصر؛ فأعلن عصيانه بمنطقة الجبل الأخضر ببرقة، وحاول إقناع بعض شيوخ القبائل الصغرى بالانضمام إليه واعداً شيوخها بالمناصب العالية وبالإعفاء من الضرائب[1].

وبالرغم من أن عادل لم يجد التشجيع الكافي من شيوخ القبائل الذين اتصل بهم، إلا أنه زحف بما معه من أنصار على مدينة المرج، وتمكن من التغلب على الحامية العثمانية بها واستولى على المدينة. وبينما كان عادل يجري اتصالاته بشيوخ القبائل القاطنة حول مدينة المرج للانضمام إليه أثناء زحفه على مدينة بنغازي؛ علم بفشل عبد الجليل سيف النصر في ثورته، وتمكّن قوات علي عشقر باشا من إلقاء القبض عليه وقتله سنة 1842.

كما علم بعد ذلك بإعلان الشيخ غومه المحمودي لولائه للدولة العثمانية، وقبوله التعاون مع محمد أمين باشا كما سبق الحديث عن ذلك. فكانت هذه الأخبار كعوامل محبطة لاندفاع عادل ولحماسه الثوري، وبدأت الشكوك تخامره لا في مستقبل ثورته فحسب، بل في مستقبل حياته أيضاً.

---

(1) الأشهب، (برقة) ص 172.

وأخيراً كتب إلى محمد أمين باشا راجياً منه قبول ولائه أسوة بقبول ولاء الشيخ غومه المحمودي. ولما كان محمد أمين باشا يهمه استقرار الأوضاع السياسية في البلاد؛ فإنه قبل التماس عادل وطلب منه المجيء إلى مدينة طرابلس[1]. وبذلك انتهت حركة عادل بدون أن تكون لها أية نتائج هامة.

هذه أهم الأحداث السياسية التي شهدتها برقة منذ العهد القرمانلي إلى قيام الحركة السنوسية في سنة 1842، ومن خلال دراسة تلك الأحداث يمكن استخلاص النتائج الآتية:

1 ـ لم تكن الثورات التي شهدتها برقة ثورات شعبية نابعة من ضمير الشعب ووجدانه، تهدف إلى تحقيق آمال الشعب في التحرر من ظلم الحاكمين، وإيجاد حياة تكون أكثر عدلاً ورخاء؛ وإنما كانت ثورات يحركها بعض الأفراد تحقيقاً لمطامع فردية، وعلى ذلك فما أن ينهزم قائد الثورة حتى تتخلى عنه القبائل المؤيدة له، وتعلن ولاءها لحاكم البلاد التي حاولت الإطاحة بحكمه.

2 ـ أدت الحروب الأهلية التي سبقت الإشارة إليها إلى نقص كبير في عدد سكان برقة بصفة خاصة وليبيا بصفة عامة، فقد قتل نتيجة لتلك الحروب المئات من الرجال، وهاجر الآلاف منهم إلى مصر حيث لا زالت ذريتهم تقيم إلى الآن.

3 ـ عطلت الثورات الداخلية والحروب الأهلية تقدم إقليم برقة اقتصادياً واجتماعياً، وذلك نتيجة انشغال حكام الأسرة القرمانلية بإخماد هذه الثورات والقضاء على تلك الحروب، وإنفاق الأموال الكثيرة في

---

(1) Cachia, Anthony, Libya under the second Ottoman occupation, 1835 - 1911 Tripoli 1946, pp. 43 - 44.

وقد قام يوسف العسلي بترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية.

تحقيق ذلك ، بدلاً من استخدامها في مشاريع تعود على البلاد والشعب بالخير والرخاء.

4 ـ يدل تعدد الثورات والحروب الأهلية التي كانت أراضي برقة مسرحاً لها ، على أنه لم يكن للقرمانليين سيطرة قوية على ذلك الإقليم ، وقد يرجع ذلك إلى ضعف الحامية القرمانلية في برقة وعدم قدرتها على القيام بواجباتها ، ويعود هذا إلى بعد برقة عن عاصمة الدولة وهي مدينة طرابلس ، مما يجعل إرسال النجدات أمراً يستغرق وقتاً طويلاً.

5 ـ إن سوء معاملة أحمد بك لقبائل برقة وانتقامه الدموي منها ، جعل شعور سكان برقة لا يختلف عن مشاعر بقية سكان الإيالة إزاء حكامهم من القرمانليين. ولذلك لم تحاول قبائل برقة مساعدة القرمانليين على استرداد عرشهم المغصوب ، على العكس من ذلك أيدت تلك القبائل العهد الجديد أملا في غد أفضل وأكثر إشراقاً.

6 ـ تمتعت القبائل البرقاوية طيلة العهد العثماني الثاني بنوع من الاستقلال الذاتي مع الاعتراف بالسيادة العثمانية ، وذلك نتيجة لضعف الأداة العسكرية التي يمكن بها لحكام برقة فرض نفوذهم على تلك القبائل من ناحية ، ولانشغال ولاة الدولة بأحداث ثورتي عبد الجليل والشيخ غومه من ناحية أخرى ، بالإضافة إلى اعتراف الدولة العثمانية فيما بعد سنة 1842 بالسلطة السنوسية بدواخل البلاد ، كما سيأتي الحديث عن ذلك.

* * *



الفصل السادس

الدعوة السنوسية

1 ـ تعريف بالسنوسية.

2 ـ مؤسس الدعوة السنوسية.

أ ـ الجانب السياسي في دعوته.

ب ـ علاقته بالدولة العثمانية.

3 ـ السنوسية بعد وفاة مؤسسها.

(السيد محمد المهدي)

بيعة «المهدي» لرئاسة الدعوة.

أ ـ نشاطه في سبيل نشر الدعوة.

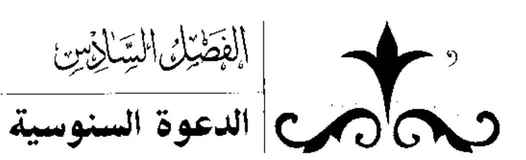
ب ـ سياسته الخارجية:

أولاً ـ موقفه من الدولة العثمانية.

ثانياً ـ موقفه من الثورتين السودانية والعرابية.

* * *





الفصل السادس

الدعوة السنوسية

1 ـ تعريف السنوسية:

إن دراسة الدعوة السنوية إنما هي في الواقع دراسة لحركة إسلامية اتخذت من الأراضي الليبية ـ أثناء فترة هذه الدراسة ـ منطلقاً لها ، وساهم الشعب العربي في ليبيا في حمل لوائها. ولم تكن السنوسية هي أول الحركات الإسلامية الإصلاحية التي عرفها العالم الإسلامي ، إذ سبقتها حركات كان أشهرها الحركة الوهابية في نجد ، والتي حمل لواءها السيد محمد بن عبد الوهاب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وكان الدافع الأساسي لقيام أغلب تلك الحركات هو إحساس قادتها بسوء الأوضاع السياسية والاجتماعية في العالم الإسلامي ، وتحدي الغرب للأمم الإسلامية واحتلاله لأجزاء هامة من أراضيها ، في وقت عجزت فيه الدولة العثمانية عن الاضطلاع بأعباء العمل العظيم الذي وضعه التاريخ على عاتقها ، ألا وهو حماية العالم الإسلامي ضد أي خطر خارجي ، والعمل على تطوره وازدهاره.

وبذلك يمكن القول أن هدف قادة الإصلاح كان منصباً على محاولة إصلاح العالم الإسلامي إصلاحاً داخلياً يتناول حياة الناس وسلوكهم الديني.

وكانت السنوسية إحدى المدارس الفكرية التي تفرعت عن الدعوة الوهابية ، واتخذت ميدان نشاطها تلك البقعة من الشمال الأفريقي. ويُجمع أغلب الباحثين على أن السنوسية هي في الأصل طريقة صوفية

تهدف إلى تجديد الإسلام والرجوع به إلى مصادره الأولى[1]. ولكنها لم تكن كغيرها من الطرق الصوفية التي اتخذت من البعد عن الحياة الدنيا والعكوف على أنواع من الرياضات الروحية منهجاً لها[2] ، ومن الانصراف عن طلب الرزق إلى الاعتماد على كرم المحسنين أساساً لحياة مريديها ، بل إنها كانت ـ وعلى الأخص في عهد مؤسسها السيد محمد بن علي السنوسي ـ طريقة للحياة بمختلف نواحيها[3].

2 ـ مؤسس السنوسية:

هو السيد محمد بن علي السنوسي الخطابي الحسني الإدريسي. ويُجمع أغلب المؤرخين على أن نسبه ينتهى إلى علي بن أبي طالب[4]. أما عن سبب اشتهار مؤسس السنوسية بلقب السنوسي ، فيوضح ذلك حفيده السيد أحمد الشريف بقوله[5]:

«واشتهر الإمام باسم جده السنوسي ، وإلا فهو السيد محمد بن علي بن علي ابن السنوسي. وجده أيضاً سمي باسم السنوسي على اسم صنو جده الرابع السيد محمد بن عبد القادر وصنو السيد محمد السنوسي ابن عبد القادر. وكان هذا السيد إماماً في التفسير والحديث حتى اشتهر بإمام

---

(1) Wright, J. OP. cit. p.110- Evans Pritchard, OP. cit, p.
ومحمود الشنيطي ، «قضية ليبيا» القاهرة ، 1951 ص 34.

(2) Wright, J. OP. cit. p.110. ونقولا زيادة ، «ليبيا في العصر الحديث» معهد البحوث والدرسات العربية ، القاهرة 1966 ، ص 72 ـ 73.

(3) محمد فؤاد شكري ، «السنوسية دين ودولة» دار الفكر العربي ، 1948 ، ص 11 ، نقولا زيادة ، «السنوسية» ص 100 ، أحمد الدجاني ، «الحركة السنوسية» بيروت ، دار لبنان ، 1967 ، ص 35 ـ 36.

(4) محمد فؤاد شكري ، (المرجع السابق) ص 11 ، نقولا زيادة ، (المرجع السابق) ص 100 ، أحمد الدجاني ، (المرجع السابق) ص 35 ـ 36.

(5) أحمد الشريف السنوسي ، «الأنوار القدسية في مقدمة الطريقة السنوسية» استانبول ، 1339 هـ ، ص 3 ـ 4.

المحدثين. وكان من الحفاظ في وقته، وجال في بلاد المغرب من أجل طلب العلم ووصل إلى تلمسان ونزل على قبيلة يقال لها «بنو سنوس» من قبائل تلمسان، وهي مشهورة قريبة من تلمسان بينها نصف مرحلة. ولما نزل السيد بهذه القبيلة نسب إليها وتسمى بها، فصار من بعده يسمون أولادهم بهذا الاسم تبركاً به، لأن السيد السنوسي المشار إليه من الكمّل. وكذا سيدي محمد السنوسي صاحب العقائد منسوب إلى هذه القبيلة، وقيل إن هذه القبيلة تعزى إلى جبل هناك يسمى (اسنوس)».

كما ينهي السيد أحمد الشريف اختلاف المؤرخين في تحديد تاريخ مولد السيد محمد بن علي السنوسي؛ إذ نجده يحدده بيوم الثاني عشر من ربيع الأول سنة 1202 هـ. الموافق 22 ديسمبر 1787 م. كما يحدد مكان مولده بمدينة مستغانم بالجزائر[1].

ويُجمع مؤرخو السنوسية على أن البيت الذي ولد وعاش فيه السيد محمد بن علي السنوسي؛ كان بالإضافة إلى عراقته في النسب بيت علم ودين[2].

غير أن السيد محمد بن علي السنوسي ما لبث أن فقد أباه وهو بعدُ طفلٌ في الثانية من عمره[3]، وقد قامت شقيقة والده السيدة فاطمة بالإشراف عليه وتعليمه وتثقيفه حتى توفيت سنة 1798. فتحول الإشراف والعناية به إلى أحد أقاربه يدعى الشارف، وكان أيضاً من رجال العلم[4].

لم يقتصر السيد محمد بن علي السنوسي في أخذه للعلم على آل بيته، مثل عمته السيدة فاطمة وابن عمه الشارف وأحد أقاربه المدعو

---

(1) أحمد الشريف، (المرجع السابق) ص 3.
(2) نقولا زيادة، (المرجع السابق) ص 36 ـ أحمد الدجاني، (المرجع السابق) ص 38، محمد فؤاد شكري، (المرجع السابق) ص 11.
(3) نقولا زيادة، (المرجع السابق) ص 36، أحمد الدجاني، (المرجع السابق) ص 38.
(4) أحمد الدجاني، (المرجع السابق) ص 39.

محمد السنوسي ، الذي قيل أنه قرأ عليه القرآن الكريم والفقه والحديث والتصوف ، بل تعداهم إلى غيرهم من مشاهير العلماء بمدارس مستغانم ومازونة ، مثل الشيخ محيي الدين بن شهلة ، والشيخ عبد القادر بن عمور ، والشيخ محمد القندوز أو الكندوز ، وغيرهم من مشاهير العلماء[1].

ويؤكد أغلب المؤرخين أن السيد محمد بن علي السنوسي ، كان يميل إلى العزلة ، وأنه كان كثير التأمل والتفكير[2]. ويبدو أن لذلك عدة عوامل ، وأن تلك العوامل كانت قوية بحيث استطاعت أن تتغلغل في نفسية السيد محمد بن علي السنوسي ، وأن تؤثر في عقله ومشاعره بالرغم من صغر سنه ، وتتمثل تلك العوامل في شعوره بضعف العالم الإسلامي وانحلاله وتدهوره ، وسيطرة الدخيل على الكثير من أجزائه ، وذلك نتيجة «لتقاعس حكام العالم الإسلامي وشيوخ العلم فيه عن القيام بواجباتهم ، وحرصهم فقط على التمتع بملذاتهم».

وقد عبر السيد محمد بن علي السنوسي عن ذلك في رده على أحد شيوخه بمستغانم حينما وجده شيخه غارقاً في التفكير فأراد أن يعرف سبب ذلك ، فأجاب السيد محمد بن علي السنوسي بقوله[3]:

«أفكر في العالم الإسلامي بالرغم من وجود سلاطينه وأمرائه ورؤسائه وعلمائه ؛ فهم لا يزيدون على أن يكونوا كقطيع من الغنم الذي لا راعي له. بكل محل من محلات الإسلام تجد المسلمين وعلماء الدين ، ولكنك لا تجد في العالم الإسلامي مرشداً حقيقياً تكون غايته سوق الجميع إلى

---

(1) أحمد الدجاني ، (المرجع السابق) ص 39.

(2) محمد فؤاد شكري ، (المرجع السابق) ص 11 ، أحمد الدجاني ، (المرجع السابق) ص 39.

(3) محمد الطيب الأشهب ، (المرجع السابق) ص 136 ، وعنه ينقل محمد فؤاد شكري ، (المرجع السابق) ص 12 ـ 13.

هدف واحد ، إن ديننا الحنيف دين توحيد أسس على الاتحاد ، ولكن الخلاف والتفريق ساد جميع النواحي ، لأن العلماء والمشايخ ليست لهم غيرة دينية حتى ينشروا العلم والمعارف.

انظروا إلى أحوال السودان والصحراء تجدون أفواجاً من الشعوب يعبدون الأوثان ، ويوجد في كل مسجد من مساجد المعمورة جماعة من العلماء لا همّ لهم غير راحة أجسادهم حريصين على لذاتهم غير قائمين بواجباتهم ، لا ضمائر لهم تؤنبهم على إهمالهم إرشاد هؤلاء المساكين. وقد وصل لنا خبر أحوال العالم الإسلامي من القوافل التي ترد إلى بلادنا أننا مغلوبون في كل محل ، وأن المقاطعات والخطط المعمورة تذهب من أيدي المسلمين في كل وقت وبسرعة البرق ، فالإسلام في حالة تدهور مخيف ، وهذا ما أفكر فيه».

وهكذا كانت المرحلة الأولى من حياة السيد محمد بن علي السنوسي ، التي تنتهي برحيله إلى مدينة فاس سنة 1805 ؛ تمتاز بشيئين:

أولهما: قدرته العقلية على فهم قضايا عصره ، إذ تمكن بالرغم من صغر سنه أن يعرف داء العالم الإسلامي وأن يشخص أسبابه.

وثانيهما: أن تطلعاته السياسية كانت أكبر من عمره الزمني ، حيث نجده في رده على شيخه يرسم الخطوط العريضة لإصلاح أحوال المسلمين، الذين شبههم «بقطيع من الغنم لا راعي له» فهم بحاجة إلى «مرشد حقيقي تكون غايته سوق الجميع إلى هدف واحد». ويؤكد حاجة المسلمين إلى الوحدة «فديننا هو دين التوحيد أسس على الاتحاد».

ويبدو أن هذا الشاب المتصوف أراد أن يكون هو نفسه «المرشد الحقيقي» الذي يوحد كلمة المسلمين ويصلح من أحوالهم. فلما سأله شيخه عن خطته في ذلك أجاب: «سأجتهد سأجتهد»[1].

---

(1) محمد الطيب الأشهب ، المرجع السابق ، ص 126.

ويبدو أن اجتهاد السيد محمد بن علي السنوسي هداه إلى حقيقة هامة ، وهي أنه لا يمكنه أن يحقق أحلامه إلا بأن ينهل من مناهل العلم ، وعلى ذلك غادر أهله وبلده متوجهاً إلى مدينة فاس ، إذ كانت فاس من مراكز العلم والثقافة الإسلامية الشهيرة «بجامعتها» القرويين. وحينما وصل السيد محمد بن علي السنوسي إلى مدينة فاس سنة 1805[1] ، انتظم في جامعة القرويين ، ومكث بها حوالي أربع عشرة سنة ، استطاع خلال هذه المدة الطويلة التعرف على غالبية علماء المغرب والأخذ عنهم ، وكان من أشهرهم العلامة سيدي محمد بن الطاهر الفيلالي الشريف ، والعلامة سيدي أبو بكر بن زياد الإدريسي وغيرهما[2].

كما مكنته إقامته بفاس من التعرف أيضاً على عدد من شيوخ الطرق الصوفية المنتشرة آنذاك ببلاد المغرب. ويبدو أن أولئك الشيوخ استطاعوا التأثير على شخصيته ، كما نجحوا في جذب انتباهه إلى دراسة التصوف والتبحر فيه ، يدل على ذلك كتابه الذي أطلق عليه اسم «**السلسبيل المعين في الطرائق الأربعين**». فقد ذكر في هذا الكتاب ما يقرب من أربعين طريقة من الطرق الصوفية ، مما يدل على أنه درس الكثير من هذه الطرق. ومنها على سبيل المثال: الطريقة القادرية ، والطريقة الشاذلية ، والطريقة المدنية ، والطريقة الرفاعية ، والطريقة الزروقية[3].

وكان نتيجة لشغف السيد محمد بن علي السنوسي بالعلوم المختلفة ، وإعطاء أكبر قدر من وقته للدرسة والبحث؛ أن تحصل على المشيخة الكبرى ، وعين مدرساً بالقرويين[4]. حيث وجد المجال فسيحاً لبث

---

(1) أخذت بهذا التاريخ لأنه التاريخ الذي حدده ملك ليبيا السابق أثناء مقابلته للدجاني ، انظر أحمد الدجاني ، المرجع السابق ، ص 44 هامش 5.

(2) محمد فؤاد شكري ، المرجع السابق ، ص 13.

(3) لمعرفة بقية الطرق الصوفية التس درسها السيد محمد بن علي السنوسي يرجع إلى كتابه «السلسبيل المعين في الطرائق الأربعين» ، القاهرة ، 1353 هـ.

(4) محمد فؤاد شكري ، (المرجع السابق) ص 14.

دعوته إلى إصلاح أحوال المسلمين ، وتزايد عدد طلابه ، ولكنه ما لبث أن غادر فاس راجعاً إلى بلد مستغانم.

لقد اختلف المؤرخون في تحديد الأسباب التي من أجلها غادر السيد محمد بن علي السنوسي مدينة فاس.

ففي بعض الروايات أن نشاط السيد محمد بن علي السنوسي لفت انتباه سلطان مراكش ، فرغب أن يخدم السيد محمد بن علي السنوسي في بلاطه ، ولكن الأخير رفض أن يكون رجل بلاط[1].

وفي رواية أخرى أن سبب مغادرة السيد محمد بن علي السنوسي لفاس، هو رغبته في تجنب الاصطدام مع السلطة ، التي انزعجت من دعوته للوحدة الإسلامية التي كانت هدفه ، وخشيت أن يكون له غايات ومرام سياسية[2].

وفي رواية ثالثة أن الحكومة شددت الرقابة على السيد محمد بن علي السنوسي ، وذلك لخوفها من أن تتحول «دعوته الدينية إلى أخرى سياسية قد تعصف بالسلطنة على غرار ما حدث في أزمنة بعيدة ، حيث كانت تبتدئ الحكومات في هذه الديار أولاً بالمشيخه والإرشاد ثم تنتهي بالحكم والسلطان»[3].

ويبدو أن السيد محمد بن علي السنوسي لم يجد المغرب مهيأة لتحقيق تطلعه إلى زعامة حركة إصلاحية في العالم الإسلامي ، فعاد إلى مستغانم سنة 1818 ، وبعد قليل رحل إلى قسنطينة حيث أسس أول زاوية لأتباعه عند قبيلة أولاد نائل جنوب شرقي قسنطينة ، ثم غادرها إلى مكة سنة 1822[4].

---

(1) Rinn Louis "Marabout et Khouan" quoted by n. ziyadah, op. cit, p. 37.

(2) Evans Pritchard, op. cit, p. 11.

(3) محمد فؤاد شكري ، (المرجع السابق) ص 14.

(4) من رواية للملك السابق محمد إدريس السنوسي للدكتور الدجاني. انظر كتاب أحمد الدجاني ، (المرجع السابق) ص 71. وواضح من هذه الرواية أيضا أن السيد محمد بن=

وواضح من هذه الرواية أن الزاوية السنوسية بقسنطينة كانت أول زاوية تنشأ للسنوسيين ، وكان المعروف قبل ذلك أن أول زواياهم كانت بأبي قبيس بمكة .

وقع اختيار السيد محمد بن علي السنوسي على مكة إذ كانت من مراكز الثقافة الإسلامية الكبرى ، كما كانت مركزاً لتجمع حجاج بيت الله الحرام من كل أقطار العالم الإسلامي في كل عام ، فكانت بذلك تربة صالحة لنشر دعوته الإصلاحية .

ومن الجدير بالذكر أنه أقام بعض الوقت في ليبيا وهو في طريقه إلى مكة ، وتعرّف ببعض رؤساء العائلات الليبية وبعض شيوخ القبائل ، ومن أشهرهم رئيس عائلة بالمنتصر بطرابلس ، والأطيوش شيخ قبيلة المغاربة ، وحدوث شيخ قبيلة البراعصة . وقد استفاد السيد محمد بن علي السنوسي من نفوذهم في تثبيت دعائم دعوته في ليبيا كما سيأتي الحديث عن ذلك فيما بعد .

وفي طريقه إلى مكة أيضاً أقام السيد محمد بن علي السنوسي بالقاهرة بعض الوقت ، وفكر في أن يأخذ من العلم على أيدي علماء الأزهر ما فاته من علماء المغرب ، وفي الوقت نفسه أخذ يلقي بعض الدروس على طلاب الأزهر ، ثم غادر القاهرة إلى الحجاز .

ويبدو أنه لم يجد في الأزهر ـ على عهد محمد علي ـ البيئة العلمية الصالحة لبث آرائه في إصلاح أحوال المسلمين[1] . وما كان رجل مثل

= علي السنوسي لم يكن بالجزائر عندما نزلها الفرنسيون سنة 1830 ، إذ غادرها قبل ذلك ببضع سنوات إلى مكة .

(1) يروي الشيخ محمد عبده في كتابه «الإسلام والنصرانية بين العلم والمدنية» صفحة 135 ـ 136 أن كثيرين من علماء الأزهر خالف السيد محمد بن علي السنوسي في آرائه ، وهمّ أحدهم وهو الشيخ عليش بقتله . كما يروي Adams في كتابه "the Sanusiya Order" صفحة 6 ـ 7 أن السيد محمد بن علي السنوسي قد نجا بمعجزة من سم دس في =



السيد محمد بن علي السنوسي ليرضى عن قتال محمد علي للوهابيين ، والأساليب التي كان اتبعها في معاملة علماء الأزهر. على أننا نرجح أن السيد محمد بن علي السنوسي لم يكن يعتزم الإقامة في القاهرة أيضاً ، بل إنه أقام بها بعض الوقت ثم اتجه إلى مقصده الرئيسي وهو مكة.

وصل السيد محمد بن علي السنوسي إلى مكة سنة 1825 ، وبدأ يتعرف على علمائها ، وخاصة السيد أحمد بن إدريس الملقب بأبي العباس العرائشي ، الذي طالما «اشتاقت نفسه إلى لقائه ليكتمل به»[1]. فقد كان السيد أحمد بن إدريس من كبار العلماء الذين اشتهروا بالعلم والصلاح وبالتعمق في الدراسة الفقهية وفي الطرق الصوفية ، إذ كان شيخاً للطريقة القادرية ، ومؤسساً للطريقة الإدريسية ، وشيخاً من شيوخ الشاذلية[2].

وتوثقت العلاقة بينهما[3] ، ولازمه حتى اضطر ابن إدريس إلى الرحيل إلى صبيا باليمن بعد أن وقع نزاع بينه وبين علماء مكة[4]. وفي بعض الروايات أن السيد محمد بن علي السنوسي سافر مع أستاذه أو لحق به إلى صبيا ولازمه حتى وفاته سنة 1837 ، فعاد ابن السنوسي إلى مكة ، حيث أسس أول زاوية له بالحجاز وهي زاوية أبي قبيس ، وضم إليه في الزاوية عدداً كبيراً من أتباع أستاذه ومريديه[5]. غير أنه في نهاية السنة الثالثة من إنشائه لزاوية أبي قبيس قرر ترك الأراضي الحجازية والعودة إلى الجزائر.

يُرجع المؤرخون ترك ابن السنوسي لمكة إلى عدة أسباب ، أهمها أن

= طعامه أثناء وجوده بمصر.

(1) محمد فؤاد شكري ، (المرجع السابق) ص 19.

(2) محمد فؤاد شكري ، (المرجع السابق) ص 19 و Evans Pritchard, op. cit, p. 12.

(3) نوه السيد أحمد الشريف في كتابه سابق الذكر صفحة 72 ، بهذه العلاقة بين الرجلين حتى أن السيد أحمد بن إدريس قال للسيد محمد بن علي السنوسي «أنت نحن ونحن أنت».

(4) محمد فؤاد شكري ، (المرجع السابق) ص 21.

(5) السيد أحمد الشريف ، (المرجع السابق) ص 4.

كثرة التفاف الناس حوله حرك ضده عداوة علماء مكة ، الذين كانوا يختلفون معه وينتقدون آراءه في الاجتهاد[1]. يضاف إلى ذلك أن كثرة اتصالاته بأبناء أستاذه بصبيا أثارت شكوك ومخاوف السلطات الحاكمة ، لأن صبيا كانت أحد مراكز الدعوة الوهابية ، وكان العداء مستحكماً بين السلطات العثمانية وأشراف مكة من جهة والوهابيين من جهة أخرى[2].

وبذلك انتهت المرحلة الثانية من حياة السيد محمد بن علي السنوسي ، تلك المرحلة التي بدأت سنة 1821 بمغادرته قسنطينة حتى سنة 1840 ، وهي سنة عودته إلى أرض الجزائر. وتمتاز هذه المرحلة بشيئين هما: وضوح شخصية ابن السنوسي الصوفية ، واختياره لنظام الزوايا أساساً لنشر دعوته الإصلاحية.

عاد السيد محمد بن علي السنوسي براً إلى الجزائر ماراً بالقاهرة ، حيث أقام بها بضعة أشهر ، ثم بسيوه حيث أمضى بها تسعة أشهر ، لا شك أنه أمضاها في الدعوة والإرشاد. ثم مضى إلى جالو فأوجله ، ومنها دخل أرض المغاربة (من أجدابيا إلى سرت) ، ثم اتجه إلى سرت ، ومنها إلى طرابلس متصلاً بزعماء القبائل ، ثم وصل إلى قابس ، ولكنه ارتد عائداً إلى طرابلس ، وقيل إن ذلك يرجع إلى خوفه مما يدبره له الفرنسيون في الجزائر[3].

---

(1) محمد فؤاد شكري ، (المرجع السابق) ص 21.
كان السيد محمد بن علي السنوسي يرى أن باب الاجتهاد لازال مفتوحاً أمام كل مجتهد شريطة أن يدعم اجتهاده بنص من القرآن أو السنة الشريفة. هذا في حين يرى علماء السنة بأن باب الاجتهاد قد أقفل بعد وفاة آخر الأئمة الأربعة.

(2) محمد فؤاد شكري ، (المرجع السابق) ص 21.

(3) يذكر السيد أحمد الشريف في كتابه سابق الذكر صفحة 70 «أن هذه الرجعة كانت بانزعاج منه وما كان الاخوان يظنون ذلك وكان مراد الكفرة لعنهم الله الغدر به هناك». ويؤكد محمد الطيب الأشهب في كتابه ، «السنوسي الكبير» صفحة 103 هذه الرواية ويضيف إليها أن السيد محمد بن علي السنوسي علم بالمؤامرة الفرنسية على حياته إن=

وفي طرابلس شرع ابن السنوسي في نشر دعوته ، وأرسل بعض أهله ومريديه إلى البيضاء لإنشاء أول زاوية سنوسية في ليبيا ، وكان مقرها البيضاء وكان ذلك سنة 1842 . وهكذا أصبحت برقة مقراً لدعوته ومنطلقاً لنشاطه. ويرجع اختيار هذا الإقليم إلى عدة عوامل منها أن برقة كانت تعاني نوعاً من الفراغ السياسي ، إذ كانت سلطة ولاة الدولة العثمانية مقصورة على المدن الساحلية ، بينما كانت السلطة الفعلية في الدواخل في يد شيوخ القبائل ، وكان الجهل متفشياً ، وكانت الحروب لا تكاد تهدأ بين القبائل ، فضلاً عن أن موقع برقة يمكّن الدعوة من أن تجد طريقها ـ مع طرق القوافل التجارية ـ إلى الصحراء الكبرى ودواخل القارة الأفريقية.

شرع السيد محمد بن علي السنوسي يتنقل بين قبائل برقة لشرح دعوته ، مستعيناً في ذلك بأصدقائه القدماء ، فلقي من القبائل إقبالاً كبيراً ، ولكن مكة كانت دائماً تجذبه إليها ، ففي عام 1846 سافر إليها وطالت إقامته بها حتى امتدت إلى ثمان سنوات يعلّم ويرشد ويدعو إلى طريقته. غير أنه لم يسلم من حملات بعض العلماء ورجال الطرق الصوفية الأخرى ، ولكن رغم ذلك وجدت دعوته طريقها إلى بعض القبائل في داخل الجزيرة العربية وفي اليمن[1] .

= دخل الجزائر ، ويمكن أن يستخلص من قول الأشهب السابق ، أن فرنسا كانت تنظر إلى دخول ابن السنوسي للجزائر على أنه خطر سيزيد تهديد أمنها وسلامتها ، وأنها كانت تعتبره مسؤولاً إلى حد ما عن استمرار المقاومة الشعبية في الجزائر.

(1) وصف الصادق المؤيد نشاط ابن السنوسي في كتابه «سياحتي في صحراء أفريقيا الكبرى» صفحة 216 بقوله: «مع أن المرحوم ابن السنوسي عندما كان بالحجاز لم يتعرض للهجوم على الطرق الصوفية الأخرى ، فإنه أصبح هدفاً لنقمة الآخرين ونقدهم. ومع ذلك فقد توسع نفوذ السنوسية ودخلت صحراء جزيرة العرب ، حيث اعتنقها عدد من القبائل كبني الحارثة وبني حرب ، كما انتشرت الطريقة بواسطة الحجاج ، وهذا سر انتشارها بسرعة خارقة في الحجاز واليمن على الخصوص.

كان السيد محمد بن علي السنوسي ، أثناء إقامته بمصر دائم الاتصال بوكيله ومريديه في ليبيا ، يقف على أخبارهم ويرشدهم إلى الأماكن التي ينشئون فيها الزوايا السنوسية. ولما طال غياب ابن السنوسي في الحجاز وزاد قلق مريديه في برقة؛ أرسلوا إليه وفداً يدعوه إلى العودة ، فاستجاب لهم وعاد إلى برقة سنة 1854. وفي عام 1856 قرر الانتقال إلى واحة الجغبوب حيث شيد بها زاوية تعتبر من أكبر الزوايا السنوسية ، وألحق بها مدرسة «جامعة» حوت مكتبتها ما يقرب من 8,000 مجلد في مختلف العلوم. وكانت «جامعة الجغبوب» كما يسميها بعض المؤرخين محط أنظار طلاب العلم من مختلف البلاد الإسلامية ، وقد وصفها الرحالة التونسي الحشائشي بقوله[1] :

«أما الكتب الموجودة بخزاينها فقد نيفت على الثمانية آلاف مجلد ، من تفاسير وأحاديث وأصول وتوحيد وفقه وغير ذلك من كتب العلوم المعقولة والعلوم الطبيعية وغير ذلك. ولا يطبع كتاب في العالم باللغة العربية إلا ويبحثون عنه ويظفرون به!!».

اختلف المؤرخون في تحديد أسباب انتقال السيد محمد بن علي السنوسي إلى الجغبوب، فنجد أن البعض يرجع ذلك إلى أن ابن السنوسي كان يتوقع غزو إيطاليا لليبيا ، فأراد بتحوله إلى الجغبوب أن نهيئ الإخوان للجهاد ، وليكونوا على استعداد للقتال عند حلول ذلك اليوم[2] .

بينما يرى البعض الآخر أن سبب التحول يرجع إلى رغبته في الابتعاد عن السلطات الحكومية وعن العلماء المتمسكين بالقديم[3]. ثم يضيف

---

(1) محمد بن عثمان الحشائشي ، «جلاء الكرب عن طرابلس الغرب» دار لبنان 1965 ، ص 151 والحشائشي رحالة تونسي زار الكفرة بليبيا وقابل السيد محمد المهدي السنوسي سنة 1895.

(2) أحمد الدجاني ، (المرجع السابق) ص 101.

(3) محمد فؤاد شكري ، (المرجع السابق) ص 36.

باحث ثالث إلى ذلك سبباً آخر وهو رغبة ابن السنوسي في العزلة وفي تكريس بقية حياته في العبادة والدراسة والتأمل، وذلك بعد أن قارب السبعين عاماً[1].

اتسعت دعوة السيد محمد بن علي السنوسي وكثرت زواياه في برقة حتى بلغت في رأي بعض المؤرخين 37 زاوية[2]. وفي جغبوب عكف ابن السنوسي على الدرس والإرشاد والتأليف حتى بلغت مؤلفاته في بعض الروايات 44 كتاباً ورسالة أكثرها في الفقه[3].

وفي اليوم العاشر من شهر ديسمبر 1859 ـ بعد حياة حافلة بالعلم والعمل ـ توفي السيد محمد بن علي السنوسي، ودفن بالمسجد الذي شيده بالجغبوب.

ويحسن بنا قبل أن نمضي في تاريخ الدعوة السنوسية بعد وفاة مؤسسها أن نعالج موضوعين:

الأول: الجانب السياسي في حياة ابن السنوسي ودعوته.

---

(1) Evans Pritchard, op. cit, p. 14.
ويلاحظ أن السيد محمد بن علي السنوسي عندما ذهب إلى الإقامة بجغبوب كان في التاسعة والخمسين من عمره، وأقام بها حتى وفاته سنة 1859 وكان في سن الثامنة والستين.

(2) محمد الأخضر العيساوي، «رفع الستار عما جاء في كتاب عمر المختار» القاهرة، 1936، ص 92 ـ 95، ويلاحظ أن أغلب المؤرخين يُجمعون على أن عدد الزوايا التي أسسها السيد محمد بن علي السنوسي في حياته في ليبيا وفي غير ليبيا بلغ 52 زاوية.

(3) محمد عبد الهادي شعيرة، «سيرة السنوسي الكبير»، مجلة كلية الآداب الجامعة الليبية، المجلد الأول، سنة 1958، ص 202.
ويلاحظ أن نقولا زيادة يذكر في كتابه سالف الذكر صفحة 73، أن مؤلفات ابن السنوسي كانت 9 كتب فقط، بينما نجد أن محمد فؤاد شكري، يذكر في كتابه السابق ذكره صفحة 41 أنها كانت 8. غير أنه يفهم من كلام زيادة وشكري أنهما اقتصر حصرهما على مؤلفات ابن السنوسي المطبوعة فقط.

وثانياً: علاقته بالسلطات العثمانية في ليبيا ـ وهو بعد في صدر شبابه.

أ ـ الجانب السياسي في الدعوة السنوسية:

هل كان للسيد محمد بن علي السنوسي أهداف سياسية إلى جانب أهدافه الدينية؟.

اختلف المؤرخون في نظرتهم إلى السنوسية، فمنهم من يقول إن الدعوة السنوسية دعوة صوفية تبشيرية فقط، ولا يمكن أن تفهم على غير هذا الأساس[1]، ومنهم من يرى أن هدف السنوسية كان «الإمامة» وتشييد صرح الدولة الثيوقراطية، ولو أن السنوسية في رأيه لم تحاول الوصول إلى ذلك عن طريق العنف وإشعال الثورات أو بالاتفاق مع الدول المسيحية أو الإسلامية الأخرى التي كانت تبغي إزالتها من الوجود حتى يتسنى لها إنشاء هذه الإمامة[2].

والواقع أن الباحث لا يستطيع أن ينكر أن السنوسية كانت طريقة صوفية، غير أنها كانت تختلف عن غيرها من الطرق الصوفية الأخرى، إذ أنه في الوقت الذي كان فيه مؤسسها يهدف إلى تجديد الإسلام والرجوع به إلى مصادره الأولى؛ فإنه كان يأمل أيضاً توحيد العالم الإسلامي تحت زعامته، ويمكن استنتاج الدليل على ذلك من الحقائق الآتية:

1 ـ إن حديث ابن السنوسي لشيخه بمستغانم يوضح رغبته في توحيد الطرق الصوفية كخطوة أولى في سبيل توحيد العالم الإسلامي تحت زعامته، وذلك يمكّنه من تحقيق غرضين هما، نشر مبادئه وآرائه في مختلف أقطار العالم الإسلامي، والدفاع عن هذه الأقطار ضد أي غزو خارجي سواء كان عسكرياً أو ثقافياً.

2 ـ في سبيل تحقيق الأهداف السابقة؛ ترك ابن السنوسي أهله ووطنه

---

(1) Evans Pritchard, op. cit. p. 62.

(2) محمد فؤاد شكري، (المرجع السابق) ص 1 نقلاً عن Rinn.

ومريديه بقسنطينة وسافر إلى مكة على أمل الإقامة بها نهائياً ، لأنه رأى أنها أحسن مكان يمكّنه من تحقيق أهدافه. وعندما أجبر ـ كما سبق القول ـ على الخروج من مكة والإقامة في ليبيا؛ نجده لا يقبل البقاء في برقة بالرغم من نجاح دعوتها بها ، لأن ذلك لا يحقق له أهدافه ، وعلى ذلك غادر برقة إلى مكة في سنة 1846 حيث مكث بها إلى سنة 1854. وقد بلغ مجموع مدة إقامة ابن السنوسي في برقة حوالي سبع سنوات ، بينما يبلغ مجموع مدة إقامته بالأراضي المقدسة حوالي 24 سنة. وذلك كله على أمل تحقيق هدفه الديني والسياسي.

3 ـ إن سياسة إنشاء ابن السنوسي للزوايا في معظم البلاد الإسلامية ، ثم دعواه بأن ابنه محمد المهدي سيكون «المهدي المنتظر»[1] ، ليضمن انتخابه خليفة له بعد وفاته ليواصل العمل على تحقيق أهدافه؛ يدلّ ذلك على أن ابن السنوسي كان يعمل على وضع أساس لقيام دولة إسلامية ، قد تتمكن في وقت ما من زعامة العالم الإسلامي.

ب ـ علاقة ابن السنوسي بالدولة العثمانية:

لقد سبق القول بأن ابن السنوسي كان يهدف إلى توحيد العالم الإسلامي تحت زعامته ، وهذا يتطلب منه اتخاذ موقف معين من الدولة العثمانية ، التي تسيطر على معظم البلاد الإسلامية ، في المشرق العربي والمغرب العربي ، وقد يكون هذا الموقف مشابهاً لموقف محمد بن عبد الوهاب حتى يصل إلى تحقيق هدفه.

غير أنه مما يدعو إلى العجب ، هو أنه بالرغم من سعي ابن السنوسي لتحقيق هذا الهدف ، وبالرغم من تأكده من ضعف الدولة العثمانية ، وعدم قدرتها على القيام بواجباتها على أكمل وجه نحو المسلمين ؛ فإنه

---

(1) أحمد الشريف ، (المرجع السابق) ص 32 ـ 33. أحمد الدجاني ، (المرجع السابق) ص 181 ـ 187. نقولا زيادة ، المرجع السابق ، ص 52.

لم يحاول الاصطدام بها ، بل ظل طيلة حياته مخلصاً لسلاطينها معترفاً بسلطتهم المادية والروحية[1] ، مساعداً لولاتهم ، وخاصة في إقليم برقة ، على جمع الضرائب من قبل قبائل البدو بدون اللجوء إلى إراقة الدماء[2]. ولعل السبب في موقف ابن السنوسي الودي من الدولة العثمانية ، يرجع إلى عاملين:

أولاً ، أن ابن السنوسي عاش أحداث ثورتي عبد الجليل سيف النصر والشيخ غومه المحمودي ، وعرف نتائجهما ، كما أنه لا شك كان على علم أكيد بنتائج تحدي محمد بن عبد الوهاب للدولة العثمانية ، وعلى ذلك رأى أنه لو سلك نفس الطريق ؛ فإن مصيره سيكون نفس مصير عبد الجليل وغومه ، كما أن أنصاره ومريديه ستلاقي نفس الصعاب التي واجهها أنصار محمد بن عبد الوهاب ، ولذلك فضل ابن السنوسي مهادنة الدولة العثمانية ، على أمل أن ذلك سيؤدي إلى تحقيق أهدافه سلمياً.

ثانياً ، قد يكون ابن السنوسي فكر في عامل الأمن والنجاح والفشل في تحقيق أهدافه ، وعلى ذلك فضل بقاء الدولة العثمانية لتظل ـ ولو اسمياً ـ حامية العالم الإسلامي في نظر الكثير من الدول الأوروبية حتى يأتي اليوم الذي يستطيع فيه تحقيق هدفه السياسي.

ومهما يكن السبب الذي دفع السيد محمد بن علي السنوسي إلى مهادنة الدولة العثمانية ؛ فإنه بدون شك قد استفاد من موقفه هذا ، إذ نجد أن ولاة الدولة العثمانية لم يخامرهم أدنى شك في أن ابن السنوسي «رجل بركة وهداية وإرشاد» و«موصل السالكين لإدراك المراد» ، هدفه الوحيد تجديد الإسلام ونشر تعاليمه الصحيحة بين المسلمين ، وعلى ذلك اعترفوا بنفوذه الروحي على قبائل برقة ، لنشر الأمن والطمأنينة في دواخل البلاد ،

---

(1) محمد فؤاد شكري ، (المرجع السابق) ص 8.

(2) Evans Pritchard, OP. cit, p. 97.

وكانوا حريصين على «نيل رضائه والفوز بصالح دعواته»[1].

وكذلك اعترف السلطان عبد الحميد بنفوذ ابن السنوسي، إذ أصدر سنة 1856 فرماناً بإعفاء الزوايا السنوسية وأملاكها وشيوخها من الضرائب، كما سمح لابن السنوسي بجمع قيمة زكاة العشر من أتباعها للإنفاق على صالح الدعوة[2]. وعلى هذا الأساس نجد أن إيفانس بريتشارد يصف نظام الحكم في برقة على أنه «سيادة تركية سنوسية مشتركة».

والثابت من الوثائق أن هذه الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للسنوسية في عهد مؤسسها لم تتغير بعد وفاته، بل زادت إلى الأحسن في عهد خليفته الأول السيد محمد المهدي كما سنرى.

3 ـ السنوسية بعد وفاة مؤسسها:

(السيد محمد المهدي)[3]:

هو أكبر أبناء السيد محمد بن علي السنوسي، ولد بالبيضاء سنة 1844م، ثم انتقل مع والدته إلى مدينة درنة حيث كان يقيم والده، وحينما سافر والده إلى الحجاز سنة 1846م رجع المهدي مع والدته إلى البيضاء حيث بقي بها إلى سنة 1851م. وفي هذه السنة توجه المهدي إلى مكة بناء على طلب والده وذاك بغية الإشراف على تربيته وتعليمه، وقد بقي المهدي بمكة إلى سنة 1857م.

ويبدو أن ابن السنوسي قد شعر في هذه السنة بدنو أجله فقرر إحضار

---

(1) رسالة السيد محد بن علي السنوسي إلى محمد أمين باشا رداً على رسالة الأخير إليه بتاريخ 3 شوال 1273 هـ (1856 م).

(2) Evans Pritchard, op. cit, p, 98.

(3) كان السيد محمد بن علي السنوسي يسمي أولاده من زوجته الثانية السيدة فاطمة على اسم النبي ﷺ. ثم يجعل لكل منهم كنية يعرف بها فسمى مثلاً الأول محمد المهدي وسمى الثاني محمد الشريف.

ابنه المهدي ليكون بجواره، وليمهد له الطريق لرئاسة الحركة قبل وفاته. إذ ما أن وصل المهدي إلى الجغبوب في أواخر سنة 1857 حتى أحاطه والده بالإجلال والإكبار، لدرجة أنه كان يصرح بأنه من «جماعة المهدي»(1).

أما المهدي نفسه فكان يعتبر مثل هذه العبارات من قبيل التشجيع والامتحان(2).

بيعة «المهدي» لرئاسة الدعوة:

يبدو أن السيد محمد بن علي السنوسي نجح في تحقيق غرضه، وهو ضمان اختيار ابنه المهدي خليفة له بعد وفاته. إذ أن أقواله عن المهدي انتشرت بين الإخوان وآمنوا بصحتها، وسلموا بأن السيد المهدي سيكون هو «المهدي المنتظر». وانطلاقا من هذا الاعتقاد واستجابة لرغبة ابن السنوسي في تولي ابنه المهدي رئاسة الدعوة بعده، تلك الرغبة التي عبر عنها بتقليده السيف وإمامة الناس في الصلاة؛ نجد أن كبار شيوخ الإخوان

---

(1) يذكر محمد الطيب الأشهب في كتابه «المهدي السنوسي» صفحة 87، وكذلك أحمد الدجاني في كتابه السابق صفحة 171، أن السيدة فاطمة البكرية زوجة ابن السنوسي الرابعة، سألت ابن السنوسي حينما قال «نحن من جماعة المهدي» بقولها: هو الذي من جماعتك أو أنت من جماعته؟ فقال «لا نحن من جماعته». وفي مناسبة أخرى قال: «المهدي له السيف والشريف له الكتاب» ثم ألبس المهدي السيف وقال له «تقدم لتصلي بنا». وأنه في أثناء مرض ابن السنوسي قال: «ما خرجنا من الدنيا إلا استحينا من نور المهدي».
والواقع أن المهدي لم يوافق والده على هذه الأقوال، وكان يعتبره امتحاناً لعقله ونوعاً من أنواع التشجيع، إذ نجد أن السيد أحمد الشريف يذكر في كتابه سالف الذكر صفحة 32، أن المهدي قال عن كلام والده «إن الأستاذ رضي الله عنه (يعني والده) هذه عادته مع القاصرين ينهضهم بمثل هذا القول ولو تركهم على ما يرى الناس من حالهم كانوا شيئاً يعبأ به، ولكنه أعلى الله مقامه يعلي من لا مقام له، حتى يتوهم الإنسان في نفسه، ويتوهم فيه غيره من المغفلين أنه في هذا المقام. وكنت كلما سمعت منه شيئاً مثل هذا أقول: يريد رضي الله عنه اختبار عقلي».

(2) محمد الطيب الأشهب، (المرجع السابق) ص 89.

يُجمعون على بيعة المهدي لرئاسة الدعوة ، وذلك قبل انتهاء مراسيم دفن والده ، وكان عمره آنذاك خمس عشرة سنة.

أ ـ نشاط المهدي في سبيل نشر الدعوة:

بدأ المهدي مسؤولياته بتكوين مجلس «استشاري» يضم كبار الإخوان[1]، وذلك لمساعدته في الإشراف على شؤون الدعوة ، واستشارتهم فيما يراه من الأمور. كما اتخذ السيد محمد التواتي «سكرتيراً» خاصاً له. وأسند إلى أخيه محمد الشريف مهمة الإشراف على الجانب العلمي، تمشياً مع رغبة والده، التي عبر عنها بقوله «للمهدي السيف ، وللشريف الكتاب».

استطاع المهدي في خلال مدة رئاسته للدعوة (1859 ـ 1902) ؛ أن يفتح مجالات جديدة أمام الدعوة لم تستطع الوصول إليها في عهد مؤسسها ، إذ نجد أن نفوذ السنوسية امتد في عهده إلى اليمن والسودان وتشاد ونيجيريا وداهومي ومراكش ، وذلك عن طريق إنشاء الزوايا في تلك البلاد[2]. غير أنه بالرجوع إلى مؤرخي السنوسية لمعرفة عدد الزوايا التي أنشأها المهدي في الفترة التي تولى فيها رئاسة الدعوة ؛ نجد بعض التفاوت في عدد تلك الزوايا ، إذ تتراوح بين 94 و137 زاوية[3]. ومهما يكن العدد؛ فإنه لا شك يدل على الجهد الكبير الذي بذله المهدي في دعم السنوسية ونشرها.

ويبدو أن نجاح المهدي في نشر الدعوة السنوسية على النحو المشار إليه ؛ إنما يرجع إلى عدة عوامل ، أهمها الجهود التي بذلها والده في

---

(1) محمد الطيب الأشهب ، (المرجع السابق) ص 35 ـ أحمد الدجاني ، المرجع السابق ص 73.

(2) محمد الطيب الأشهب ، (السنوسي الكبير) ، ص 41.

(3) يذكر ايفانس بريتشارد في كتابه السالف ذكره صفحة 25 أن عدد الزوايا كان 94 زاوية. بينما يذكر أحمد الدجاني في كتاه السابق صفحة 292 ـ 295 أنها 117 زاوية. أما الأشهب ، فإنه يذكر في كتاب (المهدي) صفحة 31 أنها 120 زاوية.

سبيل تعريف الناس بدعوته، وما تمتاز به هذه الدعوة من بساطة ووضوح، ثم اعتقاد الناس بمهدوية المهدي، مما جعل سكان البوادي يصدقونه ويقبلون على الانتساب إلى طريقته، أملاً في السعادة في الدنيا والآخرة. يضاف إلى ذلك الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لأتباع السنوسية، كما سيأتي الحديث عن ذلك بعد قليل.

يبدو أن المهدي بعد أن شعر بكثرة أتباعه وانتشار نفوذه الذي امتد كما رأينا من الجزيرة العربية شرقاً إلى مراكش غرباً، ومن ساحل البحر المتوسط شمالاً إلى تشاد والنيجر جنوباً؛ بدأ يفكر في إنشاء الدولة الإسلامية التي كان والده يعمل من أجلها. فكوّن مجلسين.

المجلس الأول: يمكن أن يشبه بـ«**مجلس الشيوخ**»، حيث أنه كان يضم الطبقة الخاصة من كبار الإخوان، وكان يدعى إلى حضور جلسات هذا المجلس في بعض الأحيان كبار شيوخ الزوايا في كل من مراكش والجزائر وتونس وليبيا والسودان ومصر والجزيرة العربية. وكان هذا التجمع يجتمع مرة في كل سنة في الجغبوب[1]، برئاسة السد محمد الشريف ممثلاً لشقيقه المهدي، وكانت قرارات هذا المجلس تعرض على المهدي للموافقة عيها أو تعديلها أو رفضها.

أما المجلس الثاني: فقد شبهه الأشهب بـ«**مجلس الوزراء**» وعين أسماء أعضائه، وحدد اختصاصاتهم على النحو الآتي[2]:

---

(1) ظل السيد المهدي يتخذ من جغبوب مقراً له إلى سنة 1895، وفي هذه السنة قرر الارتحال إلى الكفرة. واختلف المؤرخون في أسبب هذا الانتقال، فالبعض يرجع ذلك إلى خوف المهدي من الغزو الأجنبي لبلاده، بينما يرجع البعض الآخر سبب الانتقال إلى تدخل الدولة العثمانية في شؤون الدعوة. انظر محمد الطيب الأشهب، (المهدي) ص 60 ـ 68.

(2) محمد الطيب الأشهب، (المهدي) ص 35.

1 ـ السيد محمد الشريف، نائبا للسيد المهدي ووزيراً للتربية والتعليم.

2 ـ أحمد الريفي ، رئيساً للوزراء ومستشاراً خاصاً بالمهدي.

3 ـ محمد المدني ، وزيراً للشؤون الاجتماعية.

4 ـ علي عبد المولى ، وزيراً للداخلية والمالية.

وكان أعضاء هذا المجلس يجتمعون يومياً بالجغبوب، وكانت قراراتهم تبلغ أولاً بأول إلى السيد المهدي لاعتمادها. كما أولى السيد المهدي الناحية العسكرية اهتماماً كبيراً، فكان يوم الجمعة من كل أسبوع يوماً خاصاً بالتمرينات الحربية ، وكان يشرف بنفسه على هذه التمرينات التي تستمر طوال اليوم، ويكافئ الذين يظهرون براعة في الرمي أو السباق أو الفروسية[1].

وقد وصف بعض المؤرخين اهتمام السيد المهدي بتنمية الروح العسكرية لدى الإخوان بقوله[2]:

«أما من جهة القوة المادية ، فقد كان السيد المهدي يهتدي بهدي الصحابة والتابعين ، لا يقتنع بالعبادة دون العمل ، ويعلم أن أحكام القرآن الكريم محتاجة إلى سلطان ، فكان يحث إخوانه ومريديه دائماً على الفروسية والرماية ، ويبث فيهم روح الأنفة والنشاط ، ويحملهم على الطراد والجلاء ، ويعظم في أنفسهم فضيلة الجهاد. وقد أثمر غراس وعظه في الحرب الطرابلسية[3] ، وقبلها حرب الفرنسيين في كانم ووداي»[4].

---

(1) أحمد الدجاني ، (المرجع السابق) ص 192 ـ 193.

(2) أحمد الدجاني ، (امرجع السابق) ص 195 ، نقلاً عن شكيب أرسلان.

(3) يعني الحرب الليبية الإيطالية يوم أن احتلت إيطاليا ليبيا سنة 1911.

(4) يعني الحرب التي اشترك فيها السيد المهدي بقواته من الإخوان ضد الفرنسيين يوم أن احتل الفرنسيون الزوايا السنوسية في كانم ووداي.

سياسية المهدي الخارجية:

أولاً ـ موقفه من الدولة العثمانية:

بالرغم من كثرة أتباع المهدي واتساع نفوذه، وبالرغم من خطواته السابقة التي توضح ـ كما سبق القول ـ عزمه على وضع الأسس اللازمة لإنشاء دولة إسلامية؛ إلا أنه لم يحاول معاداة الدولة العثمانية، بل فضل السير على نفس سياسة والده في علاقته بالدولة العثمانية. وقد يكون السبب في ذلك راجعاً إلى اقتناعه بحكمة سياسة والده، التي كانت تقوم على مسالمة الدولة العثمانية من جهة، ورعاية الدولة لأتباعه من جهة أخرى، ولعله كان يعمل على كسب الوقت، حتى يصل بكفاءة الإخوان القتالية إلى المستوى الذي يحقق له أهدافه؛ إذا ما اضطر إلى حمل السلاح في وجه الدولة العثمانية.

ومهما يكن السبب؛ فإن المهدى قد جنى ثماراً طيبة من مهادنته للدولة العثمانية، كما سبق لوالده أن جنى مثلها. وتطبيقاً لهذه السياسة أرسلت الدولة العثمانية إليه فرامانات الأول سنة 1860م، والثاني سنة 1869م، والثالث سنة 1882م، يتضح منها الحقائق الآتية[1]:

1 ـ وجود اتصال مباشر بين المهدي والدولة عن طريق مندوبين يبعث بهم المهدي إلى الأستانة.

2 ـ اعتراف سلاطين الدولة العثمانية بالدعوة السنوسية والامتيازات السابقة التي نالتها السنوسية في عهد مؤسسها، ومطالبة ولاتهم بليبيا بالاعتراف بالزوايا السنوسية، وعدم التدخل في شؤونها بأي وجه من الوجوه، وتقديم العون والمساعدة للمنتسبين إليها، وإعفاء شيوخ الزوايا

---

(1) دار المحفوظات التاريخية. فرمانات الدولة العثمانية الخاصة بالسنوسية وزواياها.
ويلاحظ أن الوالي عاصم باشا أصدر قراراً بتاريخ 25 ربيع الأول 1875، يطلب من القائمقامين والمديرين ضرورة مراعاة الأوامر السلطانية الخاصة بالسنوسية.

من ضريبتي الميري والأعشار.

3 ـ حرص سلاطين الدولة العثمانية على نيل رضا السيد المهدي، والسعي للفوز بصالح دعواته، اعتقاداً منهم بأنه من كبار أولياء الله، وأن دعواته مجابة.

وكذلك كانت علاقة المهدي بولاة الدولة العثمانية بليبيا حسنة في أغلب الأحيان، فقد كانوا ـ بصفة عامة ـ من المعجبين بالسيد المهدي وبما قدمه من خدمات جليلة للمسلمين. فكانوا يحرصون على عدم الإساءة إليه، ويدافعون بحماسة شديدة كلما احتاج الأمر إلى دفاع. فعلى سبيل المثال نجد أنه حينما تلقت وزارة الداخلية التركية خبراً مفاده أن السيد المهدي جعل من زاوية الجغبوب ثكنة عسكرية، وأن بها أكثر من ثلاثمائة عبد متعلم يصنعون البارود والأسلحة ويخزنونها، وقامت الوزارة بإرسال شخص في نهاية سنة 1870 يدعى حامد أفندي لتقصي الحقيقة؛ فإن كمال باشا والي طرابلس لم يبد ارتياحاً لتصرف الحكومة، فكتب إلى وزارة الداخلية مدافعاً عن السنوسية ومشيداً بأهدافها السامية قائلاً[1]:

«والحال هو أن هذه الزوايا مخصصة لتلاوة القرآن وتلقين أصول الدين وتعليم باقي العلوم للصبيان وللطلاب. وقد ظهرت فائدة هذه الزوايا في تحويل عربان البادية الذين هم كالبهائم إلى آدميين، إذ عرفوهم شرف الدين والدنيا، وعلموهم أصول المذهب والشريعة والطاعة لأولي الأمر، وبهذا خدموا الإنسانية والإسلام والسلام. وهم على أتم ورع وصلاح وليس لهم ما يغاير الشريعة، وليس لهم أطوار مخالفة للتبعية للخلافة.

أما القول بأن الزوايا مجعولة على شكل استحكامات، وأن الزاوية الرئيسية (الجغبوب) يصنع بها البارود فهذا كله كذب وافتراء. إنها في

---

(1) توجد هذه الرسالة بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملفات السنوسية. وقد ترجمها إلى العربية الحاج محمد الأسطى.

الحقيقة دار علم وصلاح، ولا يتوقع أن يجعل فيها شيء من هذا في المستقبل، وهؤلاء العلماء لا يمكن أن ينسب إليهم ما قيل، لأنهم نادرو الوجود ومثال العلم، وعملهم نشر العلم والدين».

غير أنه يبدو أن مخاوف وزارة الداخلية من نشاط ونفوذ المهدي لم تهدأ، فعادت بعد بضع سنوات تطلب من متصرف بنغازي علي كمالي باشا تقريراً عن نشاط السيد المهدي. ولما كان متصرف بنغازي بعيداً عن مركز السنوسية بالجغبوب؛ فإنه بدوره طلب من قائم مقام جالو وأوجله تزويده بهذا التقرير. إلا أن المتصرف حينما وجد أن هذا التقرير في غير صالح السيد المهدي ودعوته؛ دفعه حبه للسنوسية إلى التعليق على كل فقرة من فقرات التقرير محاولاً تفنيد التهم التي حاول قائم مقام جالو وأوجله إلصاقها بالسيد المهدي أو بشيوخ زواياه ومريديه.

فقد اتهم القائم مقام السنوسيين بأنهم استدعوا أحد صناع البنادق من مصر إلى زاوية الجغبوب، حيث بدؤوا في صنع البنادق وتخزينها، وأنهم حصنوا الزاوية. وعلق المتصرف على هذا الاتهام، بأن السنوسيين عمروا المكان وزرعوا النخيل، وأقاموا الطواحين والأبنية، ولكن لا يمكن أن تشبه بالقلاع. ورد المتصرف على اتهام السنوسيين بجلب مئات من العبيد (والإخوان) من مختلف الجنسيات، ورد على ذلك بأنهم قوم يعبدون الله ويعملون في فلاحة الأرض وفي بعض الصناعات، وهذا «لا يعني أخيراً إلا الإعمار والإحياء». وذكر القائم مقام باتساع «السنوسية» وانتشار زواياها وإيمان الإخوان بأن زعيمهم هو «المهدي المنتظر»، وأنهم يدينون له بالطاعة وينتظرون أوامره. واعترف المتصرف باتساع نفوذ السنوسية بين القبائل، ولكنه أكد أن شيوخ الزوايا هم من العلماء الصالحين، وأنكر ما يشاع عن ادعاء المهدي «بالمهدوية»، وإذا كان بعض الجهال قد قالوا بذلك، فإنه من سوء الظن «أن تعزى هذه العقيدة إلى كافة الناس».

ودافع المتصرف عن أتباع السنوسية، وقارن بينهم وبين «المبشرين»

الذين يعملون في أقاصي الأرض ، وتمنى لو زود هؤلاء الدعاة السنوسيون بصحيفة (الجوائب) حتى يكون في ذلك «خدمة للمدنية».

واتهم القائم مقام شيوخ الزوايا بأنهم لا يدعون للسلطان العثماني «بالاسم» ، بل إنهم لا يعرفون اسمه وأن طاعتهم للدولة «صورية». ونفى المتصرف ذلك نفياً باتاً ، مؤكداً أن نتيجة لهمة السنوسي بدأت القبائل في تعلم دينها وأمور دنياها ، وبهذه الوسيلة «تزايد انقيادهم وطاعتهم لحكومتهم المشروعة».

واتهم القائم مقام أتباع السنوسية من القبائل بأنهم كثيرو الشغب ، وأنهم أكثر انقياداً لشيوخ الزوايا منهم لعمال الحكومة ، وبلغ الأمر حداً أنه أشار بضرورة احتلالها من جديد. ولكن المتصرف عزى ذلك إلى أن البدو قوم رحل يصعب خضوعهم لأوامر موظفي الحكومة ، وهم يرون في شيوخ الزوايا علماء صالحين يقومون بالتعليم والتهذيب والإرشاد ، ويرجع إليهم الناس في حل مشاكلهم مما أعلى مكانتهم بين الناس ، ومن الخير للحكومة أن تستفيد من نفوذهم.

وختم القائم مقام ملاحظاته بأن تنبأ بقيام الثورة في هذه المنطقة النائية ، واقترح إرسال حامية من الجند الأتراك لتعسكر فيها بصفة دائمة. أما المتصرف فقد اقترح أن تؤلف كتيبة من أبناء البلاد ، وختم تعليقه بالإشادة بما يتمتع به السيد المهدي من زهد وصلاح وعلم ورغبة «عارمة في البناء والتشييد». أما أتباع السنوسية فعاكفون على العلم والعمل فلكل منهم عمل معين يقوم به[1].

وعلى هذا النحو من الحماسة المتدفقة لمتصرف بنغازي علي كمال باشا؛ نجح المتصرف في المحافظة على العلاقات الودية بين الدولة العثمانية والسنوسية ، وجنب الفريقين كليهما متاعب كثيرة.

---

(1) يوجد هذا التقرير بدار المحفوظات التاريخية.

ثانياً ـ موقف المهدي من الثورتين السودانية والعرابية:

يبدو أن السيد المهدي كان حريصاً على عدم الزج بأنصاره في أي صراع لم تكن نتائجه محققة لأهدافه هو شخصياً. وعلى هذا الأساس حينما قام محمد أحمد المعروف «بمهدي السودن» بثورته في أواخر سنة 1881 ودعواه بأنه المهدي المنتظر، فبالرغم من أن نجاح هذه الدعوة قد يهدد شعبية السيد المهدي؛ إذ كانت إحدى ركائزها اعتقاد سكان البدو بمهدويته هو؛ فإن السيد المهدي لم يحاربه طالما أن مهدي السودان لم يتحرش به، ولم يحاول الاعتداء على مريديه وزوايا السنوسية ببلاده.

كما أنه لم يتعاون مع مهدي السودان بالرغم من أن الأخير أرسل إليه في سنة 1882 رسالة مدحه فيها بإطراء، وأعلمه بأنه اختاره في حكومته، وبأن منزلته منه هي نفس منزلة عثمان بن عفان من الرسول عليه السلام. ثم طلب من السيد المهدي القدوم إلى السودان أو الزحف بقواته على مصر[1].

فما كان من السيد المهدي إلا أن اكتفى بالتعليق على هذه الرسالة بقوله لمندوب مهدي السودان:

«إن كتاب محمد أحمد وصلنا، وردُّنا عليه هو أن مقام عثمان بن عفان لا يناله هو ولا أنا»[2]. وفي رواية أخرى أنه قال: «إنني ومحمد أحمد لم نساو غبرة من تراب أثارها حافر فرس عثمان بن عفان في إحدى غزواته»[3].

وهكذا نرى أن السيد المهدي لم يحارب مهدي السودان ولم يتعاون معه أو يعترف به وبدعوته، بل اكتفى بمراقبة تطور الأحداث من بعيد.

---

(1) محمد الطيب الأشهب، (المهدي) ص 58.
(2) محمد الطيب الأشهب، (المرجع السابق) ص 58.
(3) محمد الطيب الأشهب، (المرجع السابق) ص 58.

وكما وقف السيد المهدي موقف المتفرج؛ فإنه لنفس السبب السابق وقف نفس الموقف من الثورة العرابية بمصر. فبالرغم من أن أحمد عرابي حينما قام بثورته سنة 1882 ؛ بادر بالكتابة إلى السيد المهدي يطلب مساعدته ، إلا أن الأخير لم يستجب لذلك[1].

ويبدو أن الحكومة الإنجليزية كانت تخشى تدخل السيد المهدي لصالح الثورة العرابية ، وعلى ذلك فإنها أصدرت تعليماتها إلى قنصليتها في طرابلس بالعمل على معرفة موقف السيد المهدي من الأحداث الجارية بمصر ، إذ نجد أن والي طرابلس يكتب إلى والي بنغازي يعلمه بأنه تلقى معلومات من استانبول تفيد بأن بعض القبائل في برقة تتهيأ لدخول مصر ، وأن القنصل الإنجليزي بطرابلس يهمه معرفة الحقيقة. ثم يطلب منه اتخاذ التدابير اللازمة في حالة ثبوت صحة هذا الخبر[2]. غير أن تحريات والي بنغازي أكدت صحة هذا الخبر.

وقيل إن أحمد عرابي إنما قام بثورته بمصر بتحريض وتأييد من السنوسية[3] ، ولكن هذه الرواية ضعيفة لا نجد لها سنداً لا في سيرة أحمد عرابي ولا في ظروف الدعوة السنوسية في مصر.

والواقع أن الشواهد الكثيرة تدل على أن السيد المهدي كان لا يهتم إلا بتحقيق ما فيه صالح الدعوة ، وعلى ذلك فقد انتهج سياسة الانعزال التام عن المشاركة في الأحداث الخارجية بشكل يدعو إلى الاستغراب ، ليس فقط بالنسبة لموقفه السابق من كل من مهدي السودان وأحمد عرابي ، بل رفض أيضاً التعاون مع الوفد البروسي ، حينما حاول البروسيون استغلال نفوذه سنة 1872 في تحريك الجبهات التي خضعت للنفوذ الفرنسي في

---

(1) محمد الطيب الأشهب ، (المرجع السابق) ص 57.

(2) وثائق دار المحفوظات التاريخية ـ ملف السنوسية.

(3) محمد فؤاد شكري ، (المرجع السابق) ص 70 نقلاً عن Duveyrier.

أفريقيا الشمالية والغربية[1].

وكذلك رفض مساعدة السلطان عبد الحميد في حربه مع الروس سنة 1878[2]. كما أنه لم يحرك ساكناً إزاء احتلال فرنسا لتونس سنة 1881[3]. أما دخوله لميدان القتال في سنة 1902 ضد فرنسا ؛ فإن ذلك يرجع إلى احتلال فرنسا لكان ووداي وتدميرها للزوايا السنوسية هناك ، وهذه المناطق كان المهدي يعتبرها مناطق نفوذ له ، ولهذا حارب الفرنسيين دفاعاً عن مصير دعوته.

* * *

---

(1) محمد فؤاد شكري ، (المرجع السابق) ص 71.

(2) محمد فؤاد شكري ، (المرجع السابق) ص 71.

(3) محمد فؤاد شكري ، (المرجع السابق) ص 71.



الفصل السابع

مجتمع المدينة

1 ـ إحصاء سنة 1866.

2 ـ عناصر السكان وعلاقتهم بالحكومة.

3 ـ الخدمات الصحية.

4 ـ التعليم الديني والحديث.

5 ـ النشاط التجاري في مجتمع المدينة.

6 ـ النشاط الصناعي.

7 ـ أنواع الضرائب في مجتمع المدينة.

* * *



الفصل السابع

مجتمع المدينة

1 ـ إحصاء عام 1866:

لم يستطع ولاة الدولة العثمانية في أغلب فترة هذه الدراسة إجراء إحصاء للسكان ، وذلك نتيجة لحالة الحرب التي استمرت بين الثوار وقوات الدولة العثمانية من ناحية ، ولمعارضة السكان لمحاولات الإحصاء التي جربت بالبلاد قبل سنة 1865[1] من ناحية أخرى ، وذلك خوفاً من أخذ أولادهم جنوداً في الجيش العثماني أو فرض ضرائب جديدة عليهم.

وفي عام 1866 ـ أي العام التالي لتطبيق قانون الولايات الجديدة الذي صدر عام 1864 ـ أجري أول احصاء رسمي لسكان ولاية طرابلس الغرب. وقد اطلعت على السجلات التي دونت فيها نتائج هذا الإحصاء ، وهي مودعة بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس ، ولكنها لا تتضمن أي بيانات تفصيلية عن السكان؛ نستطيع أن نستدل منها على المهنة أو الحرفة التي يشتغل بها الشخص ، حتى نستطيع أن نقيم منها وصفاً للأحوال الاجتماعية والاقتصادية لسكان البلاد في ذلك الوقت ، فقد اكتفى الإحصاء بتسجيل اسم الشخص وأمامه البيانات الآتية:

---

(1) جرت أول محاولة للإحصاء في عهد الوالي أحمد عزت باشا (1848 ـ 1852) ، ولكنها لم تنجح للأسباب السابق ذكرها. ثم جرت المحاولة الثانية سنة 1866 ، ونجحت هذه المحاولة إلى حد ما.

العمر ـ الحالة الاجتماعية (متزوج أو أعزب) ـ الجنسية (عثمانية أو أجنبية) ـ منطقة السكن ـ الديانة (مسلم أو غير مسلم).

وقد قدر هذا الإحصاء عدد سكان الولاية بحوالي 761 ألف نسمة موزعة على النحو الآتي:

1 ـ لواء طرابلس: 253 ألف نسمة

2 ـ لواء بنغازي: 220 ألف نسمة

3 ـ لواء الخمس: 125 ألف نسمة

4 ـ لواء الجبل: 95 ألف نسمة

5 ـ لواء فزان: 68 ألف نسمة

ويشمل هذا العدد حوالي 1040[1] شخصاً من غير المسلمين ويمكن تقسيمهم على النحو الآتي:

يهود 430 شخصاً ـ إيطاليين 279 شخصاً ـ يونانيين 100 شخص ـ مالطيين 85 شخصاً ـ إنجليز 65 شخصاً ـ فرنسيين 45 شخصاً ـ وجنسيات أخرى 26 شخصاً.

ويتركز أغلب هذا العدد بالمدن الرئيسية كمدن طرابلس (700 شخصاً)، وبنغازي (150 شخصاً)، ومرزق (120 شخصاً). أما بقية عدد الأجانب فموزع بين بقية مدن الولاية الأخرى.

2 ـ عناصر السكان وعلاقتهم بالحكومة:

وكانت غالبية السكان من المسلمين الذين يتبعون المذهب المالكي، كما توجد بالبلاد أقلية من المسلمين الذين يتبعون المذهب الإباضي (وهم البربر)، وتتركز هذه الاقلية بمنطقة الجبل الغربي بطرابلس وبعض

---

(1) يذكر الدجاني في كتابه سالف الذكر صفحة، 228، أن عدد الجاليات الأجنبية أثناء فترة الإحصاء بلغ في سنة 1885 الـ 3000 شخص.

الواحات الداخلية ببرقة كأوجله وجالو ، وهم غالبية سكان ليبيا قبيل الفتح العربي ، ثم تعرب أكثرهم بعد الفتح حتى أصبح العنصر العربي هو العنصر الغالب على سكان الولاية. وينتسب عرب الإيالة إلى قبيلتي بني هلال وبني سليم وإلى بعض قبائل المرابطين.

وبينما تتركز قبائل بني هلال في المنطقة الممتدة من مدينة سرت إلى الحدود التونسية؛ فإن قبائل بني سليم تتركز في المنطقة الممتدة من مدينة سرت إلى الحدود المصرية. أما عن المرابطين فهم يوجدون في جميع أنحاء الولاية. ولقد لعب المرابطون دوراً هاماً في تاريخ الولاية ، فاشتغلوا بالطب عن طريق علاج المرضى بكتابة الأحجبة والتعاويذ ، واشتغلوا بالتعليم فكان أغلب فقهاء الولاية منهم ، وفوق ذلك كانوا رسل محبة وسلام بين قبائل البدو المتحاربة من ناحية وبين هذه القبائل والسلطات الحاكمة من ناحية أخرى[1]. وكانوا محل تقدير جميع سكان الإيالة ، ويكفى للتدليل على أهميتهم أن كلمتهم كانت مطاعة من الجميع ، وأنهم كما سبق القول كانوا إلى سنة 1901 لا يدفعون للحكومة أي نوع من الضرائب.

وبالإضافة إلى العنصر العربي والبربري ، كان هناك العنصر التركي الذي يمثل السلطة الحاكمة في الولاية. وكان الأتراك يتركزون في مدينتي طرابلس وبنغازي ، وكانت غالبيتهم من الجند. وقد نتج عن تزاوج الجند العثماني من بنات الولاية تكوين عنصر جديد من السكان عرف بالقولوغليين. وقد كون هذا العنصر طبقة اجتماعية منعزلة عن بقية سكان الولاية ، يتركز أغلبها في منطقة الساحل والمنشية ، كما أنهم كانوا بمثابة الجند الاحتياطي للحكومة تستخدمهم وقتما تشاء لإقرار الأمن في البلاد. ونتيجة لذلك فقد أعفتهم الدولة من الضرائب وفتحت أمامهم فرص

---

(1) Evans Pritchard, op. cit. p. 65.

التوظف في دواوينها المختلفة.

كما اشتمل المجتمع على عناصر أخرى كالطوارق والتبو. ويتركز الطوارق في صحراء طرابلس بالقرب من الحدود الليبية الجزائرية، وأغلبهم سمر البشرة، وأشهر قبائلهم هي قبائل أزقر وهقار وفوغاس، وكان عددهم سنة 1804 حوالي ثلاثة عشر ألفا، ويمتازون بلبس اللثام حول وجوههم ولا ينزعونه حتى أثناء الأكل والشرب(1).

وقد وصفهم أحد الرحالة الأوروبيين بأنهم «نحيفو القوام يميلون إلى الطول، ومشيتهم رقيقة حازمة، ونظرتهم ثاقبة، وهم مولعون بالحرب، وقدراتهم الطبيعية عظيمة، وتتميز شخصياتهم بالاتزان، والقبائل الغربية منهم بيض البشرة»(2).

أما التبو فهم يسكنون حول جبال تيبستي على الحدود الليبية التشادية، وهم سود البشرة ولكن شكل شعرهم وملامحهم مختلف عن شكل شعر وملامح الزنوج. كما يمتاز التبو بأغلب الصفات التي يمتاز بها الطوارق من حيث اللباس والطول والنحافة وحب القتال، إلا أنهم لا يلبسون اللثام كالطوارق، وكانت الغالبية العظمى من الطوارق والتبو من أتباع الطريقة السنوسية. وكان للطوارق والتبو ـ كالبربر ـ لغتهم الخاصة يتكلمونها فيما بينهم، إلا أن الغالبية العظمى منهم يتكلمون اللغة العربية أيضاً، والجميع يدينون بالإسلام(3).

وقد مدح أغلب الرحالة ـ سواء أكانوا من العرب أو الأجانب الذين زاروا ليبيا في أثناء العهد العثماني الثاني ـ سكان البلاد وعددوا مناقبهم،

---

(1) محمد عثمان الحشائشي، «جلاء الكرب عن طرابلس الغرب» ص 120.

(2) Horneman, Frcderick, "the journey from cairo th murzuk in 1797".
وقد ترجمه إلى العربية مصطفى جودة بعنوان «يوميات الرحالة هورنمان ونشرته مكتبة الفرجاني بطرابلس، / 196، ص 121.

(3) Evans Pritchard, The Tribes pp. 1-2.

فعلى سبيل المثال ، وصفهم الرحالة الإنجليزي «كوبر» بالاحترام والنبل والنظافة وفضلهم على اليهود واليونانيين والمالطيين[1]. وقال الحشائشي عن سكان طرابلس: «إنهم لا يميلون إلى الغرباء في أول الأمر ، ولكنهم إذا عاشروا الغريب أكرموه واعتبروه كأنفسهم»[2]. كما قال عن سكان برقة: «إنهم أعراب بادية لسانهم طلق فصيح بالعربية وطباعهم حسنة ، وأخلاقهم طيبة لينة ، معتقدون في شيخهم السنوسي اعتقاداً لا تزحزحه الجبال ويخافون الله ورسوله»[3].

ولما كانت مدن مرزق وطرابلس وبنغازي تمثل مراكز هامة للتجارة الأفريقية أثناء فترة هذه الدراسة؛ فإنه كثر في هذه المدن عدد الزنوج الأفريقيين ، حيث كانت تجارة الرقيق تعتبر أهم أنواع التجارة في ليبيا ، واستمرت كذلك إلى سنة 1863 كما سنرى بعد قليل. وبمرور الزمن أصبح للزنوج أحياء خاصة في البلاد لا يسكنها غيرهم.

بالإضافة إلى العرب والأتراك والقولوغليين والبربر والطوارق والتبو والزنوج؛ فإن هذا المجتمع الذي تتناوله هذه الدراسة ، كان يشمل أيضاً اليهود وبعض الجاليات الأوروبية الصغيرة ، كالجالية الإنجليزية والفرنسية والمالطية واليونانية والإيطالية[4]. وتمتعت هذه الجاليات بالكثير من الامتيازات نتيجة لتمتعها بالحماية الإنجليزية أو الفرنسية. وكانت هذه الجاليات تتركز في المدن الكبرى كمدن طرابلس ومرزق وغريان وبنغازي ، وكان جلّ أفرادها يشتغلون بالتجارة والصناعة ، وكانوا في

---

(1) Cowper, H. "the Hill of Graces", London, 1895.
وقد ترجم أنيس زكي حسن هذا الكتاب إلى العربية بعنوان «مرتفع آلهات الجمال» وقد نشرته مكتبة الفرجاني بطرابلس ـ انظر الترجمة العربية ص 66. أما عن كوبر ، فقد زار ليبيا سنة 1893.

(2) محمد بن عثمان الحشائشي ، (المرجع السابق) ، ص 66.

(3) محمد بن عثمان الحشائشي ، (المرجع السابق) ، ص 98.

(4) انظر الفصل الأخير الخاص بالمداخلات الأجنبية.

أغلب الأحيان آمنين على أنفسهم وأموالهم ، ولهم معابدهم ومدارسهم الخاصة ، وإن كانوا من الناحية الاسمية خاضعين لسلطة حكومة الولاية.

أما عن مدة خضوع بقية عناصر المجتمع لسلطة الحكومة ، فكما رأينا في فصول سابقة من هذه الرسالة ، أن سلطة ولاة الدولة العثمانية كانت مقصورة على المدن الساحلية ونواحيها. أما في دواخل البلاد وخاصة في إقليمي برقة وفزان؛ فقد كانت السلطة الفعلية فيها في أيدي شيوخ القبائل يسيرونها وفق مألوف حياتهم ، فكانت قوانينهم هي التقاليد والعرف والعادات ، يحتكمون إليها فيما يختلفون فيه من أمور ، ويكون الالتجاء إلى القوة حين يتعذر الوصول إلى حل سلمي لإنهاء الخلاف.

ثم تولى قادة الدعوة السنوسية بعد سنة **1842** مسؤولية حكم دواخل البلاد ، فغلّبوا حكم الشرع الشريف على العادات والعرف والتقاليد ، واعترفت لهم الدولة العثمانية وولاتها بليبيا بهذه السلطة ، بل وعملت على تدعيمها حفاظاً على الأمن والسلام في البلاد.

ومن العناصر السكانية السابقة؛ يمكن أن نقسم المجتمع في ولاية طرابلس الغرب إلى ثلاثة أنماط من المجتمعات هي؛ مجتمع المدينة ، ومجتمع الريف ، ومجتمع البدو.

مجتمع المدينة:

يشمل مجتمع المدينة خليطاً من العناصر السكانية السابق ذكرها ، غير أن غالبيتهم من العرب يليهم الأتراك فاليهود فالجاليات الأجنبية. وكان عرب المدن هم أكثر السكان خضوعاً لسلطة الحكومة ، وذلك لقربهم من مراكز تجمع جند الدولة. أما أهم المدن فهي: مدن طرابلس والزاوية الغربية وترهونة ومسلاته بالنسبة للواء طرابلس ، ونالوت وغريان وغدامس بالنسبة للواء الجبل ، والخمس وزليتن ومصراته وسرت بالنسبة للواء الخمس ، ومرزق وغات وهون بالنسبة للواء فزان ، وبنغازي والمرج ودرنة وطبرق بالنسبة للواء بنغازي (برقة). وكانت مدن طرابلس وبنغازي

ومرزق أهم المراكز التجارية بالولاية.

وإذا أخذنا تنظيم مدينة طرابلس كنموذج لتنظيم المدن الرئيسية في ولاية طربلس أثناء العهد العثماني الثاني؛ نجد أن المدينة كانت تشتمل على عدد كبير من المنازل المشيدة بالطوب والأحجار الكبيرة، وكان سقفها وأبوابها مصنوعة من جذوع النجيل[1]. وكانت المدينة مقسمة إلى أربعة أحياء، ثلاثة منها خاصة بالمسلمين والحي الرابع خاص باليهود. وبأحد أطرف المدينة قلعة كبيرة تشتمل على مقر الحاكم وحاشيته وبها سجن المدينة الرئيسي. وتشتمل المدينة على عدد من المساجد والمقاهي والحمامات، كما كان بها عدد من الأسواق المتخصصة كسوق العبيد وهو خاص ببيع وشراء الرقيق، وسوق الصيغة وهو خاص ببيع الذهب والفضة، وسوق الزنايدية وهو خاص ببيع السيوف والسكاكين وصنع أزندة البنادق، وسوق الجبابرية لتصليح البنادق وصنع الغلاف الخشبي لها، وسوق الرباح وهو خاص ببيع المنسوجات الصوفية والقطنية والحريرية[2].

كما أنشأ علي رضا باشا سنة 1872 سوقاً خاصة لبيع وشراء «الحلفاء»، كما أنشأ أحمد عزت باشا في سنة 1878 سوقاً أطلق عليه سوق الحميدية (نسبة إلى السلطان عبد الحميد) لبيع مختلف المواد الغذائية[3]. وكان يحيط بالمدينة سور مرتفع الجدران به فتحات علوية وأبراج من نواحيه الأربعة للدفاع عن المدينة، كما كان للسور أربعة أبواب ضخمة تفتح وقت السلم وتقفل زمن الحرب.

---

(1) يوجد نموذج لهذه الأبواب بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس.
(2) ما زال سوق الرباح محتفظا باسمه وبتخصصه إلى الآن.
(3) محمود ناجي ومحمد نوري «طرابلس غرب تاريخي استانبول»، 133هـ، وقد ترجمه إلى العربية كل من الحاج محمد الأسطى والحاج عبد السلام أدهم. ونشرته الجامعة الليبية، 1970 ص 157.

3 ـ الخدمات الصحية:

أما عن الخدمات الصحية في مدن الولاية الرئيسية فهي دون الكفاية ؛ وإن تطورت بعض الشيء مما كانت عليه في العهد القرمانلي. فبالرجوع إلى بعض الرحالة الذين زاروا ليبيا في أواخر العهد القرمانلي؛ نجد أنهم يذكرون أنه لم يكون بالبلاد غير مستشفيين صغيرين تابعين للحكومة ، أحدهما بمدينة طرابلس والآخر بمدينة بنغازي ، وأن العلاج في هذين المستشفيين كان مقصوراً على جند وموظفي الدولة[1]. كما يؤكد أحد الرحالة حاجة الناس إلى الأدوية حينما زار مرزق سنة 1820 بقوله[2]:

«لما عجز السيد ريتشارد (نائب القنصل الإنجليزي بمرزق) عن تلبية مطالب الأعداد الكبيرة من الناس الذين حضروا إلينا راجين منحهم بعض الأدوية ؛ فقد أصبحت أنا طبيباً لهم. وكثيراً ما كنت في الحالات الصعبة أستعين بكتاب طبي كان دائماً بين يدي. وبما أن علاجي في بعض الأحيان كان ناجحاً إلا أنه لابد من القول ، أنني لم أحاول إجراء تجارب قد تؤلم مرضاي ، في الوقت الذي كنت لا أستطيع تقديم الشفاء لهم».

وبعد أن رجعت ليبيا إلى التبعية العثمانية المباشرة؛ فإن محمد أمين باشا كان أول الولاة العثمانيين الذين اهتموا بعلاج المرضى من الفقراء ، إذ حول القصر الذي كان يسمى بقصر الضيافة في العهد القرمانلي إلى مستشفى خاص بالفقراء ، لينالوا حقهم في العلاج أسوة بغيرهم من موظفي الدولة[3]. كما اهتم بمنع تسرب الأوبئة إلى البلاد ، وذلك بإنشاء

---

(1) علي بن عبد الله السفاقسي ، «رحلة العرب من سفاقس إلى طرابلس الغرب» تونس ، 1680 ، ص 28.

(2) Lyon, G.F. "Narrative of Travels in North Africa in the years 1818, 1819 and 1820" London, 1821, p.106.

(3) دار المحفوظات التاريخية ، ملفات الصحة في العهد العثماني الثاني.

العديد من المراكز الصحية في موانئ البلاد المشهورة كميناء طرابلس وميناء سرت وميناء بنغازي ، بالإضافة إلى عدد آخر من المراكز الصحية في المدن الرئيسية التي تخترقها طرق القوافل[1] .

وفي الوقت الذي كان فيه واجب أطباء المراكز الأولى إصدار الشهادات الصحية للذين يدخلون البلاد عن طريق البحر ؛ فإن واجب أطباء المراكز الصحية الثابتة كان علاج المرضى بالمدن التي بها مراكز عملهم ، بالإضافة إلى منح الشهادات الصحية للتجار الذين يدخلون البلاد عن طريق البحر.

وبذلك يمكن القول بأن هذه المراكز لعبت دوراً هاماً ليس فقط في الحيلولة دون تسرب الأوبئة إلى البلاد ، بل أيضا في تقديم الخدمات الصحية في الدواخل ، بعد أن كان سكان تلك الأماكن يعتمدون في علاج مرضاهم على الطرق البدائية ، أو بتسليم أمرهم إلى الفقهاء كما سنرى عند الحديث عن الناحية الصحية في المجتمع الريفي والمجتمع البدوي.

وتخلو الوثائق المتعلقة بالصحة في فترة هذه الدراسة ، وكذلك كتابات المؤرخين ، من أي إشارة إلى اهتمام الولاة الذين تعاقبوا على حكم البلاد بعد محمد أمين باشا ، باستثناء إنشاء أحمد عزت باشا في ولايته الثالثة (1872 ـ 1880) للمستشفى الذي أطلق عليه اسم مستشفى الغرباء ، وقد فتحت أبواب هذه المستشفى لجميع أبناء الشعب بغض النظر عن مراكزهم الاجتماعية[2] .

أما عن الجاليات الأجنبية فقد كان لها مستشفى خاص بمدينة طرابلس يتسع لمائة سرير ، أما عن هيئة التمريض به فهي خليط من جنسيات مختلفة ، أغلبها من الإيطاليين[3] .

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، ملفات الصحة في العهد العثماني الثاني.
(2) دار المحفوظات التاريخية ، ملفات الصحة.
(3) دار المحفوظات الصحية ، ملفات القنصلية الإنكليزية.

ولم يكن مستوى الخدمات الصحية بمدينة بنغازي ، بأفضل من مستوى الخدمات الصحية ببقية مدن الولاية ، إذ ظل بدون تغير إلى سنة 1871 ، ففي هذه السنة أرسل متصرف لواء بنغازي رسالة إلى والي الولاية يطلب منه العمل على إنشاء صيدلة حكومية لبيع الأدوية بأثمان معقولة للفقراء ، حيث أنه لا توجد باللواء إلا صيدلية واحدة يملكها أحد الأجانب ، وأثمان الأدوية بها مرتفعة جداً بالنسبة للفقراء ، الذين لا يستطيعون الحصول على أدوية مجانية من المستشفى الحكومي ، لأن العلاج في هذا المستشفى خاص بموظفي الدولة فقط[1] .

4 ـ التعليم الديني والحديث:

عرف مجتمع المدينة ثلاثة أنواع من التعليم: التعليم الديني ، والتعليم الأجنبي الحديث ، والتعليم الحكومي الحديث. وسوف أقصر الحديث هنا على التعليم الديني والتعليم الحكومي الحديث ، على أن أناقش التعليم الأجنبي الحديث عند الكلام عن الجاليات الأجنبية في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

التعليم الديني:

تؤكد وثائق التعليم[2] ، أن أحداً من ولاة الدولة العثمانية الذين تعاقبوا على حكم ليبيا إلى سنة 1711 ، لم يحاول إحداث تغيير في نظم التعليم أو أساليبه ومناهجه ، بل بقي التعليم دينياً طوال العهد العثماني الأول ، وكان يقدم للصبية بالطريقة التقليدية المعروفة في جميع البلاد العربية وهي طريقة الكتاتيب واللوح والقلم. كما بقيت السلطة التعليمية مركزة في تلك الفترة أيضا في يد رجال الدين الذين يعرفون بالفقهاء. وأكثر تلاميذ هذه الكتاتيب يكتفي بحفظ القرآن الكريم ـ كله أو بعض أجزاء منه ـ وتعلم

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، رسالة محمد عارف متصرف لواء طرابلس إلى والي الولاية بتاريخ 16 ربيع الآخر سنة 1288هـ (1871 م).

(2) توجد هذه الوثائق بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس.

القراءة والكتابة ، ثم ينغمس في حياة العمل ، وقليل منهم من يتيح له الحظ فرصة الرحلة إلى مصر و تونس للاستزادة من طلب العلم.

وحينما أصبح أحمد باشا القرمانلي واليا على البلاد سنة 1711 ، فإنه وإن سار فيما يختص بالتعليم على نفس سياسة الولاة العثمانيين الذين سبقوه في حكم البلاد؛ إلا أنه خطا بالتعليم الديني خطوة كبيرة إلى الأمام ، وهي سماحه لبعض العلماء من أبناء البلاد بفتح مدارس «قرآنية خاصة» ، وهي بطبيعة نظامها ومناهجها أعلى مستوى من الكتاتيب ، وذلك لإتاحة فرصة التخصص في العلوم الدينية للطلبة الذين أتموا حفظ القرآن الكريم ، وحالت ظروف أسرهم المالية دون إرسالهم إلى الخارج لإكمال تعليمهم الديني بالجامع الأزهر بمصر أو بجامع الزيتونة بتونس[1].

وبعد وفاة أحمد باشا ، بدأ يقل اهتمام خلفائه بالتعليم ، وظهر ذلك بصورة جلية في عهد يوسف باشا (1795 ـ 1832) ، وذلك لانشغاله من ناحية بمقاومة الضغوط الخارجية ، ومن ناحية أخرى بإخماد الثورات الداخلية على النحو الذي سبقت الاشارة إليه. وحينما شعر الأهالي بإهمال الحكومة للتعليم دفعهم حرصهم على مستقبل أبنائهم إلى دعم المدارس القرآنية الخاصة ، وكانت مدرسة سيدي عبد السلام الأسمر بزليتن ، ومدرسة سيدى الزروق (مؤسس الطريقة الزروقية) بمصراته ، ومدرسة سيدي الدوكالي (مؤسس الطريقة الدوكالية) بمسلاته؛ من أشهر المدارس القرآنية الخاصة بليبيا في هذه الفترة.

وحينما عادت ليبيا إلى التبعية العثمانية المباشرة في سنة 1835 ، فإن مناهج التعليم ظلت على ما هي عليه إلى سنة 1847 ، وظل رجال الدين يسيطرون على الناحية الفكرية والأدبية في البلاد[2].

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، وثائق التعليم في العهد القرمانلي.

(2) لم تشهد فترة هذه الدراسة (1835 ـ 1882) إنشاء أية جمعية أدبية ، أو ثقافية كما لم تشهد صدور أي صحيفة باللغة العربية أو باللغة التركية.

التعليم الحكومي الحديث:

بالرجوع إلى بعض الرحالة الأوروبيين الذين زاروا ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني ، نجد بعضهم يذكر أن ليبيا لم تعرف التعليم الحديث إلى سنة 1895. ومن هؤلاء الرحالة على سبيل المثال الرحالة الإيطالي «كورو» إذ يقول[1]:

«لم تكن بطرابلس ولا بغيرها من مدن ليبيا مدارس رسمية إلى سنة 1895 ، وإن كل ما يعلم للطلبة هو القراءة والكتابة بالعربية ، وحتى ذلك كان يتم بطريقة بدائية ، وكان أساس التعليم القرآن. وكان يوجد في كل حي بطربلس وبكل منطقة آهلة بالسكان فقيه يجمع عدداً من الأولاد يحمل كل منهم بيده لوحة من الخشب ليكتب عليها بعض الآيات من القرآن. وكانت هذه المدارس ـ القائمة منذ عهد سحيق والتي لا زالت مستمرة بعد الاحتلال الإيطالي ـ تعرف بالكتاتيب».

على أننا وإن أخذنا بعين الاحتياط ما يذكره الرحالة الأوروبيون عادة عن تأخر البلاد العربية والإسلامية ؛ إلا أننا نضيف إلى ذلك أن ثمة رحالة تونسياً وهو «الحشائشي» يصف أحوال التعليم في البلاد في أواخر القرن التاسع عشر ، فيقول[2]:

«أما العلوم والمعارف فلا توجد عندهم ولا يشمون لها رائحة ، كما لا يوجد عندهم علماء أعلام من فقهاء الإسلام ، على أن هذه المدينة (طرابلس) اشتهرت بأكابر علماء الأمة المحمدية كالفقيه أبي علي الحسن بن موسى الهواري الطرابلسي».

---

(1) Steele, Greig, "History of Education in Tripoli from the time of the Ottoman occupation to the fifth years under British occupation", Tripoli, 1948, p. 10. quoted from Fransisco coro, "70 Anni di Dominazione Turco in Libia", Roma, 1937.

(2) محمد عثمان الحشائشي ، (المرجع السابق) ص 67.

وبمقارنة هذه الروايات الأوروبية والعربية بالوثائق الخاصة بالتعليم الموجودة بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس؛ تتضح المبالغة الواضحة في هذه الروايات ، إذ تؤكد تلك الوثائق أن التعليم الحديث بدأ في ليبيا منذ سنة 1847 ، وأن أول بادرة للاهتمام بالتعليم ، وخاصة تعليم النساء ، قد صدرت من السلطان عبد المجيد (1839 ـ 1861) ، حيث أرسل في أوائل سنة 1847 فرماناً إلى والي طرابلس محمد راغب باشا (1847 ـ 1848) ، يأمره بتعيين سيدة مصرية تدعى فاطمة ، كانت مهاجرة إلى ليبيا ، لتكون مدرسة براتب شهري قدره مائة قرش ، تدفع لها من واردات الأوقاف. وذلك نظير قيامها بتعليم النساء الليبيات القرآن الكريم والمسائل الدنيوية. ولما كان الليبيون لا يسمحون في ذلك الوقت لنسائهم بدخول المدارس الخاصة بالذكور ، فإن السلطان أمر بأن يكون التدريس للنساء الليبيات في نفس بيت المدرِّسة[1].

بعد تنفيذ محمد راغب باشا لتعليمات السلطان عبد المجيد ، شكّل لجنة من شيخ البلد والقاضي والمفتي ، لدرسة مشاكل التعليم بالبلاد ، وتقديم ما تراه مناسباً من اقتراحات للنهوض بالتعليم ورفع مستواه.

وبعد أن أنهت اللجنة مناقشاتها ، رفعت تقريراً إلى محمد راغب باشا يشتمل على التوصيات الآتية[2]:

1 ـ لفتح آفاق جديدة أمام أبناء الإيالة ؛ فإن اللجنة توصي بالإسراع في إنشاء المدارس الحديثة ، ابتدائية ورشدية (وهي بمثابة مدارس تجهيزية أو ثانوية)، وحيث أن عملية الإنشاء تتطلب وقتاً طويلاً ، فإن اللجنة تقترح أن تقوم حكومة الإيالة باستئجار بعض المنازل على الأقل في المدن الرئيسية

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، فرمان السلطان عبد المجيد الخاص بالتعليم بتاريخ 3 جمادى الآخر سنة 1263 هـ (1847 م).

(2) يوجد تقرير اللجنة بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس ، وهو باللغة التركية وقد ترجمه إلى العربية الحاج محمد الأسطى.

كمدينة طرابلس وغدامس وبنغازي ، لتكون كمدارس ابتدائية مؤقتة.

2 ـ لزيادة النفع ولتمكين التلاميذ من التعبير عن «خلجات نفوسهم» ، فإن اللجنة توصي أيضاً بأن يكون المدرسون الذين يعينون بمدارس الإيالة من المسلمين العرب.

3 ـ لتشجيع المدرسين على إعطاء كل جهدهم لعملهم وتلاميذهم ؛ فإن اللجنة توصي بإعفاء المدرسين من كل أنواع الضرائب ، مع تعيين رواتب شهرية ثابتة لهم.

رحب محمد راغب بهذه التوصيات ، وخوّل للجنة مهمة اختيار الأماكن المناسبة لتنشأ بها مدارس ابتدائية في المدن الهامة من الإيالة. كما تؤكد الوثائق حقيقة أخرى هامة ، وهي أن محمد راغب باشا قبل في شهر مايو سنة 1847 التماساً تقدم به متصرف وأعضاء مجلس مدينة بنغازي لإنشاء مكتب فنون بالمدينة لتعليم الأطفال بعض الصناعات اليدوية[1].

والثابت من الوثائق الرسمية أن محمد راغب باشا قد أولى التعليم الديني الكثير من رعايته واهتمامه قبل أن يتسلم الفرمان الذي سبقت الإشارة إليه. كما أنه كان أول ولاة الدولة العثمانية الذين أجبروا أولياء الأمور على ضرورة إرسال أولادهم وبناتهم إلى المدارس القرآنية ، بعد أن أعد للبنات مدارس خاصة بهن. ومن هذه الوثائق قرار الباشا الصادر بتاريخ 12 رجب سنة 1263 هـ ، الموافق 30 يناير سنة 1847 الخاص بتكوين لجنة من القاضي والمفتي وشيخ البلد للاهتمام بشؤون التعليم الديني ، وقد كلف كل عضو من أعضاء اللجنة بما يأتي:

أولاً ـ كلف القاضي بامتحان المدرسين في أمور القراءة والفرائض

(1) دار المحفوظات التاريخية ـ التماس متصرف بنغازي إلى محمد راغب باشا بانشاء مكتب فنون بمدينة بنغازي ـ بتاريخ 2 رجب سنة 1263 هـ (1847).

والسنن ، وقد منح صلاحية عزل كل من لم تثبت كفاءته وتعيين من يراه مناسباً بدله.

ثانياً ـ كلف شيخ البلد بالتنبيه على أولياء الأمور بإرسال أولادهم وبناتهم إلى المدارس ، والتبليغ عن كل مخالف لهذا القرار لاتخاذ الإجراءات التأديبية ضده.

ثالثاً ـ كلف المفتي بالإشراف العام على المدارس القرآنية ، وتفقد حالة الأطفال بها والاعتناء بهم ، وحثهم على مداومة الدعاء للسلطان[1].

وبذلك يمكن القول على ضوء الوثائق الرسمية بأن عهد محمد راغب باشا لم يشهد إنشاء المدارس الحديثة المتمثلة في المدارس الابتدائية فحسب ، بل شهد أيضاً إنشاء المدارس المهنية وإعطاء المرأة حقها في التعليم أسوة بالرجال.

وفي سنة 1848 نقل محمد راغب باشا من إيالة طرابلس وحل محله الحاج أحمد عزت باشا (1848 ـ 1852) ، وقد سار الحاج أحمد عزت على نفس سياسة سلفه التعليمية ، فشيد مدرستين ابتدائيتين إحداهما بمدينة طرابلس والأخرى بمدينة بنغازي ، وكانت مدة الدراسة بالمرحلة الابتدائية أربع سنوات ، وكانت السنة الأولى بها تسمى بالسنة الاحتياطية (التمهيدية) ، وكان التلاميذ يدرسون في **المرحلة الابتدائية** المواد الآتية:

منهج السنة الاحتياطية:

حروف الهجاء وحسن الخط.

منهج السنة الأولى:

قرآن كريم ـ علم حال (في شؤون الدين) ـ حساب (جمع وطرح) ـ القراءة ـ حسن الخط.

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، قرار محمد راغب بتشكيل لجنة للإشراف على التعليم الديني سنة 1263 هـ (1847 م).

منهج السنة الثانية:

قرآن كريم ـ علوم الدين ـ حساب ـ تاريخ الإسلام ـ القراءة ـ إملاء ـ حسن الخط.

منهج السنة الثالثة:

قرآن كريم ـ علوم الدين ـ حساب ـ علوم مدنية (تربية وطنية) ـ تاريخ عثماني ـ المعلومات الفنية (أشغال يدوية) ـ جغرافية ـ القراءة ـ إملاء ـ نحو وصرف، وحسن الخط[1].

وتوضح إحدى الوثائق بأنه في نهاية كل سنة كان يجري للتلاميذ اختبار تحريري يشرف عليه بعض موظفي الدولة، وكان التلاميذ ينجحون بالتقديرات التالية وهي: وسط (مقبول) أعلى (جيد) وعال العال (جيد جداً).

كما توضح وثيقة ثانية بأن الحاج أحمد عزت أنشأ في سنة 1852 أول مدرسة رشدية (ثانوية) بمدينة طرابلس، لاستقبال التلاميذ الذين أكملوا المرحلة الابتدائية. ولما كانت هذه المدرسة هي الوحيدة من نوعها في الإيالة؛ فإن الباشا أضاف إليها قسماً داخلياً لاستقبال التلاميذ من المناطق النائية.

كما توضح وثيقة ثالثة بأن التلميذ الداخلي إذا رسب في نهاية العام الدراسي ولم ينجح في الدور الثاني، فإنه كان يحرم من الإقامة في القسم الداخلي مع إعطائه الحق في مواصلة الدراسة على أن يتحمل ولي أمره نفقات المعيشة[2]، وذلك رغبة في حث التلاميذ على الاهتمام بدروسهم.

أما مدة الدراسة **بالمرحلة الرشدية** فإنها كانت ثلاث سنوات، وكان التلاميذ يدرسون المواد الآتية:

---

(1) دار المحفوظات التاريخية، ملفات التعليم.

(2) دار المحفوظات التاريخية، ملفات التعليم.

منهج السنة الأولى:

قرآن كريم وتجويد ـ علوم الدين ـ القانون العثماني ـ إملاء، لغة عربية ـ حساب ـ تاريخ ـ جغرافية ـ قراءة.

منهج السنة الثانية:

قرآن كريم ـ علوم الدين ـ قراءة ـ لغة عربية ـ لغة فارسية ـ نحو عثماني ـ حساب ـ تاريخ ـ جغرافية ـ حسن خط ـ إملاء ـ رسم.

منهج السنة الثالثة:

قرآن كريم ـ علوم الدين ـ قراءة ـ لغة عربية ـ لغة فارسية ـ إملاء ـ حساب ـ تاريخ ـ جغرافية ـ لغة فرنسية ـ سلوك ـ حسن خط ـ رسم[1].

وهكذا جمع منهج الدراسة بين بعض العلوم الدينية واللغة العربية والعلوم الحديثة ولغتين شرقيتين هما الفارسية والتركية ولغة أوروبية هي الفرنسية في السنة النهائية.

وتوضح الوثائق الرسمية[2] بأن الولاة الذين تعاقبوا على حكم ليبيا ابتداء من سنة 1847، أولوا قضية التعليم اهتماماً كبيراً، وأن حماسهم لنشر التعليم قد تضاعف خصوصاً بعد صدور قانون التعليم العثماني سنة 1865. وبعد أن كان التعليم الحديث مقصوراً على الذكور فقط، فتح المجال أمام البنات لينلن حقهن في التعليم أسوة بالذكور. إذ توضح إحدى الوثائق المؤرخة في 18 يناير 1867 العديد من الحقائق الهامة يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

أولاً ـ يبدو أن الدولة العثمانية حاولت في السنوات القليلة السابقة على سنة 1867 إنشاء مدرسة رشدية (ثانوية) بمدينة طرابلس، وجعلت التعليم فيها باللغة التركية، على أمل أنه في حالة نجاح هذه التجربة فإنه سيعمم

---

(1) دار المحفوظات التاريخية، ملفات التعليم.

(2) توجد هذه الوثائق بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس.

استعمال اللغة التركية وإحلالها محل اللغة العربية في جميع المدارس الرشدية بالبلاد ، غير أن هذه التجربة لم يكتب لها النجاح وذلك لجهل التلاميذ باللغة التركية قبل التحاقهم بها ، مما دفعهم إلى الهروب من هذه المدرسة. الأمر الذي أجبر حكومة الولاية في عهد علي رضا باشا (1867 ـ 1870) على إلغاء التدريس في هذه المدرسة باللغة التركية وإحلال اللغة العربية محلها بعد ترجمة جميع العلوم إليها. وبذلك يمكن القول على ضوء هذه الوثيقة ، أن اللغة العربية ظلت لغة التعليم الرسمية في جميع أنحاء الولاية على الأقل إلى نهاية عهد علي رضا باشا[1].

ثانياً ـ إنه في هذه السنة أي سنة 1867 تأسست مدرستان خاصتان بالبنات بمدينة طرابلس لتعليمهن القراءة والكتاب بالإضافة إلى بعض الصناعات اليدوية مثل الخياطة والنقش ، وقد عينت إحدى الراهبات الفرنسيات لتعليم تلك الصناعات بالإضافة إلى التدبير المنزلي.

ثالثاً ـ كان لكل طالب وطالبة بالمدارس الحكومية زي خاص تقدمه الدولة مجاناً ، وكان الزي الخاص بالذكور يتكون من سترة حمراء وبنطلون وطربوش وحذاء.

أما عن الراتب الشهري للمدرسين بالمدارس الرشدية ؛ فإنه كان يتراوح بين 400 قرش و650 قرشاً ، في حين كان راتب المدرسات يتراوح بين 150 قرشاً و300 قرش[2].

---

(1) لم أجد في الوثائق التي أتيح لي الاطلاع عليها ما يشير إلى قيام محاولة جديدة بعد سنة 1870 لإحلال اللغة التركية محل اللغة العربية في المدارس الحكومية بليبيا ، اللهم إلا المحاولة التي قام بها أنصار جميعة الاتحاد والترقي بعد وصولهم للحكم في سنة 1908 ، ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح أيضاً ، وذلك لاحتلال إيطاليا لمدينة طرابلس في سنة 1911.

(2) دار المحفوظات التاريخية ، قرار علي رضا باشا بخصوص وضع المدرسة الرشدية (الثانوية) التركية وإنشاء مدارس خاصة بالبنات ـ سنة 1868.

كما توضح إحدى الوثائق أن الدراسة **بمدارس البنات الابتدائية** كانت ثلاث سنوات بدلاً من أربع سنوات في مدارس الذكور. أما المواد التي تدرس بالمدارس الابتدائية للبنات فهي:

منهج السنة الأولى:

قرآن وتجويد ـ علوم الدين ـ حساب ـ تاريخ ـ جغرافية ـ لغة عربية ـ حسن خط ـ قواعد ـ إملاء ـ قراءة ـ علم الأشياء (طبيعة) ـ فرنسي ـ رسم ـ نقش ـ خياطة ـ تفصيل.

منهج السنة الثانية:

قرآن ـ علوم الدين ـ هندسة ـ حساب ـ تاريخ ـ جغرافية ـ لغة عربية ـ حسن خط ـ قواعد ـ إملاء ـ قراءة ـ المعلومات المدنية (تربية وطنية) ـ علم الأشياء ـ فرنسي ـ رسم ـ نقش ـ خياطة ـ تفصيل.

منهج السنة الثالثة:

قرآن ـ علوم الدين ـ هندسة ـ حساب ـ تاريخ ـ جغرافية ـ لغة عربية ـ حسن خط ـ قواعد ـ إملاء ـ قراءة ـ المعلومات المدنية (تربية وطنية) ـ علم الأشياء ـ فرنسي ـ رسم ـ نقش ـ خياطة ـ تفصيل(1).

والثابت من الوثائق الرسمية، أن اهتمام الدولة بالتعليم لم يكن قاصراً على تعليم أبناء الأغنياء أو متوسطي الدخل، بل شمل ذلك جميع أبناء البلاد، بما في ذلك أولئك الذين لا عائل لهم كاليتامى مثلاً. ففي سنة 1874 وجه علي رضا باشا(2) نداء إلى أغنياء البلاد استهله بقوله(3):

---

(1) دار المحفوظات التاريخية، ملفات التعليم.

(2) لقد ولي علي رضا باشا أمر ولاية ليبيا مرتين، الأولى سنة 1867 إلى سنة 1870 والثانية من سنة 1872 ـ إلى سنة 1874، وهو يعد أحد الولاة الذين بذلوا الكثير من الجهد في سبيل تقدم ليبيا ورقي شعبها.

(3) دار المحفوظات التاريخية، النداء الموجه من علي رضا باشا إلى أغنياء البلاد =

«مما لا شك فيه ولا لبس يعتريه أن كل وطن مشتمل على أغنياء وفقراء، ولكل قسم أطفال، والأطفال يحتاجون للتربية ولولاها لكان الناس في عهد الهمجية والهمل، ولا شك أن الأغنياء بما آتاهم الله من فضله يستطيعون تربية أطفالهم وتعليمهم الصنائع والمعارف. وأما الأطفال الفقراء ولا سيما الأيتام منهم فحتى لو تكن لأوليائهم شفقة تحملهم على التربية؛ فمن حيث الفقر لا يصلون لمطلوبهم، فترى أكثرهم هملاً في الأزقة والأسواق، ومنهم من يتكفف الناس بالسؤال، والكل في درجة السفالة والدناءة، مأوى جلّهم بالليل الخرابات، وفي النهار مترددون في مواضع التهلكة والزلل. ولا شك أنهم يندمون لما يفيقون ويفوتهم زمن التعليم واكتساب الآداب والصنائع. أفلا يسوء ذوي الهمم والإنسانية من الأغنياء كون أبناء جنسهم ووطنهم بهذا الحال؟ ومن ساءه ذلك أفلا تحمله الإنسانية على التأسف؟ وأي مال أحق به من هذا؟...».

وبعد هذه العبارات المؤثرة، ناشد الباشا أغنياء البلاد بالتبرع بالأموال، وذلك لمساعدة الحكومة على إنشاء دار للإصلاح، تضم «شتات أولئك الشباب» لإنقاذهم من الوقوع في المهالك، ولتعليمهم أمور دينهم وبعض الصناعات الهامة الرائجة في البلاد، ليكونوا بعد تخرجهم رجالاً صالحين يساهمون بعلمهم وجهدهم في بناء وطنهم، ويكونوا عامل بناء لا عامل هدم وفساد. ولكي يضمن الباشا مستقبل خريجي «دار الإصلاح» أوضح في ندائه بأنه سيخصص لكل منهم مكافأة نظير ما يقومون به من عمل أثناء فترة تدريبهم، على أن يعطى لكل منهم نصف هذه المكافأة، ويحتفظ له بالنصف الثاني ليسلم إليه عند تخرجه ليكون له بمثابة رأسمال لفتح محل خاص به.

وبدراسة وثائق التعليم الخاصة بفترة هذه الدراسة (1835 ـ 1882)

= بالمساهمة في إنشاء «دار للإصلاح» سنة 1874.

يتضح لنا بأنه كانت توجد بطرابلس بجانب المدارس الرسمية التابعة للدولة بعض المدارس الحديثة الخاصة، مثل مدرسة محمد شكري ومدرسة العرفان، وأن هذه المدارس كانت تتلقى بعض المساعدات المالية من الحكومة وخاضعة لإشرافها. كما تؤكد تلك الوثائق بأن الحكومة سمحت للأجانب بإنشاء مدارس خاصة بهم، وأن عدد هذه المدارس وصل قبيل سنة 1882 إلى 10 مدارس، سوف نتحدث عنها بشيء من التفصيل في الفصل الأخير من هذه الرسالة[1].

5 ـ النشاط التجاري في مجتمع المدينة[2]:

كان لموقع ليبيا الجغرافي في منتصف الشمال الأفريقي، ومواجهتها للساحل الجنوبي لأوربا؛ أثره الكبير في إقامة الفرصة أمام البلاد، لتلعب في القرن التاسع عشر دوراً حيوياً في تنمية حركة التبادل التجاري بين أوربا والبلاد الافريقية.

ومن وثائق العهد القرمانلي يتضح أن تجارة القوافل وصلت إلى قمة ازدهارها في العشرين سنة التي سبقت تنازل يوسف باشا عن الحكم لابنه علي بشا في سنة 1832، وذلك نتيجة للجهود التي بذلها يوسف باشا لنشر الأمن في الداهل وتوفير وسائل الراحة للتجار والمسافرين.

كما توضح تلك الوثائق أيضاً فقدان البلاد لأهميتها التجارية بين سنتي 1832، 1842، وذلك نتيجة للحروب الأهلية التي سبق الحديث عنها

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ـ ملفات التعليم.
ويلاحظ أنه بعد سنة 1882 تأسست العديد من المدارس المهنية، فعلى سبيل المثال أسست في سنة 1895 مدرسة الصنائع، وفتحت في هذه السنة أيضاً دار المعلمين. كما فتحت في سنة 1896 المدرسة العسكرية بطرابلس، وفي سنة 1911 احتفل بافتتاح المدرسة الزراعية لتخريج المرشدين للمساهمة في تطور الزراعة في البلاد.

(2) سأتناول الحديث عن النشاط التجاري والتجار والجاليات الأجنبية في الفصل الأخير من هذه الرسالة.

بين أنصار يوسف باشا وابنه علي باشا وبين الثوار بزعامة محمد بك حفيد يوسف باشا ، بالإضافة إلى أحداث ثورتي عبد الجليل سيف النصر والشيخ غومه المحمودي ، إذ نتيجة لهذه العوامل أصبح التجار لا يطمئنون على أرواحهم وأموالهم إذا ما دخلوا الأراضي الليبية ، وقد دفعهم هذا الخوف إلى تفضيل مدينة تونس لتكون مركزاً للتبادل التجاري مع أوربا بدلاً من مدن ليبيا[1] .

كان لتحول طرق تجارة القوافل إلى تونس تأثيره العميق في بعض ولاة الدولة العثمانية ، الذين عرفوا بحرصهم على تقدم البلاد اقتصادياً واجتماعياً. فعلى سبيل المثال حاول محمد أمين باشا أن يعيد إلى ليبيا سمعتها التجارية ، وذلك بإغراء التجار للعودة إلى استخدام الموانئ الليبية كمركز للتبادل التجاري مع العالم الخارجي. وفي سبيل تحقيق ذلك أصدر قراراً في أواخر سنة 1842 بإعفاء بعض الأصناف التجارية الواردة إلى البلاد من الضرائب ، وبتخفيض نسبة الضريبة عن البعض الآخر ، كما أنه أمر بإنشاء قرية بونجيم على طريق القوافل التي تربط بين فزان ومدينة طرابلس لتكون استراحة للتجار. وحتى يرغب الناس في سكنى هذه القرية أصدر قراراً في سنة 1843 ، وعد فيه الذين يقبلون الإقامة في هذه القرية بالإعفاء من الضرائب وبمنحهم أراضي للزراعة[2]. كما أنه قبل طلب بعض التجار فعيَّن الحاج حسن أفندي (ابن القاضي) ليكون وكيلاً تجارياً لليبيا بمدينة مدلي ، وذلك لمساعدة التجار على تصريف بضائعهم[3] .

وحين أسندت أمور البلاد للمرة الثانية إلى أحمد عزت باشا (1857 ـ

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن النظام التجاري في العهد القرمانلي ، انظر عمر علي بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 182 ـ 200.

(2) دار المحفوظات التاريخية ، سجل المحكمة الشرعية لسنة 1843 ، ص 18.

(3) دار المحفوظات التاريخية ، التماس التجار بخصوص تعيين الحاج حسن أفندي وكيلاً تجارياً سنة 1854.

1867) ؛ حاول هذا الوالي جذب انتباه التجار الأجانب إلى ليبيا ، فافتتح لأول مرة مكاتب البريد في جميع المدن الهامة بالبلاد ، لتسهيل الاتصال الداخلي والخارجي بالنسبة للتجار ، واشترى باخرة أطلق عليها «المولودية» لنقل البريد من وإلى ليبيا[1] . كما حاول علي رضا باشا في فترة حكمه الأولى (1867 ـ 1870) تشجيع التجارة الداخلية والخارجية ، فاهتم بتعبيد الطرق لتسهيل الاتصال بين مدن الولاية ، وأدخل العمل بنظام البرق لأول مرة في تاريخ ليبيا ، حيث وصلت أسلاكه في عهده إلى متصرفية الخمس ، وكان يأمل أن يوصلها إلى الحدود المصرية ، كما أنشأ سوق العزيزية (نسبة إلى السلطان عبد العزيز).

ولتشجع التجارة في إقليم برقة ؛ أنشأ في سنة 1868 ميناءين في بومبا وطبرق[2] ، وقد نال هذا الميناءان شهرة عظيمة في تنشيط الاتصال التجاري بين برقة وكل من إيطاليا وقبرص واليونان.

ومنذ سنة 1874 بدأ الاهتمام بإنشاء الأسواق الحديثة المتخصصة ، فأنشأ سامح باشا (1874 ـ 1875) سوق الزنايدية لصنع مواسير وأزندة البنادق ، وسوق الجبابرية لصناعة الغلاف الخشبي للبنادق ، كما أنشأ أحمد عزت باشا في ولايته الثانية (1879 ـ 1880) سوق الحميدية لبيع مختلف المواد الغذائية[3] .

كما أنه اهتم بالمنارات البحرية لإرشاد السفن التجارية ، وأن عدد هذه المنارات وصل في سنة 1880 إلى خمس موزعة على النحو الآتي: منار مدينة طرابلس ويصل ارتفاعه إلى 30 متراً ويصل نوره إلى 18 ميلاً[4] ، فمنارا الخمس ومصراته ويصل ارتفاعهما إلى 20 مترا ويصل نورهما إلى

---

(1) أحمد النائب ، (المرجع السابق) ، ص 368.
(2) محمود ناجي ، (المرجع السابق) ، ص 178.
(3) النائب ، (المرجع السابق) ص 168.
(4) توجد الوثيقة التي بها أسماء هذه المنارات بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس.

15 ميلاً ، فمنار مدينة بنغازي وارتفاعه 22 متراً ويصل نوره إلى 15 ميلاً ، ومنار مدينة درنة وارتفاعه 28 متراً ويصل نوره إلى 15 ميلاً.

كما اهتم أحمد عزت أيضاً بتجارة القوافل ، فشيد العديد من الفنادق لتوفير الراحة للتجار ، وحفر بعض الآبار في طريق القوافل الرئيسية ، حيث أن أغلب هذه الطرق تمر عبر الصحراء ، مما يجعل توفر المياه بها عاملاً مشجعاً للتجار على ارتيادها.

أما **طرق القوافل الرئيسية في ليبيا** فكان أشهرها الطرق الآتية:

1 ـ الطريق الساحلي ويصل ليبيا بكل من مصر وتونس.

2 ـ طريق يصل بنغازي بكل من تشاد والسودان عبر الصحراء.

3 ـ طريق يربط مدينة طرابلس بغدامس.

4 ـ طريق يربط مدينة طرابلس بالجزائر ماراً بقرية بونجيم فنسبها فغات.

ويصف كاكيا الطريقة التي كان يتم بها تنظيم القوافل في العهد العثماني الثاني بقوله(1):

«وكانت القوافل تنظم من قبل التجار بعد اتفاق فيما بينهم وكان لكل واحد منهم تجارته ، أو حصته من البضائع ، أو الدراهم. وكانت قيادة القافلة توكل إلى رجل يدعى «قافلة باشي» ويكون عادة من المسلمين.

ولم يكن أفراد القافلة هم دائماً أصحاب التجارة وأصحاب البضائع في القافلة؛ فكثير من تجار العرب واليهود كانوا يرسلون بضائعهم بالقوافل مع أناس مأجورين إلى عملائهم في غات ، أو غدامس ، وكان بعض التجار يتصلون بالتجار العرب في الهوسا من أعمال الزندار. وكانوا يرسلون لهم تجارة يقايضون بدلها ببضائع ترسل إليهم من هناك بواسطة تلك القوافل.

---

(1) كاكيا ، (المرجع السابق) ص 168 ، وعلي السفاقسي ، (المرجع السابق) ، ص 28.

وكانت الأرباح تقسم فيما بعد بين أصحاب البضاعة ورجال القافلة بحصص متعادلة».

أما عن **أهم الأصناف التجارية** التي كانت تأتي إلى ليبيا عن طريق القوافل من البلاد الأفريقية المجاورة فتشتمل على[1]:

أولاً ـ من البلاد الإسلامية في شمال أفريقيا (مصر ـ تونس ـ الجزائر ـ مراكش):

القمح ـ زيت الزيتون ـ السكر ـ الأرز ـ البن ـ جميع أنواع الملبوسات الجاهزة ـ خيوط الغزل بمختلف أشكالها ـ شيلان الكشمير ـ المناديل الحريرية ـ الأدوات المستعملة في الأكل والطهي من نحاسية وخشبية ـ الأكواب والمصابيح ـ الجلود المصبوغة باللون الأحمر واللون الذهبي ـ التبغ ـ الأساور والنقود والأقراط ـ الدروع والسيوف والغدارات والخناجر والبارود ـ الخيام ـ الصابون ـ الحلي الفضية ـ العطور والروائح بمختلف أنواعها.

ثانياً ـ من البلاد الإسلامية في شرق ووسط أفريقيا (السودان ـ تشاد ـ النيجر)

الرقيق ـ ريش النعام ـ الذهب على شكل تراب وقضبان رفيعة ـ العاج ـ الجلود ـ العسل ـ الحقائب والقرب المصنوعة من الجلد ـ البهارات بمختلف أنواعها ـ الأغنام والماعز ـ العطر ـ جلد الأسد.

لاحظ الرحالة «ليون» أثناء زيارته لليبيا في سنة 1819، اختفاء جلود الأسود من الأسواق الليبية، وقد علل ذلك بأن سلطان برنو احتكر شراء هذه الجلود لتنام عليها جواريه، وذلك لكثرة عدد عائلته، إذ كان هناك اعتقاد بأن النوم على مثل هذه الجلود يمنع الحمل[2].

---

(1) توجد هذه الوثائق بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس.

(2) Lyon, op. cit. p. 156.

غير أن وثائق الجمارك الليبية في العهد العثماني الثاني تؤكد وجود هذه الجلود في الأسواق الليبية في فترة هذه الدراسة ، وأنها كانت ضمن السلع الهامة التي كان التجار يهتمون باستيرادها من البلاد الأفريقية.

كما توضح تلك الوثائق بأن تجارة الرقيق سواء في العهد القرمانلي أو العثماني ، كانت في مقدمة أنواع التجارة الأفريقية ، وبأنه كان للرقيق أسواق خاص في كل من فزان وطرابلس وبنغازي ، وبأنهم كانوا يباعون بالمزاد العلني ، ويصدرون إلى العديد من البلدان مثل مصر والجزيرة العربية ومدلي والأناضول ، هذا وقد ذكر ليون وزميله رتشارد «Ritchard» بأن عدد الرقيق الذي وصل فزان في سنة 1819 كان يتراوح من 5000 إلى 5500 عبد ، وبأنهم كانوا يباعون بأثمان زهيدة ، حيث كان سعر الفتاة الجميلة التي لا يعدى عمرها ثلاث عشرة سنة حوالي 35 ريالاً ، بينما كان يتراوح ثمن الصبي في نفس العمر من 15 إلى 20 ريالاً[1].

وفي الوقت الذي تؤكد فيه الوثائق الجمركية أهمية تجارة الرقيق بالنسبة لدخل الدولة والأفراد؛ فإننا نجد أن بعض الوثائق الأخرى توضح حقيقة هامة ، وهي أن بعض ولاة الدولة العثمانية في ليبيا لم يكونوا راضين عن هذه التجارة ، فحاولوا منعها بطرق غير مباشرة تتمثل في رفع الضرائب على الرقيق الذين يباعون في الأسواق الليبية ، كما تتمثل في إجبار تجار الرقيق على معاملة الرقيق بالحسنى وتوفير وسائل الراحة لهم ، وذلك على أمل أن مثل هذه الإجراءات ستجعل تجار الرقيق يبحثون عن أسواق غير الأسواق الليبية لبيع رقيقهم.

فقبل سنة 1843 ـ كما يتضح من إحدى الوثائق ـ كان تجار الرقيق إذا دخلوا الأراضي الليبية لبيع ما لديهم من رقيق ، يؤدون للحكومة ضريبة قدرها 9٪ من ثمن كل عبد يباع في الأسواق الليبية ، وكان الشاري يؤدي

---

(1) Ibid, p. 262.

3٪ فقط إذا أراد تصدير ما اشتراه من رقيق إلى مدلي[1] أو إلى الأناضول ، بينما كان الشاري يعفى من الضريبة نهائياً إذا أراد التصدير إلى استانبول أو إلى أزمير ، حيث كان يلزم بدفع 199 قرشاً عن كل عبد حين وصوله إلى استانبول ، ومبلغ 118 قرشاً حين دخوله إلى أزمير.

غير أن محمد أمين باشا ـ في سبيل حمل التجار الليبيين على الامتناع عن شراء العبيد ـ أصدر قراراً سنة 1843 ، بتعديل نظام الضريبة السابق بحيث أصبح الشاري ملزماً بدفع ضريبة قدرها 180 قرشاً عن كل عبد يشتريه ، كما يدفع ضريبة أخرى قيمتها 60 قرشاً عن كل عبد ينوي تصديره إلى أي مكان في الخارج[2].

وحين تولى أحمد عزت باشا أمور البلاد عمل على السير على نفس سياسة محمد أمين باشا ، فأصدره قراراً في سنة 1850 بإلزام تجار الرقيق بحسن معاملة العبيد ، وتوفير الغذاء اللازم لهم وإلباسهم ، وتوفير العدد الكافي من الجمال لركوبهم بدلاً من سيرهم على الأقدام[3].

ولا شك أن إلزام التجار بمثل هذه الأمور كان يكلفهم مبالغ باهظة ، مما يجعل أسعار العبيد الذين يباعون في ليبيا أعلى بكثير من أثمان العبيد الذين يباعون في أسواق البلدان المجاورة. مما يؤدي إلى عدم إقبال التجار في ليبيا على شراء العبيد ، لعدم قدرتهم على منافسة أسعار تجار البلاد الأخرى.

لم يكتف أحمد عزت باشا بهذا الإجراء ، بل إنه حينما أسندت إليه أمور البلاد للمرة الثانية ، أصدر في سنة 1863 قراراً بإلغاء تجارة الرقيق

---

(1) جزيرة ببحر الأرخابيل.

(2) دار المحفوظات التاريخية ، قرار محمد أمين باشا بتعديل ضريبة تجارة الرقيق ، تاريخ 29 ذي الحجة 1258 هـ (1842 م).

(3) دار المحفوظات التاريخية ، قرار أحمد عزت باشا بخصوص معاملة الرقيق ، بتاريخ 17 صفر 1267 هـ (1850 م).

بصفة نهائية ، وبتحرير جميع العبيد الذين يوجدون عند التجار في البلاد ، كما أنذر التجار بأن كل من يضبط متلبساً بالاتجار في العبيد بعد صدور هذا القرار يسجن لمدة سنة في المرة الأولى ، ولمدة سنتين في المرة الثانية ، أما في المرة الثالثة فإن مدة حبسه ستكون غير محدودة[1].

الصادرات والواردات الليبية:

1 ـ أهم الأصناف التجارية التي تصدرها ليبيا إلى البلاد الأفريقية:

أ ـ إلى البلاد الإسلامية بشمال أفريقيا:

تصدر ليبيا إلى هذه البلدان بعض المنتجات الزراعية الليبية مثل الحلفا[2] ـ الشعير ـ القمح ـ زيت الزيتون ـ التمر ـ الفول السوداني ـ الأحذية ـ الصنادل ـ العباءات والأغطية الصوفية ـ السجاد ـ الحصر. بالإضافة إلى الماشية مثل الجمال والأبقار والأغنام. كما تصدر إليها أيضاً بعض الأصناف التجارية التي تستوردها من البلدان الأفريقية الأخرى مثل العبيد ـ الذهب ـ ريش النعام والجلد.

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، قرار أحمد عزت باشا بإلغاء تجارة الرقيق ، بتاريخ 29 صفر 1280 هـ (1863 م).

(2) كان لنبات الحلفا سوق رائج في ذلك الوقت لأهميته الكبرى في صناعة الحبال والورق والحصر. وكان هذا النبات ينمو بكثرة ومن تلقاء نفسه حول أسوار مدينة طرابلس وفي كثير من المناطق الداخلية بالبلاد. وكان أول من اهتم بالحلفا من ولاة الدولة العثمانية هو علي رضا باشا في ولايته الثانية حيث شجع الأهالي على جمع وبيع الحلفا. وكان تجار الحلفا يشترونها ثم ينقلونها إلى مخازن معدة لذلك ، حيث كان الخبراء يفرزون أليافها لتصنيفها حسب نوعها. وكانت الألياف الخضراء المتناسقة هي أحسن وأفضل الأنواع إذا كان النبات طازجاً. أما إذا كانت الحلفا جافة فإن أليافها تكون صفراء. وتقل قيمة الألياف بكثرة النقط السوداء فيها. وكان موسم الشتاء هو موسم حصاد الحلفا ، وكان التجار الإيطاليون يصدرونها إلى أغلب أسواق العالم. هذا وتوضح إحدى الوثائق بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس (ملفات الحلفا) ، بأن دخل ضريبة نبات الحلفا من موانئ طرابلس قد بلغ في سنة 1881 حوالي 9886 ليرة تركية.

ب ـ إلى البلاد الإسلامية في شرق ووسط أفريقيا:

كانت ليبيا تصدر إلى هذه البلدان أغلب المنتجات الزراعية والصناعية الليبية التي سبق بيانها، بالإضافة إلى بعض الأصناف التجارية التي كانت ليبيا تستوردها من البلدان الإسلامية بشمال أفريقيا، وكان أهمها حلي النساء وأدوات القتال ومختلف أنواع الروائح والعطور.

ويذكر بعض الباحثين أن قيمة صادرات ليبيا في سنة 1850 بلغت حوالي ستة ملايين فرنك. وكانت قيمة صادرات الحبوب والمواشي والزيت والعبيد والعاج والذهب تشكل حوالي ثلاثة أرباع هذا المبلغ، وهي موزعة على النحو الآتي[1]:

الحبوب	صدر منها 212,700 هكتولتر (قنطار)	ثمنها بالفرنك 1,496,000
المواشي	صدر منها 11, 788 رأساً	ثمنها بالفرنك 408,000
الزيت	صدر منه 1,375,800 كيلو جرام	ثمنها بالفرنك 406,000
العبيد	صدر منهم 2,708 رأساً	ثمنها بالفرنك 759,000
العاج	صدر منه 77,000 كيلو جرام	ثمنها بالفرنك 754,000
الذهب الخام	صدر منه 109,000 جرام	ثمنها بالفرنك 360,000

2 ـ أهم الأصناف التجارية التي كانت تستوردها ليبيا من الدول الأوروبية[2]:

كانت ليبيا تستورد من الدول الأوروبية، وفي مقدمتها إيطاليا وإنجلترا وفرنسا المواد الآتية:

الفضة ـ العطور ـ الأدوية والمواد الكيماوية ـ الخمور ـ الملابس الجاهزة ـ خيوط الغزل الرفيعة ـ الحرير ـ الحبال ـ الورق ـ الصابون ـ

---

(1) كاكيا، (المرجع السابق) ص 183.

(2) دار المحفوظات التاريخية ـ ملفات الجمارك.

الشمع ـ الكحل ـ السجائر ـ السكر ـ الشاي والبن.

وكانت في مقابل ذلك تصدر إلى هذه الدول الأشياء الآتية:

الحلفا ـ ريش النعام ـ العاج ـ الجلد ـ الشعير ـ التمور ـ الحيوانات الحية ـ المواشي ـ البيض والإسفنج.

وفيما يلي **بيان بقيمة الصادرات والواردات الليبية** لبعض سنوات هذه الدراسة[1]:

السنة	قيمة الصادرات بالليرة التركية	قيمة الواردات بالليرة التركية
1852/1851	145,477	153,948
1857/1856	142,660	161,940
1861/1860	172,530	158,394
1875/1874	153,760	130,433
1882/1881	120,860	143,970

ومن الجدول السابق نلاحظ أن الميزان التجاري ظل في غير صالح ليبيا إلى سنة 1860، ثم تحول الميزان التجاري في صالح البلاد من سنة 1860 إلى سنة 1881 ثم تغير ثانية في غير صالح البلاد بعد هذه السنة. وقد يرجع ذلك إلى ظروف البلاد السياسية.

ففي السنوات الأولى (1851 ـ 1860) التي كان فيها الميزان التجاري في غير صالح البلاد، فإن ذلك كان نتيجة لاضطراب الأمن في البلاد بسبب أحداث ثورتي عبد الجليل والشيخ غومه، مما دفع تجار القوافل إلى البحث عن أسواق أخرى غير الأسواق الليبية.

أما عن السنوات التي زادت فيها قيمة صادرات البلاد عن قيمة وارداتها (1860 ـ 1881)، فيرجع ذلك إلى استقرار الأوضاع السياسية في البلاد

---

(1) دار المحفوظات التاريخية، سجلات الجمارك.

بعد القضاء على كل من عبد الجليل والشيخ غومه وعودة بعض التجار إلى استخدام الأسواق الليبية.

في حين أن سبب التغير الذي طرأ على الميزان التجاري بعد سنة 1881 مما جعله في غير صالح البلاد، يرجع إلى زيادة التغلغل الاستعماري في وسط وشرق أفريقيا، وتحكم الأوروبيين في أسواق الإنتاج في تلك المناطق، ونجاحهم في تحويل معظم الإنتاج إلى الأسواق الأوروبية عن طريق السواحل الأفريقية الخاضعة لهم.

6 ـ النشاط الصناعي:

يمكن أن نقسم الصناعات في ليبيا في فترة هذه الدراسة إلى الأنواع الآتية(1):

1ً ـ نسج القطن والصوف والحرير.

2ً ـ الصناعات الجلدية.

3ً ـ صناعة البسط والسجاد والحصر.

4ً ـ صناعة الدخان.

5ً ـ صناعة الذهب والفضة.

6ً ـ صناعة صيد الإسفنج.

وكان لكل أصحاب صناعة من هذه الصناعات عاداتهم وتقاليدهم الخاصة التي يحرصون على استمرارها، ويقاومون كل من حاول الخروج عليها. كما كان لكل مجموعة رئيس ينتخبونه من بينهم ليكون حكماً بين أبناء الصنعة أوالحرفة الواحدة من جهة، وواسطة اتصال بينهم وبين الحكومة من جهة أخرى. وكان هذا الرئيس معترفاً به من قبل الحكومة(2).

---

(1) دار المحفوظات التاريخية، ملفات الصناعة.

(2) دار المحفوظات التاريخية، سجل محكمة طرابلس لسنة 1852.

وقد خدم هذا النظام الصناعة في البلاد، إذ حفظها من الغش والتلاعب، سواء من حيث الجودة أو الثمن. كما كانت ورش الصناعة مدارس عملية لتعليم الصبيان أصول الصنعة وفنونها، فمع الأيام يصبح أولئك الصبيان صناعاً مهرة يقومون بدورهم بتعليم غيرهم ما سبق وتعلموه على يد كبار شيوخ الصنعة.

وسأتناول في هذا الفصل الحديث عن الصناعات الأربعة الأولى، مؤجلاً الحديث عن صناعات الذهب والفضة والإسفنج إلى الفصل الأخير من هذه الدراسة وذلك عند الكلام عن النشاط الاقتصادي للجاليات الأجنبية.

أولاً ـ نسج القطن والصوف والحرير:

كان نتيجة لعدم اهتمام ولاة الدولة العثمانية بتطوير الصناعة في البلاد؛ أن بقيت الآلات المستعملة في نسج القطن والصوف والحرير بدائية وبسيطة، تعتمد على الأنوال الرأسية والأفقية المستعملة بالأيدي والأرجل. وكانت هذه الأنوال توجد بكثرة في أغلب المدن الرئيسية في البلاد، وفيما يلي بيان بعدد الأنوال في بعض المدن الهامة في الولاية(1):

أ ـ مدينة طرابلس، كان بها 300 نولاً لنسج القطن، و350 نولاً لنسج الصوف، و150 نولاً لنسج الحرير.

ب ـ مدينة مصراته، كان بها 250 نولاً لنسج الصوف.

ج ـ مدينة بنغازي، كان بها 450 نولاً لنسج القطن، و50 نولاً للصوف، و10 أنوال للحرير.

د ـ مدينة درنة، كان بها 100 نول للقطن.

أما **أهم الصناعات الصوفية والقطنية والحريرية**، فيمكن إجمالها في نوعين:

---

(1) دار المحفوظات ـ ملفات الصناعة.

النوع الأول هو الملابس العادية للرجال والنساء والأطفال.

والنوع الثاني هو ما يسمى بالحوالي (الأحرمة)(1)، ويمكن تقسيم الأحرمة إلى الأنواع الآتية:

1 ـ **حولي عادي**: إذا كان مصنوعاً من القطن فقط.

2 ـ **حولي حرير**: إذا كان مصنوعاً من الحرير فقط.

3 ـ **حولي صوف**: إذا كان مصنوعاً من الصوف فقط.

4 ـ **حولي مجعب**: إذا كان خليطاً من الصوف والقطن.

5 ـ **حولي حلايلي**: إذا كان خليطاً من الصوف والحرير أوالقطن والحرير.

6 ـ **حولي جبالي**: إذا كان مصنوعاً من الصوف الثقيل فقط.

7 ـ **عباء**: وهي تصنع من الصوف، وتكون أكثر وزناً من الحولي الجبالي.

وبالرجوع إلى كاكيا نجد أن أنوال طرابلس كانت تنتج سنوياً حوالي 250,000 رداء قطني، وأن 75٪ منها كان يستهلك محلياً، ويصدر الباقي إلى تونس وبرقة، في حين أنها كانت تنتج من أردية الصوف سنوياً حوالي 25,000 رداء، يستهلك منها محلياً 70٪، ويصدر الباقي إلى برقة وتونس ومصر(2).

ويبدو أن القيمة الشرائية للنقود في ذلك الوقت كانت مرتفعة جداً، إذ يذكر كاكيا أن ثمن الرداء المصنوع من القطن مقاس 4 × 2 متر هو خمسة

(1) للأحرمة في ليبيا أسماء مختلفة، فسكان طرابلس مثلا يطلقون على الأحرمة سواء كانت خاصة بالرجال أو النساء اسم «حولي» بينما نجد أن سكان برقة يسمون الأحرمة الخاصة بالرجال جرود (جمع جرد) والخاص بالنساء أردية (جمع رداء) وأحيانا يطلق اسم الجرد أيضاً بالنسبة للرداء الخاص بالنساء إذا كان مصنوعاً من الصوف الثقيل.

(2) كاكيا، (المرجع السابق) ص 130.

قروش ، في حين أن متوسط ثمن الرداء المصنوع من الصوف مقاس 15 × 5 أقدام هو 12 قرشا[1].

ولما كانت خيوط الغزل التي تنتج محلياً غليظة ، لا تساعد على نسج الأردية الصوفية الخفيفة؛ فإن التجار كانوا يستوردون خيوط الصوف ذات الغزل الرفيع من جربة بتونس ثم بعد ذلك من إنجلترا[2].

أما عن الصباغة فإنها كانت تتم محلياً بواسطة عمال من اليهود والعرب ، وكانت الألوان المفضلة هي الأبيض والأحمر والأزرق والأسود. وكانت صناعة الحرير مركزة في المدن الكبيرة مثل طرابلس وبنغازي. وكان اليهود يحتكرون هذه الصناعة ، وكانت أدواتهم بسيطة ومحدودة مصنوعة من الخشب المصنوع بالأيدي. أما عن صباغة الحرير فإنها كانت تتم محلياً.

كان بطرابلس حي يعرف بسوق الحرير وكان معظم تجاره من العرب. ويلاحظ أن بعض الأردية الحريرية كان يدخل في صناعتها بعض الخيوط الذهبية والفضية ، وكان ثمنها يختلف بحسب كمية الخيوط الذهبية أو الحريرية المحتوي عليها الرداء ، وكانت هذه الحوالي والأردية تقدم هدايا في الأفراح[3].

2ً ـ الصناعات الجلدية:

تتركز الصناعات الجلدية في المدن الرئيسية من الولاية ، وكان أهمها صناعة الأحذية بمختلف أنواعها ، والحقائب الجلدية وسروج الخيل

---

(1) كاكيا ، (المرجع السابق) ص 133.

(2) دار المحفوظات التاريخية ، سجلات الجمارك.

(3) يوجد بدار المحفوظات التاريخية قسم خاص يطلق عليه «دار العروس» وهي عبارة عن غرفة على الطراز العربي القديم ، يتوسطها نموذج مصنوع من الخشب وقد ارتدت جميع أنواع اللباس التي كانت تستعمله العروس ليلة زفافها ، وكذلك أنواع الحلي التي تتحلى بها العروس في تلك الليلة.

العادية والمطرزة بالذهب والفضة. وكان الصناع يستوردون الجلد من البلاد الأفريقية المجاورة، غير أن الجلد الذي يمتاز بلونه الذهبي كان يستورد من مصر فقط. وكانت بالبلاد عدة مدابغ لدباغة الجلود، ثم صباغتها بالألوان المطلوبة وأهمها اللون الأحمر والأصفر.

كما تؤكد الوثائق بأن الإقبال على الصناعات الجلدية الليبية كان كبيراً في جميع المعارض الدولية التي اشتركت فيها ليبيا، ومنها معرض باريس الدولي سنة 1867، ومعرض فيينا سنة 1873، ومعرض فيلادلفيا سنة 1875.

ويلاحظ من قوائم البضائع التي اشتركت بها ليبيا في تلك المعارض تعدد أنواع الجلود المصنوعة في ليبيا، حيث بلغ عدد ألوانها سبعة ألوان وهي: جلد أسود، وجلد زعفراني (أصفر)، جلد فيلالي (أحمر)، جلد ابطان داخلي، جلد أبيض، جلد أصفر عادي، جلد عادي غير ملون.

أما عن أهم المصنوعات الجلدية التي كانت ليبيا تشترك بها في تلك المعارض هي: أحذية الرجال والنساء، أحذية الفرسان، أحزمة مطرزة بالفضة، سروج عربية عادية وسروج عربية مطرزة بالفضة والحرير[1].

3ً ـ صناعة الدخان:

كان الدخان يتبع دائرة الاحتكار الحكومية، وكان يطلب من كل مزارع يرغب في زراعة الدخان أن يقدم شهادة تثبت أمانته وأخرى تثبت حيازته لقطعة من الأرض صالحة للزراعة، كما يتعهد بزرع تلك الأرض دخاناً لحساب دائرة الاحتكار، وأن يطيع أوامر الإدارة، ولا يمانع مراقبتها للدخان، وأن يقبل الثمن الذي تحدده عند شرائها للمحصول[2].

---

(1) دار المحفوظات التاريخية، ملف المعارض الدولية التي اشتركت فيها ليبيا من سنة 1867 إلى سنة 1875.

(2) دار المحفوظات التاريخية ـ الوثائق الخاصة بدائرة الاحتكار.

أما عن أنواع الدخان المشهورة فهي: **النوع الفزاني** وينتج الهكتار منه حوالي 4 أطنان.

والنوع الطرابلسي وينتج الهكتار منه حوالي 2 طن.

وبعد جمع محصول الدخان، يقسم إلى مجموعات على حسب عرض ورقة الدخان، ثم تعرض الأوراق لأشعة الشمس، سواء بعرضها على الأرض أو بتعليقها على الحبال. وبعد أن تجف الأوراق يصنع منها النشوق المعروف بـ«النفّة» وكذلك دخان المضغة.

7 ـ أنواع الضرائب في مجتمع المدينة:

يمكن أن تقسم الضرائب بمجتمع المدينة إلى نوعين، نوع عام يشترك فيه جميع سكان الولاية سواء أكانوا من أهل المدينة أو الريف أو البادية. ويعرف هذا النوع من الضرائب باسم «الإعانة العمومية». فقد جرت العادة بأن تقوم الدولة العثمانية بفرض مبلغ معين من المال على ولايات الشمال الأفريقي في بداية كل سنة مالية، وكانت قيمته تختلف من ولاية إلى أخرى على حسب سكان الولاية ومستوى دخولهم، كما أن قيمته كانت تختلف في وقت الحرب عن وقت السلم. وكان الهدف من فرض هذا المبلغ هو مساعدة الدولة العثمانية على مواجهة نفقات الحرب مع أعدائها، وتمكينها من القيام بمسؤولياتها والتزاماتها المالية في الداخل والخارج، وخاصة فيما يتعلق بدفع ثلث رواتب جند الولاية[1].

وقد جرت العادة أيضا أنه حينما يتسلم والي الولاية الإشعار بقيمة الإعانة العمومية المقررة على ولايته؛ فإنه يجمع متصرفي الألوية ويوزع عليهم قيمة المبلغ، ويقوم المتصرفون بدورهم بتوزيع قيمة المبلغ على سكان ألويتهم، وتسند إلى شيوخ القبائل مهمة جمع قيمة المبلغ المفروض على قبائلهم. ثم تجمع جميع المبالغ وتحول إلى خزينة

(1) دار المحفوظات التاريخية ـ ملفات الضرائب.

الولاية ، لتقوم بدورها بتحويلها إلى خزينة الدولة العامة باستانبول. غير أن الشيخ غومه المحودي اتهم بعض ولاة الدولة بالتلاعب في هذه الضريبة لمصلحتهم الخاصة ، وذلك بإجبارهم للشعب على دفع قيمة هذه الضريبة أكثر من مرة في السنة الواحدة معبراً عن ذلك بقوله:

«ثم واضعين (أي الولاة) على الأهالي شهرية القياد ، وجائزة القضاة ، وأجرة تسخير الحيوان الذي يحمل المهمات إلى البلاد ، وضيافة المأمورين وخدامهم على مرورهم في الأوطان. وزيادة على ذلك أننا دفعنا في مدة عام ونصف ثلاث معاونات (إعانات) دراهم نقدية. ومتحقق عندنا أن من همة سلطنتكم السنية أن المعاونة تكون من الأهالي بطيب نفس وكل واحد يدفع ما يقدر عليه. ولكنهم على خلاف أمركم العالي في ذلك لأنهم هم الذين يوزعون ويعينون المقدار ويحصلون في ذلك جبراً ، ولا وصل من ذلك للخزينة العامرة الجليلة إلا بعض ما تحصل. انظر أيها الإمام يا خليفة الإسلام (يعني السلطان العثماني) هل يرضي هذا الفعل الله تعالى وحضرتكم يا سيدنا السلطان؟».

أما النوع الثاني من الضرائب الذي كانت تدفعه بعض الفئات من سكان المدن ، فيمكن تقسيمه إلى الأنواع الآتية:

1ً ـ ضريبة الجمارك:

كانت هذه الضريبة مقصورة على التجار فقط ، وكانت الضريبة على الاستيراد 8٪ ، وعلى التصدير 1٪[1]. وذلك باستثناء التعديل الذي طرأ على قيمة ضريبة تصدير الرقيق قبل إلغائه سنة 1863 كما سبق الحديث

---

(1) يذكر أحمد الدجاني في كتابه سالف الذكر ، صفحة 206 ، أن نسبة الضريبة المفروضة على الصادرات والواردات كانت 8٪. غير أن الثابت من ملفات الضرائب بدار المحفوظات هو أن الضريبة على الاستيراد أثناء فترة هذه الدراسة كانت 8٪ ، بينما كانت على الصادرات 1٪ ، مع ملاحظة أن كاكيا في كتابه سالف الذكر صفحة 94 يؤكد ما ذكرناه هنا نقلاً عن الوثائق.

عن ذلك. وقد بلغ مجموع دخل الحكومة من هذه الضريبة في سنة 1865 حوالي 50,000 ليرة تركية من ميناء طرابلس، و15,000 ليرة تركية من ميناء بنغازي[1]. وكانت إيرادات الجمارك تحول كل سنة إلى خزينة الدولة العثمانية.

2ً ـ ضريبة الدخل على الأعمال التجارية:

كانت قيمة هذه الضريبة بالنسبة لبائعي الخضار 5٪ من قيمة الربح السنوي، أما بالنسبة للتجار فإنها كانت 10٪[2].

3ً ـ ضريبة الدخل على العقارات[3]:

كانت قيمة هذه الضريبة 10٪ إذا كان دخل العقارات المؤجرة لا يزيد على 20 ألف قرش، و5٪ إذا زاد الدخل على المبلغ المذكور.

4ً ـ ضريبة ختم المجوهرات وفحصها:

كانت قيمة هذه الضريبة 16 بارة عن كل مثقال من الذهب أو أوقية من الفضة. كما كانت هناك ضريبة على تحديد وزن هذه المعادن الثمينة مقدارها 8 بارات عن كل أوقية من الفضة أو مثقال من الذهب.

5ً ـ ضريبة المتاجر والمقاهي:

كان كل متجر يدفع ضريبة سنوية قيمتها 50 قرشاً، في حين أن كل مقهى يدفع 25 قرشاً سنوياً نظير تجديد الرخص لهذه المحلات[4].

6ً ـ ضريبة مكوس الأسواق:

كانت هناك ضرائب تدفع عند بيع الحيوانات، فكان يؤخذ على كل

---

(1) دار المحفوظات التاريخية، سجلات الجمارك.
(2) دار المحفوظات التاريخية، ملفات الضرائب.
(3) دار المحفوظات التاريخية، ملفات الضرائب.
(4) دار المحفوظات التاريخية ـ سجل بلدية بنغازي لسنة 1874.

جمل يباع في سوق الحيوانات 20 قرشاً ، وعن كل بقرة 15 قرشاً ، وعن كل شاة 10 قروش ، وعن كل ماعز 5 قروش[1].

7 ـ ضريبة الإعفاء من الخدمة العسكرية:

كانت هذه الضريبة تجبى من الذين أعفوا من الخدمة العسكرية من غير المسلمين ، وكانت قيمتها 30 قرشاً في السنة بالنسبة للشخص القادر على حمل السلاح.

* * *

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ـ سجل بلدية بنغازي لسنة 1874.



الفصل الثامن

مجتمع الريف والبدو

أولاً ـ مجتمع الريف:

1 ـ عناصر هذا المجتمع.

2 ـ الخدمات الصحية.

3 ـ التعليم في المجتمع الريفي.

4 ـ الزراعة في مجتمع الريف.

5 ـ الضرائب في مجتمع الريف.

ثانياً ـ مجتمع البدو:

1 ـ عناصر وطبيعة وعلاقات مجتمع البدو.

2 ـ التعليم في مجتمع البدو.

3 ـ الزوايا السنوسية.

4 ـ الضرائب في مجتمع البدو.

* * *

الفصل الثامن

مجتمع الريف والبدو

أولاً ـ مجتمع الريف

1 ـ عناصر هذا المجتمع:

أقصد بالمجتمع الريفي ، المجتمع الذي يعتمد أفراده على الزراعة كمصدر أساسي لدخلهم. وأهم عناصر هذا المجتمع هم العرب والبربر والكولوغلية ، وهذه العناصر تشغل الأراضي الواقعة بين مجتمعي المدينة والبدو ، والممتدة على طول الشريط الساحلي من الحدود المصرية شرقاً إلى الحدود التونسية غرباً ، وبالتالي فإن علاقتهم بالحكومة كانت مثل علاقة العناصر المكونة لمجتمع المدينة ، فهم جميعاً خاضعون لسلطة الحكومة ، وذلك لقربهم من مراكز الضبطية ومقر الحاميات العثمانية.

والواقع أن **الروابط الاجتماعية** في مجتمع الريف أقوى من الروابط الاجتماعية بمجتمع المدينة وأكثر تماسكاً، كما يمتاز مجتمع الريف عن مجتمع المدينة بظاهرة تعدد الزوجات، إذ تؤكد سجلات المحاكم الشرعية[1] بأن الكثير من سكان الريف كانت لهم أكثر من زوجة واحدة. وقد يرجع ذلك إلى حاجة رب الأسرة إلى الكثير من الأبناء ليشاركوه مسؤولية العمل بالمزرعة والاعتناء بها. كما أن تربية الأبناء في مثل هذه المجتمعات قليلة التكاليف ، إذا ما قورنت بتكاليف تربية الأبناء في مجتمع المدينة.

---

(1) توجد هذه السجلات بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس.

2 ـ الخدمات الصحية:

وكما يمتاز المجتمع الريفي بقوة الروابط الاجتماعية وبتعدد الزوجات؛ فإنه يمتاز أيضاً بانخفاض المستوى الصحي وبالتأخر الثقافي. فمستوى **الخدمات الصحية** في هذه المجتمعات منعدمة تماماً، حيث أن جميع أفراد هذا المجتمع ـ عدا الذين هم بالقرب من المدن الكبرى كمدن طرابلس وبنغازي ـ لا يعرفون الطريق إلى الطبيب على الإطلاق. وكان العلاج عندهم يعتمد على ما تثبت صلاحيته بالتجربة، وكان آخر مراحل العلاج عندهم الكي بالنار[1].

ولقد لعب الفقهاء في هذه المجتمعات دوراً بارزاً في علاج المرضى، وذلك عن طريق كتابة الأحجبة، وقد يتعدى علاجهم في بعض الأحيان كتابة الأحجبة إلى الضرب بالسياط ادعاء بأن المريض به مسّ من الشيطان[2]. كما كانت أضرحة الأولياء أماكن هامة يقصدها الأهالي بمرضاهم طالبين لهم الشفاء.

3 ـ التعليم في المجتمع الريفي:

أما عن التعليم في المجتمع الريفي، فإنه ظل إلى سنة 1852 دينياً صرفاً على النحو الذي سبقت الإشارة إليه، أي أنه يقدم للصبية في الكتاتيب. وبعد هذه السنة بدأت الحكومة تعمل على نشر التعليم الحديث في مراكز بعض الأقضية التي سبق ذكرها. فأتيحت الفرصة لبعض أبناء المجتمع؛ الريفي للالتحاق بهذه المدارس. غير أن التعليم الحديث في هذا المجتمع، بقي طوال فترة هذه الدراسة مقصوراً على التعليم الابتدائي، دون غيره من أنواع التعليم التي عرفها مجتمع المدينة.

---

(1) علي بن عبد الله السقاقسي، (المرجع السابق)، ص 87.

(2) James Hamelton, "Wandering in North Africa" London, 1856, P.78.

4 ـ الزراعة في مجتمع الريف:

يهمنا عند الحديث عن الزراعة في ليبيا في العهد العثماني الثاني وبالتحديد في فترة هذه الدراسة ؛ أن نتعرف على الجهود التي بذلها ولاة الدولة العثمانية لتطوير الزراعة ورفع مستواها في البلاد ، ومدى ما قدمه أولئك الولاة من مساعدات للعاملين بالزراعة ، من أجل تحسين مستوى دخولهم ، وتمكينهم من التغلب على ما يصادفهم من مشاكل ، غير أنه قبل مناقشة هذه المواضيع ، لابد من معرفة ـ ولو بإيجاز ـ بعض الحقائق التي لا غنى عن معرفتها ليكون الحكم على جهود الولاة أكثر واقعية. وهذه الحقائق يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ ـ موقع الأراضي الصالحة للزراعة في ليبيا.

ب ـ نظام ملكية الأرض في تلك الفترة.

ج ـ أنواع المحاصيل الزراعية في ليبيا آنذاك.

أ ـ موقع الأراضي الصالحة للزراعة في ليبيا:

تؤكد الدراسات الجغرافية أن غالبية أراضي ليبيا صحراء ، وأنه لقلة المياه فإن الزراعة وخاصة زراعة الحبوب تعتمد اعتماداً كبيراً على الأمطار ، التي تختلف في كميتها من سنة إلى أخرى[1] ، ولهذا فإن الأراضي الصالحة للزراعة في ليبيا لا تزيد عن 1٪ من المساحة الكلية للبلاد[2].

وعلى هذا الأساس كانت الأراضي الصالحة للزراعة تتركز في الشريط الساحلي ، الذي كان عرضه يختلف من مكان إلى آخر بحيث لم يزد أقصى عرض له على عشرين ميلاً[3] ، وبذلك يمكن تحديد الأراضي

---

(1) Salim Hajaji, "the New Libya - A Geographical Social, Economic and Political Study", Tripoli, 1969, p . 2.

(2) See, e. g. Salim Hajaji, op. cit. p. 2.

(3) Ibid, p. 2.

الصالحة للزراعة بإقليم طرابلس في منطقة الساحل وسهل الجفارة والجبل الغربي. أما في إقليم فزان ؛ فكانت تلك الأراضي تنحصر في الأودية والواحات ، في حين أن الأراضي الصالحة للزراعة في برقة تتمثل في سهل المرج والجبل الأخضر والواحات.

ب ـ نظام ملكية الأراضي في تلك الفترة:

شهدت سنة 1858 صدور أول قانون لتنظيم ملكية الأراضي في ليبيا ، وبموجب هذا القانون قسمت الأراضي الصالحة للزراعة في ليبيا إلى الأنواع الآتية[1]:

أولاً ـ أراضي الملك: وهي الأراضي الخاصة بالأفراد ، والتي كان يدفع مالكها ضريبة العشر ، وكان معظمها يقع خارج حدود المدن. وهذا النوع من الأراضي يمكن بيعه وشراؤه بدون الالتجاء إلى الحصول على إذن مسبق من الحكومة.

ثانياً ـ أراضي الميري: الأراضي المملوكة للحكومة ، وهذا النوع يمكن استغلاله من قبل الأفراد لموسم أو لعدة مواسم زراعية نظير دفع إيجار سنوي معين.

ثالثاً ـ أراضي الوقف: هي الأراضي التي يقوم بعض الأفراد ـ وفي الغالب من ذوي الثراء ـ يوقفها على أضرحة بعض الأولياء أو المساجد أو الزوايا السنوسية على أمل التقرب إلى الله ونيل مرضاته. وهذا النوع من الأراضي لا يمكن بيعه ، ولكن يجوز تأجيره بإيجار سنوي معين.

رابعاً ـ الأراضي المتروكة: ينقسم هذا النوع من الأراضي إلى قسمين ، قسم داخل حدود المدن، وهو خاص بالمنافع العامة كإنشاء الطرق وغيرها، والقسم الثاني في الدواخل وهو صالح للرعي والزراعة ، ويحق للأفراد

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ـ سجل محكمة مدينة طرابلس الشرعية لسنة 1858 ، ص 102.

استغلاله بدون الحصول على إذن مسبق من الحكومة أو إحدى القبائل.

خامساً ـ الأراضي الموات: وهي تلك الأراضي البعيدة عن مركز العمران ، والتي لم يسبق زراعتها من قبل. وقد أقر القانون العثماني أن من أحيا أرضاً يحق له الحصول على ملكيتها بالطرق القانونية[1].

وكان في كل من مدينة طرابلس وبنغازي ومرزق دائرة لتسجيل الأراضي (الطابو) ، وكان يعطى صاحب الأرض ورقة تسمى (طابو) تحمل اسمه وحدود أرضه. غير أنه بمراجعة دوائر التسجيل العقاري في كل من طرابلس وبنغازي ؛ يتضح لنا أن هذا القانون لم يطبق إلا في المناطق الساحلية، حيث كان في استطاعة ولاة الدولة العثمانية أن يزاولوا نفوذهم. أما بقية الأراضي وخاصة في دواخل برقة فقد بقيت إلى الآن بدون تصنيف أو تسجيل رسمي ، بل كان تحديدها يعتمد على اتفاق بين القبائل ، وكثيراً ما كان هذا الاتفاق ينقض مما يتسبب عنه الكثير من المشاكل.

ج ـ أنواع المحاصيل الزراعية:

تنقسم المحاصيل الزراعية في ليبيا إلى نوعين:

النوع الأول هوالحبوب (القمح والشعير).

والنوع الثاني هوالمحاصيل المعروفة في بلدان البحر المتوسط وأهمها الخضروات والأشجار كالزيتون والكروم والعنب والموالح.

وفي حين يعتمد نجاح أو فشل المحصول الأول على المطر ، الذي يختلف في كميته كما أسلفت من سنة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر؛ فإن نجاح أو فشل المحصول الثاني يعتمد على جهد الفلاح نفسه أو العمال الذين يعملون في مزرعته.

وينقسم العمال الزراعيون إلى نوعين ؛ أحدهما يعرف «بالجباد والآخر

---

(1) كاكيا ، (المرجع السابق) ، ص 102.

بالسوناي»[1]. وبينما كان عمل «الجباد» ينحصر في عملية استخراج الماء من بئر المزرعة بواسطة الحيوان (البقر غالباً) ؛ فإن عمل «السوناي» هو تمهيد الأرض للزراعة وإزالة الحشائش الضارة ثم زرعها وريها مع الاهتمام بالحيونات التابعة للمزرعة. ونظرا لأهمية عمل «السوناي» فإن أجره في الغالب أعلى من أجر «الجباد» ، كما أن طبيعة عمله كانت تؤهله في بعض الأحيان لأن يكون شريكاً لصاحب المزرعة ، وفي هذه الحالة يتقاسم «السوناي» وصاحب المزرعة الدخل بالتساوي.

يتضح لنا من هذا العرض الموجز للأرض الصالحة للزراعة والمحاصيل الزراعية في ليبيا؛ بعض المشكلات التي تواجه تقدم الزراعة في البلاد ومنها ضآلة المساحة الصالحة للزراعة بالنسبة لمساحة ليبيا التي تقدر الآن بحوالي 69,000[2] ميل مربع ، وحتى هذه المساحة الصغيرة أو الضئيلة لم تكن مستغلة جميعاً ، حيث أوضح قانون تحديد أنواع الأراضي السابق ذكرها ؛ بأن هناك أراضي متروكة وأراضي موات لم تستغل زراعياً ، وذلك لافتقارها إلى مصادر مائية سهلة الاستغلال كالأنهار مثلاً ، مما يجعل الفلاح يعتمد بصفة رئيسية على المطر المتغير الأطوار ، واضطراره إلى استخراج المياه الجوفية بطريقة بدائية تعتمد على جهد الإنسان والحيوان ولا تسمح بالتوسع الزراعي.

يضاف إلى كل ذلك أن ثورتي عبد الجليل سيف النصر والشيخ غومه المحمودي ـ السابق ذكرهما ـ كان لهما أثرهما السيئ على الأحوال

---

(1) Salim Hajaji, op. cit, p. 111.

ويلاحظ أن كلمة «جباد» في اللهجة الليبية الدارجة يقصد بها الشخص الذي يستخرج الماء في المزارع من الآبار. وحيث أن كلمة «سانية» تعنى أيضاً في اللهجة الليبية الدارجة كلمة «مزرعة» ، لذلك فإن الشخص الذي يعمل بالمزرعة كان ولا يزال إلى الآن ـ يسمى «بالسوناى».

(2) Salim Hajaji, p. 2.

الزراعية، إذ بالإضافة إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية في البلاد، وقتل المئات من الناس البسطاء ، واضطرت مئات أخرى إلى الهروب إلى مصر وتونس ، مما خلق ما يعرف الآن «بمشكلة الأيدي العاملة» وخصوصاً في الميدان الزراعي ، زد على ذلك أن العديد من المزارع قد تعرضت للتدمير من قبل الجنود الأتراك انتقاماً من الثوار أو ممن يؤيدهم كما جاء من قبل.

وبدراسة الوثائق الخاصة بالزراعة[1] في فترة هذه الدراسة ؛ يتضح أن محمد أمين باشا كان أول ولاة الدولة العثمانية الذين اهتموا برفع مستوى الزراعة في ليبيا، والعمل على تحسين مستوى دخول المزارعين والفلاحين.

إذ تشير إحدى الوثائق بأنه أسس في سنة 1844 مجلساً أطلق عليه اسم «المجلس الزراعي» ، وكان الهدف من إنشائه هو العمل على تشجيع الزراعة في البلاد وحل مشاكل المزارعين[2].

كما توضح تلك الوثائق أنه بمساعدة هذا المجلس تمكنت بعض الأسر الفقيرة من المزارعين من الحصول على قروض مالية طولة الأجل ، يضاف إلى ذلك نجاح أعضاء المجلس في إقناع الباشا بإعفاء كل ما يرد إلى البلاد من الآلات والأدوات المتصلة بالزراعة من دفع الرسوم الجمركية.

ولما كان الفقراء من الفلاحين والمزارعين كثيراً ما يقعون فريسة لجشع المرابين واستغلال الملتزمين؛ فإن محمد أمين باشا أصدر قراراً هاماً في سنة 1852 بإلغاء الالتزام[3] ، وبتحديد ربح المرابين بواقع 8٪ بعد أن

---

(1) توجد هذه الوثائق بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس.

(2) دار المحفوظات التاريخية ، ملفات الزراعة.

(3) طبق نظام الالتزام في ليبيا في سنة 1838. ويرجع السبب في ذلك إلى فشل ولاة الدولة العثمانية الأوائل في جمع ضريبة العشر من القبائل وخاصة في إقليم طرابلس ، وذلك لحالة الحرب القائمة آنذاك بين قبائل الجبل الغربي وبين قوات الدولة العثمانية بطرابلس. وعلى هذا الأساس قرر علي عشقر باشا في أوائل سنة 1838 تطبيق نظام الالتزام لضمان الحصول على ضريبة العشر من القبائل. وبموجب هذا القرار كانت =

كانت هذه النسبة تصل قبل ذلك إلى 50٪[1].

ومن الوثائق التي تتحدث عن الزراعة في فترة هذه الدراسة ، يستنتج الباحث أيضاً أنه قبل سنة 1844 كان الفلاحون في ليبيا يهتمون بصفة أساسية بزراعة الشعير ، لأنه الغذاء الرئيسي لأغلب سكان البلاد ، ونتيجة لذلك فإن الحكومة كانت تستورد القمح اللازم لغذاء جنودها من استانبول. وللتغلب على هذه المشكلة أصدر محمد أمين باشا قراراً في سنة 1844 يقضي بمنع استيراد القمح ، وبإلزام كل فلاح بزراعة أكبر كمية ممكنة من القمح ، وإنذار المخالفين بأنهم سيتعرضون للتأديب ، وبأنهم سيدفعون ضريبة العشر مضاعفة ، كما أمر الباشا بتعيين ما أسماهم «بالجواسيس» في موسم الحرث وذلك للتبليغ عن المخالفين[2].

كذلك تؤكد إحدى الوثائق بأن أحمد عزت باشا أصدر قرارين في سنة 1849 ، يقضي الأول بتشجيع المزارعين على الإكثار من غرس شجر

= البلاد تقسم إلى عدة أقسام يسمح لأي فرد من الأغنياء بالتعهد بجمع الضريبة المقررة على قسم أو أكثر من تلك الأقسام نظير قيامه بدفع قيمة الضريبة مقدماً إلى خزينة الدولة ، وله في نظير ذلك نسبة من الأرباح. غير أن الملتزمين ـ وهذا لا يحدث فقط في ليبيا ـ كثيراً ما كانوا يقدرون العشر بنسبة أعلى مما يجب أن تكون عليه ، وكان على المزارع أو الفلاح أن يدفع مرغماً ما يفرضه عليه الملتزم من مبالغ.

لمزيد من الإيضاح عن ظلم الملتزمين في سوريا وفلسطين مثلاً انظر Moshe Maoz, OP. cit, pp. 159-160.

(1) لم تكن هذه النسبة معمولاً بها في ليبيا فقط ، حيث يذكر Moshe في كتابه السابق ، صفحة 161 ، بأن المرابين في سوريا وفلسطين كانوا أيضاً يقرضون أموالهم للفلاحين المحتاجين بنفس هذه النسبة أي 50٪ ربحاً. وأن هذه النسبة لم تحدد بواقع 8٪ في تلك الأماكن إلا في سنة 1851. مما يجعل الباحث يميل إلى الاعتقاد بأن قرار تحديد هذه النسبة وإلغاء الالتزام كان قدر صدر من السلطان وليس اجتهاداً من الولاة ، خصوصا إذا أخذ في الاعتبار أن السلطان عبد المجيد كان قد قرر إلغاء الالتزام منذ سنة 1839 وذلك في الخط المعروف بخط كلخانة.

(2) دار المحفوظات التاريخية ، قرار محمد أمين باشا بإلغاء استيراد القمح وإلزام الفلاحين بزراعته محلياً سنة 1844 ـ.

الزيتون لسد حاجة البلاد من الزيت ، وذلك بأن وعد كل مزارع بالإعفاء لمدة 15 سنة من ضريبتي العشر والميري ، إذا غرس شجر الزيتون في أرضه لأول مرة ، وبالإعفاء لمدة 15 سنة من ضريبة العشر إذا زاد مساحة الأرض المغروسة بأشجار الزيتون عما كانت عليه قبل سنة 1849 . أما القرار الثاني فهو مشابه لقرار محمد أمين باشا الخاص بإلزام الفلاحين بزراعة القمح ، وإن كان أحمد عزت باشا ألزم الفلاحين بزراعة نصف أرضهم قمحاً والنصف الثاني شعيراً[1] .

توقفت هذه الإصلاحات الزراعية من سنة 1852 إلى سنة 1857 ، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى عاملين :

أولاً ـ أن الولاة الذين تولوا الحكم في هذه الفترة لم يحاولوا بذل أي جهد لتطوير الزراعة وتحسين مستوى المزارعين ، بل على العكس من ذلك نجد ـ كما سبق القول ـ أن مصطفى باشا (1852 ـ 1855) ألغى نظام الإعفاء من ضريبة العشر ، الذي وعد به أحمد عزت باشا الفلاحين ، وأرسل جنده لجباية عشر الزيتون من إقليم فساطو ، وقد أدى ذلك إلى نشوب القتال بين قوات الباشا وبين أهالي فساطو وسكان المدن القريبة منهم.

والعامل الآخر هو تجدد القتال بين قوات الولاة وبين أنصار غومه المحمودي ، نتيجة لهروب غومه من منفاه في سنة 1852 وتمكنه من دخول الأراضي الليبية ، واستمرار القتال إلى أن توفي الشيخ غومه في أواخر سنة 1857 .

أتاحت وفاة الشيخ غومه الفرصة من جديد لعهد من الهدوء والسلام مكّن الولاة من مواصلة برنامجهم الإصلاحي في الميدان الزراعي. فأعاد أحمد عزت باشا في ولايته الثانية (1857 ـ 1860) العمل بنظام الإعفاء الذي وعد به المزارعين ، تشجيعاً لهم على الإكثار من غرس أشجار

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، قرار أحمد عزت باشا بإلزام الفلاحين بزراعة نصف أرضهم قمحاً وبإعفائهم من ضريبة العشر نظير غرس أشجار الزيتون سنة 1849 .

الزيتون ، كما أن الحكومة في عهده غرست الآلاف من أشجار الزيتون في الجبل الغربي والجبل الأخضر ، وعينت الكثير من العمال للاعتناء بهذه الأشجار ورعايتها من الحيوانات.

كما أن علي رضا باشا حينما تقلد أمور البلاد سنة 1867 ، وضع مشروعاً للتحكم في مياه الأودية لاستغلالها في الزراعة بدلاً من ضياعها هباء ، وذلك بإنشاء السدود على الأودية واستغلال المياه المتجمعة وراءها في ري المزارع عن طريق شق الترع وحفر السواقي(1).

غير أن أهم قرار أصدره هذا الوالي من أجل تشجيع الزراعة ، وحل مشاكل الفلاحين المالية، هو إنشاؤه في سنة 1869 ما سمي «صندوق المنافع العمومية» لإمداد المزارعين والفلاحين بما يحتاجون إليه من مبالغ مالية.

ففي 16 أبريل 1869 وجه علي رضا باشا منشوراً إلى جميع المسؤولين بالولاية ، يكلفهم فيه إبلاغ جميع الفلاحين والمزارعين بافتتاح «صندوق المنافع العمومية» لإمدادهم بالقروض المالية ، شريطة أن يُحضر الفلاح أو المزارع كفيلاً له ، أو أن يقدم أي شيء ليكون بمثابة رهن.

ولما كان الوالي في حاجة إلى المال لتنفيذ هذا المشروع، فإنه طلب من المتصرفين والقائم مقامين خصم ربع راتب كل مستخدم في الدولة يزيد راتبه عن ألف قرش، وإرسال هذا المبلغ إلى خزينة الدولة بأسرع وقت ممكن(2).

وعلق النائب على عمل الباشا بقوله(3): «ووضع الباشا صندوق المنافع

---

(1) أحمد النائب ، (المرجع السابق) ، ص 380.

(2) دار المحفوظات التاريخية ، قرار علي رضا باشا بانشاء صندوق المنافع العمومية بتاريخ 3 محرم 1286 هـ الموافق 16 ابريل 1869.
ويلاحظ أن الدولة العثمانية أبقت على هذا المشروع لحيويته إلى سنة 1910. حيث افتتحت في هذه السنة «البنك الزراعي» بمدينة طرابلس ليزاول نفس الاختصاصات التي كان يضطلع بها صندوق المنافع العمومية.

(3) أحمد النائب ، (المرجع السابق) ص 380.

العمومية ، وأزاح بواسطته العلل ، وحمل الناس على الاجتهاد في الزراعة وتعاطي الثروة والعمران».

والثابت من الوثائق أن الكثير من ولاة الدولة العثمانة لم يقصروا في الاهتمام بالزراعة بالإضافة إلى الجهود السابقة ، فإنهم أعفوا الآبار المستعملة في ري المزروعات من الضرائب ، بينما أخضعوا الآبار المستعملة لشرب الحيوانات للضريبة. كما أن عنايتهم بالزراعة دفعتهم إلى محاولة تقدير مدة خصوبة الأرض وانتاجيتها كل بضع سنوات ، فقدروا أنه في خلال عشر سنوات تكون خصوبة الأرض في الأربع سنوات الأولى جيدة ، ثم تكون في الأربع سنوات التالية متوسطة ، ثم تكون رديئة في العامين التاليين. ويبدو أنهم راعوا في هذا التقدير عاملين ، الأول كمية المطر ، والثاني إنهاك الأرض بالفلاحة المتصلة. فكانوا يطلبون من الفلاحين أن يضاعفوا ما يزرعون في السنوات الجيدة ، ومن ذلك أنه في سنة 1872 توقعت الحكومة أن يكون العام خصباً ، فأصدرت منشوراً ناشدت فيه الفلاحين بمضاعفة الكمية التي ينوون زراعتها ، ودعت الفقراء من الذين لا يملكون بذوراً لهذه السنة نتيجة للقحط الذي أصابهم في الماضي إلى التقدم إلى الحكومة لأخذ الكمية التي يحتاجون إليها من البذور شريطة التعهد برد نفس الكمية في نهاية موسم الحصاد[1].

وبعد بضع سنوات أي في سنة 1875، نشرت الحكومة بياناً أعلنت فيه أن هذا العام جاء مليئاً بالخير والبركات، وناشدت فيه الأهالي أن لا يفرطوا فيما منحهم الله ، بل عليهم أن يحتفظوا بجزء من المحصول ليفيدوا منه في العام التالي ، الذي تتوقع الحكومة ـ طبقا لتقديرها السابق ـ أن يقل فيه المحصول، وذكرتهم بالمجاعة التي حلت في البلاد عام 1870 ، فعليهم

---

(1) دار المحفوظات التاريخية، بيان من الحكومة تهيب فيه بالمزارعين والفلاحين بمضاعفة كمية الحبوب التي ينوون زراعتها في هذه السنة بتاريخ 8 رمضان 1289هـ (1872م).

أن لا ينساقوا لإغراء التجار «فيندموا حيث لا ينفع الندم»[1].

5 ـ أنواع الضرائب في مجتمع الريف:

تنقسم الضرائب المقررة على سكان الريف إلى نوعين ؛ ضريبة العشر وضريبة الميري.

1ً ـ ضريبة العشر:

كانت هذه الضريبة تفرض على المنتجات الزراعية بما في ذلك نبات الحلفا بعد إجراء المناقصة بين المتعهدين[2]، وكذلك محصول شجر الزيتون، غير أن المحاصيل الزراعية التي كانت تسقى بجهد الإنسان ؛ فإنه كان يؤخذ عليها نصف العشر[3]. وكما سبق القول أنه إلى سنة 1852، كانت جباية ضريبة العشر تتم عن طريق الالتزام، ثم ألغي هذا النظام وأصبحت الدولة تتولى عملية جمع الضرائب عن طريق موظفيها، يساعدهم في أداء هذه المهمة شيوخ القبائل والأعيان.

وتؤكد الوثائق أن بعض طبقات المجتمع كالمرابطين[4] وشيوخ القبائل وشيوخ الزوايا السنوسية والفقهاء والمدرسين ؛ كانوا جميعاً إلى سنة 1901 لا يدفعون ضريبتي العشر والميري، وذلك تقديراً من الحكومة لجهودهم الحميدة سواء في الميدان الاجتماعي أو في حقل التعليم.

2ً ـ ضريبة الميري:

وتشتمل على الضرائب الآتية:

---

(1) دار المحفوظات التاريخية، نداء من الحكومة إلى المزارعين والفلاحين تطالبهم بعدم التفريط في محصولهم ومحذرة من إغراء التجار بتاريخ 22 ربيع الأول سنة 1292 هـ (1875 م).

(2) دار المحفوظات التاريخية ـ ملفات الضرائب.

(3) دار المحفوظات التاريخية ـ ملفات الضرائب.

(4) دار المحفوظات التاريخية، قرار بإعفاء بعض الأشخاص من الضرائب لأنهم من المرابطين. بدون تاريخ.

1) ـ **ضريبة الحيوانات**: ومقدارها 40 قرشاً على كل جمل ، و20 قرشاً على كل ثور أو بقرة ، و4 قروش على كل رأس غنم ، وقرشان على كل رأس من الماعز.

2) ـ **ضريبة الأشجار**: ومقدارها 2,5 قرش عن كل نخلة أو زيتونة ، أما باقي الأشجار فقد كانت معفاة من الضرائب. مع ملاحظة أن أشجار الزيتون كانت معفاة في عهود أحمد عزت باشا الثلاثة.

3) ـ **ضريبة الآبار**: ومقدارها 25 قرشاً عن كل بئر يستعمل لسقي الحيوانات ، مع ملاحظة أن الآبار التي كانت تستعمل في ري المزروعات كانت معفاة من الضرائب.

ويبدو أن الأداة الحكومية لم تكن في ذلك العهد على درجة عالية من النزاهة ، فقد كشفت بعض الاختلاسات وعوقب مرتكبوها ، وشكل لجنة للتحقيق في موضوع جباية الضرائب على مستوى الولاية كلها ، لاكتشاف ما قد يكون ثمة من اختلاس[1].

* * *

---

(1) دار المحفوظات التاريخية. قرار محمد أمين باشا بتشكيل لجنة للنظر في المخالفات التي يرتكبها بعض الموظفين أثناء جع الضرائب بتاريخ 3 صفر 1263 هـ (1846 م).
ويلاحظ أن محمد أمين أثبت في قراره المذكور ، أن مصطفى بن زريق مدير مسلاته اختلس من الأهالي مبلغاً من المال قدره 84,165 بالإضافة إلى كميات كبيرة من الزيت والسمن وبعض الأغنام. أما الشيوخ فقد اختلسوا جميعاً مبلغاً قدره 15 ألف قرش.

ثانياً ـ مجتمع البدو

1 ـ عناصر وطبيعة وعلاقات مجتمع البدو:

إن الجانب الأكبر من مساحة ليبيا عبارة عن أراضي صحراوية بعضها صالح للرعي والبعض الآخر أراضي قاحلة. ويتألف مجتمع البدو في ليبيا من قبائل عربية وطوارق وتبو، وقد سبق الحديث بشيء من التفصيل عن هذه القبائل وعاداتها وأهم ما تمتاز به(1).

وكانت ظاهرة عدم الاستقرار غالبة على سكان هذا المجتمع، إذ أن هذه القبائل تنتقل من مكان إلى آخر طلباً للماء والكلأ. وحياة كهذه لا تخلو من الصعاب كما أنها لا تخلو من المشاكل، فكثيراً ما كان الماء والكلأ مثار قتال طويل الأمد بين هذه القبائل. وقد سبق وتحدثنا بشيء من التفصيل عن القتال الذي حدث بين بعض قبائل برقة من ناحية وبين قبائل طرابلس من ناحية أخرى.

ولما كانت غالبية هذه القبائل تعيش في الصحراء، فإن علاقة أفرادها بالحكومة خاصة بدو برقة والطوارق والتبو كانت اسمية، فهم لا يعترفون بسلطة غير سلطة شيوخهم، ولا بقانون غير عاداتهم وأعرافهم وتقاليدهم.

وإن نجح ولاة الدولة العثمانية إلى حد ما في إخضاع بعض قبائل إقليم طرابلس، فإنهم لم يجرؤوا على التحرش بقبائل برقة أو الطوارق والتبو. وقد دفعهم حرصهم على مسالمة هذه القبائل إلى تسليم السلطة في الدواخل إلى شيوخها، مكتفين بالتبعية الاسمية المتمثلة في دفع الضرائب السنوية.

واستمر زعماء وشيوخ هذه القبائل هم المسيطرون على الأمور في

---

(1) انظر فيما سبق من ص 167 إلى ص 172 ومن ص 226 إلى ص 227.

المناطق الخاضعة لنفوذ قبائلهم إلى سنة 1842. ومع نهاية هذه السنة ظهر عامل جديد على مسرح الأحداث في البلاد وخاصة في دواخلها ، وذلك العامل هو ظهور الدعوة السنوسية وبدء انتشارها عن طريق الزوايا التي أسست في المراكز الهامة وخاصة في الدواخل. فبدأ شيوخ القبائل وزعماؤها الذين دخلوا في هذه الدعوة يسلمون سلطتهم السياسية إلى مؤسس الدعوة السنوسية السيد محمد بن علي السنوسي.

وبمرور الأيام أصبح قادة السنوسية هم أصحاب النفوذ الفعلي في دواخل ليبيا ، واعترفت الدولة العثمانية بهذا النفوذ ، إذ رأت في انتشار الدعوة وسيلة لإقرار الجماعات البدوية وتهذيبها وتعويدها على النظام والطاعة ، مما يعود بالفائدة على الحكومة نفسها.

2 ـ التعليم في مجتمع البدو

أما عن التعليم في هذا المجتمع فهو التعليم الديني فقط ، وقد حمل الفقهاء مسؤولية التعليم وتنظيمه ونشره في جميع أجزاء البلاد الداخلية ، وذلك عن طريق إنشاء الزوايا. وكان لها نظام خاص في بنائها وإدارتها ومصادر دخلها وواجبات شيوخها ، يتلخص على النحو الآتي:

3 ـ الزوايا السنوسية:

أولاً ـ أسس إنشاء الزوايا ونظامها الإداري[1]:

يبدو أنه نتيجة لتزايد رغبة القبائل في الحصول على زوايا في أراضيها ، رأى السيد محمد بن علي السنوسي أن يضع شروطاً محددة تطبق على كل قبيلة ترغب في إنشاء زاوية بأرضها ، وذلك لرفع قيمة الزوايا في نظر البدو ، وإشعارهم بأهميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولحملهم على احترام تعليمات شيوخها حتى تؤدي الزوايا المهمة المنوطة بها فلا تكون مجرد مبان تشيد ثم تهجر.

---

(1) الأشهب ، (السنوسي) ص 31.

ويمكن تلخيص هذه الشروط فيما يلي:

1ً - يتعهد شيوخ القبيلة بتقديم قطعة من الأرض لبناء الزاوية ومستلزماتها، وكذلك قطعة أخرى لزراعتها لمصلحة الزاوية، على أن تكون هذه الأراضي وقفاً.

2ً - تتعهد القبيلة بتكاليف بناء المسجد والمدرسة وبيت شيخ الزاوية.

3ً - يتعهد أفراد القبيلة بحضور الصلوات الخمس بمسجد الزاوية، وكذلك دروس الوعظ، وأن يرسلوا أولادهم لمدرسة الزاوية للدراسة بها.

4ً - يتعهد أفراد القبيلة بالعمل متطوعين كل منهم يوماً واحداً في الأسبوع في بناء الزاوية وفي موسم الحرث والحصاد.

5ً - يتعهد أفراد القبيلة باحترام (الحرم) المتفق على تخطيطه حول الزاوية، فيكون حرما آمنا لمن دخله أو استجار به، فلا يجوز أن يطلق داخله الرصاص، أو يشهر السلاح، وكذلك تحرم المشاجرة فيه، ورفع الصوت بالغناء. كما يمنع فيه إقامة الماشية والأغنام.

وبالرغم من كثرة هذه الشروط وصعوبة بعضها، فإن بدو ليبيا رحبوا بها وقدموا في سخاء أراضيهم لتقام عليها الزوايا. تتضح هذه الحقيقة من عدد الزوايا التي شيدها السيد محمد بن علي السنوسي وخلفاؤه في أغلب أنحاء ليبيا. وكذلك من تقدير ايفانس بريتشارد لأراضي الزوايا السنوسية في برقة فقط إذ قدرها حوالي سنة 1945 بحوالي نصف مليون هكتار[1].

وقد جرت العادة أن تشتمل كل زاوية على المباني الآتية، وهي: بيت خاص لإسكان شيخها، وبيوت أخرى خاصة بوكيل الزاوية، ومعلم الأطفال، وإمام المسجد، وضيوف الزاوية. كما تشتمل كل زاوية على

---

(1) Pritchard, op. cit. p. 77، الهكتار = 10,000 متر مربع.

مسجد ومدرسة ومخازن لتخزين الغلال وإسطبل وبعض المتاجر لتزويد السكان بالحاجيات الأساسية. وقد سمح للأغنياء ببناء منازل خاصة بهم ليأووا إليها في فصل الصيف ويحفظوا بها أثقالهم في حالة ارتحالهم المؤقت[1]. كما سمح للمهاجرين إلى الزاوية بإنشاء مساكن لهم على ألا يحق لهم بيعها، ومن يغادر الزاوية منهم فلشيخ الزاوية الحق في إسكان غيره بالمحل، على أن يكون لصاحبه الحق في استعماله متى عاد إليه.

أما عن دخل الزوايا، فإنه يتكون من:

أولاً، الزكاة وقد رأينا أن الدولة العثمانية قد سمحت لابن السنوسي وللمهدي بجمع الزكاة من المنتمين إلى الدعوة.

ثانياً، الصدقات وقد كانت تشكّل دخلاً لا بأس به، حيث أن الأهالي كانوا من وقت لآخر يقدمون بعض الأموال كصدقة لهذه الزوايا رغبة في التقرب من الله ونيل مرضاته.

ثالثاً، دخل الأوقاف إذ أن بعض الأغنياء كانوا لنفس السبب السابق يوقفون بعض المباني أوالأراضي على الزوايا السنوسية.

رابعاً، دخل الأراضي الزراعية الخاصة بالزوايا، والتي كانت القبائل تتعهد بفلاحتها وجني محصولها لصالح الزاوية.

وقد جرت العادة أيضاً أن يحتفظ كل شيخ زاوية بعشر دخل زاويته للإنفاق منه على عائلته وأقاربه، كما يحتفظ بمقدار آخر من المال للإنفاق منه على متطلبات الزاوية ومصاريفها السنوية. أما باقي الدخل فإنه يرسل إلى مركز الدعوة بالجغبوب للإنفاق منه على مصاريف العائلة السنوسية، ومدرسة الجغبوب الكبيرة، وغيرها من الأغراض الخاصة بالدعوة.

وكان شيخ الزاوية يتمتع بامتيازات كثيرة، فعلاوة على احتفاظه بعشر

---

(1) الأشهب، (السنوسي) ص 29.

الدخل؛ فإنه كان له الحق في شراء كسائه على نفقة الزاوية، وكان هذا الكساء يتكون من عشر كساوي[1] وحرامين أحدهما صيفي والآخر شتوي شريطة أن لا يكونا من الحرير أوالجوخ. وكان له الحق أيضاً في شراء سلاحه وفرسه، كما يأخذ من مال الزاوية المهر الذي يدفعه لعروسه الأولى فقط[2].

أما النظام الإداري في هذه الزوايا فيمكن تلخيصه في النقاط الآتية:

1 ـ كان لكل زاوية شيخ يعينه رئيس الدعوة، وكان رئيس الدعوة يأخذ في اعتباره رغبات القبائل التي بأرضها الزاوية. وبحكم كون شيخ الزاوية ممثلاً لرئيس الدعوة في المنطقة التي بها زاويته؛ فإنه يعد بذلك المسؤول الأول في الزاوية، وتكون كلمته نافذة في جميع ما يتعلق بشؤون زاويته. وبالإضافة إلى واجباته الدينية فإنه كان يعين معلم الأطفال وإمام المسجد وخدم الزاوية. كما أنه يكون مسؤولاً عن راحة الضيوف الذين يأتون إلى الزاوية وتوفير الغذاء لهم بدون مقابل.

ومن واجبات الشيخ أيضاً تنظيم الدفاع عن الزاوية، ونشر الأمن والنظام في منطقة نفوذه، وتسوية أي خلاف يحدث بين أفراد القبيلة التي بها الزاوية[3].

وكان لكل شيخ وكيل يساعده في إدارة شؤون الزاوية ويقوم بمسؤولياته في حالة غيابه. كما كان من حق كل شيخ زاوية أن يجمع شيوخ القبيلة التي بها زاويته لمناقشة سياسة الزاوية ومشاكلها ولحل أي إشكال قد يصعب على الشيخ حله.

2 ـ كانت سلطة كل شيخ محدودة بحدود زاويته، وذلك تحديداً

---

(1) يتكون كل كساء من قميص وبنطلون وغطاء للرأس وحذاء.
(2) الأشهب، (المرجع السابق) ص 32.
(3) نقولا زيادة، (المرجع السابق) ص 116.

للمسؤولية ، وضماناً لعدم التعدي على حقوق بقية شيوخ الزوايا المجاورة[1].

3 ـ كان من حق كل شيخ أن يوجه الدعوة إلى كل الشيوخ المجاورين له أو بعضهم لعقد اجتماع طارئ إذا ما كانت هناك ضرورة لذلك ، على أن تبلغ نتائج الاجتماع إلى رئيس الدعوة[2].

4 ـ كان على كل شيخ زاوية أن يقدم تقريراً في نهاية كل سنة إلى رئيس الدعوة ، موضحاً فيه ما حققه من إنجازات في العام الماضي ، فيما يتعلق بمدى استفادة أبناء القبيلة من مدرسة الزاوية ومستوى تعليمهم ، وبيان الخدمات التي قدمتها الزاوية للقبيلة. كما كان عليه أن يوضح في تقريره البرنامج الذي ينوي تنفيذه في العام القادم.

بهذا النظام الإداري البسيط ، استطاع شيوخ الزوايا أن ينشروا العلم والأمن في دواخل البلاد ، وأن يجعلوا الكثير من القبائل التي وصفها ولاة الدولة العثمانية في تقاريرهم الماضية «بالمتوحشة» ، أن يجعلوا منها قبائل مسالمة مستقرة ، حمل العديد من أبنائها رسالة الإسلام إلى شعوب أواسط أفريقيا. كما استطاعت السنوسية بفضل إقبال الناس على تقديم الزكاة والصدقات وغيرها للزوايا سواء في ليبيا أو في خارج ليبيا؛ أن تقف على قدميها وتؤدي رسالتها بدون مساعدة مالية من الدولة العثمانية.

ثانياً: الأثر السياسي والاقتصادي والاجتماعي للزوايا:

لعل أهم أثر سياسي استطاعت الدعوة السنوسية تحقيقه؛ يتمثل في حرص السيد المهدي على إعداد الإخوان ـ وأكثرهم من بدو الدواخل ـ إعداداً عسكرياً. فلقد رأينا كيف أنه خصص يوم الجمعة من كل أسبوع للتمرينات العسكرية ، وكيف كان يشرف على سير التدريب طوال اليوم.

---

(1) الأشهب ، (السنوسي) ص 32.

(2) الأشهب ، (السنوسي) ص 32.

ولقد حذا حذوه بقية شيوخ الزوايا في جميع دواخل البلاد ، فكان يوم الجمعة في جميع الزوايا الليبية يوماً للفروسية والتدريب على إصابة الهدف. كما كان خطباء المساجد يركزون في خطب الجمعة على الجهاد ويبينون فضائله ، حتى غرس في نفوس الإخوان حب الجهاد والتضحية في سبيل الوطن والمبادئ. وقد ظهرت نتائج هذا الإعداد في الحرب الليبية الفرنسية 1902 ، والحرب الليبية الإيطالية سنة 1911.

أما عن **الأثر الاقتصادي والاجتماعي** للزوايا ، فإنه يمكن تقدير أهميته إذا ما أخذنا في الاعتبار بعض الحقائق الهامة ، وهي أن غالبية أفراد المجتمع الذي بدأ فيه السيد محمد بن علي السنوسي نشر دعوته كان مجتمع البدو وأغلبهم من برقة ، وكانوا قبلاً يعيشون في جهالة لا يخضعون لأي سلطان إلا سلطان شيوخهم.

فلقد رأينا كيف كانت سلطة ولاة الدولة العثمانية وقوانينهم مقصورة على المدن الساحلية فقط. أما الدواخل، فكان نظام الحكم فيها يسير وفقا للعادات والتقاليد ، وكانت السيادة فيها للأقوى. يتضح ذلك من انتشار الحروب الأهلية التي شهدتها أراضي برقة والتي سبق الحديث عنها.

وبالرغم من أن الإسلام كان هو الدين الوحيد الذي يدينون به ، إلا أن معرفتهم بأصوله وتعاليمه كانت سطحية للغاية. وقد عبر ايفانس بريتشارد عن هذه الناحية بقوله: «على الرغم من أن البدو آمنوا بالإسلام قبل أن يؤثر فيهم السنوسي الأكبر بتعاليمه ، إلا أنهم كادوا أن يكونوا على جهل تام بعقائد دينهم وما يفرضه من واجبات إصلاحية ودينية ، وليس هناك مبالغة في القول أنهم لم يطيعوا تعاليمه[1].

لقد نجح ابن السنوسي والمهدي إلى حد كبير في تحويل الكثير من قبائل البدو الرحل إلى قبائل مستقرة تعيش حول زواياها ، التي حرص ابن

---

(1) Evans Pritchard, op. cit, p, 62.

السنوسي حين فكر في إنشائها على أن تكون على هيئة وحدات اقتصادية متكاملة ، بحيث كانت كل زاوية كما سبق القول تشتمل على مسجد ومدرسة ومتاجر مختلفة وأفران.

بالإضافة إلى توزيعها وفقاً للتقسيمات القبلية ودرجة تماسك كل قبيلة من القبائل لكي لا تحرم قبيلة منها. فكان عدد الزوايا يقل في القبيلة الأكثر تماسكاً ويزداد في القبائل ذات التقسيمات الكثيرة. فعلى سبيل المثال نجد أن قبيلة المغاربة كانت لديها زاويتان بالرغم من كبر حجمها ، في حين أن قبيلة الدرسا الأقل في العدد كان لديها تسع زوايا ، وذلك نتيجة لانقسامها إلى عدة أقسام لكل قسم منها أرضه الخاصة به[1].

كما أدت الجهود التي بذلها ابن السنوسي والمهدي في نشر الأمن والطمأنينة في دواخل البلاد إلى تحسن ملحوظ في مستوى دخل أفراد بعض القبائل ، إذ أن البعض منهم اشتغل بالتجارة سواء في متاجر الزوايا أو بالاشتراك في تجارة القوافل ، حيث كان التجار يتخذون من الزوايا استراحات لهم[2]. في حين اشتغل البعض الآخر منهم بالزراعة المستقرة ، وخاصة في مناطق الجبل الأخضر المشهورة بخصوبتها ووفرة مياهها.

أما فيما يختص **بالناحية الاجتماعية** ، فإنه بالإضافة إلى نشر العلم بين شباب البدو والطمأنينة والأمن بين القبائل؛ فإن ابن السنوسي والمهدي اعتنيا أيضا بتثقيف كبار البدو وتعليمهم أساسيات ومبادىء دينهم الحنيف ، مما أدى إلى اعترافهم طوعاً بحقوق المرأة في الميراث ، بعد أن كانت محرومة من نيل هذا الحق بحجة منع تفكك وإشاعة أراضي القبيلة ومصادر مياهها بين بقية القبائل الأخرى[3].

---

(1) Pritchard, op. cit, p. 72.

(2) Ibid, p, 79.

(3) الأشهب ، (برقة) 84.

كما نجح ابن السنوسي والمهدي أيضا في صقل طباع البدو ، سواء عن طريق دروس الوعظ والإرشاد التي يقوم بها شيوخ الزوايا عقب صلاة العصر من كل يوم ، أو بحثّهم على مواظبة قراءة الأوراد اليومية الخاصة بالطريقة ، وهي تدور حول الإقرر بوحدانية الله ، والصلاة على خاتم أنبيائه سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام ، والاعتراف بعظمة الله وقدرته وطلب رحمته وغفرانه[1].

وبذلك استطاع السيد محمد بن علي السنوسي وابنه المهدي إعطاء الدين عند البدو شكلاً منظماً وهدفاً سامياً محدداً ، وبعملهما هذا أثّرا تأثيراً متواصلاً في أخلاقهم وعاداتهم.

والواقع أن الزوايا قدمت الكثير من الخدمات وفي أكثر من ميدان من ميادين الحياة. وقد عبر ايفانس بريتشارد عن أهمية الزوايا في حياة البدو بقوله[2]:

«لقد خدمت الزوايا السنوسية أغراضاً أخرى كثيرة بجانب الغرض الديني. فقد كانت مدارس واستراحات للقوافل، ومراكز تجارية واجتماعية ، وحصوناً ومحاكم ومصارف ، ومخازن وبيوتاً للفقراء ، وحرماً آمناً ومدافن ، إلى جانب كونها قنوات يجري فيها جدول من بركات الله».

4 ـ أنواع الضرائب في مجتمع البدو:

لا تختلف نوعية الضرائب في مجتمع البدو عن نوعية الضرائب في مجتمع الريف ، وهما ضريبتا العشر والميري. وإن كان البدو يدفعون ضريبة العشر كاملة ، حيث أن مزروعاتهم وهي القمح والشعير تعتمد على المطر اعتماداً أساسياً. ويلاحظ من كشوف الضرائب المتأخرة[3] ، أن

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن الأوراد السنوسية يرجع إلى الفصل الأخير من كتاب السيد أحمد الشريف سالف الذكر.

(2) Evans Pritchard, OP. cit. p. 79.

(3) دار المحفوظات التاريخية ، ملفات الضرائب.

القبائل كانت في أغلب الأحيان لا تدفع قيمة كل ما عليها من ضرائب دفعة واحدة ، بل كانت تدفع جزء وتؤجل دفع الجزء الآخر إلى الموسم الذين يليه ، وقد يكون الموسم المؤجل الدفع عليه موسم جفاف؛ فلا تستطيع الدولة إجبارهم على الدفع ، مما يؤدي إلى تراكم الضرائب على الكثير من هذه القبائل.

وبالرغم من ذلك ؛ فالثابت من الوثائق الرسمية أن دخل الولاية من الضرائب السابق ذكرها كان في بعض السنوات يزيد عن قيمة مصروفاتها ، إذ توجد وثيقة مؤرخة في 16 ربيع الأول 1292 ـ (1875 م) ، يتضح منها أن دخل الولاية في هذه السنة كان 22,665,373 قرشاً[1] ، بينما بلغت قيمة مصروفاتها في نفس هذه السنة 19,654,293 قرشاً.

ومن أنواع الضرائب السابقة أيضا تتضح لنا حقيقة هامة ، وهي أن الشعب العربي في ليبيا كان واقعاً تحت نظام ضرائبي شديد الوطأة ، ولعل هذا يفسر سر عدم رضا الشعب عن كثير من حكامه ، وتقبّلهم لفكرة الانضمام إلى أية ثورة يزاح عنها اللثام ، أملاً في أن يكون غدهم أكثر إشراقاً وعدلاً من ماضيهم.

* * *

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، ملفات الضرائب.





الفصل التاسع

المداخلات الأجنبية

1 ـ عوامل اهتمام الدول الأوروبية بليبيا.

2 ـ النشاط القنصلي في العهد القرمانلي.

3 ـ النشاط القنصلي في العهد العثماني الثاني.

4 ـ الجاليات الأجنبية.

* * *





الفصل التاسع

المداخلات الأجنبية

1 ـ عوامل اهتمام الدول الأوروبية بليبيا:

كان لموقع ليبيا الجغرافي وامتداد ساحلها في منتصف الشمال الأفريقي ، ومواجهتها للساحل الجنوبي الأوروبي ، كان له أهمية كبرى في نظر الدول الأوروبية ، حيث كانت السفن الأوروبية التي لدولها معاهدات صداقة مع الدولة العثمانية تأتي إلى البلاد من حين لآخر ، إما للحماية من أساطيل دول الشمال الأفريقي الأخرى ، أو للتزود بما تحتاج إليه من المواد الغذائية ، أو لإصلاح ما أصابها من عطب.

ثم زاد اهتمام الدول الأوروبية بليبيا منذ استطاع أحمد باشا القرمانلي إنهاء السيطرة العثمانية المباشرة على البلاد سنة 1711 ، وحكمه للبلاد من الناحية العملية حكماً مستقلاً عن الدولة العثمانية ، وعمله على فرض إرادته على الكثير من الدول الأوروبية التي تتخذ سفنها من البحر المتوسط مجالاً لنشاطها التجاري ، وذلك بإجبار هذه الدول على تقديم الأتاوات والهدايا السنوية نظير أمن وسلامة سفنها من اعتداء الأسطول الليبي عليها[1].

وبذلك أصبح لزاماً على الدول الأوروبية تعيين ممثلين لها في ليبيا ، ليكونوا حلقة اتصال بينها وبين الباشا القرمانلي ، وليعملوا على نيل رضاه

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن الأسطول الليبي في العهد القرمانلي ، انظر عمر بن إسماعيل (المرجع السابق ، ص 215 ـ 221).

لما فيه مصلحة سفنهم ومواطنيهم. وبذلك عرفت ليبيا في العهد القرمانلي الكثير من القناصل، الذين يمثلون كل من إنجلترا وفرنسا والسويد والبندقية وتوسكانيا ونابولي وسردينيا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

ومما زاد في أهمية ليبيا في نظر الدول الأوروبية وعلى الأخص إنجلترا وفرنسا؛ أن بونابرت حينما احتل مالطة وهو في طريقه إلى مصر سنة 1798، اتخذ من ليبيا قاعدة لتموين الحامية الفرنسية بمالطة بما تحتاجه من مؤن غذائية، وحينما تمكن القائد الإنجليزي «نلسون» من تدمير الأسطول الفرنسي في أبي قير سنة 1798 وقطع مواصلات الحملة الفرنسية مع فرنسا؛ عمل بونابرت على اتخاذ ليبيا كحلقة اتصال بين جيشه المحاصر بمصر وبين حكومته في فرنسا[1].

لقد أثار تعاون يوسف باشا مع بونابرت حنق إنجلترا، وقام قنصلها بطرابلس المستر «لوكاس» بجهود كبيرة لحمل الباشا القرمانلي على تغيير سياسته مع فرنسا والوقوف على الحياد. كما قام السفير الإنجليزي باستانبول بجهود مماثلة لحمل السلطان على التدخل لمنع يوسف باشا من التمادي في سياسته، التي عدتها الحكومة الإنجليزية سياسة عدائية نحوها. كما استلم السلطان عدة رسائل من نلسون يلحّ عليه فيها باتخاذ خطوات حاسمة وسريعة لحمل ولايات الشمال الأفريقي وفي مقدمتها ليبيا على التخلي عن مساعدة فرنسا. وقد جاء في إحدى رسائل نلسون إلى السلطان قوله[2]:

«وحسب الخبر الذي وصلنا فإن والي الجزائر في صلح كذلك مع فرنسا، وأن ايالة تونس هي الأخرى تتمثل بما عملته طرابلس والجزائر،

---

(1) وثائق دار المحفوظات التاريخية.

(2) رسالة نلسون إلى السلطان بتاريخ 17 شوال سنة 1213 هـ (1798 م) وهي صورة من وثائق رئاسة الوزارة التركية رقم 14007، وهي مودعة بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس ـ.

فتسعى إلى عقد صلح مع فرنسا وعلى الدولة العلية أن تسعى باتخاذ ما تراه من إجراءات بدون تضييع أي دقيقة، وهذا من أهم الواجبات».

وإزاء هذا الإلحاح لم يجد السلطان سليم الثالث بدّاً من الكتابة إلى حكام الشمال الأفريقي، ومنهم يوسف باشا، طالباً قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع فرنسا، والعمل على إلغاء الاتفاقيات المبرمة معها، خاتماً رسائله بقوله: «الفرنسي خائن للدين المبين، وبناء عليه فدخولكم معه في الصلح سراً مغاير للدين ومخالف لما اشتهرتم به من الشجاعة والاستقامة».

غير أن يوسف باشا استمر على موقفه الودي مع فرنسا، مدفوعاً بعاملين:

أولهما خوفه من أن إظهار العداء لفرنسا سوف يجعل بونابرت الرابض على حدوده الشرقية راغباً أن يحتل البلاد بكل سسهولة.

وثانيهما، أن يوسف وجد في أسواق مالطة فرصة لزيادة دخل بلاده.

على هذا الأساس أخذ يوسف بشا يتهرب من مقابلة القنصل الإنجليزي بطرابلس، وحينما كثرت مكاتبات السلطان إليه؛ رد عليه بما يفهم منه أنه لا يهتم إلا بسلامة بلده، حيث جاء في رده قوله[1]:

«إن العساكر المحمدية متهيئة وحاضرة لحفظ حدود الإيالة. وإلى جانب ذلك فقد أمرنا ـ حسب منطوق الأمر العالي ـ ثلاث قطع من الأسطول بأن تكون على استعداد للقيام بجولات استطلاعية في مياه طولون».

واستمر يوسف باشا على عناده إلى أن أجبرت الجيوش الفرنسية على

(1) دار المحفوظات التاريخية، رسالة يوسف باشا إلى السلطان ـ بدون تاريخ ـ وهي صورة من وثائق رئاسة الوزراء التركية رقم 3651 وهي مودعة بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس.

الرحيل من مصر سنة 1801. وكان لهذه السياسة العدائية التي انتهجها يوسف باشا إزاء إنجلترا نتائج سياسية واقتصادية سنناقشها بعد قليل.

2 ـ النشاط القنصلي في العهد القرمانلي:

في العهد العثماني الأول، كانت الدول الكبرى أو تلك التي لها مصالح كبيرة بليبيا ممثلة بقناصل، يقيمون بمدينة طرابلس، وكانوا يتبعون سفاراتهم بالآستانة. ولكن لما كانت العلاقات هادئة أو سلمية بين ليبيا ومختلف الدول الأوربية؛ فإن القناصل لم يكن لهم أي نشاط عدائي بالبلاد. أما في العهد القرمانلي، فقد بدأت العلاقات تسوء بين ليبيا وبعض الدول الأوروبية نتيجة لاتهام السفن الليبية بأعمال (القرصنة). ولكن كانت الحالة تتوقف على شخصية الحاكم. ففي عهد أحمد باشا القرمانلي (مؤسس حكم هذه الأسرة) كان نشاط القناصل مقصوراً على توثيق عرى الصداقة بين دولهم والباشا، والعمل على تلبية طلباته، وتقديم المساعدات سواء لرعاياهم بالبلاد أو لسفنهم حين دخولها للموانئ الليبية.

ومنذ وفاة أحمد باشا سنة 1745 وحتى سنة 1795؛ تعاقب على حكم البلاد ثلاثة ولاة من الأسرة القرمانلية، اتصفوا جميعاً بضعف الشخصية وعدم الكفاءة في تسيير أمور الدولة وشؤون الرعية، مما أتاح الفرصة أمام بعض قناصل الدول الأوروبية، وبصفة خاصة القنصل الإنجليزي والقنصل الفرنسي[1]؛ للتدخل العلني في شؤون البلاد الداخلية. وقد تمثل ذلك في الولاة القرمانليين الذين تعاقبوا على حكم البلاد في هذه الفترة، حيث عقدوا معاهدات مع بعض الحكومات الأوروبية الصغرى كسردينيا ونابولي بشروط تبدو لا قيمة لها، إذا ما قورنت بشروط معاهدات أحمد باشا مع مثل هذه الدول.

---

(1) كان للقنصل الإنجليزي اثنان من النواب أو الوكلاء، أحدهما بمدينة مرزق والآخر بمدينة بنغازي، في حين كان للقنصل الفرنسي وكيل واحد بمدينة بنغازي.

كما تمثل هذا التدخل أيضاً في حمل علي باشا القرمانلي (1754 ـ 1793)؛ على الاعتراف لحاملي الحماية الإنجليزية والفرنسية من الليبيين بالتمتع بما يتمع به رعايا هذه الدول من الأوروبيين، من حيث عدم الاعتداء على أرواحهم وأموالهم. فأدى ذلك إلى زيادة عدد الليبيين الذين أخذوا الحماية الإنجليزية والفرنسية، وذلك لوقاية أنفسهم وممتلكاتهم من ظلم ونهب جند الباشا[1].

كما استطاع القناصل أيضاً حمل علي باشا على السماح للجاليات الأجنبية بتملك أراضٍ وعقارت بالبلاد، وبمزاولة التجارة والصناعة أسوة بمواطني الإيالة[2]، كما سمح بإنشاء مدارس خاصة بأبنائهم، وبناء معابد خاصة لأداء شعائرهم الدينية. فأدى ذلك إلى زيادة عدد أفراد الجاليات الأجنبية وسيطرتها على اقتصاد البلاد. وكان أشهر هذه الجاليات هي الجالية اليهودية والمالطية واليونانية. ومعظم أفراد هذه الجاليات كانوا تحت الحماية الإنجليزية، بالإضافة إلى الجالية الفرنسية والإيطالية.

وحينما استلم يوسف باشا القرمانلي مقاليد الأمور في البلاد سنة 1795؛ حاول أن يضع حداً لتدخل القناصل في شؤون البلاد الداخلية، وقد نجح في تحقيق ذلك ولسنوات عديدة من حكمه، يؤكد ذلك موقفه السابق مع فرنسا أثناء حملتها على مصر، وكذلك عدم التجاء الولايات

---

(1) توضح أوراق القنصليتين الإنجليزية والفرنسية بطرابلس، بأن عدد الذين طلبوا الحماية الإنجليزية والفرنسية وأعطيت لهم بين عامي 1790، 1793 كان 347 ليبياً منهم 195 أخذوا الحماية الإنجليزية و152 أخذوا الحماية الفرنسية. ويبدو أن ذلك نتيجة لفترة الاضطراب التي شهدتها البلاد في هذه السنوات، بسبب الصراع الدموي الذي حدث بين أفراد الأسرة القرمانلية على السلطة. هذا ويذكر الدجاني في كتابه السابق ذكره، صفحة 80 ـ 82 بأن نظام الحماية استمر العمل به إلى عهد أحمد راسم باشا (1882 ـ 1896) وأن أول ما اهتم به هذا الباشا هو إلغاء حق الحماية وإخراج المسلمين من تحت الحماية الأجنبية.

(2) دار المحفوظات التاريخية، سجلات المحكمة الشرعية.

المتحدة الأمريكية إلى أي من القنصلين الإنجليزي أو الفرنسي للتوسط في عقد الصلح مع يوسف باشا ، بل لجأت إلى داي الجزائر حسن باشا ، ثم بعد وفاة داي الجزائر التجأت الولايات المتحدة إلى ابنه ليتدخل لدى يوسف باشا ، لتخفيف الشروط التي طلبها ثمناً لاستمرار معاهدة الصداقة التي عقدها معها في حياة داي الجزائر. كما يؤكد ذلك أيضا رد يوسف باشا على ابن حسن باشا الذي جاء فيه قوله: «فالظاهر أن الأمريكان سيلتجئون أخيراً إلى قنصل الإنجليز ليكون لهم واسطة في عقد الصلح ، ولكن أنا لا أعترف أبداً بالإنجليز».

استطاع يوسف باشا في الخمس عشرة سنة الأولى من حكمه ، وبالتحديد إلى سنة 1810؛ أن يبرهن على أنه بالفعل الشخص الذي كانت البلاد في حاجة إليه ، فعلاوة على نجاحه في تجميد النفوذ القنصلي؛ فإنه جعل القناصل يعملون بمختلف الوسائل للحصول على رضائه ، ويغضون النظر عن انتهاكاته لحقوق الذين تحت حمايتهم سواء من الليبيين أو غيرهم من رعايا الدول الأخرى.

وحين أيقن كل من القنصلين الفرنسي والإنجليزي بأنه لا سبيل إلى قهر كبرياء يوسف باشا بالتهديد باستعمال القوة؛ لج كل منهما إلى محاولة التقرب إلى يوسف باشا عن طريق إظهار المحبة وتقديم الهدايا والأموال بمناسبة وغير مناسبة.

وشهدت الخمس سنوات السابقة على اجتماع الدول الكبرى في مؤتمر فيينا سنة 1815 ، تقلباً ملحوظاً في سياسة يوسف باشا وفي علاقته بكل من القنصلين الفرنسي والإنجليزي ، فتارة يبدو للعيان أن القنصل الفرنسي هو صاحب الكلمة الأولى لدى يوسف باشا ، وتارة أخرى يبدو القنصل الإنجليزي وكأنه هو المخطط لسياسته الخارجية.

وكان من حسن حظ يوسف باشا أن اجتماع الدول الكبرى في فيينا سنة 1815 ، جاء في وقت كانت فيه علاقة يوسف باشا بالقنصل الإنجليزي

حسنة جداً ، فبالرغم من إجماع الدول الكبرى في هذا المؤتمر ومن بينهم إنجلترا على إلغاء القرصنة ، وتبليغ هذا القرار لحكام الشمال الأفريقي ومن بينهم يوسف باشا؛ فإن يوسف باشا اعتمد على صداقته للقنصل الإنجليزي وتجاهل هذا القرار ، إذ يذكر بعض المؤرخين أن بحارة يوسف باشا استولوا بعد صدور قرار فيينا على 6 سفن دانماركية تقدر حمولتها من البضائع بما قيمته خمسمائة ألف قرش ، وعليها ما لا يقل عن 500 إيطالي سجنوا في حمامات طرابلس[1].

وفي أواخر سنة 1815 بدأت العلاقات الودية تسوء بين يوسف باشا والقنصل الإنجليزي ، وذلك نتيجة لتصادم مصالح يوسف باشا مع رغبات وارنجتون القنصل الإنجليزي ، إذ حاول الأخير عبثاً حمل يوسف باشا على إعفاء النمسا وصقلية من دفع الأتاوة السنوية والاكتفاء بتقديم الهدايا السنوية ، كما زاد في حنق القنصل الإنجليزي العلاقة الودية التي بدأت تقوى بين يوسف باشا وقنصل حكومة البوربون الفرنسية في طرابلس المستر «مير» .

لهذه الأسباب قررت إنجلترا إخضاع يوسف باشا لنفوذها بالقوة ، فانتهزت فرصة اعتداء السفن الجزائرية على إحدى سفنها ، وقررت إجبار حكام الشمال الأفريقي بصفة عامة ويوسف باشا بصفة خاصة على تنفيذ قرار مؤتمر فيينا القاضي بإنهاء القرصنة واسترقاق المسيحيين.

وفي سبتمبر سنة 1816 وصل قائد الحملة الإنجليزية اللورد اكسموت Exmouth[2] إلى ميناء طرابلس ، واستطاع إجبار يوسف باشا على التعهد

---

(1) ميكاكي ، المرجع السابق ، ص 172 نقلاً عن خطاب القنصل الفرنسي الموجه إلى حكومته بتاريخ 4 ديسمبر 1815.

(2) كان اللورد اكسموث يسمى قبل ذلك السير ادوارد بيللر Sir Edward peller وكان من المتحمسين لإنهاء القرصنة واسترقاق المسيحيين ، وقام بجهود كبيرة لإقناع الدول الكبرى على وضع حد لنشاط البحرية الإسلامية في شمال أفريقيا. وطالب بتكوين=

بتنفيذ قرار فيينا وبإعفاء النمسا وصقلية من دفع الأتاوة السنوية[1]. ومنذ ذلك التاريخ بدأت هيبة يوسف باشا في نظر القناصل في تنازل مستمر، كما أصبح النفوذ القنصلي يزداد قوة مع الأيام.

وكان إجبار كل من فرنسا وإنجلترا ليوسف باشا على تنفيذ قرار مؤتمر اكس لاشابيل «Aix La Shapelle» في سنة 1818 القاضي بإنهاء القرصنة واسترقاق المسيحيين بصفة نهائية؛ كان بداية لمتاعب يوسف باشا المالية، ولفتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي في شؤون البلاد الداخلية.

كما عرفت البلاد في الفترة الواقعة بين سنتي 1828 و1830 لونا آخر من التدخل الأجنبي ساعد عليه ضعف شخصية يوسف باشا وازدياد النفوذ القنصلي، وهو كثرة عدد الرحالة الأوروبيين الذين عرفتهم ليبيا في هذه الفترة مثل[2]:

LAING, DIXON, DRUHAM, CLIPPERTON,
DELLA CELLA, RITCHARD, LYON, BEECHEY,
MAC CARTHY, HEMPRICH, EHRMBEG.

وذلك نتيجة لهدوء الحالة بعد إلغاء القرضنة، ورغبة بعض (المغامرين) الأوروبيين في زيادة معرفتهم بأحوال بلاد الشمال الأفريقي وما يليها جنوباً من البلاد الأفريقية، كجزء من حركة الكشف عن تلك القارة التي كان جزء كبير منها ـ وخاصة دواخلها ـ لا زال مجهولاً.

والواقع وإن كان جل هؤلاء الرحالة قد ركزوا على الاهتمام بالناحية الجغرافية والتاريخية القديمة؛ إلا أن كتاباتهم لا تخلو من الإشارة إلى

= أسطول دولي لتحقيق هذه الغاية.

(1) وثائق دار المحفوظات التاريخية ـ معاهدة يوسف باشا مع النمسا بتاريخ 15 سبتمبر 1816.

(2) لمزيد من التفاصيل حول هؤلاء الرحالة يرجع إلى كاكيا، المرجع السابق، ص 178 ـ 189.

النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه الفترة. كما تسببت وفاة بعض هؤلاء الرحالة أثناء قيامهم برحلاتهم سواء داخل ليبيا أو خارجها في خلق الكثير من المشاكل السياسية ، وأهمها مشكلة الرحالة الإنجليزي الميجر Laing ، التي سبق الحديث عنها في الفصل الأول من هذه الدراسة ، ورأينا كيف أن وفاته كانت سبباً في إثارة النزاع بين القنصل الإنجليزي وارنجتون والقنصل الفرنسي روسو ، وقد ترتب على ذلك إرسال فرنسا لحملتها سنة 1830 ، وإجبار يوسف باشا على التخلي بصفة نهائية عن مزاولة القرصنة واسترقاق المسيحيين ، وإطلاق سراح الأسرى منهم ، والامتناع عن أخذ الأتاوات والهدايا السنوية ، والامتناع عن احتكار بعض السلع التجارية.

مما أدى في النهاية إلى اضطرار يوسف باشا إلى بيع الكثير من سفنه البحرية وتحويل بعض نحاس مدافعه إلى عملة نحاسية للخروج من الأزمة المالية التي حلت بالبلاد ، ثم إلى الاستدانة من الأجانب وخضوعه المطلق لنفوذ القناصل ، حتى اضطر إلى التنازل عن الحكم لابنه علي باشا سنة 1832 ، نتيجة لثورة أهالي الساحل والمنشية.

لقد شهدت الفترة الواقعة بين سنتي 1832 و1835 اشتداد التنافس بين القنصلين الإنجليزي وارنجتون والقنصل الفرنسي الجديد شوبيل ، من أجل التفوق السياسي في البلاد ، فبينما وقف القنصل الإنجليزي بكل ثقله مع الثوار؛ وقف القنصل الفرنسي مع علي باشا مدافعاً عن حقه في الاحتفاظ بحكمه. واشتد التنافس بين القنصلين حتى أصبح الصراع بين أنصار علي باشا والثوار ، وكأنه صراع بين القنصلين على إيجاد مناطق نفوذ لهما ، إذ كان القنصل الإنجليزي يأمل في أن نجاح الثوار سيؤدي إلى اشتداد نفوذه على البلاد ، وكذلك كان يأمل القنصل الفرنسي في حالة نجاح علي باشا.

استمر القنصل الإنجليزي يوجه سياسة قائد الثورة محمد بك القرمانلي ، بينما استمر القنصل الفرنسي يرسم الخطط لعلي باشا للقضاء

على خصومه وإخماد ثورتهم ، إلى أن احتلت الدولة العثمانية البلاد سنة 1832م. وكانت رغبة الدولة في وقف النفوذ الأجنبي من أهم العوامل التي دعتها إلى إرسال الحملة التي أطاحت بحكم الأسرة القرمانلية ، وإعادة البلاد إلى الحكم العثماني المباشر. ولكن هل استطاع ولاة الدولة وضع حد لتدخل القناصل في شؤون البلاد؟

3 ـ النشاط القنصلي في العهد العثماني الثاني:

كانت سنة 1830 من السنوات الحاسمة في تاريخ شمال أفريقيا ، ففي هذه السنة سحبت فرنسا آخر دعامة يقوم عليها بناء حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا ، وذلك بالمعاهدة التي فرضتها على يوسف باشا. وفي هذه السنة أيضا احتلت فرنسا مدينة الجزائر[1] ، ولكنها قبل أن ترسل حملة 1830 فكرت في أن تستخدم محمد علي باشا والي مصر ليحقق لها مآربها في تأديب داي الجزائر[2] ، وكانت تأمل أن تستخدم قوة محمد علي (حليف فرنسا) لنشر نفوذها في شمال أفريقيا.

ويرى بعض المؤرخين أن فكرة تدخل محمد علي في الجزائر جاءت من «دروفتي» لا من ناحية محمد علي[3] ، وأن «دروفتي» قدم إليها في سنة 1827 مشروعاً بهذا القبيل ، يقوم على أساس قيام محمد على بحملة برية يسنده الأسطول الفرنسي بحراً لاحتلال طرابلس وتونس والجزائر. وبعد انتهاء عملية الاحتلال يضم محمد علي هذه الولايات باسم السلطان ، ويدفع له جزيتها ، ويقيم فيها حكومة متمدنة تحترم قوانين الملاحة.

---

(1) لمعرفة الأسباب السياسية والاقتصادية الدافعة لفرنسا على احتلال الجزائر في سنة 1830، انظر أحمد عزت عبد الكريم، «دراسات في تاريخ العرب الحديث»، بيروت ـ دار النهضة العربية ، 1970 ، ص 343 ـ 347.

(2) أحمد عزت عبد الكريم ، (المرجع السابق) ص 365.

(3) أحمد عزت عبد الكريم ، (المرجع السابق) ص 363.

وفي مقابل المساعدة المالية والحربية التي تقدمها له فرنسا أثناء احتلال هذه النيابات؛ فإنه يمنحها كل ما تطلب من امتيازات اقتصادية وعسكرية في الجزائر[1].

وقد لخص «دروفتي» فوائد هذا المشروع لرئيس الوزراء الفرنسي «بولينياك» بالنسبة لفرنسا ومحمد علي على النحو الآتي:

1 ـ توفير نفقات الحملة التي ستكلف فرنسا كثيراً نظراً لضرورة تموينها عبر المتوسط.

2 ـ تعويض خسائر محمد علي في اليونان، وبذلك يمكن إعادة العلاقات الطيبة معه.

3 ـ تحويل نظر محمد علي عن التوسع في الشام، وتجنب الأزمة الدولية التي قد تترتب على ذلك.

4 ـ تجنب معارضة إنجلترا للمشروع، إذ أنها تتراجع عندما تصبح المسألة إسلامية بحتة.

والواقع أن محمد علي وإن كان قد وافق على المشروع في بادئ الأمر؛ إلا أنه لم يكن جاداً في المضي فيه إلى نهايته، وأن موافقته الأولية ترجع إلى محاولته «سبرغور السياسة الدولة والوقوف على ما يمكن الإفادة منها»[2]، وخاصة لفت نظر إنجلترا إلى أهميته وأهمية بلاده بالنسبة لمصالحها في الهند؛ فتعمل على كسب صداقته، فيتخلص بذلك من معارضتها لمشروعاته التوسعية في المشرق العربي.

وعلى هذا الأساس حينما طُلب من محمد علي القيام بالحملة اشترط أولا موافقة السلطان عليها، ليقينه بأن السلطان محمود الثاني لن يوافق

---

(1) صلاح العقاد، (المرجع السابق) ص 92 ـ 93.

(2) أحمد عزت عبد الكريم، (المرجع السابق) ص 367.

على ذلك. وحينما علم محمد علي برفض السلطان للمشروع، ووقوف إنجلترا بكل قوة ضد تنفيذه، وفي نفس الوقت عدم اهتمامها بمحمد علي؛ رأى أن يمدّ في حبل المفاوضات مع فرنسا عن طريق تقديم المزيد من الاقتراحات والشروط الجديدة للمشاركة في الحملة[1]، على أمل كسب الوقت وتحقيق أهدافه السابقة.

وعندما يئس محمد علي من تحقيق هدفه؛ أعلن أنه لا يمكنه القيام بأي عمل حربي ضد هذه الولايات الإسلامية، لأن ذلك سوف يفقده شعبيته ومكانته بين مواطنيه؛ وعلى ذلك أقدمت فرنسا على احتلال الجزائر بنفسها سنة 1830.

أخذت فرنسا منذ احتلالها للجزائر في سنة 1830 تعمل على بسط نفوذها السياسي على كل من تونس وليبيا، تمهيداً لاحتلالهما عسكرياً كما سنرى. وعلى ذلك حينما رأت الدولة العثمانية اضطراب الأحوال السياسية في ليبيا في أواخر العهد القرمانلي، واشتداد التدخل الأجنبي في شؤون البلاد الداخلية، بادرت باحتلال البلاد سنة 1835، خوفاً من وقوع البلاد في يد الاستعمار الفرنسي أو الإنجليزي، ولاتخاذ مدينة طرابلس قاعدة لدعم كفاح الأمير عبد القادر الجزائري وباي قسنطينة ضد التوسع الفرنسي في الجزائر.

غير أن الظروف السياسية التي مرت بها ليبيا أثناء كفاح الأمير عبد القادر والمتمثلة في ثورتي عبد الجليل سيف النصر والشيخ غومه المحمودي؛ لم تمكن الدولة العثمانية من مساعدة ثوار الجزائر، كما لم يتمكن الشعب الليبي من الوقوف مع أشقائه في الجزائر، وإن كان بعض المؤرخين الفرنسيين يذهبون إلى القول بأن السيد محمد علي السنوسي

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن مناورات محمد علي السياسية لتأجيل القيام بالحملة على شمال أفريقيا ومواقف الدول الأوروبية من ذلك، يرجع إلى أحمد عزت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 367 ـ 394.

مؤسس الدعوة السنوسية وقف إلى جانب ثوار الجزائر ، وكان عاملاً في خلق الصعاب أمام التوسع الفرنسي في الجزائر[1].

كما يذهب البعض الآخر من المؤرخين إلى القول بأن السيد محمد بن علي السنوسي حينما وصل إلى تونس 1841 ، وعلم بأن فرنسا تنوي إلقاء القبض عليه عند دخوله للجزائر ؛ فإنه أرسل أغلب ما معه من أسلحة وأموال إلى ثوار الجزائر ورجع إلى ليبيا[2].

غير أنه وإن صح حدوث ذلك بالفعل؛ فإن تلك المساعدات كانت بسيطة وغير فعالة لمقاومة غزو كالغزو الفرنسي. فالواقع أنه ليس لدينا ما يثبت وقوف الدول العربية وخاصة في شمال أفرقيا بصورة فعالة مع ثوار الجزائر ، بل على العكس من ذلك نجد أن سلطان مراكش مولاي عبد الرحمن أرسل قواته لقتال الأمير عبد القدر ولإخراجه من بلاده بعد أن التجأ إليها ، مما اضطر الأمير عبد القادر إلى تسليم نفسه لأعدائه سنة 1847[3].

وباستسلام الأمير عبد القادر مضت فرنسا في تطبيق سياستها الجزائرية المعروفة. ولكن هل استطاع ولاة الدولة العثمانية تحقيق هدفها الثاني وهو وقف التدخل الأجنبي في شؤون البلاد الداخلية؟

الواقع أن ثورتي عبد الجليل سيف النصر والشيخ غومه المحمودي؛ أتاحت الفرصة للقنصلين الإنجليزي والفرنسي لمعاودة التدخل في شؤون البلاد ، بشكل قد يكون أقوى مما كان عليه الحال في العهد القرمانلي.

لقد وقف القنصل الإنجليزي وارنجتون مع الثائر عبد الجليل سيف

---

(1) الأشهب ، (المرجع السابق) ص 80 نقلاً عن:
Duveyrier, "La Confrerie Musulman di Sidi Mohammed Ali ben es Senousi".

(2) الأشهب ، (المرجع السابق) ص 23.

(3) صلاح العقاد ، (المرجع السابق) ص 131 ـ 132.

النصر ، يؤيده في ثورته ضد الحكم العثماني في البلاد ، على أمل أن نجاح عبد الجليل في ثورته سيؤدي إلى زيادة نفوذه ونفوذ دولته في البلاد. فقد أكد علي عشقر باشا اتصال الثوار الدائم بوارنجتون واستلامهم لمساعداته ، كما أكد أيضاً سفر القنصل الإنجليزي إلى سرت لمقابلة عبد الجليل وإهداء مدافع أربعة إليه.

وحينما فشل عبد الجليل في ثورته وقتل سنة 1842 ، لم يكفّ القنصل الإنجليزي عن التدخل في شؤون البلاد الداخلية ، بل أقحم نفسه بين الباشا والثائر الثاني الشيخ غومه ، محاولاً التوسط بينهما على أمل أن نجاحه في هذه الوساطة يؤدي إلى فرض نفوذه على محمد أمين باشا وعلى الشيخ غومه في آن واحد. فطلب من محمد أمين باشا السماح له بالكتابة بالأمان إلى الشيخ غومه ، ويبدو أن محمد أمين باشا قد وافق على هذا الطلب في بادئ الأمر ، إذ أرسل القنصل الإنجليزي رسلة إلى الشيخ غومه قال فيها:

«وأظنك تعرفني معرفة طيبة ، تعرف الإنكليز وهمّتهم ، بهذا نعرفك أيضاً أنك تقدر تقدم لطربلس في الحفظ والأمان ولا تخشى من شيء ، ومتى تريد إلى مطراحك وتبقى مطلوق الرجل والخطوة تمشي وتجي على طرابلس ولا يمسكوك رهينة ، وأعطاني الكلمة سيدي محمد باشا بحضرة (كماندت فرقاطة الإنكليز) ، وأضمن في كلمة سيدي محمد باشا أن لا ينقض كلمته والسلام».

غير أن محمد باشا خشي من تدخل القنصل الإنجليزي في شؤون البلاد ، كما خشي الشيخ غومه من هذه الوساطة التي عرضها القنصل الإنجليزي بدون سابق معرفة.

ويبدو أن وساطة القنصل الإنجليزي قد وصلت إلى مسامع السلطان العثماني ، فخشي محمد أمين باشا غضب السلطان عليه لإفساحه المجال للتدخل الأوروبي في شؤون البلاد الداخلية ، لهذا طلب من القنصل

الإنجليزي وقف وساطته والكف عن أي تدخل.

وفي الوقت نفسه كتب إلى السلطان شاكياً من تصرفات القنصل الإنجليزي وتدخله في شؤون البلاد الداخلية، مؤكداً أن ذلك التدخل لم يكن في عهده فقط، بل هو استمرار لما كان يحدث منذ أواخر عهد يوسف باشا القرمانلي، ولإعطاء الدليل على ذلك زعم محمد أمين باشا بأن «غاليوني» نائب القنصل الإنجليزي في فزان أعلمه بأن الدولة العثمانية لو تأخرت في عزل الوالي العثماني السابق علي عشقر باشا؛ فإن إنجلترا كانت عازمة على تنصيب محمد بك القرمانلي حاكماً على البلاد بالقوة.

وإزاء هذه الأحداث، انتهز محمد أمين باشا فرصة استلامه لرسالة من الشيخ غومه يعرب فيها عن عدم ثقته في وساطة القنصل الإنجليزي، ويلحّ في أن يكون الأمان صادراً منه هو شخصياً، فقرر قطع الطريق أمام التدخل الإنجليزي، فكتب إلى الشيخ غومه بالأمان، وقبل الشيخ منه ذلك، وحضر إلى طرابلس بعائلته ليقيم بجوار الباشا كما سبق القول.

وحينما تأزمت العلاقات بين الشيخ غومة والسلطات العثمانية في أواخر سنة 1842، وترتب على ذلك نفي الشيخ إلى الأستانة ومنها إلى طرابزون، ثم تمكن الشيخ من الهروب من منفاه في سنة 1852 ودخل الأراضي الليبية؛ فإن القنصل الفرنسي «لاروش» حل محل القنصل الإنجليزي في تأييد الشيخ غومه، وحاول بكل الوسائل الضغط على ولاة الدولة العثمانية لحملهم على قبول ولاء الشيخ غومه، وحينما لم يوفق القنصل الفرنسي في تحقيق ذلك، وتوالت هزائم الشيخ أمام القوات العثمانية؛ فإن القنصل الفرنسي الجديد «Buta» استطاع ـ بناء على طلب غومه ـ إقناع حكومته بمنحه حق اللجوء السياسي في الجزائر، وحينما وصل الشيخ إلى الجزائر أهدته الحكومة الفرنسية وسامين رفيعين، ومنحته والذين معه أراضٍ للزراعة ومساكن للإقامة، على أمل الاستفادة من نفوذه في تحقيق مشروعها بشأن تقسيم ليبيا.

مشروع فرنسي بتقسيم ليبيا:

وترجع أحداث هذا المشروع إلى سنة 1855 ، فحينما شعر القنصل الفرنسي في طرابلس المسيو لاروش بعدم فائدة غومه في تحقيق مطامع فرنسا في بسط نفوذها على ليبيا ؛ قدم في هذه السنة مشروعاً إلى حكومته لعرضه على الدولة العثمانية ، وإقناعها بأهمية تنفيذه لتربح نفسها وقواتها من مشاكل ليبيا.

ويتلخص هذا المشروع في تقسيم أراضي ليبيا بين تونس ومصر ، على أن تقوم تونس بتعيين أحد أفراد الأسرة القرمانلية لحكم الجزء الغربي من ليبيا تحت إشرافها ، وتقوم تونس ومصر بتقديم أتاوة سنوية للدولة العثمانية في نظير الأراضي التي تضم إلى كل منهما[1].

وبالرغم من أن مصطفى نوري باشا الذي أشار إلى هذا المشروع؛ لم يشر إلى الهدف الحقيقي الذي دفع القنصل الفرنسي إلى تقديم مشروع هذا التقسيم ، إلا أنه يبدو أن الهدف الأساسي من وراء هذا المشروع هو محاولة فرنسا الاتفاق سراً مع الحكومة الإنجليزية على تقسيم الأراضي الليبية ، وذلك بأن تقوم فرنسا في الوقت المناسب بالاستيلاء على تونس ومعها الجزء الغربي من ليبيا ، وتتبعها بريطانيا باحتلال مصر مضافاً إليها الجزء الشرقي من الأراضي الليبية ، وبهذا الاتفاق تتخلص فرنسا من مناوأة بريطانيا لسياستها التوسعية في شمال أفريقيا. ولكن يبدو أن هذا المشروع لم ينل موافقة الحكومة الفرنسية إذ لم نعد نسمع عنه شيئاً.

والواقع أن تدخل كل من القنصلين الفرنسي والإنجليزي في شؤون البلاد الداخلية لم يقتصر على تأييدهما للثوار ضد أمن وسلامة البلاد ، بل

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، رسالة مصطفى نوري باشا إلى وزير الخارجية العثمانية بخصوص المشروع الفرنسي الرامي إلى تقسيم الأراضي الليبية ، بتاريخ 23 شوال 1271 هـ (1855 م) ولم أجد لهذا المشروع ذكراً إلا في هذه الرسالة.

كانا يعملان دائما على خلق الصعاب أمام السلطات الحاكمة وإثارة الفتن والقلاقل في البلاد ، وذلك بتنصيب نفسيهما حماة للأهالي من ظلم الولاة ، وأن الأهالي كانوا يلجؤون إليهما طالبين تدخلهما كلما شعروا بأن قراراً من القرارات ليس في مصلحتهم.

وضاق مصطفى نوري باشا بهذا التدخل ، فأرسل إلى السلطان رسالة مطولة قال فيها[1] :

«إن بعض الأهالي قد وجد في التساهل مما شجعهم على التوجه لأتفه الأسباب إلى منازل القناصل، يشكون إليهم من مظالم، زاعمين أنها لحقت بهم ، وهم يجدون من القناصل التشجيع على الإخلال بالأمن والنظام. لقد حاولت منذ قدومي إلى هذه البلد أن أضع حداً لهذه الحالات ، إلا أن إصغاء القنصل الفرنسي وكذلك القنصل الإنجليزي إلى الذين يأتون إليهما ومسايرتيهما لهم يعدّ تدخلاً منهما في شؤون البلاد الداخلية ، وإنهما بذلك يخلقان الصعاب أمام الإدارة ، وخاصة أنه قبل كتابة هذه الرسالة بثلاثة أيام عاد القنصل الفرنسي لا روش ووجد في انتظاره شرذمة من الذين يميلون إلى الفوضى والفساد ويأملون في مساندته لهم».

لم يكتف القنصل الفرنسي بما سبق ، بل إنه كان يتصرف وكأن البلاد خالية من السلطة، فعلاوة على أنه شيد استراحة للصيد بتاجوراء بدون أخذ موافقة الحكومة على ذلك، فإنه كان يدعو إلى هذه الاستراحة بعض زعماء البلاد والمشايخ الذين فصلتهم الدولة من مناصبهم لتحريضهم على الثورة، وقد عبر عن ذلك مصطفى نوري باشا في رسالة أخرى إلى السلطان بقوله[2] :

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، رسالة مصطفى نوري باشا إلى السلطان يشرح له فيها تدخل القنصلين الإنجليزي والفرنسي في شؤون البلاد بتاريخ 28 جمادى الأولى 1269 هـ (1852 م).

(2) دار المحفوظات التاريخية ، رسالة مصطفى نوري إلى وزير الخارجية العثمانية حول =

«لقد علمت بأن المسيو لا روش يستدعي سراً إلى المنزل الذي شيده ـ بدون الحصول على ترخيص بالبناء ـ بتاجوراء تحت اسم استراحة للصيد ، المشايخ المفصولين وغيرهم من المفسدين ويحادثهم ، وبالرغم من تأكد ذلك ؛ فإننا اكتفينا بمراقبتهم بحذر ولم نشر إلى شيء من ذلك في الأحاديث التي دارت بيننا ، كما علمنا بأن القنصل المذكور خرج متخفيا من بستانه الكائن خارج المدينة إلى تلك الاستراحة ، وأنه اجتمع ثلاثة ليالي بالشيخ عبد الهادي[1] الذي استدعاه من هناك . . . إن للمسيو لاروش سوابق مماثلة في الجزائر ، ومنذ قدومه إلى هذا البلد لم يتوقف لحظة عن التحريض والدس لإثارة الفتن في هذه الإيالة ، ولم تجد المساعي التي تبذل لردعه بالتي هي أحسن. كما تأكد لنا بأن الشيخ عبد الهادي بعد اجتماعه المذكور يعمل سراً لتحريض أهالي ترهونة على الفتنة» .

وهكذا نرى أن الدولة العثمانية؛ وإن استطاعت أن تحقق السياسة التي وضع أساسها السلطان محمود الثاني الرامية إلى تشديد قبضة الحكومة المركزية على الولايات شبه المستقلة عن الدولة ، إلا أنها فشلت في تقديم العون المادي لثوار الجزائر وفي مقدمتهم الأمير عبد القادر ، كما أنها فشلت أيضاً في وضع حد لنشاط القناصل وتدخلهم في شؤون البلاد الداخلية .

ونتيجة لذلك فقد استمر القناصل يضعون العراقيل أمام الإدارة العثمانية في البلاد ، ويتدخلون علناً في شؤونها الداخلية إلى سنة 1882 ، وفي هذه السنة استطاع الوالي العثماني أحمد راسم باشا أن يوقف تدخل القناصل في شؤون البلاد ، كما نجح في إخراج رعايا الدولة من المسلمين

= تحريض القنصل الفرنسي للمشايخ وزعماء البلاد على الثورة بتاريخ 3 شوال 1271 هـ (1855 م).

(1) هو أحد أنصار الشيخ غومه المحمودي السابقين.

من تحت حمايتهم.

غير أنه بعد ذلك عرفت البلاد نوعاً جديداً من التدخل الأجنبي، وتمثل ذلك في الصراع العلني بين كل من إنجلترا وفرنسا من أجل الاستيلاء على ليبيا، وخاصة بعد أن نجحت فرنسا في احتلالها لتونس وبسط حمايتها عليها سنة 1881، وامتداد نفوذها بصورة واضحة في أواسط أفريقيا منذ سنة 1878 ثم احتلال إنجلترا لمصر سنة 1882، وبذلك أصبحت مناطق احتلال الدولتين الكبيرتين الاستعماريتين متاخمة لحدود ليبيا من الشرق والغرب. ولكن ما لبث أن وصل الميدانَ منذ أواخر القرن التاسع عشر طرفٌ ثالث وهو إيطاليا، فسعت الدول إلى إرضائها بالسماح لها بالذهاب إلى ليبيا، وهكذا تم احتلال إيطاليا لليبيا سنة 1911.

وقبل أن أختم هذا الفصل، نتحدث عن الجاليات الأجنبية في ليبيا ونشاطها الثقافي والاقتصادي.

4 ـ الجاليات الأجنبية:

كانت أهم الجاليات الأجنبية طبقاً لنتائج إحصاء سنة 1866، هي الجاليات اليهودية (430 شخصاً)، والإيطالية (279 شخصاً)، واليونانية (100 شخص)، والمالطية (85 شخصاً)، والإنجليزية (65 شخصاً)، والفرنسية (45 شخصاً).

كانت هذه الجاليات تتركز في المدن الكبرى بالبلاد كمدن طرابلس وبنغازي ومرزق. ونظراً لعدم استقرار الأوضاع السياسية في البلاد، سواء في العهد القرمانلي أو في الخمس والعشرين سنة الأولى من الحكم العثماني الثاني؛ فإن أغلب أفراد هذه الجاليات كانوا تحت الحماية الإنجليزية أو الفرنسية. وإن كانت الوثائق تؤكد أغلبية الذين كانوا تحت الحماية الإنجليزية[1].

---

(1) وثائق دار المحفوظات التاريخية ـ ملفات القنصلية الإنجليزية والقنصلية والفرنسية.

ونتيجة لهذه الحماية تمتعت تلك الجاليات في العهد الذي نتحدث عنه بمميزات عديدة، حيث كان أفرادها آمنين على أرواحهم وأموالهم من سطوة بعض الولاة كيوسف باشا في العهد القرمانلي وعلي عشقر باشا في العهد العثماني الثاني. كما أنهم أيضاً كانوا آمنين من اعتداءات الجند عليهم أثناء اضطراب الأحوال الداخلية في البلاد. يضاف إلى ذلك أنه نتيجة للنفوذ القنصلي في العهد القرمانلي وأوائل العهد العثماني الثاني، وتمشياً مع الحقوق التي منحها خط سنة 1856 للأجانب؛ فإن هذه الجاليات كانت تتمتع بحرية العبادة ومزاولة الشعائر الدينية وفقا لطقوسها الخاصة. فقد كانت بكل من مدينتي طربلس وبنغازي كنيستان إحداهما معبد للجالية اليهودية، والثانية كنيسة للجالية الإيطالية، وكانت لهذه الكنائس حرمتها، وكان ولاة الدولة لا يتدخلون في إجراء تعيين رؤسائها الدينيين أو عزلهم. وكانت هذه الكنائس بالإضافة إلى قيامها بالناحية الدينية تقوم أيضا بتعليم أبناء الجاليات الأجنبية مختلف العلوم، وتقدم العون والمساعدة للفقراء من أتباعها.

كما أعطيت الجاليات الأجنبية الحق في إنشاء مدارس خاصة لتعليم أبنائها، إذ تؤكد الوثائق بأن عدد المدارس الأجنبية بالبلاد أثناء فترة هذه الدراسة وصل إلى عشر مدارس، يمكن تقسيمها على النحو الآتي[1]:

أولاً ـ المدارس الإيطالية:

كان عدد هذه المدارس ستة، منها ثلاث مدارس ابتدائية بمدينة طرابلس وضواحيها، اثنتان منها للذكور ومدرسة للبنات، تضم جميعها في سنة 1880 حوالي 112 طالباً وطالبة. كما كانت توجد بمدينة طرابلس مدرسة إيطالية ليلية أو مسائية يطلق عليها اسم المدرسة «الصناعية» لتعليم أصحاب الحرف. أما عن المدارس الإيطالية ببنغازي فهي مدرستان

---

(1) دار المحفوظات التاريخية، ملفات التعليم.

إحداهما للبنين والأخرى للبنات[1]. وكان يشرف على معظم هذه المدارس الآباء والراهبات الفرنسيسكان.

ويؤكد المؤرخ الإيطالي ستيل قريج «Steele Greig» نفوذ الجاليات الأجنبية في البلاد، وكذلك استقلال مدارسها وعدم خضوعها لإشراف الدولة، إذ يذكر أنه في سنة 1876 ونتيجة لزيادة عدد المهاجرين الإيطاليين إلى ليبيا؛ دعت الحاجة إلى إنشاء مدرسة إيطالية أخرى بخلاف المدارس التي يشرف عليها الآباء والراهبات الفرنسيسكان. ولهذا كوّن عدد من الآباء الإيطاليين في سنة 1876 جمعية قامت بدعوة أحد كبار رجال العلم في إيطاليا لزيارة مدينة طرابلس لافتتاح مدرسة ابتدائية أخرى بها[2].

كما يؤكد هذا المؤرخ حقيقة هامة أخرى، وهي أن المدارس الأجنبية لم تكن الدراسة فيها مقصورة على أبناء الجاليات الأجنبية، بل كان من ضمن طلبتها بعض أبناء المسلمين، وخاصة أبناء الضباط العثمانيين[3].

أما عن منهج التعليم بالمدارس الإيطالية؛ فكان يشتمل على المواد الآتية[4]: اللغة الايطالية، اللغة الفرنسية، اللغة الإنجليزية، العبرية، منطق، جغرافية وحساب. كما كان يعطى للبنات بعض الدروس في الأشغال اليدوية والموسيقى.

ثانياً ـ المدارس اليهودية:

كان عدد هذه المدارس اثنتين، واحدة للذكور والأخرى للبنات،

---

(1) دار المحفوظات التاريخية، ملفات التعليم.

(2) Steele Greig, op. cit, p. 13.

(3) يلاحظ أن أبناء الضباط العثمانيين استمروا يدرسون في هذه المدارس إلى أن أصدر كمال باشا والي طرابلس (1883 ـ 1898) قراراً في 21 يوليو سنة 1898 منع بموجبه أبناء ضباط الجيش العثماني من دخول هذه المدارس. وذلك بعد أن أنشأت حكومة الولاية في هذه السنة مدرسة ثانوية خاصة بالبنات.

(4) دار المحفوظات التاريخية، ملفات التعليم.

وكان مقرهما مدينة طرابلس حيث تتركز الجالية اليهودية. وكان عدد طلبتهما سنة 1880 حوالي 135 طالباً وطالبة.

أما عن منهج التعليم في هذه المدارس فقد كان يشمل المواد الآتية[1]:

اللغة العبرية، اللغة الانجليزية، اللغة الفرنسية، تاريخ بني إسرائيل وعقائدهم، جغرافية، حساب، أصول مسك الدفاتر، والأشغال اليدوية.

وكان لطلاب وطالبات هذه المدارس زي خاص تقدمه إدارة المدرسة مرة أو مرتين في السنة. كما أنها كانت تمنح إعانات نقدية للفقراء من طلابها، وترسل المتفوقين من خريجيها إلى تونس وفرنسا لإكمال تعليهم العالي[2].

ثالثاً ـ المدارس الفرنسية:

كان عدد هذه المدارس اثنتين، واحدة للذكور والأخرى للبنات، وكان مقرهما بمدينة طرابلس حيث توجد الجالية الفرنسية. وكان أغلب طلبة هذه المدارس من غير الفرنسيين. وقد بلغ عدد طلبة المدارس الفرنسية في سنة 1880 حوالي 135 طالباً وطالبة أغلبهم من الإنجليز والمالطيين.

وكان منهج الدرسة بهذه المدارس يشتمل على المواد الآتية[3]:

اللغة الفرنسية، اللغة الانجليزية، اللغة العربية[4]، حساب، تاريخ وجغرافية.

وقبل إنهاء الحديث عن التعليم الأجنبي في ليبيا، أرى أن أشير إلى نقطتين هامتين:

أولاهما، أن المدارس الأجنبية كانت أول المدارس التي أدخلت نظم

---

(1) دار المحفوظات التاريخية، ملفات التعليم.
(2) محمد نوري ومحمود ناجي، المرجع السابق، ص 187.
(3) دار المحفوظات التاريخية، ملفات التعليم.
(4) ملفات القنصلية الفرنسية بطرابلس.

التعليم الحديث إلى البلاد ، حيث أن الحكومة كما سبق القول لم تعطِ التعليم الحديث في البلاد اهتماماً إلا في أوائل عهد محمد راغب باشا ، وبالتحديد في أوائل سنة 1847.

ثانياً ، أن المدرسة الفرنسية كانت أول المدارس الأجنبية اهتماماً باللغة العربية وبتدريسها وطلابها ، ولعل ذلك يرجع إلى رغبة فرنسا في خلق جيل يتقن اللغتين الفرنسية والعربية ، تعتمد عليه في تحقيق أهدافها الاستعمارية في البلاد.

أما عن **النشاط الاقتصادي** لهذه الجاليات؛ فقد كان واضحاً سواء في العهد القرمانلي أو العهد العثماني الثاني. وكانت أكثر الجاليات سيطرة على اقتصاد البلاد هي الجالية اليهودية واليونانية والإيطالية.

الجالية اليهودية:

فقد سيطر اليهود على أسواق الذهب والفضة في المدن الرئيسية بالولاية ، فكان منهم الصاغة وكان منهم تجار الجملة أيضاً ، وكان التجار يستوردون الذهب الخام على شكل قضبان صغيرة من أواسط أفريقيا ، كما كانوا يستوردون الفضة من فرنسا. وكان متوسط المبيعات السنوية من الذهب والفضة حوالي 250,000 ليرة تركية[1].

ونظراً لأهمية هذه المعادن وحرصاً على عدم التلاعب في أوزانها أو معاييرها وأثمانها؛ فإن الحكومة كانت تعين في كل سوق من أسواق الذهب والفضة في الولاية أميناً من المسلمين ، مهمته التأكد من معيار ووزن وثمن كل قطعة ذهب أو فضة تباع في أسواق الولاية[2].

كما سيطر اليهود أيضا على حركة الاستيراد من أوروبا ، فكان أغلب تجار الاستيراد منهم ، وذلك لمعرفتهم بالأسواق الأوروبية ، ووجود

(1) كاكيا ، المرجع السابق ، ص 142.
(2) دار المحفوظات التاريخية ـ ملفات التجارة.

ممثلين لهم في تلك الأسواق. وكان لهم نصيب كبير في تجارة القوافل الأفريقية[1].

وكما استفاد اليهود وكونوا ثروات طائلة في العهد القرمانلي من تجارة الرقيق «الأبيض» ، أو الأوروبيين الذين كانوا يقعون أسرى في أيدي بحارة الأسطول الليبي في العهد القرمانلي ، وذلك عن طريق شرائهم لبعض الشخصيات الكبيرة من التجار أو أفراد بعض العائلات الأوروبية المشهورة بغناها ، من أسواق الرقيق في طرابلس أو بنغازي ، وإرسالهم إلى ذويهم بالأثمان التي تحددها مكاتبهم في إيطاليا[2]؛ فإنهم أيضاً استفادوا من تجارة الرقيق «الأسود» ، الذين كان يأتي بهم التجار من أفريقيا ، حيث كان الكثير من تجار الرقيق في ليبيا من اليهود[3].

ونتيجة لكثرة الأموال المتجمعة في يد اليهود من الموارد السابقة؛ فإنهم استغلوا فقر الكثير من الناس ، فاشتروا منهم بأثمان بخسة مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة في كل من طرابلس وبنغازي ، كما أنهم اشتروا الكثير من المواقع الهامة داخل هاتين المدينتين[4].

أما عن الجالية اليونانية ؛ فقد ركزت اهتمامها على استغلال ثروات البلاد البحرية ، فكان منهم صيادو الأسماك والإسفنج. ويذكر بعض الباحثين بأن الإسفنج الليبي وخاصة البرقاوي كان من أجود الأصناف التجارية ، وكان الإقبال عليه كثيراً في الأسواق الأوروبية ، وقدر محصول الإسفنج الليبي بثلث محصول الإسفنج في حوض البحر المتوسط[5]. كما تؤكد إحد الوثائق بأن دخل الحكومة في سنة 1860 من ضريبة تصدير

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ، سجل المحكمة الشرعية لسنة 1852.

(2) Costanzo Bergna, op. cit, p, 127.

(3) دار المحفوظات التاريخية ، سجلات الجمارك.

(4) دار المحفوظات التاريخية ، سجلات التسجيل العقاري.

(5) كاكيا ، المرجع السابق ، ص 155.

الإسفنج من موانئ طرابلس فقط بلغ 6400 ليرة تركية[1]. وكانت أهم الدول المستوردة للإسفنج هي إنجلترا وهولاندا وإيطاليا وتونس.

أما عن أفراد الجالية الإيطالية؛ فإن أغلبهم كان يشتغل بالتجارة والزراعة ، فكانت لهم العديد من المزارع بمنطقتي الساحل والمنشية. كما أنهم احتكروا عملية تصدير نبات الحلفا إلى الأسواق الأوروبية ، واستطاعوا بذلك تكوين ثروات كبيرة استغلوها في شراء الأراضي في المواقع الهامة بمدينة طرابلس حيث كانوا يتركزون.

ولقد زاد نشاط أفراد الجالية الإيطالية بعد سنة 1882 ، فكانوا يعملون بتوجيه من حكومتهم على التقرب من زعماء البلاد ، ومحاولة عقد صلات ود معهم ، للاستفادة من نفوذهم لتحقيق مطامع إيطاليا الاستعمارية في البلاد.

وبعد احتلال إيطاليا للبلاد سنة 1911؛ اتخذت من أفراد هذه الجالية مترجمين وموظفين في جميع دواوينها ، كما اتخذت منهم آذاناً لمعرفة همسات موظفيها من الوطنيين وعيوناً لرصد حركات المقاومة الشعبية ، والتبليغ عن تحركات قادتها واتصالاتهم السرية بزعماء البلاد.

* * *

---

(1) دار المحفوظات التاريخية ـ ملفات الجمارك.







«ملاحظات عامة»





الخاتمة

ملاحظات عامة

على ضوء الدراسة السابقة للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ليبيا من سنة 1835 إلى سنة 1882 ؛ يمكن للباحث استنتاج الحقائق الآتية:

أولاً - كان القرمانليون طوال عهدهم الذي دام زهاء قرن وربع قرن يعترفون بالسيادة العثمانية ، فهم وإن حكموا البلاد حكماً مستقلاً من الناحية العملية ؛ إلا أنهم ظلوا تابعين لها من الناحية الاسمية. كما أن البلاد بقيت طوال عهدهم جزءاً لا يتجزأ من أملاك الدولة العثمانية. فلقد كان حكام هذه الأسرة يسمحون بذكر أسماء سلاطين الدولة العثمانية والدعاء لهم من على منابر مساجدهم ، كما أن أنظارهم كانت تتجه إلى دار الخلافة طلباً للتأييد والمساعدة كلما حلت بهم أزمة من الأزمات ، وقد ظهر ذلك بجلاء أثناء الحرب الأهلية بين يوسف باشا وحفيده محمد بك وإرسال السلطان العثماني لمحمد شاكر لإنهاء النزاع.

ثانياً - إن فشل محمد شاكر في مهمته يوضح مدى ما وصلت إليه الإيالة العثمانية من ضعف ليس في أعين الدول الأوروبية فحسب ، بل في أعين الكثير من رعاياها أيضا. كما أن رفض علي باشا القرمانلي لفكرة إرسال قوات عثمانية لمساعدته ضد الثوار ، وخوفه من احتلال تلك القوات لبلاده يدل على انتزاع الثقة في الدولة العثمانية ، وعدم اعتبارها في أعين بعض الحكام حامية للعالم الإسلامي ضد أي اعتداء خارجي.

ثالثاً ـ إن اعتماد يوسف باشا القرمانلي على القرصنة ضد السفن التجارية الأوروبية في البحر المتوسط ، وعلى الأتاوات والهدايا السنوية من الدول الأوروبية كمصادر رئيسية لدخل بلاده ، كان ذلك من أهم العوامل التي أدت إلى سقوط حكم الأسرة القرمانلية ، فحينما أجبر يوسف باشا في سنة 1830 على إلغاء القرصنة بصفة نهائية ، وتحرير الأسرى الأوروبيين ، وإعفاء الدول الأوروبية من الأتاوات والهدايا السنوية؛ فإنه واجه أزمة مالية حادة أجبرته على بيع الكثير من سفنه الحربية ، وتحويل نحاس العديد من مدافعها إلى عملة نحاسية مما أثر في سمعة البلاد الاقتصادية.

ولما فشل يوسف باشا في الخروج من هذه الأزمة؛ فإنه اضطر مكرهاً إلى الخضوع لأطماع المرابين الأجانب. وحينما حاول جمع قيمة ديونه ، ليمنع بذلك تدخل قناصل الدول الأوروبية في شؤون البلاد الداخلية ، وليؤكد من جديد استقلالها؛ فإن الشعب رفض مساعدته لكثرة الضرائب التي أرهق بها كاهله.

ولما حاول يوسف باشا دعم طلبه بقوة السلاح ثار الشعب ضده ، ونادوا بحفيده محمد بك زعيماً وقائداً لهم. ولم يضع تنازل يوسف باشا عن الحكم في سنة 1832 لابنه علي باشا حداً للقتال الدائر ، بل استمر القتال قوياً بين قوات يوسف باشا والثوار ، إلى أن احتلت الدولة العثمانية البلاد سنة 1835 ، فأنهت بذلك عهداً من عهود ليبيا الحديثة وبدأت عهداً جديداً.

رابعاً ـ لم يكن هدف الدولة العثمانية حينما احتلت ليبيا في سنة 1835 مجرد إنهاء الحرب الأهلية بين أفراد الأسرة المتقاتلين ، بل كان هدفها أيضا تنفيذ سياسة السلطان محمود الثاني الرامية إلى تقوية قبضة سلطة الحكومة المركزية على الولايات شبه المستقلة التابعة لها ، وسيطرته المباشرة على أجهزة الحكم بها ، حتى تستطيع الدولة أن تجنب ليبيا

المصير الذي آلت إليه الجزائر حين وقعت في أيدي الفرنسيين ، أو المصير الذي آلت إليه مصر حين وقعت في قبضة محمد علي باشا فاستقل بشؤونها وحارب الدولة بمواردها.

غير أن الدولة العثمانية وإن نجحت في تحقيق بعض أهدافها؛ إلا أنها فشلت في اختيارها لبعض ممثليها في حكم البلاد ، على الأقل في الفترة ما بين سنتي 1835 و1842. فلقد كان معظم ولاة ليبيا في هذه الفترة من كبار ضباط الجيش التركي ، أرسلوا إلى البلاد بدون سابق معرفة بعادات وتقاليد أهلها ، فكانت النتيجة أنهم بدلاً من أن ينشروا الأمن والطمأنينة والرخاء ، فإنهم أوسعوا شقة الخلاف بينهم وبين رعاياهم ، وتسببوا في حدوث معارك دامية كان من الممكن تجنبها.

خامساً ـ إن أهم الثورات التي شهدتها ليبيا في فترة هذه الدراسة ، هما ثورة عبد الجليل سيف النصر (1835 ـ 1842) ، وثورة غومه المحمودي (1837 ـ 1857). وعلى الرغم من أنهما كانا يعلنان دائماً ارتباطهما بالدولة ورفض الخروج على سلطانها باعتباره خليفة للمسلمين؛ إلا أنهما كان يشكوان إليه ظلم الولاة ويطلبان منه العدل والإنصاف.

في رأيي أن ثورتي هذين الزعيمين العربيين تمثل أنفة أصحاب العصبيات الكبيرة من العرب من حكم الأتراك ، وإن ظلا يدعوان إلى الالتفاف حول مقام الخلافة. على أننا نلاحظ أن ثورتيهما ظلتا منفصلتين إحداهما عن الأخرى ، ولم يحاول أي من الزعيمين ضم جهوده إلى جهود زميله الثائر ، بل إن غومه المحمودي في بعض رسائله إلى قائد الجيش العثماني بطرابلس عرض مساعدته ضد ثورة عبد الجليل سيف النصر. وبذلك استطاعت الدولة القضاء على كل منهما الواحد بعد الآخر.

سادساً ـ تمتاز فترة هذه الدراسة ، بعدم الاستقرار الإداري ، إذ تعاقب على حكم ليبيا خلال هذه الفترة ثلاثة وعشرين والياً ، حكم ما يقرب من نصفهم مدة لا تزيد على سنة ، وبذلك لم يستطع أي منهم أن يضع خطة

طويلة لتنظيم البلاد والنهوض بمرافقها. هذا مع التسليم بأن بعض الولاة وخاصة الذين أتيح لهم أن يحكموا فترة لا بأس بها كمحمد أمين باشا وأحمد عزت باشا وعلي رضا باشا؛ قد قاموا بأعمال جليلة في ميادين التعليم والزراعة على وجه الخصوص.

سابعاً ـ تمتاز هذه الفترة أيضاً بتوجيه الدول الأوروبية الكبرى قدراً كبيراً من الاهتمام إلى ليبيا، كما يتضح ذلك من مداخلات القنصلين الإنجليزي والفرنسي في ثورتي عبد الجليل سيف النصر والشيخ غومه المحمودي، إلا أن التدخل الأوروبي في شؤون البلاد سيزداد في الفترة التالية، ويصل إلى قمته بنزول القوات الإيطالية على ساحل ليبيا، وبدء احتلالها للبلاد سنة 1911. وعجزت الدولة العثمانية عن مدافعة القوات الغازية رغم البناء الكبير الإداري والعسكري الذي ظلت عاكفة على تشييده، منذ استعادت البلاد عام 1835. فاضطرت إلى مسالمة المحتلين، وبقي الشعب العربي في ليبيا وحده يكافح الغزاة حتى تم له الحصول على استقلاله في أواخر عام 1951.

* * *

محتويات الرسالة

المقدمة 5
التمهيد 9

الفصل الأول
عودة ليبيا للحكم العثماني المباشر

1 ـ الوضع السياسي في ليبيا قبيل سقوط حكم الأسرة القرمانلية 21
2 ـ العوامل التي أدت إلى احتلال الدولة العثمانية لليبيا 41

الفصل الثاني
نظم الحكم والإدارة

1 ـ خصائص الحكم العثماني ومحاولات الإصلاح 57
2 ـ التقسيم الإداري في ليبيا 67
3 ـ الجهاز الإداري 75
4 ـ الحامية العثمانية 91
5 ـ القضاء 97

الفصل الثالث
ثورة عبد الجليل سيف النصر

1 ـ عوامل قيام الثورات الداخلية 107
2 ـ ثورة عبد الجليل سيف النصر 115
* مناطق عبد الجليل سيف النصر 115

* موقف عبد الجليل سيف النصر من الحكم القرمانلي 115
* موقف عبد الجليل سيف النصر من الحكم العثماني 119

الفصل الرابع

ثورة الشيخ غومه المحمودي

* مناطق نفوذ الشيخ غومه المحمودي 133
* موقف الشيخ غومه من الحكم القرمانلي 133
* موقف الشيخ غومه من الحكم العثماني 135

الفصل الخامس

برقة بين القرمانليين والأتراك

1 ـ الوضع السياسي في برقة أثناء العهد القرمانلي 167
2 ـ الوضع السياسي في برقة من 1835 ـ 1842 185

الفصل السادس

الدعوة السنوسية

1 ـ تعريف بالسنوسية 193
2 ـ مؤسس السنوسية 194
أ ـ الجانب السياسي في دعوته 206
ب ـ علاقة ابن السنوسي بالدولة العثمانية 207
3 ـ السنوسية بعد وفاة مؤسسها 209
(السيد محمد المهدي) 209
بيعة «المهدي» لرئاسة الدعوة 210
أ ـ نشاطه في سبيل نشر الدعوة.................... 211
ب ـ سياسته الخارجية 214
أولاً ـ موقفه من الدولة العثمانية 214

ثانياً: موقف المهدي من الثورتين السودانية والعرابية 218

الفصل السابع

مجتمع المدينة

1 ـ إحصاء سنة 1866 223
2 ـ عناصر السكان وعلاقتهم بالحكومة 224
3 ـ الخدمات الصحية 230
4 ـ التعليم الديني والحديث 232
5 ـ النشاط التجاري في مجتمع المدينة 243
6 ـ النشاط الصناعي 253
7 ـ أنواع الضرائب في مجتمع المدينة 258

الفصل الثامن

مجتمع الريف والبدو

أولاً ـ مجتمع الريف 265
1 ـ عناصر هذا المجتمع 265
2 ـ الخدمات الصحية 266
3 ـ التعليم في المجتمع الريفي 266
4 ـ الزراعة في مجتمع الريف 267
5 ـ أنواع الضرائب في مجتمع الريف 276
ثانيا ـ مجتمع البدو 278
1 ـ عناصر وطبيعة وعلاقات مجتمع البدو 278
2 ـ التعليم في مجتمع البدو 279
3 ـ الزوايا السنوسية 279
أولاً ـ أسس إنشاء الزوايا ونظامها الإداري 279
ثانياً ـ الأثر السياسي والاقتصادي والاجتماعي للزوايا 283

4 ـ أنواع الضرائب في مجتمع البدو 286

الفصل التاسع

المداخلات الأجنبية

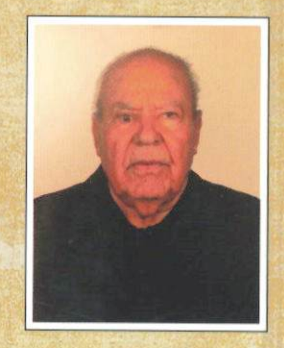
1 ـ عوامل اهتمام الدول الأوروبية بليبيا 291
2 ـ النشاط القنصلي في العهد القرمانلي 294
3 ـ النشاط القنصلي في العهد العثماني الثاني 300
4 ـ الجاليات الأجنبية 309

الخاتمة

ملاحظات عامة 319
محتويات الرسالة 323

* * *





الدكتور عمر علي بن إسماعيل

- ولد في مدينة بنغازي في الأول من يناير سنة 1936م.
- كانت دراسته الإبتدائية غير منتظمة، وقد توقفت أكثر من مرة بسبب الاحتلال الإيطالي، وبعدها جاءت الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى ضياع بعض السنوات في المرحلة الأولى من دراسته.
- حصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة ـ القسم الأدبي من وزارة المعارف في المملكة الليبية المتحدة عام 1958م.
- حصل على شهادة الليسانس في الآداب والتربية ـ قسم التاريخ بتقدير جيد جداً من الجامعة الليبية في المملكة الليبية المتحدة عام 1963م.
- حصل على شهادة الماجستير في الآداب في التاريخ الحديث بتقدير ممتاز من جامعة عين شمس في الجمهورية العربية المتحدة عام 1966م.
- حصل على شهادة الدكتوراة في الآداب في التاريخ الحديث بمرتبة الشرف الأولى من جامعة عين شمس في الجمهورية العربية المتحدة عام 1972م.
- شغل منصب أستاذ ورئيس قسم التاريخ في جامعة قاريونس ـ كلية الآداب.



www.ibn-katheer.com
info@ibn-katheer.com

